

أصول المحاسبة (١)

الفرقة الأولى

الفصل الدراسي الأول

إعداد

د/محمود عمر أحمد جاد

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة جامعة جنوب الوادي

٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ م

تقديم

تعتبر مهنة المحاسبة هي لغة الأعمال، حيث تستخدم في وصف جميع أنشطة الأعمال وتعبير عن نتائجها بشكل يفيد جميع الأطراف المعنية والمستفيدة من المعلومات المحاسبية.

وتتمتع المحاسبة - كعلم وكمهنة - بأهمية كبيرة في المجتمع، لاسيما في المجتمعات ديناميكية التطور من الناحية الاقتصادية والمالية، والتي يلعب فيها المال والأعمال الدور الأساسي في تسبير عجلة الحياة.

ومن ثم جاء هذا الكتاب لطلاب الفرقة الأولى بكلية التجارة جامعة جنوب الوادي، ليقدم لهم مادة : أصول المحاسبة (١) من خلال تناوله مجموعة من الفصول وهي: الفصل الأول: مفهوم وطبيعة المحاسبة المالية والفصل الثاني: العمليات المالية والمعادلة المحاسبية والفصل الثالث: تسجيل المعاملات في المالية الدفاتر المحاسبية والفصل الرابع: تسجيل العمليات التمويلية والفصل الخامس: البضاعة وما يتعلق بها من إجراءات والفصل السادس: تسجيل العمليات المرتبطة بالإدارة العامة والالتزامات والفصل السابع: تسجيل العمليات الرأس مالية والفصل الثامن: تسجيل التعاملات بالأوراق التجارية والفصل التاسع: الأخطاء المحاسبية ودور ميزان المراجعة تجاهها.

وأقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل معالي أ.د/ نبيل فهمي سلامه أستاذ المحاسبة والمراجعة ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة الأسبق بكلية التجارة جامعة بورسعيد، ولأستاذي الفاضل معالي أ.م.د/ أسامه أحمد جمال هلالى أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة الأسبق بكلية التجارة جامعة جنوب الوادي، لما قدموه لى من عون في اخراج هذا الكتاب بصورة كافية لتأسيس طلابنا في علم ومهنة المحاسبة المالية.

وأسأل الله التوفيق والسداد في عرض المعالجات المحاسبية في بيئة الأعمال الحديثة وخدمة مهنة المحاسبة في مصر والعالم العربي، وإن كان هناك قصور فلنتمس العذر لأن الكمال لله سبحانه وتعالى.

والله ولي التوفيق

الدكتور / محمود عمر أحمد جاد

قنا في ٢٠٢٤/١٠/١

الفصل الأول
مفهوم وطبيعة
الحاسبة المالية

تمهيد:

تعد المحاسبة أحد العلوم الإنسانية التي تختص بتجميع وتوليد وتنسيق البيانات والمعلومات الاقتصادية، وتوفيرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية. وقد تطور مفهوم المحاسبة، فبعد أن كانت تعرف بأنها " فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات ذات القيم المالية بما يسمح باستخراج نتائج هذه العمليات وتفسيرها، أصبح ينظر إليها على أنها أحد العلوم الاجتماعية التي تعتمد على مجموعة من الفروض المنطقية والمبادئ العلمية المتعارف عليها والتي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل العمليات ذات القيم المالية المتعلقة بوحدة محاسبية في مجموعة من الدفاتر والسجلات بقصد تحديد نتيجة حركة الأموال في المنشأة من ربح أو خسارة في خلال فترة معينة، ومركز الأموال في نهاية هذه المدة.

مفهوم المحاسبة:

تعتبر المحاسبة علم وفن في آن واحد، فهي أحد العلوم الاجتماعية التي تتضمن مجموعة من الفروض والمبادئ العلمية التي تمثل معايير وأنماط يسترشد بها في التطبيق العملي، وهي فن لأنها تهتم بالجانب التطبيقي وتصميم الأنظمة المحاسبية. كما أن المحاسبة علم ذو نسق منهجي لدراسة الظواهر التي تقع في مجال بحثه في ضوء الفروض المنطقية والمبادئ العلمية التي تستخدم في تفسير النواحي العملية. ولا تعتبر هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لإنتاج المعلومات المحاسبية عن الظواهر الاقتصادية والمعاملات المالية اللازمة لمستخدمي هذه المعلومات. فالمحاسبة تعمل على تحديد المعلومات اللازمة والمناسبة للاستخدامات المختلفة، وتعمل على توصيل هذه المعلومات على صورة تقارير للمستخدمين بطريقة فعالة.

وعلى ذلك فإن المحاسبة تعمل على إخضاع المعلومات الاقتصادية للقياس المحاسبي فتكون جميع البيانات المحاسبية قابلة للقياس بوحدة نقدية، بحيث يمكن تجميع هذه البيانات وإعداد التقارير اللازمة التي تحوى المعلومات المناسبة لمستخدميها. ولذا فهي ترتبط بالوحدة المحاسبية Accounting Entity، بحيث يتم تحديد نوعية المعلومات اللازمة للأطراف المهتمة بهذه الوحدة المحاسبية، والعمل على إخضاع هذه المعلومات للقياس المحاسبي وفقاً لنسق منهجي معين يساعد على إنتاج المعلومات المطلوبة بهذه الوحدة الاقتصادية.

وبالمفهوم المعاصر لنظم المعلومات فإن المحاسبة هي نظام للمعلومات يتكون من ثلاثة عناصر، هي: المدخلات والتشغيل والمخرجات. وتتمثل المدخلات Inputs في البيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمنشأة، وتكون مؤيدة بالمستندات، بينما التشغيل أو المعالجة Processing تتضمن وظائف تسجيل العمليات المالية للمنشأة، وتبويبها في مجموعات مترابطة، وتلخيص المعلومات المحاسبية، أما المخرجات Outputs فتتمثل في مجموعة القوائم والتقارير التي تحتوى على المعلومات التي تفي بمتطلبات المستخدمين من الأطراف الداخلية والخارجية.

أهداف المحاسبة المالية:

تعتبر المحاسبة المالية من الركائز الأساسية اللازمة لإدارة المشروع، وبالتالي يمكن تلخيص أهداف المحاسبة المالية فيما يلي:

- ١- حصر وتسجيل عناصر المصروفات والإيرادات التي تنتج من العمليات المالية.
- ٢- تحديد نتيجة العمليات المالية من ربح أو خسارة في نهاية كل فترة مالية.
- ٣- بيان أثر العمليات المالية على المركز المالي للمشروع.
- ٤- توفير البيانات والمعلومات عن حالة المنشأة للمستفيدين سواء داخلياً في توجيه العمليات المستقبلية، أو خارجياً في إمداد أصحاب رأس المال بالبيانات اللازمة عن استخدام هذه الأموال، أو تقديمها للجهات المعنية خارج المشروع (مثل المستثمرون الحاليون والمرقبون، والمقرضون، والضرائب، والعملاء، والجمهور، والطوائف الأخرى) في اتخاذ قرارات رشيدة.
- ٥- تزويد صانع القرار بالمعلومات المفيدة التي تمكنه من اتخاذ قراره في:
 - أ - تقييم أداء الإدارة ومدى نجاحها في أداء المهام الموكلة إليها من خلال قائمة الدخل لمعرفة الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة وأيضاً من خلال قائمة المركز المالي في نهاية الفترة.
 - ب- تحديد وتقييم التدفقات المالية المتوقع أن يحصل عليها المشروع وتوقيت الحصول على هذه التدفقات.
- ٦- الرقابة على نشاط المشروع من خلال:
 - أ - المراجعة الداخلية: والتي تتم من خلال موظف أو إدارة تكون مهمتهم متابعة صحة

القيود والترحيل بالنظام المحاسبي للمشروع، ومراجعة العمليات الحسابية، والتأكد من أن التصرفات المالية تتفق مع اللوائح وتتعلق بأنشطة المشروع.

ب- **المراجعة الخارجية:** وتتم من خلال محاسب أو مراجع خارجي مستقل ومحايد، تتمثل مهمته في مراجعة القوائم المالية ويشهد بأنها أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأنها تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للمشروع. وهذا يعني أن المحاسبة يمتد عملها إلى الرقابة على نشاط المشروع ولا يقتصر على توفير المعلومات فقط.

الأطراف المهتمة بالمحاسبة المالية (أصحاب المصالح):

المحاسبة علم خدمي، ونظرًا لأهمية المعلومات المحاسبية التي تقدمها فيجب إعدادها بطريقة تفي باحتياجات مستخدميها حتى تكون هذه المعلومات ذات قيمة، ومن أهم الطوائف التي لها اهتمام بالمحاسبة المالية ما يلي:

١- **المستثمرون:** الحاليون؛ وهم يحتاجون إلى المعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح التي تمثل العائد على استثماراتهم، والمستثمرون المرتقبون؛ الذين يحتاجون إلى معلومات تعينهم على اتخاذ قرار الاستثمار في هذا المشروع أم لا؟.

٢- **البنوك:** وتحتاج إلى المعلومات التي تساعد على تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق أم لا؟.

٣- **الموردون:** ويحتاجون إلى المعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم على المشروع ستدفع عند الاستحقاق أم لا، كما يحتاجون إلى معلومات عن توقعات استمرار المنشأة مستقبلاً لكي يخططوا للارتباط بعقود توريد.

٤- **الحكومة:** وتحتاج إلى المعلومات التي يبني عليها توزيع الموارد وتحديد السياسات الضريبية وإحصاءات الدخل القومي.

٥- **الموظفون بالمنشأة:** ويهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار ربحية المنشأة، كما يحتاجون إلى المعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

٦- **العملاء:** وهم يحتاجون إلى المعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، وتزويدهم

باحتياجاتهم من المنتجات أو الخدمات التي تبيعها المنشأة.

٧- **المستهلكون:** ويحتاجون إلى معلومات عن الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المشروع وتنوع أنشطته.

٨- **الإدارة العليا للمشروع:** وتحتاج إلى المعلومات التي تمكنها من الحكم على مدى تقدم المشروع من حيث الربحية وقوة المركز المالي وتحقيق القدرة التنافسية والتوسع والانتشار والشهرة.

٩- **آخرون:** مثل الإدارة المالية بالمشروع، والمنافسين، والعاملين في أسواق المال (البورصة)، والباحثين، ومراجعي الحسابات الخارجيين (المحاسب القانوني).

الفرق بين مسك الدفاتر والمحاسبة:

تعتبر عملية مسك الدفاتر Book Keeping عملية روتينية تهدف إلى تسجيل عمليات المنشأة يوميا أولا بأول، وتمثل جزءا بسيطا من حقول علم المحاسبة، ويمكن أن يقوم بها أي فرد حاصل على دبلوم التجارة المتوسطة. أما المحاسبة Accounting فتتضمن الحفاظ على السجلات المحاسبية، وتصميم نظم محاسبية ذات كفاءة عالية، والقيام بعمليات المراجعة، وتحديد التنبؤات، وتحديد الضرائب على الدخل، وتفسير المعلومات المحاسبية. ويقوم بها المحاسب الحاصل على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة على أقل تقدير.

وظيفة مسك الدفاتر والمحاسب:

بناء على ما تقدم فإنه يمكن توصيف وظيفتي مسك الدفاتر والمحاسب، على النحو التالي: تقتصر وظيفة مسك الدفاتر على عملية تسجيل المعاملات المحاسبية في الدفاتر بطريقة منتظمة. بينما تمتد وظيفة المحاسب إلى عمل الآتي:

(أ) الإشراف والرقابة على مسك الدفاتر، وتوجيههم عند القيام بتسجيل العمليات المالية في الدفاتر.

(ب) تحليل وتلخيص وعرض البيانات المالية، وإعدادها في شكل تقارير مالية تظهر نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي.

(ج) تحليل واستنباط العلاقات الصحيحة بين بنود القوائم المالية، وإظهار المعلومات الهامة، ووضعها في خدمة الإدارة.

(د) تصميم وصيانة النظام المحاسبي في المنشأة.

(هـ) القيام بأعمال المراجعة على حسابات المنشأة كلما دعت الحاجة.

يتبين مما سبق أن نشاط المحاسب أوسع من نشاط ماسك الدفاتر، وإعداده لهذه المهنة يتطلب تأهيلاً علمياً عالياً، وخبرة كافية في علم المحاسبة وفنونها، أما ماسك الدفاتر فيكفي لإعداده أسابيع قليلة.

وظائف المحاسبة:

تقوم المحاسبة في العصر الحديث بوظيفتين أساسيتين، هما: وظيفة القياس، ووظيفة الاتصال، وتهدف الوظيفة الأولى إلى :

١- قياس الموارد التي تقع في حيازة الوحدة الاقتصادية.

٢- قياس الحقوق أو الالتزامات و مصالح الملاك.

٣- قياس التغيرات التي تقع على الموارد والحقوق والمصالح .

٤- تخصيص التغيرات على فترات محددة.

٥- التعبير عن العمليات السابقة في صورة نقود كوحدة قياس موحدة.

كما تهدف الوظيفة الثانية للمحاسبة إلى: توصيل البيانات والمعلومات التي تنتج عن القياس لمن يهمه الأمر، فوظيفة القياس في المحاسبة المالية تدور حول التقارير والقوائم المحاسبية، وتفيد البيانات الناتجة العديد من الأطراف في اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة المحاسبية، فهي تفيد الملاك للتعرف على مدى كفاءة الإدارة، وكفاءتها في تحقيق الربح، كما تفيد العاملين والدائنين والجهات الحكومية المختلفة.

نخلص من ذلك أن وظائف المحاسبة المالية تتلخص في تسجيل وتجميع وتنسيق وتحليل وتلخيص البيانات المتعلقة بتخصيص الموارد الاقتصادية لفرص الاستغلال البديلة، وقياس نتائج هذا الاستغلال وتوفير البيانات والمعلومات الناتجة عن هذه العمليات لمن يهمه الأمر Users في صورة قوائم وتقارير مالية & Financial Statements Reporting التي تعتبر الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، وتشمل هذه التقارير:

Balance Sheet

١- قائمة المركز المالي

Income Statement

٢- قائمة الدخل

٣- قائمة التغيرات في المركز المالي

Statement of Change in Financial Position

٤- قائمة التغيرات في حقوق الملكية

Statement of Change in Owners' Equity

وتعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزءاً مكملاً للتقارير المالية الخاصة بالمنشأة.

الفروض والمبادئ المحاسبية:

تعتمد المحاسبة على مجموعة من الفروض والمبادئ والمفاهيم المحاسبية التي تشكل الإطار العام لنظرية المحاسبة، هذا ويعتبر وضع نظرية للمحاسبة من الأمور الهامة والملحة وذلك حتى تقف المحاسبة على قدم المساواة مع باقي العلوم الأخرى التي أصبح لها نظريات مثل الاقتصاد والإحصاء والإدارة والقانون، غير أن ذلك لم يتحقق حتى الآن لسببين هما:

• عدم اتفاق المحاسبين على حقيقة المصطلح هل هو فرض أم مبدأ أم قاعدة أم مسلمة أم بديهية...، فمثلاً "الثبات" نجد من يسميه فرض ومن يسميه مفهوم ... وهكذا بالنسبة للمصطلحات الأخرى مثل الاستمرارية والقياس النقدي...، وقد يرجع هذا إلى استخدام الأدب المحاسبي باللغة الانجليزية لألفاظ مختلفة سواء للدلالة على الفروض أو حتى المبادئ والمعايير، فالفروض يستخدم لها ألفاظ مختلفة مثل Assumption، Foundation، Postulates، والمبادئ والمعايير يستخدم لهم ألفاظ مختلفة مثل Principles، Standard، Concepts، Policies.

• عدم اتفاق المحاسبين على عدد المصطلحات مثل الفروض والمبادئ والمعايير والقواعد والتي تكون النظرية.

(١) الفروض الرئيسية للمحاسبة:

سواء نظرنا للمحاسبة كعلم أو كفن فإن هناك بعض الفروض الرئيسية التي تؤثر على المبادئ العلمية أو العملية للمحاسبة، والفرض يعبر عن فكرة منطقية متفق أو متعارف عليها بين المحاسبين، ولا شك أن أي تغير في هذه الفروض يستدعي تغييراً في المبادئ المحاسبية، ولعلنا نشير إلى أهم هذه الفروض قبل أن نتناول المشاكل المحاسبية المختلفة المتعلقة بتسجيل أو تبويب أو تحليل العمليات المالية.

وأهم الفروض تتلخص في الفروض التالية:

١- فرض الشخصية المعنوية للوحدة المحاسبية.

٢- فرض استمرار الوحدة المحاسبية.

٣- فرض القياس النقدي.

٤- فرض إيجابية أو موضوعية القياس.

وفيما يلي شرح مختصر لكل فرض من هذه الفروض الأربعة:

١- فرض الشخصية المعنوية:

الوحدة المحاسبية - حسب هذا الفرض - لها وجودها المستقل عن وجود الأفراد الطبيعيين المكونين لها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أصحاب المشروع، ولقد اعترف القانون للشركة بذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشركاء أو المساهمين، وللشركة الحق في التقاضي باسمها، وللغير الحق في مقاضاة الشركة عن تصرفات الشركاء، ولقد أدى هذا الفرض إلى آثار بعيدة المدى على المبادئ والمشاكل المحاسبية نقتصر على ذكر بعضها التي يهمننا معرفته والمتعلقة بدراستنا في هذا الكتاب.

فلقد استلزم هذا الفرض ضرورة فصل العمليات المالية المتعلقة بأصحاب المشروع عن تلك المتعلقة بالمنشأة نفسها، والاقتصار على تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالمنشأة فقط في المجموعة الدفترية، كما أن من القواعد الهامة المترتبة على وجود الشخصية المعنوية للوحدة المحاسبية هي عدم ذكر اسم صاحب المشروع في الدفاتر إطلاقاً، ويجب أن يحل محله اسم حساب يدل عليه في حالة العمليات المتبادلة بين الوحدة المحاسبية وأصحاب المشروع، فمثلاً عندما يقدم صاحب المشروع أموالاً يبدأ بها أعماله التجارية يستخدم حساب رأس المال بدلاً من ذكر اسم صاحب المشروع.

٢- فرض استمرار الوحدة المحاسبية:

حياة المشروع مستمرة أو لا نهائية، وهذا ما يطلق عليه فرض الاستمرار، وهذا الفرض يتفق مع التوقع الطبيعي لأصحاب المشروع والإدارة، واحتمال التصفية يعتبر حالة استثنائية، ولا شك أن ظهور شركات المساهمة قد عضد صحة هذا الفرض المنطقي لما تتصف به هذه الشركات من مسؤولية محدودة للمساهمين بمقدار حصصهم، كما أن حياة الشركة لا تتوقف على حياة المساهمين، فيستطيع المساهم بيع أو رهن أو التنازل عن حصته في رأس المال دون أن يؤثر ذلك على حياة الشركة.

وسوف نجد عند عرضنا للمشاكل المحاسبية المختلفة أن كثيراً من المبادئ

العلمية والعملية المتبعة في المحاسبة تجد مبررها في فرض الاستمرار. ولقد أفرز لنا فرض الاستمرار تناقضاً واضحاً كان له أكبر الأثر على كثير من المشاكل المحاسبية، ففي الوقت الذي تعتبر فيه حياة المشروع غير محددة نجد أن أصحاب المصالح في المشروع يهتمهم معرفة نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي من وقت لآخر خلال حياة المشروع، ولذا استلزمت الضرورة تقسيم حياة المشروع إلى فترات دورية هي ما يطلق عليها بالمدة المالية أو المحاسبية يحدد في نهايتها نتيجة المشروع ومركزه المالي، وتقسيم حياة المشروع إلى فترات قصيرة الأجل ترتب عليه مشاكل عديدة سوف نشير إليها في خلال دراستنا وخاصة عندما نتناول مشكلة تحليل عمليات المشروع بقصد تحديد أهداف النظام المحاسبي.

٣- فرض القياس النقدي:

المحاسبة تهتم فقط بالعمليات التي يمكن أن تقاس بالنقود، فالنقود تعتبر وسيلة لقياس القيم باعتبارها وسيلة متعارف عليها في القياس، وهناك شبه اتفاق بين المحاسبين على تجاهل تقلبات الأسعار وافتراض ثبات قيمة العملة عند تحديد نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي في خلال حياته المستمرة، ولقد تعرض هذا الفرض لكثير من الانتقاد والجدل وخاصة من الاقتصاديين نتيجة التغير في قيمة النقود المترتبة على التقلبات المستمرة في الأسعار، ومع ذلك فلا زال المحاسبون متمسكون بفرض القياس النقدي وثبات قيمة العملة لصعوبة بل واستحالة وجود طريقة عملية لأخذ تقلبات الأسعار في الحسبان.

٤- فرض إيجابية أو موضوعية القياس:

يقصد بالإيجابية أو الموضوعية في القياس عدم التحيز في القياس أو خضوعه لتقديرات شخصية بحتة، والإيجابية أو الموضوعية ذات أهمية كبرى حيث أن المحاسبة تقوم أصلاً على ضرورة وجود الأدلة الواضحة المحددة بالنسبة للعملية المراد قياسها وتسجيلها في الدفاتر، وصحة البيانات المحاسبية يجب أن تخضع لمبدأ التحقق عن طريق المستندات المختلفة أو قد تخضع لتقديرات الخبراء الفنيين.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة هامة مرتبطة بهذا الفرض وهي أنه لا يوجد ما يمكن أن نسميه إيجابية أو موضوعية مطلقة، فالإيجابية في المحاسبة مسألة نسبية، ولسوف نجد في دراستنا للمشاكل المحاسبية أننا نتعرض أحياناً إلى عدم وجود دليل إيجابي أو

موضوعي، بل نضطر إلى اللجوء إلى نوع من التقدير الشخصي، وهذا يؤدي بالضرورة إلى أننا في تحديد نتائج النظام المحاسبي نصل إلى نتائج تقريبية وليست نتائج محددة على وجه الدقة، بل وأن صحة هذه النتائج تتوقف على تحقق صحة التقديرات الشخصية التي أخذت في الحسبان عند تحديد هذه النتائج.

(٢) المبادئ المحاسبية:

فيما يلي أهم المبادئ المحاسبية ذات الصلة بالدراسة الحالية في هذه المرحلة على أمل أن يتاح لدارسي المحاسبة في مراحل متقدمة استكمال هذا الموضوع.

أ - مبدأ تحقق الإيراد:

تتحقق الإيرادات عادة عند مرحلة البيع وهي المرحلة التي ينخفض عندها مستوى عدم التأكد في تحصيل قيمة المبيع إلى أدنى مستوى، غير أن هناك صور أخرى للاعتراف بالإيراد كما في حالة البيع بالتقسيط وإنتاج المعادن النفيسة، وفي شركات المقاولات وغيرها من المنشآت التي تتعامل بعقود طويلة الأجل، ففي حالة إنتاج المعادن النفيسة يعترف بالإيراد عند تمام الإنتاج، وفي حالة البيع بالتقسيط يعترف بالإيراد بعد تسليم المبيع عند تحصيل كامل ثمن البيع، وفي حالة شركات المقاولات يعترف بالإيراد على أساس ما تم انجازه من العقد.

ب - مبدأ التكلفة التاريخية:

وفقاً لهذا المبدأ يتم إثبات الأصول في الدفاتر المحاسبية بتكلفتها التاريخية وقت شرائها، وعند إعداد القوائم المالية تستخدم هذه التكلفة دون الأخذ في الاعتبار تغير قيمة الأصل بعد شرائه نتيجة التضخم أو الكساد.

فالسيارة المشتراة بـ ١٠٠٠٠ ج تظهر في قائمة المركز المالي بـ ١٠٠٠٠ ج وإن أصبحت قيمة السيارة ٢٠٠٠٠ ج، وهناك خروج على هذا المبدأ عند تقويم مخزون آخر المدة بقاعدة التكلفة أو صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق^(*)، وذلك تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر.

ج- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

يعني هذا المبدأ ضرورة تحديد الإيرادات المتعلقة بالفترة المحاسبية ثم تحديد

* وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي والمصري رقم ٢ (المخزون): صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق هو السعر التقديري لبيع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكلفة أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.

المصروفات التي أسهمت في تحقيق هذه الإيرادات، وذلك حتى يتم تحديد نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة.

د- مبدأ الإفصاح الشامل:

وفقاً لهذا المبدأ يجب أن تتضمن القوائم المالية المعلومات الكافية اللازمة لمستخدميها بصدد اتخاذ قراراتهم، ومن أمثلة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: وصف مختصر لنشاط المنشأة - إيضاح السياسات المحاسبية الهامة - التغييرات المحاسبية ومعالجتها - المكاسب والخسائر المحتملة - الارتباطات المالية ذو القيمة - الأحداث اللاحقة وهي الأحداث الهامة التي تقع في الفترة منذ نهاية السنة المالية حتى تاريخ نشر القوائم المالية، ومن أشهر وسائل الإفصاح:

✓ إظهار المعلومات التي يراد الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية.

✓ إظهارها كملاحظات مرفقة أو إضافية.

هـ- مبدأ الثبات:

بمعنى الثبات في تطبيق نفس القواعد المحاسبية التي طبقت في الماضي، فإذا تم استخدام سياسة الوارد أولاً يصرف أولاً في الأعوام السابقة إذاً لا بد من تطبيقها هذا العام، وكذلك إذا تم استخدام طريقة القسط الثابت في الماضي فإنها تطبق هذا العام، وفي حالة الرغبة في التغيير من سياسة لأخرى أو من طريقة لأخرى فإن الأمر يتطلب ذكر الأسباب والمبررات المقنعة التي تدعو إلى التغيير.

ولا شك أن ذلك المبدأ يساعد على إمكانية المقارنة لتطور أوضاع المشروع نظراً للتوحيد في السياسات والطرق من سنة إلى أخرى، كما أنه يساعد على منع استخدام السياسات والطرق للتلاعب في أرباح المشروع والاستفادة الشخصية من وراء ذلك خاصة عند انفصال الملكية عن الإدارة.

و- مبدأ الحيطة والحذر:

ويقضى هذا المبدأ بأن نأخذ في الحساب الخسائر المتوقعة ولا نأخذ في الحساب الأرباح المتوقعة، ويعتبر تقويم مخزون آخر المدة وفقاً لقاعدة "التكلفة أو صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق"، وتكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها، ومخصص خصم مسموح به للعملاء، ومخصص خصم أوراق قبض، ومخصص هبوط أسعار أوراق مالية، كل ذلك يعتبر تطبيقاً عملياً لمبدأ الحيطة والحذر.

ى- مبدأ الموضوعية:

بمعنى الابتعاد عن التقديرات الشخصية المتحيزة، عن طريق ضرورة توافر الدليل أو المستندات للعمليات المالية المختلفة، ورغم أهمية ذلك المبدأ إلا أن هناك العديد من النقاط التي تقوم على التقدير الشخصي مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة واختيار طريقة الإهلاك (ثابت - متناقص،).

ويستفاد مما سبق أن هذه المبادئ هي مبادئ محاسبية ذات قبول عام (GAAP) ينتج عن استخدامها أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين الفترات المختلفة أو بين المشروعات المتماثلة، ويتم إعداد هذه المبادئ بواسطة منظمات مهنية محلية ودولية. ومن حيث الالتزام بهذه المبادئ فإن دول الاتحاد الأوربي قد أدخلت هذه المبادئ فى قوانين الشركات حتى يكون هناك تناسق فى إعداد القوائم المالية فى جميع دول الاتحاد، وفى دولة الإمارات العربية المتحدة يجب أن يقر المراجع الخارجي فى رأيه عن القوائم المالية بأنها أعدت طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

ومع تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية (جات) والشركات متعددة الجنسيات يصبح التوافق بين مبادئ المحاسبة الدولية ومبادئ المحاسبة المحلية أو الإقليمية أمر ضروري حتى يسهل إجراء المقارنات بين القوائم المالية للمشروعات مع بعضها.

المصطلحات المحاسبية:

خلال دراستنا للمحاسبة المالية سوف نواجه بالعديد من المصطلحات المحاسبية، وسوف يتم التركيز على المصطلحات التي ستقابل القارئ فى هذه المرحلة من الدراسة، ومن هذه المصطلحات:

■ **العملية المالية (الحدث المالي):** وهى المعاملات التي يقوم المشروع بإتمامها وينتج عنها تبادل قيمة مالية أو التزام بتبادل قيمة مالية معينة أو سلع أو خدمات لها قيمة مالية معينة، وعادة ما يتم تسجيل جميع العمليات والأحداث طالما يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية على أن تستبعد الأحداث والعمليات التي لا يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية مثل تغيير الموظفين وتعديل السياسات الإدارية وقيمة الموارد البشرية وزيارة أحد المسؤولين للمشروع (طالما لم يترتب عليها نفقات أما إذا ترتب على زيارة هذا المسئول أية نفقات فإنها تعتبر عملية مالية وتثبت فى الدفاتر).

■ **قيد اليومية:** وهو تسجيل عملية مالية فى دفتر محاسبي طبقاً لقواعد القيد والتسجيل فى الدفاتر المحاسبية.

- **الحساب:** هو سجل يلخص العمليات المالية التي تمت بين المشروع وشخص معين أو بالنسبة لأصل من الأصول أو أحد الالتزامات.
- **الرصيد:** هو عبارة عن الفرق بين مجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن فى الحساب بدفتر الأستاذ.
- **المصروفات:** وهى المبالغ التي يتحملها المشروع مقابل الخدمات التي يستخدمها فى ممارسة النشاط مثل المرتبات، النور والمياه، التليفون، الإيجار، ثمن شراء البضاعة.
- **الإيرادات:** وهى المبالغ التي يحصل عليها المشروع مقابل بيع منتجاته أو تقديم خدماته للغير مثل: ثمن بيع البضاعة - أرباح بيع الأوراق المالية - إيراد العقار المؤجر للغير.
- **قائمة الدخل:** وهى كشف يتضمن الإيرادات والمصروفات والفرق بينهما يمثل صافي الربح أو صافي الخسارة خلال فترة مالية معينة.
- **صافي الربح:** وهو عبارة عن زيادة إيرادات المشروع عن مصروفاته خلال فترة زمنية معينة، وهو يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية.
- **صافي الخسارة:** وهو عبارة عن زيادة مصروفات المشروع عن إيراداته خلال فترة زمنية معينة، وهو يؤدي إلى نقصان حقوق الملكية.
- **الميزانية (قائمة المركز المالي):** هى كشف يتضمن عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وهذا الكشف لابد وأن يكون فى حالة توازن مستمر أو تساوي دائم بين مجموع الأصول ومجموع الالتزامات وحقوق الملكية ولهذا سمي بالميزانية.
- **الأصول:** جمع أصل، ويعبر عن ممتلكات المشروع، وهى قسمين:
 - أ - أصول ثابتة: وهى ممتلكات المشروع التي تقتنى بصفة دائمة بغرض استعمالها فى تحقيق أهداف المشروع وليس بغرض البيع ومن أمثلتها: الأراضي - العقار - المباني - الآلات والمعدات - السيارات - الأثاث والتركيبات - العدد والأدوات.
 - ب- أصول متداولة: وهى ممتلكات المشروع التي يتم تدويرها من أجل تحقيق الأرباح خلال الفترة المالية، ومن أمثلتها:

- **النقدية:** وهى تعبر عن الأموال الموجودة فى خزينة المشروع أو الخزائن الفرعية والنقدية الموجودة بالبنك.
- **البضاعة:** وهى المخزون المتبقي فى آخر العام لدى المشروع سواء فى المخازن الرئيسية أو الفرعية.
- **المدينون / العملاء / الذمم:** وهى تمثل المبالغ التى للمشروع طرف الغير مقابل البضاعة أو الخدمات المقدمة لهم.
- **أوراق القبض (أ.ق):** عند بيع بضاعة للعميل على الحساب (بالأجل) فإنه غالبًا ما تسحب عليه ورقة تجارية يتعهد فيها العميل كتابة بسداد ثمن البضاعة فى تاريخ معين، وتسمى الكمبيالة.
- **الاستثمار فى أوراق مالية:** عندما يكون لدى المشروع فائض نقدي قد يستخدم فى شراء أوراق مالية (أسهم - سندات) وعند الحاجة إلى سيولة يتم بيعها فى بورصة الأوراق المالية وذلك كله بهدف تحقيق إيراد فرعي بجانب إيراد النشاط الرئيسي للمشروع.
- **الالتزامات: جمع التزام، وتعبر عن حقوق الغير لدى المشروع، وتنقسم إلى:**
 - أ - **التزامات ثابتة:** وهى الحقوق التى للغير على المشروع وتستحق السداد بعد فترة طويلة من الزمن تصل من ٣-٥ سنوات ومن أمثلتها: القروض طويلة الأجل، وقروض السندات، وهو موجود بالشركات المساهمة عندما تحتاج إلى أموال وفى نفس الوقت لا ترغب فى إصدار أسهم جديدة فإنها تقوم بإصدار سندات تباع للجمهور بمعدل فائدة ثابت.
 - ب- **الالتزامات المتداولة:** وهى الحقوق التى للغير على المشروع وتستحق السداد خلال سنة، ومن أمثلتها: القروض قصيرة الأجل والدائنين (الموردين) وهى تمثل المبالغ التى على المشروع للغير مقابل البضاعة المشتراة منهم، وأوراق الدفع (أ.د) فعند شراء بضاعة من أحد الموردين على الحساب (بالأجل) فإنه غالبًا ما يتم تحرير ورقة تجارية للمورد يتعهد فيها المشروع كتابة بسداد ثمن البضاعة فى تاريخ معين وتسمى كمبيالة.
 - ج- **حقوق الملكية:** وهى تعبر عن حقوق أصحاب المشروع ومصادرهما طرف

المشروع باعتباره شخصية معنوية مستقلة وتتكون من:

- رأس المال.
- الإضافات أو التخفيضات لرأس المال خلال الفترة المالية.
- المسحوبات الشخصية.
- صافي الربح أو الخسارة.
- الاحتياطات.

مع ملاحظة أن رأس المال: وهو المبلغ الذي يقوم صاحب المشروع باستثماره فى المشروع، ولأن المشروع يعتبر شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحابه؛ فإن أية مبالغ يقدمها صاحب المشروع للاستثمار فى المشروع يمكن اعتبارها قرض من صاحب المشروع إلى المشروع، غير أن مبلغ رأس المال يختلف فى طبيعته عن القرض الذى يحصل عليه المشروع من الغير، فالقرض يجب سداه لصاحبه فى حياة المشروع بعكس رأس المال الذى لا يمكن سداه لصاحبه فى حياة المشروع، ومن أجل ذلك فقد انفق على تسميته برأس المال والذي يستخدم فى شراء الأثاث والبضائع ودفع المصروفات المختلفة اللازمة لإدارة المشروع.

التأهيل العلمى والعملى للمحاسب:

بناءً على زيادة واتساع حجم المشروع تتنوع الأعمال المحاسبية إلى ما يلى:

- تصميم النظام المحاسبى، والإشراف على تطبيقه والتفسيرات والتعليمات اللازمة للتطبيق، والتقرير عن النتائج التى تظهرها الدفاتر، وتحليل هذه النتائج، ويختص بهذه الأعمال المحاسبية المحاسبين.
- الإثبات فى الدفاتر واستخراج النتائج تحت إشراف المحاسبين، ويختص بهذه الأعمال القائمين على مسك الدفاتر.

وتتميز فرص العمل أمام المحاسبين بالتعدد والتنوع فقد يكون فى المشروعات الخاصة أو فى الأجهزة الحكومية أو فى مكاتب المحاسبة والمراجعة التى تقدم الخدمات المختلفة مثل: خدمة فحص القوائم المالية للمشروعات، ودراسات الجدوى، والاستثمارات المالية، والخدمات الضريبية، وتأسيس الشركات.

وحتى يتمكن المحاسب من مزاولة عمله والقيام بواجباته فإنه يحتاج إلى تأهيل علمى وعملى على النحو التالى:

- ١- **التأهيل العلمى:** ويتم من خلال الإلمام بالمفاهيم والمبادئ والمعايير والأسس والقواعد المحاسبية وكيفية تطبيقها فى فروع المحاسبة المختلفة مثل: المحاسبة

المالية، ومحاسبة التكاليف، والمحاسبة الحكومية، والمحاسبة الضريبية ... الخ، مع ضرورة المزج بين المعرفة المحاسبية ومعرفة العلوم الأخرى مثل الإدارة والاقتصاد والقانون والإحصاء والرياضة، ويتم الحصول على التأهيل العلمي من خلال كلية التجارة (مرحلة البكالوريوس).

وكثيراً ما يتم السؤال: لماذا الاقتصاد والإدارة والقانون والعلوم السلوكية والإحصاء والرياضة بجانب المحاسبة؟

يلاحظ أن هذه العلوم تساعد المحاسب في مزاولة عمله بكفاءة، فالمشاكل التي يواجهها تتطلب الإلمام بهذه العلوم حتى تأتي معالجته لها سليمة ومنطقية على النحو التالي:

* **الرياضات:** فلقد أدى التطور في المحاسبة الإدارية في مجال المساعدة في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد إلى ضرورة استخدام النماذج الرياضية التي تعتبر أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

* **الإحصاء:** وقد أدى التطور في كثير من مجالات المحاسبة والمراجعة إلى الاعتماد على الأساليب الإحصائية في التحليل خاصة في مجال استخدام المعاينة الإحصائية في التعبير عن الظواهر المحاسبية المختلفة وتحليل وتفسير النتائج.

* **القانون:** فالمحاسبة ترتبط بالقانون لأنها توفر البيانات التي توضح مدى الالتزام بالقوانين المختلفة التي تلتزم المنشآت بتطبيقها.

* **الاقتصاد:** يظهر ارتباط المحاسبة بالاقتصاد من ناحيتين:
أ- أن المحاسبة تتبنى كثير من المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية مثل: الدخل - المصروف - النفقات - الاستهلاك.

ب- قيام المحاسبة بتوفير البيانات والمعلومات التي توضح الأداء الفعلي للمبادئ والنظريات الاقتصادية في التطبيق العملي.

* **الإدارة:** يعتبر الناظم المحاسبي أكبر مصدر للبيانات المالية، وفي نفس الوقت فإن القيام بالوظائف الإدارية (التخطيط - رسم السياسات - التنظيم - التوجيه - الرقابة) تحتاج إلى العديد من البيانات التي يوفرها النظام المحاسبي للمنشأة، كما أن القياس المحاسبي للربح يساعد في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في القيام بوظائفها وهذه الناحية تمثل صورة من صور الارتباط بين المحاسبة والإدارة.

ولاستكمال التأهيل العلمي يستطيع المحاسبون زيادة مهاراتهم عن طريق

حصولهم على الدرجات العلمية مثل الماجستير والدكتوراه في المحاسبة.

٢- **التأهيل العملي:** يعتبر التأهيل العلمي (السابق بيانه) هو البوابة التي ينطلق منها المحاسب لسوق العمل، غير أن التأهيل العلمي وحده يعتبر غير كافٍ فالأمر يتطلب تأهيل عملي، وتساهم المنظمات المهنية المختلفة في هذا المجال كما يلي:

▪ **في الولايات المتحدة الأمريكية:** نجد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) يمنح درجة الزمالة (CPA) لمن يجتازون خبرات عملية معينة، والتي تتيح لحاملها مراجعة القوائم المالية للشركات المساهمة.

▪ **في إنجلترا:** نجد معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) يمنح شهادة المحاسب القانوني (CA) لمن يجتازون خبرات عملية معينة.

▪ **في مصر:** نجد جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية تمنح من يجتاز امتحاناتها عضوية الجمعية وتؤهل للعمل كمحاسب قانوني ممتحن.

بالإضافة إلى العديد من دول العالم التي سارت على نفس النهج من التأهيل العملي بغرض ربط الدراسة النظرية بالواقع التطبيقي بما يؤدي في النهاية إلى الارتقاء بمستوى المحاسب بصفة خاصة ومستوى مهنة المحاسبة بصفة عامة.

المحاسبة كنظام منتج للمعلومات المحاسبية:

Accounting as a Producer System of Accounting Information

هدف المحاسبة الرئيسي هو توفير معلومات مالية على مستوى المنشأة، وحتى يمكن توفير هذه المعلومات، فإن الأمر يتطلب نظام محاسبي Accounting System يقوم بتسجيل أنشطة المنشأة، ثم تلخيص هذه الأنشطة في تقارير محاسبية. وذلك من خلال عدة خطوات محددة.

وتكون الخطوة الأولى لأي نظام محاسبي هي إيجاد سجل منظم للأنشطة التجارية اليومية معبراً عنها بوحدة النقد، و مثال لهذه الأنشطة: شراء البضائع، بيع البضائع، منح ائتمان للعملاء، الحصول على قرض، تحصيل ودفع نقدية، وتعتبر هذه العمليات نموذجاً للأحداث والأنشطة الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية (أي بوحدة النقد)، والتي يجب إثباتها في السجلات المحاسبية. ثم يلي ذلك خطوات (التسجيل - التويب - التلخيص) وكلها بمثابة أساليب لتوفير المعلومات المحاسبية. وتجدر الإشارة إلى أن

المحاسبة ليست قاصرة على توفير هذه المعلومات فحسب، بل تتضمن أيضا توصيلها إلى الأطراف المعنية، وتفسيرها وفقا لعلاقتها بالقرارات المعنية.

فروع المحاسبة المختلفة:

تطورت المحاسبة مع التطورات التي حدثت في البيئة المحيطة بها، حتى أصبح للمحاسبة فروعاً رئيسية عديدة يهتم كل منها بجانب من جوانب الدراسات الهامة التي تتطلبها طبيعة الظروف الاقتصادية، وأهم هذه الفروع الرئيسية للمحاسبة ما يلي:

١- المحاسبة المالية: Financial Accounting

تعتبر المحاسبة المالية نظام للقياس والاتصال يعمل على تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمنشأة، بغرض تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وتحديد ما للمنشأة من حقوق، وما عليها من التزامات في نهاية تلك الفترة. ويتم استخدام المعلومات التي توفرها المحاسبة المالية إما داخليا من قبل إدارة المنشأة، وأما خارجيا من قبل أطراف عديدة مثل: الملاك والبنوك والدائنون والهيئات الحكومية، ويتم إعداد القوائم والتقارير المالية وفقا لمجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

٢- محاسبة التكاليف: Cost Accounting

تهتم محاسبة التكاليف بتجميع وتفسير بيانات التكلفة، وذلك بغرض تحديد تكلفة المنتجات والرقابة على عناصر التكاليف المختلفة، ويعتبر تحديد تكلفة كل عملية صناعية (مثل عملية طلاء السيارات في صناعة السيارات) أو تكلفة أي نشاط (مثل برنامج تدريب العاملين) أمر هام وحيوي لإدارة المنشأة، حيث يساعدها على اتخاذ قرارات سليمة. وتهتم محاسبة التكاليف بتقدير التكاليف المستقبلية من خلال "نظم التكاليف المعيارية"، وذلك بهدف تحقيق الرقابة على عناصر التكاليف عن طريق مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية وتحديد الانحرافات التي قد تكون في صالح أو غير صالح المنشأة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وترتبط محاسبة التكاليف بعلوم أخرى مثل إدارة الأعمال (خاصة إدارة الإنتاج، وإدارة الأفراد)، والإحصاء وبحوث العمليات.

٣- المحاسبة الإدارية: Managerial Accounting

يقدم النظام المحاسبي معلومات لكل من المستخدم الداخلي والخارجي، ويوفر المعلومات للمستخدم الخارجي من خلال القوائم المالية السنوية. وتمد التقارير المالية

المديرين بالمعلومات المطلوبة لعمليات التشغيل اليومية، وكذلك بالمعلومات المطلوبة للتخطيط طويل الأجل. أما المحاسبة الإدارية فتحدد وتوفر وتفسر أنواع المعلومات الأكثر ملائمة لقرارات إدارية معينة، وتستخدم المحاسبة الإدارية عن طريق الأطراف الداخلية فقط. وتعتبر محاسبة التكاليف والموازنات التخطيطية ضمن أساليب المحاسبة الإدارية، وتجدر الإشارة أن المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية لا يعتبران فرعان مستقلان تماماً، فكثير من معلومات المحاسبة الإدارية تعتبر بالفعل معلومات مالية أعيد ترتيبها وتنسيقها لتلائم غرض إداري معين.

٤- المحاسبة الحكومية: **Governmental Accounting**

تهتم المحاسبة الحكومية بتجميع وقياس وتشغيل وتوصيل ورقابة العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الإداري الحكومي في إطار يحكمه القانون واللوائح المالية، بغرض التحقق من تطبيق القوانين واللوائح والميزانيات التي تلتزم بها وحدات الجهاز الإداري الحكومي. والمحاسبة الحكومية تتطلب مناهج تختلف عن المحاسبة المالية نظراً لأن الوحدات الحكومية لا تهدف إلى تحقيق ربح، ولذلك فإن المحاسبة الحكومية لا تهدف إلى قياس نتيجة أعمال الوحدات الإدارية الحكومية أو تحديد مركزها المالي أو قياس التكلفة. وترتبط المحاسبة الحكومية بعلم الاقتصاد والمالية العامة والقانون الإداري.

٥- المحاسبة الضريبية: **Tax Accounting**

تهتم المحاسبة الضريبية بتحديد الوعاء الخاضع للضريبة في أفرع الضرائب المباشرة المختلفة، سواء الضرائب على دخل الأفراد الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية، أو الضرائب العقارية المباشرة على الأراضي الزراعية أو العقارات المبنية. تمهيداً لتحديد مقدار الضريبة المستحقة للخزانة العامة. ويتم تحديد الوعاء الضريبي في ضوء أحكام وقواعد التشريعات الضريبية، والتي لا تتفق في بعض الحالات مع قواعد القياس المحاسبي للربح. وترتبط المحاسبة الضريبية مع علوم المالية العامة، والقانون التجاري، والاقتصاد، والعلوم السلوكية.

٦- المحاسبة القومية: **National Accounting**

تهتم المحاسبة القومية (بحساباتها الاقتصادية) بتحديد وقياس المعلومات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد القومي ككل بمختلف قطاعاته (قطاع الأعمال - قطاع

الإدارة الحكومية - القطاع العائلي - قطاع العالم الخارجي)، وتوصيل هذه المعلومات الاقتصادية لجهات الاختصاص لاتخاذ القرارات المرتبطة بالتخطيط والمتابعة والرقابة.

٧- المراجعة: Auditing

تهدف المراجعة إلى التحقق من دقة البيانات والمعلومات المحاسبية مما يضيف عليها درجة أكبر من الثقة، و تقوم المراجعة على نموذج للقياس، ونموذج للاتصال. ويهدف نموذج القياس إلى قياس درجة الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية، و يهدف نموذج الاتصال إلى توصيل نتائج القياس إلى المهتمين بالأمر. وترتبط درجة الثقة في البيانات المحاسبية على موضوعيتها ومدى التزامها بمبادئ وقواعد وإجراءات القياس المحاسبى، ومدى دقة تعبيرها عن حقيقة القياس، وتنقسم المراجعة إلى قسمين:

أ- **المراجعة الخارجية:** ويقوم بها مراجع خارجي عن المنشأة محل المراجعة، ويتولى التحقق من نتائج القياس في المحاسبة المالية المتعلق بنتائج عمليات الوحدة المحاسبية من ربح أو خسارة، والمتعلق أيضا بالمركز المالي للمنشأة.

ب- **المراجعة الداخلية:** ويقوم بها مراجعين من داخل الوحدة المحاسبية (من العاملين بها)، وحتى تتحقق الفائدة المرجوة منها فلا بد من توافر استقلال المراجع الداخلي تنظيمياً وإدارياً، وتقوم المراجعة الداخلية على التحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المحاسبية، وكذلك مراجعة كافة وظائف المنشأة.

٨- المحاسبة الإلكترونية Computerizes Accounting

وتهدف المحاسبة الإلكترونية إلى معرفة آثار التطورات العلمية والتقنية الحديثة لاستخدام الحاسبات الآلية على العملية المحاسبية.

٩- فروع أخرى للمحاسبة:

وهى فروع أخرى للمحاسبة تطبق في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، مثل: محاسبة البنوك، ومحاسبة البترول، ومحاسبة المقاولات، والمحاسبة الزراعية، وغيرها.

علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى:

ترتبط المحاسبة ببعض العلوم الأخرى ارتباطاً وثيقاً، فالمحاسب الكفء يجب أن يكون ملماً بالأصول العامة لتلك العلوم، حتى يمارس عمله بنجاح. وأهم هذه العلوم هي: الاقتصاد، والإحصاء، والرياضة، والقانون، ونظريات التنظيم والإدارة، والعلوم السلوكية.

مقومات النظام المحاسبي في ظل التشغيل اليدوي:

عند تصميم نظام محاسبي لوحدة معينة، يجب مراعاة الأركان العملية التالية:

- ١- تحديد الهدف الرئيسي المنشود من النظام المحاسبي.
- ٢- تحديد الوحدة المحاسبية التي سيطبق فيها النظام.
- ٣- تحديد طبيعة العمليات المالية المرتبطة بالوحدة المحاسبية.
- ٤- تحديد المجموعة المستندية المؤيدة للعمليات المالية.
- ٥- تحديد المجموعة الدفترية التي تصب فيها بيانات المجموعة المستندية.

وفيما يلي شرح موجز لكل ركن من الأركان الخمسة:

١- تحديد الهدف الرئيسي المنشود من النظام المحاسبي :

يعتبر النظام المحاسبي المالي أداة لخدمة أصحاب المنشأة وإدارة المنشأة والمجتمع،

فالمستفيدين من النظام المحاسبي مجموعتين:

- مجموعة من داخل المنشأة (أصحاب المنشأة، وإدارة المنشأة) وتهدف إلى التعرف على نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة في صورة حسابات ختامية، والمركز المالي لها في نهاية هذه الفترة.
- مجموعة من خارج المنشأة ويمثلها المستثمرون، والبنوك، ومصالحه الضرائب، وغيرها من أصحاب المصالح، ويجب على النظام المحاسبي أن يوفر المعلومات ويعرضها بالشكل الذي يهدف أهداف هذه الفئات ولاشك أن طريقة إعداد وعرض المعلومات المحاسبية ترتبط بأهداف فئات المستفيدين، وتساعدهم على ترشيد عملية اتخاذ القرار.

٢- تحديد الوحدة المحاسبية التي سيطبق فيها النظام المحاسبي:

- يقصد بالوحدة المحاسبية الوحدة الاقتصادية أيا كان نشاطها (صناعي- تجاري - زراعي) وأيَّ كان شكلها القانوني (فردى - شركات أشخاص - شركات أموال - جمعية تعاونية). وتحديد الوحدة المحاسبية يؤدي إلى تحديد وتصميم النظام المحاسبي ، حيث يلزم تحديد طبيعة النشاط والعمليات المالية، وأنواع المجموعات المستندية والدفترية التي تسجل فيها العمليات.

٣- تحديد طبيعة العمليات المالية المرتبطة بالوحدة المحاسبية :

العملية المالية أوسع وأعم من العملية التجارية التي ترتبط بالبضاعة ببيعا وشراء وما يترتب على ذلك من مديونية ودائنية، فالعملية المالية تتضمن العمليات التمويلية التي تهدف إلى الحصول على مصادر الأموال، والعمليات الرأسمالية التي تهدف إلى اقتناء الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، كالأراضي والآلات، والمباني، وتتضمن أيضا العمليات الايرادية التي تتصف بالدورية لارتباطها بالنشاط التجاري، والعمليات التمويلية والرأسمالية ترتبط ارتباطا وثيقا بتحديد المركز المالي للمنشأة.

٤- تحديد المجموعة المستندية المفيدة للعمليات المالية:

تعتبر المجموعة المستندية الدالة على صحة وحقيقة العمليات المالية، والتي تحتوي على البيانات، بمثابة مدخلات النظام المحاسبي، وتستخدم هذه المستندات في تسجيل العمليات المالية في الدفاتر والسجلات في صورة قيود محاسبية. وتختلف أنواع المستندات وتتعدد باختلاف العمليات المالية التي تؤيدها، فبعضها من تصميم المنشأة وتعرف بالمستندات الداخلية، والبعض الآخر من تصميم الغير وتعرف بالمستندات الخارجية، والمستندات الداخلية والخارجية عبارة عن حقائق وبيانات يجب تنسيقها وترتيبها للتوصل إلى معلومات معروضة بشكل جيد.

٥- تحديد المجموعة الدفترية التي تصب فيها بيانات المجموعة المستندية:

تعتبر المجموعة الدفترية ذات أهمية كبيرة حيث تسجل فيها العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لحقيقة حدوثها، وقد ألزم القانون بمسك مجموعة دفترية معينة تعتبر الحد الأدنى لما يجب إمساكه، بجانب ما جرى العرف المحاسبي على إمساكه من دفاتر، وتنقسم الدفاتر إلى نوعين:

أ- الدفاتر القانونية:

هي تلك التي يلزم القانون كل منشأة أن تمسكها، وخاصة إذا زاد رأسمالها عن حد معين. ومن أبرز هذه الدفاتر: دفتر اليومية، ودفتر الجرد، والمراسلات التي تستلزمها طبيعة أعمالها المالية، وتعتبر هذه الدفاتر الحد الأدنى لما يجب إمساكه من دفاتر. وفيما يلي وصف موجز لطبيعة كل منها:

١- دفتر اليومية:

وهو ذلك الدفتر الذي تثبت به العمليات التي يمكن تحديد قيمة مالية لها، ويتم تسجيل كل حدث عن طريق تحليله إلى أطرافه المدينة والدائنة في شكل قيود محاسبية مصحوبة بإيضاح أو تفسير لطبيعة العملية المالية. ويمكن للمنشأة أن تستعين ببعض دفاتر اليومية المساعدة وفقا للطريقة المحاسبية المستخدمة، كدفتر اليومية المساعد للمشتريات الآجلة، على أن ترحل مجاميع هذه الدفاتر في نهاية كل فترة مالية إلى دفتر اليومية الأصلي. ومع استخدام الحاسبات الآلية أمكن الاستعانة ببطاقات سائبة تجمع في مجلدات خاصة تعتبر بمثابة دفتر اليومية الأصلي.

٢- دفتر الجرد:

ويتم التسجيل فيه تفصيليا- في نهاية كل سنة مالية - بيان بأرصدة المخزون السلعي آخر المدة من خامات، وبضاعة تحت التشغيل، وبضاعة تامة الصنع، وتعد محاضر جرد البضاعة في كشوف وقوائم مستقلة تعتبر بدورها متممة لدفاتر الجرد. ويجب ملاحظة أن هناك شروطا شكلية في الدفترين السابقين، فيجب ترقيم الصفحات و توثيقها في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، وعدم السماح بوجود أي فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير في البيانات المدونة.

٣- دفتر المراسلات والبرقيات:

حيث ينص القانون التجاري بضرورة أن يحتفظ التاجر بصورة طبق الأصل من جميع المراسلات والبرقيات المتعلقة بأعماله التجارية، ويجب أن تكون هذه المستندات مرتبة وفقا للتسلسل الزمني للأحداث.

ب - الدفاتر المستقاة من العرف المحاسبي:

وهذه الدفاتر لا ينص القانون التجاري على إمساكها، ولكن العرف المحاسبي جرى على إمساكها حتى تشكل مع الدفاتر القانونية نظاما محاسبيا متكاملأ ، وهذه الدفاتر يختلف عددها وتصميمها وفقا لطبيعة النشاط وحجم العمليات التجارية التي تمارسها المنشأة، و هذه الدفاتر غير النظامية تتمثل في:

١- دفتر التسوية:

يعتبر هذا الدفتر بمثابة مسودة للقيود المحاسبية المسجلة من واقع المستندات المؤيدة لها، وتظهر أهمية هذا الدفتر في تجنب حدوث أية أخطاء عند التسجيل في دفتر اليومية الأصلي مباشرة، حيث يتم تبيض هذه القيود في دفتر اليومية الأصلي بعد

التأكد من صحة القيود المحاسبية، وليس هناك شكل معين لهذا الدفتر، ويصمم طبقاً لطبيعة نشاط المنشأة .

٢- دفتر الأستاذ:

في الوقت الذي يعتبر فيه دفتر اليومية يعتبر بمثابة دفتر القيد الأولي، يعتبر دفتر الأستاذ بمثابة دفتر القيد النهائي. فدفتر اليومية يختص بعملية "التسجيل"، حيث يتم تسجيل البيانات فيه وفقاً للتسلسل الزمني، والتي تفيد في الحصول على معلومات معينة بشكل فردي أو بشكل مصنف ومبوب، كالحصول على قيمة المبيعات مثلاً على مدار السنة المالية. ولذلك يلزم الأمر أن ترحل القيود المحاسبية وفقاً لنوعيتها المتشابهة إلى الحسابات المختصة بها، والتي يحتويها دفتر الأستاذ العام أو المساعد، وتسمى هذه العملية "بالترحيل" أي نقل القيود المحاسبية وفقاً لأطرافها المدينة والدائنة من دفاتر اليومية إلى دفاتر الأستاذ، ويمثل هذا الحساب إجمالي قيمة العمليات المالية المتجانسة على مدار السنة.

ومع اتساع حجم الأعمال و تعدد الأنشطة، واستخدام الحاسبات الإلكترونية، أصبح من الضروري إعداد دليل للحسابات يحتوي على حصر للأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات مبنوية، و مرموز لكل حساب عام برقم كودي معين ينبثق عنه أرقام فرعية وجزئية وهكذا...، وفقاً لطبيعة عمل المنشأة أو النشاط التابعة له. وبذلك يسهل استخراج نتائج الأعمال والمركز المالي لهذه المنشأة بدقة وسرعة.

ج - الدفاتر والسجلات الإحصائية التي تتطلبها طبيعة النشاط :

وتعتبر هذه المجموعة إضافية، قد ترى إدارة المنشأة الاستعانة بها لتوفير قدر من المعلومات لا تستطيع الدفاتر القانونية أو غير القانونية توفيرها. مثل سجل تحليل العمليات المالية الذي يساعد الإدارة على اتخاذ قرار بهذا الشأن، وكذلك سجل تحليل المبيعات الذي يساعد الإدارة على التعرف على توزيع المبيعات على المناطق الجغرافية مثلاً، مما يساعد على اتخاذ القرار المناسب.

أسئلة الفصل الأول

=====

اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي:

(١) المحاسبة هي:

أ- نظام المعلومات.

ب - تحديد وقياس وتلخيص المعلومات.

ج- توصيل المعلومات عن الأحداث الاقتصادية لأحدى المنشآت للأطراف المستفيدة.

د- كل ما سبق.

(٢) التقارير الإدارية كمخرجات للنظام المحاسبي مقدمة إلى:

أ- أصحاب المصالح ب- إدارة المشروع ج- الملاك والمقرضون د- كل ما سبق

(٣) المحاسبة التي تتناول تجميع ومعالجة المعلومات المالية اللازمة لأغراض ربط

الضريبة هي:

أ- المحاسبة المالية ب- المحاسبة الإدارية ج- المحاسبة الضريبة د- المحاسبة الحكومية.

(٤) مبدأ يترتب عليه تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالباً ما تكون سنة ويطلق

عليها سنة مالية هذا المبدأ هو:

أ - مبدأ الاستمرار أو مبدأ الاستمرارية.

ب- مبدأ الثبات.

ج- مبدأ الوحدة النقدية.

د- ليس شيئاً مما سبق .

(٥) أي المبادئ المحاسبية التالية تؤدي إلى الاعتراف الفوري بالخسارة المتوقعة:

أ-مبدأ المقابلة .

ب- مبدأ الثبات.

ج - الحيطة والحذر.

د- ليس شيئاً مما سبق.

الفصل الثاني
العمليات المالية
والمعادلة المحاسبية

مقدمة:

العملية المالية هي عبارة عن تبادل أشياء ذو منفعة أو قيمة بين طرفين، وقد تكون بين المنشأة والغير، أو بين المنشأة وأصحابها، وهذا التبادل ينشأ نتيجة قرار أو عمل إداري.

وسوف يتم تناول العناصر التالية في هذا الفصل:

- ١- المعادلة المحاسبية.
- ٢- العمليات المالية والمعادلة المحاسبية.
- ٣- أثر العمليات المالية على المعادلة المحاسبية.

(١) المعادلة المحاسبية [معادلة الميزانية]

مفهوم المعادلة المحاسبية:

ترتكز المحاسبة المالية على قاعدة مفادها أن جميع ممتلكات المنشأة تتساوى مع مصادر الأموال التي جاءت بهذه الممتلكات أى أن استخدامات الأموال تساوي مصادر هذه الأموال.

استخدامات الأموال = مصادر الأموال

ومصادر الأموال هي عبارة عن التزامات على المنشأة عليها سدادها فهي إما التزام تجاه صاحبها وإما التزام تجاه الغير. ويمكن صياغة المعادلة في ضوء ذلك كما يلي:

استخدامات الأموال = الالتزامات (مصادر الأموال).

استخدامات الأموال - المنشأة تجاه الغير + التزام المنشأة تجاه صاحبها

فإذا تم استبدال لفظ التزامات المنشأة تجاه صاحبها بلفظ حقوق الملكية فإنه يمكن صياغة المعادلة على النحو التالي:

استخدامات الأموال = الالتزامات + حقوق الملكية

ويطلق على استخدامات الأموال محاسبياً لفظ الأصول، وعليه يمكن كتابة المعادلة كما يلي:

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

(٢) العمليات المالية والمعادلة المحاسبية

سبق الإشارة إلى خاصية التوازن الحسابي المستمدة من طبيعة العمليات المحاسبية وازدواجية الأثر المالي المتوازن في سجلات ودفاتر الوحدة المحاسبية، ويعرف ذلك بتوازن المعادلة المحاسبية أو معادلة الميزانية.

وتتلخص الحالات التي يمكن أن يتخذها الأثر المالي فيما يلي:

أ - عمليات تؤثر على جانب الأصول فقط: نقص أو زيادة في أصل أو أكثر يقابله زيادة أو نقص بنفس القيمة في أصل آخر أو أكثر، أي تغير داخلي في قيم بنود الأصول وليس مجموعها.

ب- عمليات تؤثر على جانب حقوق الملكية والالتزامات فقط: نقص أو زيادة في حقوق الملكية أو في التزام أو أكثر يقابله زيادة أو نقص بنفس القيمة في حقوق الملكية أو في التزام آخر أو أكثر، أي تغير داخلي في قيم بنود حقوق الملكية والالتزامات وليس تغيرا في مجموعها.

ج- عمليات تؤثر في نفس الوقت على جانب الأصول وجانب حقوق الملكية والالتزامات: الزيادة (النقص) في مجموع جانب الأصول يقابله زيادة (نقص) وبنفس القيمة في مجموع جانب حقوق الملكية والالتزامات.

ويتضح من تلك الحالات أن المعادلة المحاسبية (معادلة الميزانية) أو الميزانية تحتفظ على الدوام بالتوازن الحسابي بين جانبي المعادلة (جانبي الميزانية). ونستعرض ذلك من خلال الأمثلة التوضيحية التالية:

مثال (١):

اعتزم المهندس يوسف إنشاء مركز لصيانة السيارات تحت اسم "القائد لصيانة السيارات".

العملية الأولى: بداية النشاط:

بدأ يوسف نشاطه الرسمي في أول نوفمبر ٢٠٢٤م، وفي هذا التاريخ فتح حسابًا جاريًا ببنك مصر - فرع قنا - باسم المركز وأودع به من مدخراته الخاصة مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه خصصها كرأس مال يبدأ به أعمال المركز.

تحليل العملية:

يترتب على هذه العملية:

- 1- نشأة أصل "نقدية" يتمثل في حقوق المركز (الوحدة المحاسبية) لدى بنك مصر.
- 2- نشأة حقوق الملكية "رأس المال" (مصدر حصول المركز على المال) مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنية.

ويمكن صياغة المعادلة المحاسبية (معادلة الميزانية) بعد هذه العملية على النحو التالي:

$$\begin{array}{l} \text{الأصول} \\ ٨٠٠٠٠٠ \text{ (نقدية بالبنك)} = - + ٨٠٠٠٠٠ \\ \text{الالتزامات} + \text{حقوق الملكية} \end{array}$$

ويظهر المركز المالي (الميزانية) بعد إجراء العملية الأولى على النحو التالي:

مركز القائد لصيانة السيارات			
الميزانية في أول نوفمبر ٢٠٢٤م			
الالتزامات + حقوق الملكية		الأصول	
الالتزامات	-	نقدية	٨٠٠٠٠٠
حقوق الملكية			
رأس المال (يوسف)	٨٠٠٠٠٠		
المجموع		المجموع	٨٠٠٠٠٠

العملية الثانية: شراء أصل نقدًا:

في ٣ نوفمبر قام المركز بشراء قطعة ارض فضاء لاستخدامها كجراج للسيارات بمبلغ ٥٢٠٠٠٠ جنية قام بسدادها نقدًا.

يترتب على هذه العملية:

- 1- ظهور أصل جديد "الأراضي" يمتلكه المركز.
 - 2- ترتب على السداد النقدي نقص في قيمة "النقدية" بمقدار ٥٢٠٠٠٠ جنية.
- ويمكن صياغة معادلة المركز المالي (الميزانية) بعد هذه العملية مباشرة، كما يلي:

$$\begin{array}{l} \text{الأصول} \\ ٢٨٠٠٠٠ \text{ نقدية} + ٥٢٠٠٠٠ \text{ أراضي} = - + ٨٠٠٠٠٠ \\ \text{الالتزامات} + \text{حقوق الملكية} \end{array}$$

ويلاحظ أن العملية أحدثت تغييرًا داخليًا في مكونات الأصول [زيادة بند الأراضي

بمبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه، ونقص بند النقدية بمبلغ ٥٢٠٠٠ لتصبح ٢٨٠٠٠ (٨٠٠٠٠ - ٥٢٠٠٠) وعلى ذلك فلم يتغير مجموع جانب الأصول أو مجموع جانب الالتزامات وحقوق الملكية.

وتظهر الميزانية بعد إجراء هذه العملية على النحو التالي:

مركز القائد لصيانة السيارات			
الميزانية في ٣ نوفمبر ٢٠٢٤م			
الالتزامات + حقوق الملكية		الأصول	
الالتزامات	-	نقدية	٢٨٠٠٠
حقوق الملكية		الأراضي	٥٢٠٠٠
رأس المال (يوسف)	٨٠٠٠٠		
المجموع	٨٠٠٠٠	المجموع	٨٠٠٠٠

العملية الثالثة: شراء أصل وسداد جزء من تكلفة الأصل:

في ٥ نوفمبر اشترى المركز مبنى قديم ملحق بأرض الجراج بمبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه، قام بسداد مبلغ ٦٠٠٠ نقدًا على أن يوقع التزام بالباقي (كمبيلية) تستحق بعد ٩٠ يوم.

تحليل العملية:

يترتب على هذه العملية ما يلي:

- ١- ترتب على السداد نقص في أصل "النقدية" بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه.
- ٢- ظهور أصل جديد "المباني" تكلفته ٣٦٠٠٠ جنيه.
- ٣- ظهور التزام جديد "أوراق الدفع" بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه.

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي بعد هذه العملية على الوجه التالي:

الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
٢٢٠٠٠ نقدية + ٥٢٠٠٠ أراضي + ٣٦٠٠٠ مباني	=	٣٠٠٠٠ أوراق دفع	+	٨٠٠٠٠

وتظهر الميزانية بعد هذه العملية على الوجه التالي:

مركز القائد لصيانة السيارات			
الميزانية في ٥ نوفمبر ٢٠٢٤م			
الأصول		الالتزامات + حقوق الملكية	
نقدية	٢٢٠٠٠	الالتزامات	
الأراضي	٥٢٠٠٠	أوراق دفع	٣٠٠٠٠
مباني	٣٦٠٠٠	حقوق الملكية	
		رأس المال (يوسف)	٨٠٠٠٠
المجموع	١١٠٠٠٠	المجموع	١١٠٠٠٠

ويلاحظ أن المجموع قد تغير في كلا الجانبين لأن العملية أثرت على كلا الجانبين (الأصول والالتزامات).

العملية الرابعة: شراء أصل على الحساب:

في ١٧ نوفمبر اشترى المركز معدات وأدوات لصيانة السيارات من شركة دايو موتورز بمبلغ ٣٨٠٠ اجنيه على أن تسدد القيمة بعد ٦٠ يوم.
يترتب على هذه العملية ما يلي:

١- زيادة أصول المنشأة بمقدار ٣٨٠٠ اجنيه يتمثل في "معدات وأدوات".

٢- إنشاء التزام جديد ترتب بالشراء على الحساب (لم يتم سداد أي مبلغ) وهذا الالتزام يسمى "الدائنون".

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي على النحو التالي:

الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
٢٢٠٠٠ نقدية + ٥٢٠٠٠ أراضي	=	٣٠٠٠٠ أوراق دفع	+	٨٠٠٠٠
٣٦٠٠٠ مباني + ١٣٨٠٠ المعدات	=	١٣٨٠٠ الدائنون	+	

وتظهر الميزانية بعد هذه العملية على النحو التالي:

مركز القائد لصيانة السيارات				
الميزانية في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٤م				
الالتزامات + حقوق الملكية			الأصول	
الالتزامات:			النقدية	٢٢٠٠٠
أوراق دفع	٣٠٠٠٠		الأراضي	٥٢٠٠٠
الدائنون	١٣٨٠٠		المباني	٣٦٠٠٠
إجمالي الالتزامات		٤٣٨٠٠	المعدات	١٣٨٠٠
حقوق الملكية:				
رأس المال (يوسف)		٨٠٠٠٠		
المجموع		١٢٣٨٠٠	المجموع	١٢٣٨٠٠

العملية الخامسة: بيع أصل بنفس ثمن الشراء (التكلفة):

بعد استلام العدد والأدوات الجديدة اتضح للمركز أن هناك زيادة عن احتياجاته وعلى ذلك فقد تم بيع هذه الزيادة لورشة الأسطى "جلال" بمبلغ ١٨٠٠ (بنفس ثمن الشراء) وذلك في يوم ٢٠ نوفمبر، وقد وافق المركز على أن يحصل المبلغ خلال ٤٥ يوم من تاريخه.

تحليل العملية:

يترتب على هذه العملية ما يلي:

١- زيادة في أصل "العملاء" قدره ١٨٠٠ جنيه.

٢- نقص في أصل "المعدات" بمقدار ١٨٠٠ جنيه.

ويلاحظ أن التغيير داخل الأصول مما لا يؤثر على مجموع الأصول وبالتالي مجموع الميزانية.

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي على النحو الآتي:

الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
نقدية				٢٢٠٠٠
العملاء	+	أوراق الدفع		١٨٠٠
الأراضي	+	٣٠٠٠٠		٥٢٠٠٠
المباني	+	الدائنون	+	٣٦٠٠٠
المعدات	+	١٣٨٠٠	+	١٢٠٠٠
				٨٠٠٠٠
				رأس المال (يوسف)

وتظهر الميزانية بعد هذه العملية كما يلي:

مركز القائد لصيانة السيارات			الميزانية في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤م		
الالتزامات + حقوق الملكية			الأصول		
الالتزامات:			النقدية	٢٢٠٠٠	
أوراق الدفع	٣٠٠٠٠		العملاء	١٨٠٠	
الدائون	١٣٨٠٠		الأراضي	٥٢٠٠٠	
إجمالي الالتزامات		٤٣٨٠٠	المباني	٣٦٠٠٠	
حقوق الملكية:			المعدات	١٢٠٠٠	
رأس المال (يوسف)		٨٠٠٠٠			
المجموع		١٢٣٨٠٠	المجموع		١٢٣٨٠٠

العملية السادسة: تحصيل جزء من حساب العملاء:

في ٢٥ نوفمبر استلم المركز جزءاً من المستحق لها طرف الأسطى "جلال" قدره ٦٠٠ جنيه نقدًا.

تحليل العملية:

يترتب على هذه العملية ما يلي:

١- نقص في أصل "العملاء" قدره ٦٠٠ جنيه.

٢- زيادة في أصل "النقدية" قدره ٦٠٠ جنيه.

ويلاحظ أن التغيير داخل الأصول مما لا يؤثر على مجموع الأصول وبالتالي

مجموع الميزانية.

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي على النحو التالي:

الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
نقدية				٢٢٦٠٠
العملاء	+	أوراق الدفع	٣٠٠٠٠	١٢٠٠
الأراضي	+	الدائون	١٣٨٠٠	٥٢٠٠٠
المباني	+			٣٦٠٠٠
المعدات	+			١٢٠٠٠
				٨٠٠٠٠
				رأس المال (يوسف)

وتظهر الميزانية بعد هذه العملية على النحو التالي:

مركز القائد لصيانة السيارات			
الميزانية في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤م			
الالتزامات + حقوق الملكية		الأصول	
الالتزامات:		النقدية	٢٢٦٠٠
أوراق الدفع	٣٠٠٠٠	العملاء	١٢٠٠
الدائنون	١٣٨٠٠	الأراضي	٥٢٠٠٠
إجمالي الالتزامات		المباني	٣٦٠٠٠
حقوق الملكية:		المعدات	١٢٠٠٠
رأس المال (يوسف)	٨٠٠٠٠		
المجموع	١٢٣٨٠٠	المجموع	١٢٣٨٠٠

العملية السابعة: سداد جزء من الالتزامات:

في ٣٠ نوفمبر قام المركز بسداد جزء من المستحق عليه قدره ٦٨٠٠ جنيه نقدًا لشركة دايو موتور (الدائنون).

تحليل العملية:

يترتب على هذه العملية:

١- نقص في الالتزامات قدره ٦٨٠٠ جنيه.

٢- نقص في الأصول "النقدية" قدره ٦٨٠٠ جنيه.

ويمكن صياغة معادلة المركز المالي على النحو التالي:

الأصول	=	الالتزامات	+	حقوق الملكية
نقدية				١٥٨٠٠
العملاء	+	أوراق الدفع		
١٢٠٠		٣٠٠٠٠		
الأراضي	+	الدائنون	+	رأس المال (يوسف)
٥٢٠٠٠		٧٠٠٠		٨٠٠٠٠
المباني	+			
٣٦٠٠٠				
المعدات	+			
١٢٠٠٠				

الالتزامات + حقوق الملكية			=	الأصول					التاريخ
رأس مال يوسف	الدائنين +	أوراق الدفع +	=	المعدات	+ المباني	الأراضي +	العملاء +	النقدية +	
٨.٠٠٠٠ +			=					٨.٠٠٠٠ +	١١/١
٨.٠٠٠٠			=					٨.٠٠٠٠	الرصيد
			=			٥٢.٠٠٠ +		٥٢.٠٠٠ -	١١/٣
٨.٠٠٠٠			=			٥٢.٠٠٠		٢٨.٠٠٠	الرصيد
		٣.٠٠٠٠ +	=		٣٦.٠٠٠ +			٦.٠٠٠ -	١١/٥
٨.٠٠٠٠		٣.٠٠٠٠	=		٣٦.٠٠٠	٥٢.٠٠٠		٢٢.٠٠٠	الرصيد
	+		=	١٣٨.٠٠ +					١١/١٧
	١٣٨.٠٠		=						
٨.٠٠٠٠	+	٣.٠٠٠٠	=	١٣٨.٠٠	٣٦.٠٠٠	٥٢.٠٠٠		٢٢.٠٠٠	الرصيد
	١٣٨.٠٠		=	١٨.٠٠ -			١٨.٠٠ +		١١/٢٠
٨.٠٠٠٠	+	٣.٠٠٠٠	=	١٢.٠٠٠	٣٦.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	١٨.٠٠	٢٢.٠٠٠	الرصيد
	١٣٨.٠٠		=				٦.٠٠ -	٦.٠٠ +	١١/٢٥
٨.٠٠٠٠	+	٣.٠٠٠٠	=	١٢.٠٠٠	٣٦.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	١٢.٠٠	٢٢٦.٠٠	الرصيد
	١٣٨.٠٠		=					٦٨.٠٠ -	١١/٣٠
	-		=						
	٦٨.٠٠		=						
٨.٠٠٠٠	٧.٠٠٠	٣.٠٠٠٠	=	١٢.٠٠٠	٣٦.٠٠٠	٥٢.٠٠٠	١٢.٠٠	١٥٨.٠٠	الرصيد

مثال (٢):

الآتي سبع عمليات مالية تم وضعهم في صورة معادلة محاسبية
والمطلوب: تفسير هذه العمليات بكتابة العبارات المناسبة التي تشرح هذا الأثر المالي:

الالتزامات + حقوق الملكية		الأصول					التاريخ
رأس مال محمد	الدائنين +	المعدات	المباني +	الأراضي +	العملاء +	النقدية +	
٢١٤٠٠٠	٤٢٠٠٠	= ٣٦٠٠٠	١١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٩٠٠٠	٢٦٠٠٠	الرصيد
		= ٣٢٠٠٠ +				٣٢٠٠٠ -	١
٢١٤٠٠٠	٤٢٠٠٠	= ٣٩٢٠٠	١١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٩٠٠٠	٢٢٨٠٠	الرصيد
		=			٩٠٠ -	٩٠٠ +	٢
٢١٤٠٠٠	٤٢٠٠٠	= ٣٩٢٠٠	١١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٨١٠٠	٢٣٧٠٠	الرصيد
	١٠٠٠٠ +	= ١٣٥٠٠ +				٣٥٠٠ -	٣
٢١٤٠٠٠	٥٢٠٠٠	= ٥٢٧٠٠	١١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٨١٠٠	٢٠٢١٠	الرصيد
	١٤٥٠٠ -	=				١٤٥٠٠ -	٤
٢١٤٠٠٠	٣٧٥٠٠	= ٥٢٧٠٠	١١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٨١٠٠	٥٧٠٠	الرصيد
	١٥٠٠٠ +	=				١٥٠٠٠ +	٥
٢٢٩٠٠٠	٣٧٥٠٠	= ٥٢٧٠٠	١١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٨١٠٠	٢٠٧٠٠	الرصيد
	٢١٠٠ +	= ٢١٠٠ +					٦
٢٢٩٠٠٠	٣٩٦٠٠	= ٥٤٨٠٠	١١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٨١٠٠	٢٠٧٠٠	الرصيد
	٧٠٠ -	=				٧٠٠ -	٧
٢٢٨٣٠٠	٣٩٦٠٠	= ٥٤٨٠٠	١١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٨١٠٠	٢٠٠٠٠	الرصيد

الحل:

العملية الأولى: شراء معدات بمبلغ ٣٢٠٠٠ ج نقدًا.

العملية الثانية: تحصيل مبلغ ٩٠٠ ج نقدًا من العملاء.

العملية الثالثة: شراء معدات بمبلغ ١٣٥٠٠ ج وقد تم سداد جزء من الثمن قدره ٣٥٠٠ ج والباقي على الحساب.

العملية الرابعة: سداد مبلغ ١٤٥٠٠ ج إلى أحد الدائنين وذلك نقدًا.

العملية الخامسة: تحصيل إيرادات بمبلغ ١٥٠٠٠ ج نقدًا، أو زيادة استثمارات المشروع (زيادة رأس المال).

العملية السادسة: شراء معدات بتكلفة قدرها ٢١٠٠ ج وذلك على الحساب.

العملية السابعة: سداد مصروفات قدرها ٧٠٠ ج نقدًا، أو قيام مالك المشروع بسحب مبلغ ٧٠٠ ج نقدًا لاستعماله الخاص.

مثال (٣):

في أول يناير ٢٠٢٤م بدأ الدكتور محمد عمر نشاطه المهني بإقامة مركز طبي ، وإليك ملخص للعمليات التي قام بها خلال شهر يناير ٢٠٢٤م:

- ١- في أول يناير أودع مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ببنك مصر- فرع قنا باسم المركز الطبي وذلك للبدء في نشاطه المهني.
- ٢- في ٥ يناير اشترى أجهزة ومعدات بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه نقدًا.
- ٣- في ٧ يناير اشترى أثاث بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه من شركة تاكي بقنا على أن يسدد نصف القيمة بعد أسبوع والنصف الآخر بعد شهر من تاريخه.
- ٤- في ١٠ يناير حصل على قرض من بنك مصر قدره ٥٠٠٠ جنيه أودع في حسابه الجاري لدى البنك.
- ٥- في ١٢ يناير اشترى أجهزة ومعدات بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقدًا.
- ٦- في ١٣ يناير سدد نصف قيمة الأثاث المشتري في ٧ يناير.
- ٧- في ١٨ يناير سدد إيجار شهر يناير بواقع ٢٥٠ جنيه.
- ٨- في ٢٢ يناير حصل مبلغ ٦٠٠٠ جنيه قيمة أتعاب واستشارات طبية.
- ٩- في ٢٣ يناير سدد مرتبات العاملين بالمركز عن شهر يناير وقدرها ١٠٠٠ جنيه.
- ١٠- في ٢٥ يناير استحققت إيرادات أتعاب واستشارات قدرها ٥٠٠٠ جنيه (لم تحصل بعد).
- ١١- في ٢٧ يناير سحب مبلغ ٥٠٠ جنيه وذلك لاستخدامه الشخصي.
- ١٢- في ٢٨ يناير حصل مبلغ ١٥٠٠ جنيه مقدمًا عن عملية جراحية لم تجرى بعد.
- ١٣- في ٣١ يناير سدد المركز مبلغ ٢٥٠ جنيه مصروفات كهرباء ومياه، ومبلغ ١٠٠ جنيه مصروفات تليفون.

المطلوب:

- (١) إعداد معادلة المركز المالي خلال شهر يناير ٢٠٢٤م فى شكلها المتتابع.
- (٢) إعداد قائمة الدخل عن شهر يناير ٢٠٢٤م.
- (٣) إعداد قائمة التغير فى حقوق الملكية فى نهاية شهر يناير ٢٠٢٤م.
- (٤) إعداد المركز المالي (الميزانية) فى نهاية شهر يناير ٢٠٢٤م.

الحل:

(١) معادلة المركز المالي بالشكل التتابعي (الجدول):

حقوق الملكية	الالتزامات +			=	الأصول				
	إيراد مقدم +	القرض +	دائنون +		مدينون	معدات +	أثاث +	النقدية +	
٢٥٠٠٠ +	-	-	-	=	-	-	-	٢٥٠٠٠ +	١/١
٢٥٠٠٠	-	-	-	=	-	-	-	٢٥٠٠٠	الرصيد
-	-	-	-	=	-	١٥٠٠٠ +	-	١٥٠٠٠ -	١/٥
٢٥٠٠٠	-	-	-	=	-	١٥٠٠٠	-	١٠٠٠٠	الرصيد
-	-	-	٢٥٠٠ +	=	-	-	٢٥٠٠ +	-	١/٧
٢٥٠٠٠	-	-	٢٥٠٠	=	-	١٥٠٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠٠	الرصيد
-	-	٥٠٠٠ +	-	=	-	-	-	٥٠٠٠ +	١/١٠
٢٥٠٠٠	-	٥٠٠٠	٢٥٠٠	=	-	١٥٠٠٠	٢٥٠٠	١٥٠٠٠	الرصيد
-	-	-	-	=	-	١٢٠٠٠ +	-	١٢٠٠٠ -	١/١٢
٢٥٠٠٠	-	٥٠٠٠	٢٥٠٠	=	-	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	الرصيد
-	-	-	١٢٥٠ -	=	-	-	-	١٢٥٠ -	١/١٣
٢٥٠٠٠	-	٥٠٠٠	١٢٥٠	=	-	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠	١٧٥٠	الرصيد
٢٥٠ -	-	-	-	=	-	-	-	٢٥٠ -	١/١٨
٢٤٧٥٠	-	٥٠٠٠	١٢٥٠	=	-	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠	١٥٠٠	الرصيد
٦٠٠٠ +	-	-	-	=	-	-	-	٦٠٠٠ +	١/٢٢
٣٠٧٥٠	-	٥٠٠٠	١٢٥٠	=	-	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠	٧٥٠٠	الرصيد
١٠٠٠ -	-	-	-	=	-	-	-	١٠٠٠ -	١/٢٣
٢٩٧٥٠	-	٥٠٠٠	١٢٥٠	=	-	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠	٦٥٠٠	الرصيد

حقوق الملكية	الالتزامات +			الأصول				
	إيراد مقدم +	القرض +	دائنون +	مدينون =	معدات +	أثاث +	النقدية +	
٥٠٠٠ +	-	-	-	= ٥٠٠٠ +	-	-	-	١/٢٥
٣٤٧٥٠ -	-	٥٠٠٠	١٢٥٠	= ٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠	٦٥٠٠	الرصيد
٥٠٠ -	-	-	-	= -	-	-	٥٠٠ -	١/٢٧
٣٤٢٥٠ -	-	٥٠٠٠	١٢٥٠	= ٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠	٦٠٠٠	الرصيد
-	١٥٠٠ +	-	-	= -	-	-	١٥٠٠ +	١/٢٨
٣٤٢٥٠ -	١٥٠٠	٥٠٠٠	١٢٥٠	= ٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠	٧٥٠٠	الرصيد
٣٥٠ -	-	-	-	= -	-	-	٣٥٠ -	١/٣١
٣٣٩٠٠	١٥٠٠	٥٠٠٠	١٢٥٠	= ٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠	٧١٥٠	الرصيد

من الجدول السابق نلاحظ تساوي جانبي المعادلة المحاسبية كما يلي:

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

$$٣٣٩٠٠ + ٧٧٥٠ = ٤١٦٥٠$$

(٢) قائمة الدخل:

المركز الطبي		
قائمة الدخل عن شهر يناير ٢٠٢٤م		
كلي	فرعي	
١١٠٠٠		الإيرادات (أتعاب واستشارات طبية) (٥٠٠٠ + ٦٠٠٠)
	٢٥٠	يطرح: المصروفات:
	١٠٠٠	الإيجار
	٢٥٠	المرتبات
	١٠٠	كهرباء ومياه
		تليفون
(١٦٠٠)		
٩٤٠٠		صافي الدخل

٣) قائمة التغير فى حقوق الملكية:

المركز الطبي	
قائمة حقوق الملكية فى ٢٠٢٤/١/٣١ م	
٢٥٠٠٠	رأس المال أول المدة
٩٤٠٠	يضاف: صافي الدخل
٣٤٤٠٠	إجمالي حقوق الملكية
(٥٠٠)	يطرح: المسحوبات
٣٣٩٠٠	صافي حقوق الملكية فى ٢٠٢٤/١/٣١

٤) الميزانية:

المركز الطبي			
الميزانية فى ٢٠٢٤/١/٣١ م			
الالتزامات + حقوق الملكية		الأصول	
الالتزامات:		النقدية	٧١٥٠
الدائنون	١٢٥٠	المدينون	٥٠٠٠
إيرادات مقدمة	١٥٠٠	الأثاث	٢٥٠٠
القرض (بنك مصر)	٥٠٠٠	المعدات	٢٧٠٠٠
إجمالي الالتزامات			
حقوق الملكية:			
رأس المال	٣٣٩٠٠		
المجموع	٤١٦٥٠	المجموع	٤١٦٥٠

ملحوظة:

لم يدرج بند الإيرادات المحصلة مقدماً ضمن الإيرادات التي تظهر فى قائمة الدخل لأنها إيرادات غير محققة، وبالتالي تدرج ضمن بنود الالتزامات التي تظهر فى قائمة المركز المالي وذلك وفقاً لأساس الاستحقاق فى قياس نتائج الأعمال.

(٣) أثر العمليات المالية على المعادلة المحاسبية

(١) إذا افترضنا أن أحد التجار قد بدأ نشاطه التجاري برأس مال قدره ١٠٠٠٠ اجنيه أودعه خزينة المحل، فإن مركزه المالي يكون على الصورة التالية:

رأس المال	١٠٠٠٠	نقدية بالخزينة	١٠٠٠٠
	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠

(٢) وعندما يقوم هذا التاجر بشراء أثاث وسيارة بمبلغ ٣٠٠٠، ٥٠٠٠ اجنيه نقدًا على التوالي فإن المركز المالي يكون كما يلي:

رأس المال	١٠٠٠٠	نقدية بالخزينة	١٠٠٠٠	
		(-) مدفوعات	٨٠٠٠	٢٠٠٠
		أثاث		٣٠٠٠
		سيارات		٥٠٠٠
	١٠٠٠٠			١٠٠٠٠

(٣) وإذا قام هذا التاجر بشراء بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ اجنيه نقدًا فإن مركزه المالي يكون على الصورة التالية:

رأس المال	١٠٠٠٠	نقدية بالخزينة	٢٠٠٠	
		(-) مدفوعات	١٠٠٠	١٠٠٠
		بضاعة		١٠٠٠
		أثاث		٣٠٠٠
		سيارات		٥٠٠٠
	١٠٠٠٠			١٠٠٠٠

(٤) وعندما يقوم هذا التاجر ببيع بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ اجنيه نقدًا يكون مركزه المالي كما يلي:

رأس المال	١٠٠٠٠		نقدية بالخرزينة	١٠٠٠	
+ ربح بيع بضاعة	١٠٠٠		(+) متحصلات	٢٠٠٠	
		١١٠٠٠			٣٠٠٠
			أثاث		٣٠٠٠
			سيارات		٥٠٠٠
		١١٠٠٠			١١٠٠٠

٥) وإذا استأجر هذا التاجر عقارًا يزاول فيه أعماله التجارية ودفع إيجارًا قدره ١٠٠ نقدًا كما استخدم عمالاً ودفع لهم أجور بلغت ٢٠٠ جنبه فإن مركزه المالي يكون:

رأس المال	١٠٠٠٠		نقدية بالخرزينة	٣٠٠٠	
+ ١٠٠٠ ربح بيع بضاعة			(-) مدفوعات	٣٠٠	
(-) ٣٠٠ مصروفات					٢٧٠٠
	٧٠٠		أثاث		٣٠٠٠
حقوق صاحب المشروع		١٠٧٠٠	سيارات		٥٠٠٠
		١٠٧٠٠			١٠٧٠٠

٦) وإذا سحب هذا التاجر مبلغ ٣٠٠ جنبه نقدًا لاستعماله الشخصي يكون مركزه المالي كما يلي:

رأس المال	١٠٠٠٠		نقدية بالخرزينة	٢٧٠٠	
(+) أرباح	٧٠٠		(-) مدفوعات	٣٠٠	
		١٠٧٠٠			٢٤٠٠
(-) مسحوبات	٣٠٠		أثاث		٣٠٠٠
		١٠٤٠٠	سيارات		٥٠٠٠
		١٠٤٠٠			١٠٤٠٠

٧) وأحياناً يقوم التاجر بشراء البضاعة على الحساب دون أن يسدد قيمتها في الحال، فإذا فرض أنه اشترى بضاعة على الحساب بمبلغ ٤٠٠ جنبه يكون مركزه المالي كما يلي:

رأس المال	١٠٠٠٠		نقدية بالخرزينة	٢٤٠٠
(+) أرباح	٧٠٠		بضاعة	٤٠٠٠
	١٠٧٠٠		أثاث	٣٠٠٠
(-) مسحوبات	٣٠٠		سيارات	٥٠٠٠
حقوق صاحب المشروع		١٠٤٠٠		
دائنون		٤٠٠٠		
		١٤٤٠٠		١٤٤٠٠

٨) وقد يقوم التاجر ببيع البضاعة على الحساب دون أن يحصل قيمتها في وقت بيعها، فإذا باع نصف بضاعته بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه يكون مركزه المالي كما يلي:

رأس المال		١٠٠٠٠	نقدية بالخرزينة	٢٤٠٠
(+) أرباح	٧٠٠		بضاعة	٢٠٠٠
(+) ربح بيع البضاعة	٥٠٠		مدينون	٢٥٠٠
		١٢٠٠	أثاث	٣٠٠٠
		١١٢٠٠	سيارات	٥٠٠٠
(-) مسحوبات	(٣٠٠)			
		١٠٩٠٠		
دائنون		٤٠٠٠		
		١٤٩٠٠		١٤٩٠٠

٩) وعندما يحصل التاجر ماله من حقوق طرف المدينين وقدره ٢٥٠٠ جنيه يكون مركزه المالي كما يلي:

رأس المال	١٠٠٠		نقدية بالخرزينة	٢٤٠٠
(+) أرباح	١٢٠٠		(+) متحصلات	٢٥٠٠
		١١٢٠٠		٤٩٠٠
(-) مسحوبات	(٣٠٠)		بضاعة	٢٠٠٠
حقوق صاحب المشروع		١٠٩٠٠	أثاث	٣٠٠٠
دائنون		٤٠٠٠	سيارات	٥٠٠٠
		١٤٩٠٠		١٤٩٠٠

١٠) وقد يقوم التاجر بزيادة رأس ماله بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه نقدًا فيكون مركزه المالي كما يلي:

رأس المال	١٣٠٠٠		نقدية بالخرزينة	٤٩٠٠	
(+) أرباح	١٢٠٠		(+) متحصلات	٣٠٠٠	
	١٤٢٠٠				٧٩٠٠
(-) مسحوبات	(٣٠٠)		بضاعة		٢٠٠٠
حقوق صاحب المشروع		١٣٩٠٠	أثاث		٣٠٠٠
دائنون		٤٠٠٠	سيارات		٥٠٠٠
		١٧٩٠٠			١٧٩٠٠

يتضح من الأمثلة السابقة أن العمليات المالية التي يقوم بها المشروع تؤثر في مركزه المالي حيث تغير في صور ممتلكاته والتزاماته وقيمتها، كما نجد أن هناك توازنًا مستمرًا بين مجموع قيم عناصر الممتلكات ومجموع قيمة الالتزامات وحقوق صاحب المشروع.

مثال آخر محلول: لبيان تأثير العمليات المالية على معادلة الميزانية:

فيما يلي المعادلة المحاسبية لمنشأة عادل في ٣١/١٢/٢٠٢٣م:

أصول:

نقدية ٣٧٠٠٠، أراضي ٩٥٠٠٠، مباني ١٢٥٠٠٠، آلات ومعدات ٥١٢٥٠.

الالتزامات وحقوق الملكية:

أوراق دفع ٨٠٠٠٠، دائنون ٢٨٢٥٠، رأس مال عادل ٢٠٠٠٠٠٠.

وفيما يلي عمليات المنشأة خلال شهر يناير ٢٠٢٤:

١- أودع عادل مبلغ ٢٥٠٠٠ ج من أمواله الخاصة في خزانة المنشأة.

٢- تم شراء أراضي بمبلغ ٣٥٠٠٠، ومباني بمبلغ ٥٥٠٠٠ وسدد من الثمن ٢٢٥٠٠ نقدًا والباقي بكمبيالة.

٣- اشترى حاسب آلي بمبلغ ٨٥٠٠ ج على الحساب.

٤- وقع عقد قرض بمبلغ ١٠٠٠٠ ج مع البنك واستلم المبلغ نقدًا.

٥- سدد مبلغ ٢٨٥٠٠ ج من المستحق للدائنين.

المطلوب:

(١) بيان تأثير كل من العمليات السابقة على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

(٢) بيان أرصدة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في آخر يناير ٢٠٢٤م.

الحل:

أولاً: تأثير العمليات السابقة على بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية:

(١) العملية رقم (١) تؤدي إلى زيادة في النقدية بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج وزيادة في رأس مال عادل بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج.

(٢) العملية رقم (٢) تؤدي إلى زيادة في الأراضي بمبلغ ٣٥٠٠٠ ج وزيادة في المباني بمبلغ ٥٥٠٠٠ ج ونقص في النقدية بمبلغ ٢٢٥٠٠ ج وزيادة في أوراق الدفع بمبلغ ٦٧٥٠٠ ج.

(٣) العملية رقم (٣) تؤدي إلى زيادة في الآلات والمعدات بمبلغ ٨٥٠٠ ج وزيادة في الدائنين بمبلغ ٨٥٠٠ ج.

(٤) العملية رقم (٤) تؤدي إلى زيادة في النقدية بمبلغ ١٠٠٠٠ ج وزيادة القروض بمبلغ ١٠٠٠٠ ج.

(٥) العملية رقم (٥) تؤدي إلى نقص في النقدية بمبلغ ٢٨٥٠٠ ج ونقص في الدائنين بنفس المبلغ.

معادلة الميزانية

حقوق الملكية				الأصول					
+ الالتزامات				=					
حقوق الملكية	+	قروض	دائنون	أوراق دفع	=	معدات	مباني	أراضي	نقدية
٢٠٠٠٠٠	+	-	٢٨٢٥٠	٨٠٠٠٠	=	٥١٢٥٠	١٢٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	٣٧٠٠٠
٢٥٠٠٠	+	-							٢٥٠٠٠ + (١)
٢٢٥٠٠٠	+	-	٢٨٢٥٠	٨٠٠٠٠	=	٥١٢٥٠	١٢٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	٦٢٠٠٠
				٦٧٥٠٠	+		٥٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٢٥٠٠ - (٢)
٢٢٥٠٠٠	+	-	٢٨٢٥٠	١٤٧٥٠٠	=	٥١٢٥٠	١٨٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٣٩٥٠٠
			٨٥٠٠		=	٨٥٠٠			(٣)

حقوق الملكية				الأصول			
الالتزامات							
رأس المال	قروض	دائنون	أوراق دفع	معدات	مباني	أراضي	نقدية
٢٢٥.٠٠٠	-	٣٦٧٥٠	١٤٧٥٠٠	٥٩٧٥٠	١٨.٠٠٠	١٣.٠٠٠	٣٩٥٠٠
	١.٠٠٠						١.٠٠٠ + (٤)
٢٢٥.٠٠٠	١.٠٠٠	٣٦٧٥٠	١٤٧٥٠٠	٥٩٧٥٠	١٨.٠٠٠	١٣.٠٠٠	٤٩٥٠٠
		٢٨٥٠٠	-				٢٨٥٠٠ - (٥)
٢٢٥.٠٠٠	١.٠٠٠	٨٢٥٠	١٤٧٥٠٠	٥٩٧٥٠	١٨.٠٠٠	١٣.٠٠٠	٢١.٠٠٠

أسئلة الفصل الثاني

تمرين رقم (١):

فيما يلي بيانات بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية لمنشأة عمر في ٢٠٢٣/١٢/٣١م: ٩٥٠٠٠٠ نقدية بالخزينة، ٨٩٠٠٠٠ مدينون، ٥٨٠٠٠٠٠ سيارات نقل، ٣٨٠٠٠٠ آلات، ٢٠٠٠٠٠٠ أوراق دفع، ٥٢٠٠٠٠ دائنون، ٥٥٠٠٠٠٠ رأس مال جهاد. وفيما يلي عمليات المنشأة خلال يناير ٢٠٢٤: (القيمة بالجنيه)

١- شراء آلات ومعدات بمبلغ ٢٧٠٠٠٠ نقدًا.

٢- تم تحصيل ما قيمته ٤٠٠٠٠٠ من المدينين نقدًا.

٣- تم سداد ما قيمته ٣٢٠٠٠٠ للدائنين نقدًا.

٤- تم اقتراض ما قيمته ١٠٠٠٠٠٠ من البنك نقدًا.

٥- تم إيداع بخزينة المنشأة ما قيمته ٥٠٠٠٠٠.

٦- سدد ما قيمته ٥٠٠٠٠ من أوراق الدفع نقدًا.

المطلوب:

(١) بيان تأثير العمليات السابقة على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

(٢) إعداد معادلة الميزانية عقب كل عملية.

تمرين رقم (٢):

اذكر مثالاً واحداً لعملية تؤدي إلى إحداث التأثيرات التالية:

أ- زيادة في أحد بنود الأصول وزيادة مماثلة في أحد بنود الالتزامات.

ب- نقص في أحد بنود الأصول ونقص مماثل في أحد بنود الالتزامات.

ج- زيادة في أحد بنود الأصول ونقص في أحد بنود الأصول.

د- زيادة في أحد بنود الأصول وزيادة مماثلة في حقوق الملكية.

هـ- زيادة في أحد بنود الأصول ونقص في أحد بنود الأصول وزيادة في أحد بنود

الالتزامات.

تمرين رقم (٣):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بمنشأة صلاح الدين خلال شهر مارس ٢٠٢٤م:

- ١- في ٣/١ بدأ نشاطه برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠ ج أودعه في البنك باسم المنشأة.
- ٢- في ٣/٥ اشترت أثاث بمبلغ ٤٠٠٠ ج وتم السداد بشيك على البنك.
- ٣- في ٣/٩ اشترت سيارة لنقل البضائع بمبلغ ١٠٠٠٠ ج وتم سداد القيمة بشيك.
- ٤- في ٣/١٢ اشترت بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ ج وتم سداد القيم بشيك.
- ٥- في ٣/١٦ قام صاحب المنشأة بسحب مبلغ ٦٠٠٠ ج من البنك وأودعه الخزينة.
- ٦- في ٣/٢٠ باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج نقدًا علمًا بأن تكلفتها ١٨٠٠٠ ج.
- ٧- في ٣/٢٥ سددت المنشأة مرتبات العاملين نقدًا مبلغ ٧٠٠٠ ج وإيجار شهر مارس مبلغ ١٠٠٠ ج.
- ٨- في تاريخه سحب صاحب المنشأة مبلغ ١٥٠٠ ج من خزينة المنشأة لسداد مصروفاته الشخصية.

والمطلوب:

وضع تأثير العمليات السابقة على معادلة الميزانية لمنشأة صلاح الدين.

تمرين رقم (٤):

وضح تأثير كل عملية من العمليات التالية على معادلة الميزانية (زيادة أو نقص):

- ١- شراء بضاعة على الحساب.
- ٢- سداد جزء من المستحق للدائنين.
- ٣- سداد إيجار المنشأة نقدًا.
- ٤- سداد مصروف الإعلان نقدًا.
- ٥- مسحوبات نقدية لصاحب المنشأة.
- ٦- تحصيل جزء من المستحق على المدينين.
- ٧- بيع بضاعة بسعر يزيد عن التكلفة.
- ٨- شراء سيارات بشيك من البنك.
- ٩- الحصول على قرض من البنك.

تمرين رقم (٥):

فى ١٠/١ / ٢٠٢٤م كانت عناصر المركز المالى لمنشأة أحمد سعيد كما يلى:

الميزانية

رأس المال (حقوق الملكية)	٣٥٠٠٠٠	أصول ثابتة	١٠٠٠٠
دائنون	١٥٠٠٠	بضاعة	٢٥٠٠٠
		نقدية	١٥٠٠٠
	٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠

وقد تمت العمليات الآتية خلال شهر أكتوبر:

- ١- باع بضاعة إلى صلاح على الحساب بمبلغ ٩٠٠٠ ج تكلفتها ٨٠٠٠ ج.
- ٢- اشترى بضاعة من شركة النور على الحساب بمبلغ ١٢٠٠٠ ج.
- ٣- اشترى أثاث من الشركة العالمية بمبلغ ٥٠٠٠ ج نقدًا.
- ٤- باع بضاعة نقدًا بمبلغ ١٢٠٠٠ ج تكلفتها ١٠٠٠٠ ج.
- ٥- سداد مبلغ ٥٠٠٠ ج من المستحق عليه لشركة النور.
- ٦- دفع فاتورة التليفون بمبلغ ٧٠٠ ج نقدًا.
- ٧- دفع إيجار المحل عن شهر أكتوبر وقدره ٦٠٠ ج.

والمطلوب:

بيان أثر العمليات السابقة على عناصر المركز المالى من حيث الزيادة أو النقص.

الفصل الثالث
تسجيل المعاملات المالية
في الدفاتر المحاسبية

تمهيد:

سبق أن ذكرنا أن وظيفة المحاسبة الرئيسية والأساسية تتمثل في قياس نشاط الوحدة المحاسبية وتوصيل نتيجة هذا القياس من بيانات ومعلومات إلي من يهمله الأمر، كما يتمثل نشاط الوحدات المحاسبية في التعامل مع الموارد الاقتصادية من حيث اقتنائها أو استخدامها أو الاتجار فيها أملاً في تحقيق الربح.

ومن هنا يقوم المحاسب بمتابعة تلك العمليات المتبادلة بين الوحدة المحاسبية والغير خلال الفترة المحاسبية موضوع القياس، لقياس نتائج نشاطها قياساً نقدياً، ولكن إذا تم ذلك كما سبق وأشرنا عن طريق إعداد معادلة المحاسبة الرئيسية (الأصول + النفقات + المصروفات = حقوق الملكية + الالتزامات + الإيرادات) بعد كل عملية مالية، فإنه يعتبر من الأمور المرهقة والمكلفة خاصة إذا تعددت العمليات المالية التي تتم في الفترة المحاسبية، وهو المتوقع غالباً، وعلي ذلك يجب أن يستعين المحاسب ببعض الإجراءات والأساليب التي يمكن أن تيسر له عملية القياس النقدي لهذه المعاملات.

ويعتبر من أهم هذه الإجراءات والأساليب علي الإطلاق، تبويب العمليات طبقاً للبنود التي تظهر وتؤثر علي قائمتي الميزانية والدخل، وتتبع الزيادة والنقص في كل بند منها وتسجيله عن طريق ما يسمى بالحسابات.

طبيعة الحساب:

بالرجوع الي الدورة المحاسبية نجد أن نقطة البدء في العمل المحاسبي تصوير الميزانية الافتتاحية، ثم يتم تحريك كل بند يعد ذلك بحسب طبيعة العملية بفكرة معادلة المحاسبة الرئيسية التي تفسر قاعدة القيد المزدوج، ومن هنا يتم فتح حساب مستقل لكل بند من البنود التي تظهرها الميزانية الافتتاحية، وهو عبارة عن سجل للزيادة والنقص ورصيد كل بند من بنود عناصر معادلة المحاسبة الرئيسية وهي الأصول والنفقات والمصروفات وحقوق الملكية والالتزامات والإيرادات أو أداة محاسبية لإظهار آثار العمليات التي تقوم بها الوحدة المحاسبية علي كل عنصر من عناصر معادلة المحاسبة الرئيسية.

ويتخذ الحساب أشكالاً متعددة، غير أنه في أبسط صورته وأكثرها استخداماً يتخذ شكل حرف (T) بالإنجليزية، ويكون له جانبان أحدهما إلي اليمين ويطلق عليه الجانب المدين، والآخر إلي اليسار ويطلق عليه الجانب الدائن، ويتوسط الجانبين من أعلي اسم الحساب ورقمه إذا كان هناك دليلاً محاسبياً بالوحدة المحاسبية، كما هو واضح في الشكل رقم (١) التالي:

شكل رقم (١)

اسم الحساب (رقمه في الدليل)

(الجانب الدائن)

(الجانب المدين)

واتخاذ الحساب لهذا الشكل له ما يبرره، حيث يخصص احد الجانبين لتسجيل العمليات التي تؤدي إلي زيادة رصيد الحساب ويخصص الجانب الآخر لتسجيل العمليات التي تؤدي إلي نقص رصيد الحساب وليست عملية تخصيص جانبي الحساب متروكة للاختيار بل هي تخضع لقواعد معينة تهدف إلي تحقيق أهداف محددة، جري العرف المحاسبي علي إتباعها منذ فترة طويلة وأصبح متعارف عليها دولياً.

ويكون الحساب ذا رصيد مدين إذا كان يمثل بند من بنود عناصر الطرف الأيمن من معادلة المحاسبة الرئيسية (أي الأصول والنفقات والمصروفات)، ويكون ذا رصيد دائن إذا كان يمثل بند من بنود عناصر الطرف الأيسر من معادلة المحاسبة الرئيسية (أي حقوق الملكية والالتزامات والإيرادات) مع العلم بأن الرصيد يقصد به عملية إيجاد الفرق بين مجموع جانبي الحساب، ويسجل كمتمم حسابي في الجانب ذو المجموع الأقل بعد آخر بند سجل في هذا الجانب، كما سيتضح فيما بعد تفصيلاً.

علاقة قاعدة القيد المزدوج بالحساب:

مما تقدم تعرفنا علي فلسفة قاعدة القيد المزدوج التي مؤداها أن كل عملية مالية تحدث في الوحدة المحاسبية تكون بين طرفين أحدهما الوحدة ذاتها والثاني الغير، تتبادل فيما بينهما القيمة النقدية التي يعززها المستندات اللازمة، ومن هنا كان لكل حساب طرفين أو جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، يتم تسجيل وتبويب العمليات فيهما علي هذا الأساس، فإذا تم تسجيل قيمة لعملية معينة في الجانب الأيمن (المدين) من الحساب، قيل أنه تم تسجيل طرف من أطراف القيد المحاسبي وهو الطرف المدين، أو أن الحساب أصبح مديناً، وإذا سجلت هذه القيمة في الجانب الأيسر (الدائن) من الحساب قيل أنه تم تسجيل طرف من أطراف القيد المحاسبي وهو الطرف الدائن، أو أن الحساب أصبح دائناً، وهكذا.

علاقة معادلة المحاسبة الرئيسية بالحساب:

بناء علي ما تقدم بشأن قاعدة القيد المزدوج نجد أن الحسابات يمكن تقسيمها الي مجموعتين هما طرفي معادلة المحاسبة الرئيسية، حيث أن أرصدة إحدى المجموعتين تظهر بطبيعتها في الجانب الأيسر، وتساعد عملية مطابقة مجموع أرصدة كل من المجموعتين علي مجموع أرصدة المجموعة الأخرى، مساعدة فعالة في اكتشاف الأخطاء، كما سنوضح ذلك فيما بعد عند إعداد ميزان المراجعة. وعلي أساس ما تقدم، يمكن التعبير عن معادلة المحاسبة الرئيسية في صورة حسابات كما يلي:

+		+		- حقوق		+ النفقات		الأصول	
الإيرادات		الالتزامات		الملكية		والمصرفوات			
-	+	-	+	-	+	-	+	-	+

حيث أنه جرت العادة علي اعتبار أن الأصول والنفقات والمصرفوات التي تظهر في الجانب الأيمن من المعادلة يتم إثبات الزيادة فيها وتسجيلها في الجانب الأيمن من الحسابات التي تتكون منها هذه الأصول والنفقات والمصرفوات، وعلي اعتبار أن حقوق الملكية والالتزامات والإيرادات التي تظهر في الجانب الأيسر من المعادلة ذاتها، يتم إثبات الزيادة فيها في الجانب الأيسر من الحسابات الممثلة لها.

ويترتب علي ذلك أن النقص في الأصول يتم إثباته في الجانب الأيسر من حساباتها، وكذلك النفقات والمصرفوات، والنقص في الخصوم (حقوق الملكية والالتزامات) يتم إثباته في الجانب الأيمن من حساباتها وكذلك الإيرادات، ويترتب علي ذلك أن أرصدة الحسابات الممثلة لبنود الأصول والنفقات والمصرفوات تظهر كمتهم حسابي في الجانب الأيسر من حساباتها، وأرصدة الحسابات الممثلة لبنود الخصوم والإيرادات تظهر كمتهم حسابي في الجانب الأيمن من حساباتها، والشكل التالي رقم (٢) يوضح ملخص هذه القواعد:

شكل رقم (٢)

رسم تخطيطي لقواعد الإثبات من خلال الحسابات

حقوق الملكية والالتزامات والإيرادات		الأصول والنفقات والمصرفوات	
دائن بالزيادة	مدين بالنقص	دائن بالنقص	مدين بالزيادة
(-)	(+)	(-)	(+)

مثال على ما تقدم:

بافتراض أن منشأة التجارة العالمية تكونت في أول يناير ٢٠٢٤م وقامت بالعمليات التالية خلال الأسبوع الأول:

- ١- حصلت علي رأس مال نقدي قدره ٥٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٢- اشترت أثاثاً وتركيبات بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه سدد منها نقداً ٨٠٠٠ جنيه والباقي يستحق السداد بعد شهرين من المؤسسة الوطنية للمفروشات.
- ٣- اقترضت من البنك مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه لتمويل شراء دراجات للإتجار بها تحصلت عليها نقداً.
- ٤- اشترت ٤٠٠ دراجة جديدة سعر الدراجة ٢٠٠ جنيه تم سداد نصفها نقداً، والباقي يستحق للشركة المتحدة لإنتاج الدراجات.
- ٥- قامت بأداء خدمات صيانة وإصلاح لدراجات عملائها بلغت قيمتها ٦٠٠ جنيه، تحصل منها نقداً علي ٥٠٠ جنيه.
- ٦- بلغت تكلفة خدمات الصيانة المؤداة للعملاء من أجور ومواد ومهمات ٣٨٠ جنيه سددت نقداً.

والمطلوب: تبيان الحسابات التي تسجل أثر العمليات السابقة تمهيداً لإثباتها دفترياً.

الحل:

العملية الأولى: يتلاحظ أنها تؤدي الي زيادة النقدية (أصول) وزيادة رأس المال (خصوم) بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه، فإذا فتحنا حساباً للنقدية وحساباً لرأس المال لظهر في الجانب الأيمن من النقدية مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وفي الجانب الأيسر من حساب رأس المال نفس المبلغ.

العملية الثانية: يتلاحظ أنها تؤدي إلي فتح حساب للأثاث والتركيبات يسجل في الجانب الأيمن منه مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه، مقابل تسجيل ٨٠٠٠ جنيه في الجانب الأيسر من حساب النقدية، وفتح حساب ثالث للدائنين يثبت في الجانب الأيسر منه مبلغ ٧٠٠٠ جنيه.

وعلى نمط العمليتين (١)، (٢) تظهر الحسابات التي تسجل أثر العمليات السابقة كما يلي:

حساب رأس المال		حساب النقدية	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٠٠٠٠	(١)	٨٠٠٠	(٢)

حساب الدائنون (الموردون)	
جنيه	جنيه
٧٠٠٠	(٢)
٤٠٠٠٠	(٤)

حساب الأثاث والتركيبات	
جنيه	جنيه
١٥٠٠٠	(٢)

حساب قرض البنك	
جنيه	جنيه
٢٠٠٠٠	(٣)

حساب البضاعة (الدراجات)	
جنيه	جنيه
٨٠٠٠٠	(٤)

حساب تكلفة خدمات الصيانة	
جنيه	جنيه
٣٨٠	(٦)

حساب المدينون (العملاء)	
جنيه	جنيه
١٠٠	(٥)

نخلص مما تقدم الي أن قواعد تحليل العمليات في الوحدة المحاسبية لتحديد طرفيها المدين والدائن يمكن أن تتلخص في الآتي:

الطرف المدين ... وينتج عن الحالات التالية:

زيادة الأصول، زيادة النفقات والمصروفات، نقص حقوق الملكية، نقص الالتزامات، نقص الإيرادات.

الطرف الدائن ... وينتج عن الحالات التالية: نقص الأصول، نقص النفقات والمصروفات، زيادة حقوق الملكية، زيادة الالتزامات، زيادة الإيرادات.

تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية:

تعرضنا في الجزء السابق لطبيعة العمليات المالية في المنشآت وطريقة تحليلها وتبويبها، وذلك بهدف فهم السبب في تسجيل هذه العمليات بطريقة معينة، كما بينا أثر هذه العمليات بتسجيلها في حساب يأخذ شكل حرف الـ (T) باللغة الإنجليزية. إلا أن التسجيل بهذه الطريقة لا يفي بالبيانات المتعلقة بالعمليات، كما لا يفيد في الحصول علي سجل تاريخي لها، وهناك دفتر يوفر للمنشأة هذا المطلب وهو دفتر "اليومية".

وهذا الدفتر يعتبر من الدفاتر القانونية التي يلزم القانون بإسكانها في المنشآت المختلفة، باعتباره مستند يعتد به لإثبات حقوق صاحب المنشأة لدي الغير في حالة حدوث أية منازعات قضائية، كما يجب صاحب المنشأة عقوبة الغرامة المنصوص عليها في القانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣م وتعديلاته بالقانون ١٧ لسنة ١٩٩٩م، كما تساعد المنشآت علي تلافي عملية التقدير الجزافي لمصلحة الضرائب والذي يمكن ان يصيب أصحاب المنشأة بإحفاف في حالة عدم إسكانه بشكل منتظم.

وشأن هذا الدفتر شأن دفتر الجرد، وفي نفس الوقت هناك دفاتر أخرى تعتبر عرفية لا ينص القانون علي إسكانها، ومنها دفتر الأستاذ والتسويده، كما أن هناك نوعية أخرى من الدفاتر تهم المنشآت كالدفاتر الإحصائية الخاصة بحصر الأصول أو الوارد من البضاعة. وتنض القوانين التجارية علي حد أدني من الاشتراطات لابد من توافره في الدفاتر القانونية وتستوجبها أهمية هذه الدفاتر، ولكن كلها في النهاية تهدف لما تهدف اليه الدورة المحاسبية من تبيان نتيجة النشاط ومركز المنشأة المالي في نهاية الفترة المحاسبية. ويهنا بهذا الصدد التأكيد علي أهمية دفتر اليومية، وبيان طبيعته وشكله وطرق التسجيل فيه للعمليات المالية.

[١] شكل وطبيعة دفتر اليومية:

هو دفتر القيد اليومي الأصلي للبيانات المحاسبية، والتي بموجبه يتم ترحيل هذه البيانات الي دفتر الأستاذ الذي يمثل المرحلة الثانية من القيد في المحاسبة. وتؤيد عمليات القيد في المحاسبة مجموعة من المستندات مثل فواتير البيع والشراء وكعوب الشيكات .. الخ، ومن واقع هذه المستندات يتم التسجيل في دفتر اليومية، ودفتر اليومية هذا له عدة أشكال يمكن استخدام اي منها في كل منشأة، فهناك اليومية العادية، واليوميات المتخصصة، ومنتاول النوع الأخير في مكان لاحق من هذا الكتاب — لأنه يستخدم لتسجيل العمليات المتكررة عندما يكون حجم المنشأة ومعاملاتها كبير نسبياً، ونركز هنا علي اليومية العامة من حيث شكل هذا الدفتر وكيفية القيد فيه (قيد اليومية)، ويأخذ دفتر اليومية العامة في كل صفحة من صفحاته الشكل (رقم ٣)، التالي:

شكل رقم (٣) : اليومية العامة

التاريخ	رقم المستند	رقم القيد	رقم الأستاذ	بيان	الدائن (له)	المدين (منه)

وأحياناً يختصر هذا الشكل ليصبح كما يلي:

التاريخ	رقم الأستاذ	بيان	له	منه

ويتلاحظ علي شكل اليومية ما يلي:

- بالنسبة للعمود الأول الذي يتضمن خانتين للمبلغ المدين والدائن، وعادة ينوب عنها اصطلاح محاسبي، (منه) للمبالغ المدينة، و (له) للمبالغ الدائنة، ونظراً لأن المبلغ المدين هو ذاته المبلغ الدائن لكل عملية كما سبق وأشرنا، فإن المبلغ الذي يثبت تحت عمود (منه) يختص بالطرف المدين للعملية المحاسبية، والمبلغ الذي يثبت تحت عمود (له) يختص بالطرف الدائن في العملية المحاسبية، وهو متساوي لنفس العملية الواحدة، ولكن هذا التمييز من أجل عدم الوقوع في الأخطاء بقدر الإمكان، ويكون مجموع العمودين في النهاية متساوي (طبقاً لمفهوم قاعدة القيد المزدوج).
- بالنسبة لخانة البيان: يقيد فيها الحسابين الذين يمثلان طرفي العملية المالية، ويتم كتابتهما في سطرين مختلفين، حيث يتم تدوين القيد المحاسبي كما يلي:

بيان	له	منه
من حـ / الطرف المدين في العملية المالية		××
الي حـ / الطرف الدائن في العملية المالية (شرح القيد)	××	

ثم بعد ذلك يتم كتابة شرح مختصر للعملية المالية في سطر ثالث، حتي يمكن إجراء المراجعة الفنية والمستندية للقيد للتأكد من صحة القيد بدلاً من الرجوع الي دفتر التسوية مرة أخرى.

- بالنسبة لخانة صفحة الأستاذ: يتم إثبات رقم صفحة الأستاذ بها والتي تم ترحيل طرفي القيد فيها.

- بالنسبة لخانة رقم القيد: يثبت بها الرقم المسلسل لكل عملية يتم قيدها بدفتر اليومية، كما يسجل هذا الرقم علي المستند الخاص بالعملية حتي يمكن الرجوع إلي اليومية في أي وقت لمعرفة ما إذا كان قد تم إثبات هذه العملية أم لا.
 - بالنسبة لخانة المستند: يتم تدوين الرقم المسلسل للمستند فيها ليسهل عملية الرجوع اليه في أي وقت.
 - بالنسبة لخانة التاريخ: حيث يسجل بها تاريخ حدوث العملية المالية.
- ويتلاحظ وضع خط فاصل بين كل قيد يومية وآخر يشمل عمود البيان فقط، كما انه عند انتهاء الصفحة يتم تجميع مبالغ خانة (منه و له) ولا بد أن يكونا متساويين ثم يكتب بجوار المجموع في عمود البيان عبارة (ما بعده) وفي بداية الصفحة التالية ينقل نفس المجموع ملحقاً بعبارة (ما قبله).

[٢] أنواع مستندات القيد الدفترية:

إن كل عملية مالية تحدث في الوحدة المحاسبية لا بد أن يعززها مستند يكون أساس قيد وإثبات العملية بالدفاتر، وهذه المستندات إما أن تصدر من داخل المنشأة ذاتها أو تصدر من خارجها (أي من الغير)، ومن أمثلة تلك المستندات، مستندات الدفع (أو السداد) ومستندات القبض (أو التحصيل)، وأوامر الصرف، وإشعارات الخصم، وإشعارات الإضافة، والأوراق التجارية (الكيميالات والسندات الأذنية)، وفواتير الإنارة والكهرباء والغاز والمياه والتليفون، كشوف المرتبات التي يوقع فيها العاملين، الملخصات، أشرطة الآلات الحاسبة، فواتير الشراء والبيع حيث تعتبر كلها مصدر للقيد المحاسبي في الدفاتر والسجلات.

ونظراً لأن كل عملية تجريها المنشأة لها مستند الذي يؤديها فنقدم هنا نماذج من هذه المستندات والعملية التي تؤيدها:

- (١) مشتريات المنشأة يؤيدها فاتورة تصدر من البائع.
- (٢) مبيعات المنشأة يؤيدها صورة الفاتورة الصادرة من المنشأة للمشتري.
- (٣) مردودات المشتريات تؤيدها إشعارات الخصم.
- (٤) مردودات المبيعات تؤيدها إشعارات إضافة للمخازن بالمنشأة.
- (٥) المبالغ النقدية الصادرة تؤيدها إيصالات تحصيل نقدية أو توريد نقدية.

- ٦) المبالغ النقدية الواردة للمنشأة تؤيدها صور أو كعوب إيصالات يتسلمها الدافع.
- ٧) إيجارات المباني أو المحلات يؤيدها عقد الإيجار بين المنشأة ومالك العقار ويؤيد سداد القيمة الإيجارية الدورية إيصال الإيجار من المالك.
- ٨) المهاييا والمرتبات والمكافآت للعاملين بالمنشأة يؤيدها كشف موقع عليه من العاملين، أو كعوب الشيكات إذا تم الصرف بموجب شيكات.
- ٩) اشتراك التليفون تؤيده فاتورة مسددة من هيئة المواصلات السلكية.
- ١٠) استهلاك النور والكهرباء يؤيده إيصال من شركة الكهرباء والغاز.
- وهكذا فإن كل عملية يقوم بها المنشأة يؤيدها مستند، وليس أدل علي أهمية هذه المستندات من أن القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣م الخاص بالمعاملات التجارية في مصر قد أشار في مادته الرابعة إلي ضرورة الاحتفاظ بهذه المستندات بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود المحاسبية وتكفل عند اللزوم التحقق من الأرباح والخسائر. وفيما يلي نقدم صوراً لبعض هذه المستندات دائمة التكرار في المنشآت شكل رقم (٤) التالي:

ايصال استلام نقدية

رقم: ١٣٣٤٥

**اضف
شعارك**

التاريخ: ٢٠ \ \

استلمنا من السيد

مبلغ وقدره نقداً / شيك رقم

وذلك قيمة

الذمم المستلم

مثال (١):

- وضح في جدول طرفي كل عملية من العمليات التالية التي تمت في إحدى المنشآت خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٤م، ثم أذكر قيود اليومية لنفس العمليات:
١. أول أكتوبر بدأ صاحب المنشأة أعماله التجارية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه نقداً.
 ٢. في تاريخه استأجر محلاً تجارياً بعقد إيجار لمدة سنة بإيجار شهري قدره ١٥٠٠ اجنيه ودفعت إيجار شهر أكتوبر.
 ٣. في تاريخه اشترى بضاعة من محلات رياض بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه بالأجل.
 ٤. في تاريخه اشترى أدوات كتابية ومطبوعات من مكتبة الجلاء بمبلغ ٥٠٠ و ١٠٠٠ اجنيه.
 ٥. في ٢ منه باع إلى محلات عبد الواحد بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ اجنيه.

٦. فى ٤ منه دفع إلى جريدة الأهرام مبلغ ٢٠٠٠ جنيه قيمة إعلانات ظهرت بها عند افتتاح المحل.
٧. فى ٥ منه ردت محلات عبد الواحد بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ اجنيها وجدت تالفة.
٨. فى ٦ منه سدد إلى مكتبة الجلاء قيمة مطلوباتها .
٩. فى ٨ منه اشترى طوابع بريد ودمغة بمبلغ مائتى جنيها.
١٠. فى ١٢ منه رد إلى رياض بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه كان قد اشترها منه، فى ٢ منه - بسبب عدم الحاجة إليها وكانت قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه.
١١. فى ١٤ منه سدد إلى رياض مبلغ ٤٥٠٠ جنيها نقداً من قيمة البضاعة.
١٢. فى ١٥ منه اشترى دسنة كراسي للعملاء من شركة الموبيليات الحديثة بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه.
١٣. فى ٢٠ منه سددت محلات عبد الواحد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه.
١٤. فى ٢١ منه اشترى حاسب آلى من مكتبة ستاندراد بمبلغ ٩٨٠٠ جنيه نقداً.
١٥. فى ٢٢ منه سدد إلى شركة الموبيليات الحديثة ثمن الكراسي.
١٦. فى ٢٣ منه سحب صاحب المنشأة لمصرفاته الشخصية مبلغ ٥٠٠ جنيه.
١٧. فى ٢٤ منه اشترى من محلات رياض بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقداً.
١٨. فى ٢٥ منه دفع مبلغ ٢٠٠ جنيه ثمن شراء ورق لف البضاعة.
١٩. فى ٢٧ منه اشترى من محلات رياض بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب.
٢٠. فى ٢٧ منه باع بضاعة إلى وهبه بمبلغ ١٥٠٠ جنيه.
٢١. فى ٢٩ منه اشترى سيارة لنقل البضائع من شركة النقل والهندسة بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه بالأجل.
٢٢. فى تاريخه رد إلى المنشأة وهبه بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه فدفعت المنشأة له ثمنها.
٢٣. فى ٣٠ منه دفع مهيا شهر اكتوبر للعاملين وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه.
٢٤. فى ٣١ منه سدد نصف ثمن السيارة المشتراه من شركة النقل والهندسة.
٢٥. فى تاريخه دفع استهلاك المشروبات عن شهر أكتوبر وقدره ١٥٠ جنيهاً.
٢٦. فى تاريخه باع إلى جمعية التعاون المنزلي بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

الحل:

التاريخ	الحساب الدائن	الحساب المدين	المبلغ المتداول بين الطرفين		رقم العملية
			جنيه	قرش	
أول أكتوبر	رأس المال	الخبزينة	٥٠٠٠٠٠	—	.١
أول أكتوبر	الخبزينة	الإيجار	١٥٠٠	—	.٢
٢ أكتوبر	رياض	المشتريات	١٠٠٠٠	—	.٣
٢ أكتوبر	مكتبة الجلاء	الأدوات الكتابية Printing and stationery	١٠٠٠	—	.٤
٣ أكتوبر	المبيعات	عبد الواحد	٤٠٠٠	—	.٥
٤ أكتوبر	الخبزينة	الإعلان advertising	٢٠٠٠	—	.٦
٥ أكتوبر	عبد الواحد	المردودات الداخلة	١٥٠٠	—	.٧
٦ أكتوبر	الخبزينة	مكتبة الجلاء	١٠٠٠	—	.٨
٨ أكتوبر	الخبزينة	البريد والدمغة Postage and stamp	٢٠٠	—	.٩
١٢ أكتوبر	مردودات خارجة	رياض	٣٠٠٠	—	.١٠
١٤ أكتوبر	الخبزينة	رياض	٤٥٠٠	—	.١١
١٥ أكتوبر	شركة الموبليات الحديثة	الأثاث والمهمات Furniture and fixtures	٢٤٠٠	—	.١٢
٢٠ أكتوبر	عبد الواحد	الخبزينة	٢٠٠٠	—	.١٣
٢١ أكتوبر	الخبزينة	الأثاث والمهمات	٩٨٠٠	—	.١٤
٢٢ أكتوبر	الخبزينة	شركة الموبليات الحديثة	٢٤٠٠	—	.١٥
٢٣ أكتوبر	الخبزينة	المسحوبات	٥٠٠	—	.١٦

التاريخ	الحساب الدائن	الحساب المدين	المبلغ المتداول بين الطرفين		رقم العملية
			قرش	جنيه	
		Drawings			
٢٤ أكتوبر	الخبزينة	المشتریات	٢٠٠٠	—	.١٧
٢٥ أكتوبر	الخبزينة	مصاريؑ لف وحزم Package	١٢٠٠	—	.١٨
٢٧ أكتوبر	رياض	المشتریات	٢٠٠٠	—	.١٩
٢٨ أكتوبر	المبيعات	الخبزينة	١٥٠٠	—	.٢٠
٢٩ أكتوبر	شركة النقل والهندسة	السيارات	٧٥٠٠٠	—	.٢١
٣٠ أكتوبر	الخبزينة	المردودات الداخلة	٥٠٠	—	.٢٢
٣٠ أكتوبر	الخبزينة	المهايا	١٠٠٠٠	—	.٢٣
٣١ أكتوبر	الخبزينة	شركة النقل والهندسة	٣٧٥٠٠	—	.٢٤
٣١ أكتوبر	الخبزينة	المصرفوات النثرية	١٥٠	—	.٢٥
٣١ أكتوبر	المبيعات	جمعية التعاون المنزلي	٢٠٠٠	—	.٢٦

ملاحظات على حل المطلوب أولاً:

١. في العملية الأولى نجد أن الطرف الدائن هو صاحب المنشأة ولكن ناب عنه حساب أطلق عليه "رأس المال" وهو يمثل ما أقرضه لمنشأته، وفي العملية السادسة عشر نجد أن الطرف المدين هو صاحب المنشأة ولكن ناب عنه حساب أطلق عليه "المسحوبات" وهو يمثل ما أقرضته المنشأة لصاحبها. وبعبارة أخرى فإن رأس المال هو دين صاحب المنشأة على منشأته والمسحوبات هو دين المنشأة على صاحبها.
٢. لا يطلق لفظ حساب المشتریات على كل ما تشتريه المنشأة، ولكن فقط يطلق على المشترري من البضاعة التي تتجر فيها والجزء المباع منها، وكذلك المردودات الداخلة والمردودات الخارجة، أما المشتریات من الأثاث أو غيرها مادامت بقصد الاستخدام

وليس الاتجار فيها فيسمى حسابها باسمها كحالة الأثاث والمهمات أو السيارات... الخ.

٣. لا يظهر حساب الخزينة في عمليات الشراء أو البيع الآجل (كعملية ٣، ٥، ١٢، ١٩) حيث لم ينص على عملية سداد الثمن نقداً.

٤. هناك بعض المصروفات الضئيلة القيمة لا يطلق اسمها على الحساب ولكن يطلق عليها لفظ "حساب المصروفات النثرية" وهي تلك التي لا تتجاوز قيمتها مبلغاً معيناً يحدده صاحب المنشأة بحسب طبيعة نشاطها ودرجة اتساعها، مثل الإكراميات والتبرعات الصغيرة ومشروبات تقدم للعملاء ... الخ.

وعلى ضوء ما ذكرنا يمكن قيد العمليات المختلفة التي أجريناها بذات المثال في دفتر اليومية كالاتي:

التاريخ	رقم الاستاذ	بيان	له		منه	
			جنيه	قرش	جنيه	قرش
١٠ / ١		من -/ الخزينة			٥٠٠٠٠٠	
		إلى -/ رأس المال	٥٠٠٠٠٠			
		قيمة ما بدأنا به أعمالنا التجارية				
		من -/ الإيجار			١٥٠٠	
		إلى -/ الخزينة	١٥٠٠			
		عقد إيجار عن سنة ابتداء من أول أكتوبر وإيصال أكتوبر سنة ٢٠٢٤				
		نقل بعده	٥٠١٥٠٠		٥٠١٥٠٠	

التاريخ	رقم الاستاذ	بيان	له		منه	
			جنيه	قرش	جنيه	قرش
٢٠٢٤						
١٠/٢		تابع ما قبله	٥٠١٥٠٠		٥٠١٥٠٠	
		من حـ/ المشتريات				
		إلى حـ/ رياض	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	
		فاتورة رقم -- بتاريخ --				
١٠/٢		من حـ/ الأدوات الكتابية			١٠٠٠	
		إلى حـ/ مكتبة الجلاء	١٠٠٠			
		فاتورة رقم -- بتاريخ --				
		من حـ/ عبد الواحد			٤٠٠٠	
١٠/٣		إلى حـ/ المبيعات	٤٠٠٠			
		صورة فاتورتنا رقم -- بتاريخ --				
		من حـ/ الإعلان			٢٠٠٠	
١٠/٤		إلى حـ/ الخزينة	٢٠٠٠			
		إيصال جريدة الأهرام رقم -- بتاريخ --				
		من حـ/ م. داخلية			١٥٠٠	
١٠/٥		إلى حـ/ عبد الواحد	١٥٠٠			
		إشعارنا (فاتورة خصم) رقم -- بتاريخ --				
١٠/٦		من حـ/ مكتبة الجلاء			١٠٠٠	
		إلى حـ/ الخزينة	١٠٠٠			
		إيصال رقم -- بتاريخ --				

التاريخ	رقم الاستاذ	بيان	له		منه	
			جنيه	قرش	جنيه	قرش
٢٠٢٤		من حـ/ البريد والدمغة إلى حـ/ الخزينة المشتري من الطوابع اليوم	٢٠٠		٢٠٠	
١٠/٨		من حـ/ رياض إلى حـ/ م. خارجة اشعار رقم — بتاريخ —	٣٠٠٠		٣٠٠٠	
١٠/١٢		من حـ/ رياض إلى حـ/ الخزينة إيصال رقم -- بتاريخ --	٤٥٠٠		٤٥٠٠	
١٠/١٤		من حـ/ الأثاث والمهمات إلى حـ/ شركة الموبيليات الحديثة فاتورة رقم -- بتاريخ --	٢٤٠٠		٢٤٠٠	
١٠/١٥		من حـ/ الأثاث والمهمات إلى حـ/ الخزينة إيصال مكتبة ستاندارد عن ثمن الآلة الكاتبة رقم ٢١٠	٩٨٠٠		٩٨٠٠	
١٠/٢٠		من حـ/ شركة الموبيليات الحديثة إلى حـ/ الخزينة إيصال رقم -- بتاريخ --	٢٤٠٠		٢٤٠٠	
١٠/٢٢		من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ الخزينة إيصال رقم — بتاريخ —	٥٠٠		٥٠٠	
١٠/٢٣						

التاريخ	رقم الاستاذ	بيان	له		منه	
			جنيه	قرش	جنيه	قرش
١٠/٢٤		من حـ / المشتريات إلى حـ / الخزينة فاتورة رياض رقم - بتاريخ -	٢٠٠٠		٢٠٠٠	
١٠/٢٥		من حـ / مصاريف اللف والحزم إلى حـ / الخزينة إيصال رقم - بتاريخ -	١٢٠٠		١٢٠٠	
١٠/٢٧		من حـ / المشتريات إلى حـ / رياض فاتورة رقم - بتاريخ -	٢٠٠٠		٢٠٠٠	
١٠/٢٨		من حـ / الخزينة إلى حـ / المبيعات صورة فاتورتنا رقم - بتاريخ - - مسددة القيمة	١٥٠٠		١٥٠٠	
١٠/٢٩		من حـ / السيارات إلى حـ / شركة النقل والهندسة فاتورة رقم - بتاريخ -	٧٥٠٠٠		٧٥٠٠٠	
١٠/٣٠		من حـ / م. داخلية إلى حـ / الخزينة إيصال رقم - بتاريخ - عن قيمة الأسعار رقم - بتاريخ -	٥٠٠٠		٥٠٠٠	
١٠/٣٠		من حـ / المهايا إلى حـ / الخزينة كشف مرتبات شهر أكتوبر	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

التاريخ	رقم الاستاذ	بيان	له		منه	
			جنيه	قرش	جنيه	قرش
١٠/٣١		من حـ/ شركة النقل والهندسة إلى حـ/ الخزينة إيصال رقم -- بتاريخ --	٣٧٥٠٠		٣٧٥٠٠	
١٠/٣١		من حـ/ المصروفات النثرية إلى حـ/ الخزينة استهلاك القهوة والمشروبات عن شهر أكتوبر	١٥٠		١٥٠	
١٠/٣١		من حـ/ جمعية التعاون المنزلي إلى حـ/ المبيعات صورة فاتورتنا رقم -- بتاريخ --	٢٠٠٠		٢٠٠٠	
		إجمالي اليومية	١٧٨٦٥٠		١٧٨٦٥٠	

تعليق على الحل:

- (١) اكتفينا دائماً بالإشارة في الشرح الي رقم المستند وتاريخه، أما تفصيل الوارد منه فلا حاجة إليه طالما نحفظ بالمستندات نفسها تنفيذاً للقانون.
- (٢) بعض العمليات جرت العادة ألا يكون لها مستند كالبريد والدمغة واستهلاك القهوة والإكراميات، ولذلك لم نشر في شرح القيود الخاصة بها إلي مستندها وإن كانت المتبع في المنشآت الكبيرة أن يحرر عن مثل هذه العمليات مستند يوقع عليه من أحد الموظفين.
- (٣) عادة يتم اختصار كلمة حساب إلي (حـ/) والمردودات الداخلية إلي (م. داخلية).
- (٤) إذا انتهت الصفحة يجمع جانب المبالغ المدينة وجانب المبالغ الدائنة وينقل هذان المجموعان إلي الصفحة التالية، مع العلم بأن المجموعين يجب أن يكونا متساويين وفقاً لقاعدة القيد المزدوج التي تستلزم أن يكون أحد الطرفين مديناً بمبلغ هو نفسه الذي يجعل الطرف الثاني دائناً به، ولذلك إذا لم يتساوى المجموعان استلزم الأمر مراجعة مبالغ القيود حتي نصل إلي تساوي المجموعين.

٥) تطبيقاً للقانون، يجب ألا يترك جزء أبيض من الصفحة، كما يجب دائماً ألا يجرأ القيد فيكتب أحد الطرفين في الصفحة والطرف الآخر في الصفحة التالية لعدم كفاية سطور الصفحة السابقة، وإنما يجب إذا لم تكف الأسطر الباقية من الصفحة لكتابة طرفي القيد مع شرحه أن تترك هذه الأسطر دون كتابة وأن يكتب القيد بأكمله في الصفحة التالية، وحتى تتلافى ترك السطور التي لم تكف لكتابة القيد في الصفحة السابقة بيضاء يجب أن يرسم عليها بالمداد خطين متقاطعان للدلالة على عدم تدوين شيء فيها. هذا مع ترك سطرين دائماً في آخر الصفحة لإثبات الجمع.

[٣] القيد المركب:

جميع العمليات التي مرت بنا حتي الآن كانت تحلل إلي طرفين أحدهما حساب واحد مدين وثانيهما حساب واحد دائن، علي أن بعض العمليات التي تجريها المنشأة قد يترتب علي تحليلها إلي طرفيها أن يتكون أحد هذين الطرفين من أكثر من حساب كما يتبين من العمليات التي دونت مذكراتها كالاتي بدفتر تسويد:

أولاً: بتاريخ أول يناير اشترينا من المؤسسة العالمية بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وسددنا لها نصف الثمن نقداً.

لقيد هذه العملية اليومية يمكن تقسيم هذه المذكرة إلي قسمين:

(أ) عملية الشراء وطرفاها: المشتريات "مدينة" بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه والمؤسسة العالمية "دائنة" بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه.

(ب) عملية السداد وطرفاها: المؤسسة العالمية "مدينة" بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه، والخزينة دائن بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه.

وعلى ذلك يمكن ترجمة هذه المذكرات الي قيدين كالاتي:

	من -/ المشتريات			٥٠٠٠	-
١/١	إلى -/ المؤسسة العالمية فاتورة رقم — بتاريخ أول يناير	٥٠٠٠	-		
	من -/ المؤسسات العالمية			٢٥٠٠	-
١/١	إلى -/ الخزينة إيصال رقم — بتاريخ أول يناير	٢٥٠٠	-		

وباستعراض أطراف القيد السابقين نجد أن هناك طرفاً مشتركاً بينهما وهو "المؤسسة العالمية" فهو دائن في القيد الأول بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ومدين في القيد الثاني بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه، وتكون نتيجة لذلك أن المؤسسة العالمية في النهاية دائنة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيهاً.

فإذا أردنا إدماج هذين القيدين في قيد واحد لأصبح طرفاه مكونين من ثلاثة حسابات:

(١) الطرف المدين ويتكون من حساب واحد وهو حساب المشتريات مدين بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه.

(٢) الطرف الدائن ويتكون من حسابين:

— المؤسسة العالمية وهو دائن بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه.

— الخزينة وهو دائن بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه.

٥٠٠٠ جنيه

وهذا القيد الذي يتكون أحد طرفيه أو كلاهما من أكثر من حساب يطلق عليه القيد المركب، ويكتب هكذا في دفتر اليومية:

		من حـ / المشتريات إلى مذكورين:			٥٠٠٠	-
١/١		حـ / المؤسسة العالمية	٢٥٠٠	-		
		حـ / الخزينة	٢٥٠٠	-		
		فاتورة رقم — بتاريخ أول يناير مسدد نصف قيمتها نقداً				

وواضح أن كلمة مذكورين لا يعني بها حساب معين وإنما تدل علي أن هذا الطرف يتكون من أكثر من حساب سيرد ذكره بعد كلمة "مذكورين" ولذلك لا يكتب أمامها في خانة المبالغ شيء.

ثانياً: بتاريخ ٥ يناير بعنا إلى خليفة بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، وقبضنا من الثمن ٢٠٠٠ جنيه.

يمكن ترجمة هذه المذكرة إلي قيدتين، وذلك بتقسيمها إلي عمليتين:

(أ) عملية البيع وطرفاها: خليفة مدين بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، والمبيعات دائن بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه.

(ب) عملية السداد وطرفاها: الخزينة مدين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، وخليفة دائن بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

ويكون القيدان في دفتر اليومية كالاتي:

١/٥	من حـ / خليفة إلى حـ / المبيعات	٣٠٠٠	-	٣٠٠٠	-
	صورة فاتورتنا رقم - بتاريخ ٥ يناير				
١/٥	من حـ / الخزينة إلى حـ / خليفة	٢٠٠٠	-	٢٠٠٠	-
	صورة إيصالنا رقم - بتاريخ ٥ يناير				

فإذا أردنا إدماج هذين القيدين في قيد مركب واحد لأصبح طرفاه:

٢٠٠٠ جنية

حساب الخزينة مدين بمبلغ

١٠٠٠ جنية

حساب خليفة مدين بمبلغ (٣٠٠٠ - ٢٠٠٠)

٣٠٠٠ جنية

• الطرف الدائن وهو المبيعات بمبلغ ٣٠٠٠ جنية:

ويكتب هذا القيد المركب في اليومية كالاتي:

١/٥	من مذكورين:				
	من حـ / خليفة			١٠٠٠	-
	من حـ / الخزينة			٢٠٠٠	-
	إلى حـ / المبيعات	٣٠٠٠	-		
	صورة فاتورتنا رقم - بتاريخ -				

ثالثاً: بتاريخ ٩ يناير ردينا إلي المؤسسة العالمية بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنية وسددنا لها

مبلغ ١٥٠٠ جنية.

قياساً علي ما سبق شرحه في العمليتين السابقتين يمكن ترجمة هذه المذكرة إلي

قيدتين في دفتر اليومية كالاتي:

١/٩	من حـ / المؤسسة العالمية إلى حـ / م. خارجة	٢٠٠	-	٢٠٠	-
	إشعار رقم - بتاريخ -				

		من حـ/ المؤسسة العالمية		١٥٠٠	-
		إلى حـ/ الخزينة	١٥٠٠	-	
		إيصال رقم — بتاريخ —			

وفي هذه المرة أيضاً نجد أن هناك طرفان مشتركان بين القيدتين وهو حساب المؤسسة العالمية، ولكنه مدين في كل من القيدتين.

فإذا أردنا إدماجهما في قيد مركب واحد لأصبح طرفاه:

(١) الطرف المدين وهو حساب المؤسسة بمبلغ (١٥٠٠+٢٠٠) = ١٧٠٠ جنيه.

(٢) الطرف الدائن ويتكون من حسابين:

- حساب م. خارجة بمبلغ ٢٠٠ جنيه

- حساب الخزينة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه

١٧٠٠ جنيه

ويكون القيد في دفتر اليومية كالآتي:

١/٩		من حـ/ المؤسسة العالمية		١٧٠٠	-
		إلى مذكورين:		-	
		حـ/ م. خارجة	٢٠٠		
		حـ/ الخزينة	١٥٠٠		
		إشعار رقم — وإيصال			
		رقم — بتاريخ —			

رابعاً: بتاريخ ١٢ يناير رد إلينا خليفة بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيهها، وسدد لنا مبلغ ٥٠٠ جنيه.

وقياساً على ما سبق شرحه يمكن أن نترجم هذه المذكرة الي قيدتين كالآتي:

١/١٢		من حـ/ م. داخلة		١٠٠	-
		إلى حـ/ خليفة	١٠٠	-	
		إشعار رقم — بتاريخ —			

		من حـ/ الخزينة			٥٠٠	-
		إلى حـ/ خليفة	٥٠٠	-		
		صورة إيصال رقم — بتاريخ —				

ولما كان هناك طرف مشترك بين القيدتين وهو حساب خليفة (وهو دائن في القيدتين) فإنه يمكن إدماج القيدتين في قيد مركب واحد كالاتي:

١/١٢		من مذكورين:				
		حـ/ م. داخلة			١٠٠	-
		حـ/ الخزينة			٥٠٠	-
		إلى حـ/ خليفة	٦٠٠	-		
		إشعارنا رقم — بتاريخ —				

مثال: في ١/١/٢٠٢٤م بدأ هشام أعماله التجارية فقدم ٣٠٠٠٠ جنيه كرسامال للمنشأة أودعه خزينتها.
المطلوب:

١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها الخزينة وبالتالي يجعل حساب الخزينة مدينًا، والطرف العاطي هو هشام (صاحب المنشأة) ويمثله حساب رأس المال ولذلك يجعل حساب رأس المال دائنًا، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/١	من حـ/ الخزينة		٣٠٠٠٠
	إلى حـ/ رأس المال	٣٠٠٠٠	
	إيداع مبلغ رأس المال في الخزينة		

مثال: في ٢/١/٢٠٢٤م قامت المنشأة بسحب ١٠٠٠٠ جنيه من خزينتها وأودعتها في البنك باسم المنشأة.

المطلوب:

- ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.
- ٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها البنك وبالتالي يجعل حساب البنك مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة ولذلك يجعل حساب الخزينة دائنًا، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/٢	من حـ/ البنك إلى حـ/ الخزينة سحب مبلغ من الخزينة وإيداعه بالبنك	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/٣م اشترت المنشأة بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه، دفعت قيمتها نقدًا.

المطلوب:

- ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.
- ٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها المشتريات وبالتالي يجعل حساب المشتريات مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة ولذلك يجعل حساب الخزينة دائنًا، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/٣	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الخزينة أو الخزينة شراء بضاعة نقدًا	٦٠٠٠	٦٠٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/٤م باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بشيك.

- ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.
- ٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب البنك وبالتالي يجعل حساب البنك مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب المبيعات، ولذلك يجعل حساب المبيعات دائنًا، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/٤	من حـ/ البنك إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بشيك	٣٠٠٠	٣٠٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/٥م اشترت المنشأة أثاث بمبلغ ١٠٠٠ جنيه على الحساب من شركة الأثاث المكتبية.

- المطلوب:
- ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.
 - ٢- إثبات هذه العملية في دفتر اليومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب الأثاث وبالتالي يجعل حساب الأثاث مدينًا، والطرف العاطي هو شركة الأثاث المكتبية ولذلك يجعل حساب شركة الأثاث المكتبية دائنًا، ويكون القيد في دفتر اليومية كالآتي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/٥	من حـ/ الأثاث إلى حـ/ دائنون (شركة الأثاث المكتبية) شراء أثاث بالآجل	١٠٠٠	١٠٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/٦م باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب إلى شركة السلام.

- المطلوب:
- ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.
 - ٢- إثبات هذه العملية في دفتر اليومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو شركة السلام وبالتالي تجعل مدينة، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب المبيعات ولذلك يجعل حساب المبيعات دائنًا،

ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/٦	من حـ/ مدينون (شركة السلام) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب	٢٠٠٠	٢٠٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/٧ م باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه نقدًا.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة وبالتالي يجعل حساب الخزينة مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب المبيعات ولذلك يجعل حساب المبيعات دائنًا، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/٧	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقدًا	٥٠٠	٥٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/٨ م قامت المنشأة بدفع مهاييا للموظفين قدرها ٨٠٠ جنيه نقدًا.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو الموظفين ويمثلهم حساب مهاييا الموظفين (نظرًا لأن الموظفين لا يمكن اعتبارهم مدينين بما أخذوه نظرا لتأديتهم خدمة للمنشأة مقابل هذا المصروف) وبذلك يجعل حساب مهاييا الموظفين مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة ولذلك يجعل حساب الخزينة دائنًا، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/٨	من حـ/ مهايا الموظفين إلى حـ/ الخزينة دفع مهايا الموظفين نقدًا	٨٠٠	٨٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/٩م تم تحصيل مبلغ ١٢٠٠ جنيه من شركة السلام أودع بالخزينة.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة وبالتالي يجعل حساب الخزينة مدينًا، والطرف العاطي هو شركة السلام ولذلك يجعل حسابها دائنًا، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/٩	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ مدينون (شركة السلام) تحصيل مبلغ من شركة السلام نقدًا	١٢٠٠	١٢٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/١٠م تم تحصيل إيراد عقار مؤجر لغير وقدره ٢٠٠ جنيه أودع

بالخزينة.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة وبالتالي يجعل حساب الخزينة مدينًا، والطرف العاطي هو مستأجري العقار ويمثلهم حساب إيراد العقار (نظرًا لأن مستأجري العقار لا يمكن اعتبارهم دائنون بما أعطوه نظرًا لأنهم أخذوا خدمة من المنشأة مقابل هذا الإيراد) ولذلك يجعل حساب إيراد العقار دائنًا، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/١٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ إيراد العقار تحصيل إيراد عقار مؤجر للغير نقدًا	٢٠٠	٢٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/١١ م سحب صاحب المنشأة مبلغ ١٠٠ جنيه من خزينة المنشأة لمصروفاته الشخصية.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو صاحب المنشأة ويمثلها حساب المسحوبات وبالتالي يجعل حساب المسحوبات مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة ، ولذلك يجعل حساب الخزينة دائنًا ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/١١	من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ الخزينة سحب مبلغ نقدًا للمصروفات الشخصية	١٠٠	١٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/١٢ م ردت المنشأة بضاعة قيمتها ٨٠٠ جنيه إلى المورد لمخالفتها للمواصفات.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المورد فيجعل مدينًا، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب مردودات المشتريات وبذلك يجعل دائنًا، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/١٢	من حـ/ الدائنون / المورد إلى حـ/ مردودات المشتريات إثبات رد بضاعة لمخالفتها للمواصفات	٨٠٠	٨٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/١٣م قام أحد العملاء برد بضاعة للمنشأة قيمتها ٥٠٠ جنيه نظراً لمخالفتها للمواصفات.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب مردودات المبيعات فيجعل مدينياً، والطرف العاطي هو العميل وبذلك يجعل دائناً، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/١٣	من حـ/ مردودات المبيعات إلى حـ/ مدينون / العميل ... إثبات رد بضاعة من أحد العملاء لمخالفتها للمواصفات	٥٠٠	٥٠٠

مثال: في ٢٠٢٤/١/١٤م قامت المنشأة ببيع جزء من الأثاث المملوك لها بمبلغ ٣٠٠ جنيه نقدًا.

المطلوب: ١- تحليل هذه العملية إلى أطرافها المدينة والدائنة.

٢- إثبات هذه العملية في دفتر يومية المنشأة.

الحل:

بتحليل هذه العملية يتضح أن الطرف الآخذ هو المنشأة ويمثلها حساب الخزينة فيجعل مدينياً، والطرف العاطي هو المنشأة ويمثلها حساب الأثاث وبذلك يجعل دائناً، ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/١٣	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ الأثاث بيع أثاث نقدًا	٣٠٠	٣٠٠

مثال:

- بدأ مؤمن أعماله في ١/١/٢٠٢٤م برأس مال قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه أودعه خزينة المنشأة:
- * في ٤ منه تم شراء بضاعة على الحساب من هاني بمبلغ ١٢٠٠ جنيه.
 - * في ٦ منه تم بيع بضاعة إلى وليد بالأجل بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه.
 - * في ٨ منه تم رد بضاعة إلى هاني بمبلغ ٢٠٠ جنيه لمخالفتها للمواصفات.
 - * في ١٤ منه تم شراء أدوات كتابية بمبلغ ١٢ جنيه نقدًا.
 - * في ١٨ منه تم شراء بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه من شركة السلام نقدًا.
 - * في ٢٠ منه تم شراء بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه بشيك.
 - * في ٢٣ منه تم رد بضاعة من وليد قيمتها ٥٠٠ جنيه لمخالفتها للمواصفات.
 - * في ٢٣ منه دفعت مصروفات نقل مبيعات قيمتها ٧٠ جنيه نقدًا.
 - * في ٢٤ منه تم سحب مبلغ ٢٠٠ جنيه نقدًا للمصروفات الشخصية لصاحب المنشأة.
 - * في ٢٤ منه دفعت مصروفات نقل المشتريات وقدرها ٨٠ جنيه نقدًا.
 - * في ٢٥ منه اشترت المنشأة آلات بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على الحساب من شركة المحارِيث الزراعية.
 - * في ٢٦ منه سددت مبلغ ٣٠٠٠ جنيه بشيك لشركة المحارِيث الزراعية.
 - * في ٢٧ منه بيعت احدى الآلات بمبلغ ١٥٠٠ جنيه (نظرا لعدم الحاجة إليها) بشيك.

المطلوب: إثبات ما تقدم في دفتر اليومية.

الحل:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/١	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ رأس المال إيداع رأس المال خزينة المنشأة	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
١/٤	من حـ/ المشتريات		١٢٠٠

التاريخ	البيــــــــان	له	منه
	إلى حـ/ المورد هاني شراء بضاعة على الحساب	١٢٠٠	
١/٦	من حـ/ العميل وليد إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بالأجل	٢٥٠٠	٢٥٠٠
١/٨	من حـ/ المورد هاني إلى حـ/ مردودات المشتريات رد بضاعة مشتراة لمخالفتها للمواصفات	٢٠٠	٢٠٠
١/١٤	من حـ/ الأدوات الكتابية إلى حـ/ الخزينة شراء أدوات كتابية نقدًا	١٢	١٢
١/١٨	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الخزينة شراء بضاعة نقدًا	١٥٠٠	١٥٠٠
١/٢٠	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ البنك شراء بضاعة بشيك	٢٥٠٠	٢٥٠٠
١/٢٣	من حـ/ مردودات المبيعات إلى حـ/ العميل وليد رد بضاعة مباعة لمخالفتها للمواصفات	٥٠٠	٥٠٠
١/٢٣	من حـ/ مصروفات نقل المبيعات إلى حـ/ الخزينة دفع مصروفات نقل المبيعات نقدًا	٧٠	٧٠
١/٢٤	من حـ/ المسحوبات إلى حـ/ الخزينة سحب مصروفات شخصية لصاحب المنشأة نقدًا	٢٠٠	٢٠٠

التاريخ	البيان	له	منه
١/٢٦	من حـ/ مصروفات نقل المشتريات إلى حـ/ الخزينة دفع مصروفات نقل المشتريات نقدًا	٨٠	٨٠
١/٢٥	من حـ/ الآلات إلى حـ/ المورد شركة المحارِيث الزراعية شراء آلات بالأجل من شركة المحارِيث الزراعية	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١/٢٦	من حـ/ المورد شركة المحارِيث الزراعية إلى حـ/ البنك سداد جزء من المستحق لشركة المحارِيث الزراعية	٣٠٠٠	٣٠٠٠
١/٢٧	من حـ/ البنك إلى حـ/ الآلات بيع جزء من الآلات بشيك	١٥٠٠	١٥٠٠

مثال:

في ١/١/٢٠٢٤م اشترت المنشأة آلات قيمتها ٥٠٠٠ جنيه على الحساب.

المطلوب: إجراء قيد اليومية اللازم في دفتر اليومية.

الحل:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/١	من حـ/ الآلات إلى حـ/ الموردين شراء آلات على الحساب	٥٠٠٠	٥٠٠٠

مثال:

في ١/١/٢٠٢٤م اشترت المنشأة بضاعة من شركة السعادة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه

دفعت نصفها بشيك والباقي اتفق على سداده بعد شهرين.

المطلوب: إجراء قيد اليومية اللازم في دفتر اليومية.

الحل:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/١	من حـ/ المشتريات إلى مذكورين: حـ/ البنك حـ/ المورد "شركة السعادة" شراء بضاعة نصفها بشيك والباقي بالآجل	٤٠٠٠ ٤٠٠٠	٨٠٠٠

مثال:

فى ٢٠٢٤/١/١م بدأ عمر نشاطه التجاري بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه أودع نصفه فى خزينة المنشأة والباقي أودعه فى حساب جاري بالبنك باسم المنشأة..
المطلوب: إجراء قيد اليومية اللازم فى دفتر اليومية.
الحل:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/١/١	من مذكورين: حـ/ الخزينة × حـ/ البنك × إلى حـ/ رأس المال × × إيداع رأس المال فى خزينة المنشأة والبنك	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠

تبويب وترحيل الحسابات المكونة للعمليات المالية:

مما سبق يتضح أن أي منشأة تبويب عملياتها المالية إلى عدد من الحسابات يختلف بحسب طبيعة وحجم هذه العمليات، ويمكن ترميز أو ترقيم الحسابات المستخدمة فى الوحدة المحاسبية سواء عشرياً، أو أبجدياً، أو رقمياً، وعمل خريطة بها، يطلق علي قائمة الحسابات هذه والتي تستخدم فى الوحدة المحاسبية بعد ترقيمها اصطلاح "الدليل المحاسبى"، كما يطلق علي الدفتر الذي يحتوي علي هذه الحسابات "دفتر الأستاذ"، ويكون لكل حساب من هذه الحسابات صفحة أو مجموعة من الصفحات فى ذلك الدفتر، وإذا كان هذا الدفتر يتم الترحيل إليه من واقع دفتر اليومية العامة أطلق عليه "دفتر الأستاذ العام" حيث يرحل إليه إجماليات الحسابات الفرعية، وإذا كان بمثابة حسابات فرعية يطلق عليه

"دفتر الأستاذ المساعد" ولكن في جميع الأحوال يأخذ نفس الصورة والشكل والميكانيكية في العمل.

[١] دفتر الأستاذ العام:

إن الاعتماد علي دفتر اليومية وحدة في تسجيل العمليات المالية لا يمكن من إعطائنا فكرة عن ما للمنشأة وما عليها من ديون خارجية (حسابات الموردين وحسابات العملاء) كما أنه لا يعطينا نتائج هذه العمليات من ربح أو خسارة، ففي الحياة العملية قد يحدث مئات، بل ألوف من العمليات المالية خلال الفترة المالية، فإذا اكتفينا بتحليل هذه العمليات لتحديد طرفيها وما يمثلانه من حسابات مدينة وحسابات دائنة فكيف نعرف مثلاً قيمة ما اشتريناه خلال هذه الفترة أو قيمة ما بعناه، وما هي الديون التي علي المنشأة وما هي الديون التي لها في الخارج ... الخ، كل ذلك أدي الي أهمية تبويب العمليات المالية بعد تسجيلها في دفتر اليومية عن طريق ضم الحركة المدينة والحركة الدائنة لكل حساب علي حده لتحديد صافي معاملات هذا الحساب، ومن أجل ذلك كان دفتر الأستاذ العام.

فدفتر الأستاذ العام يقوم بعملية تبويب وتصنيف لكل العمليات المقيدة في دفتر اليومية بحيث يتم حصر كل العمليات المتعلقة بحساب معين في مكان واحد لنأتي بمحصلة الحركة المدينة والدائنة للحساب الذي يمثل هذه العملية، ودفتر الأستاذ العام هو عبارة عن سجل يخصص فيه صفحة أو أكثر لكل حساب من حسابات المنشأة بحيث ترحل إليه المبالغ المدينة والدائنة الخاصة بهذا الحساب من واقع اليومية العامة.

[٢] شكل دفتر الأستاذ العام:

تتخذ كل صفحة من صفحات دفتر الأستاذ شكلاً يعرف بحرف (T) كالاتي:

اسم الحساب

له

منه

تاريخ	لقيد الحركة الدائنة للحساب	جنيه	تاريخ	لقيد الحركة المدينة للحساب	جنيه

ويلاحظ أن اسم الحساب يكتب في أعلى الصفحة، فمثلا الصفحة المخصصة لحساب الخزينة يكتب في الاسم حـ/ الخزينة، وترحل الي هذه الصفحة من واقع دفتر اليومية جميع العمليات التي يكون فيها حـ/ الخزينة طرفا (سواء طرف مدين أو دائن).
كما أن كل حساب مقسم إلي جانبين متساويين في عدد الخانات:

- خانة المبلغ.
- خانة البيان.
- خانة لرقم صفحة اليومية (يمكن الاستغناء عنها).
- خانة للتاريخ.

ويخصص الجانب الأيمن من الحساب لقيود قيمة العمليات المالية التي يكون هذا الحساب طرف مدين فيها، ويخصص الجانب الأيسر من الحساب لقيود قيمة العمليات المالية التي يكون هذا الحساب طرف دائن فيها، كما أن حساب له رقم وعادة يكون الرقم مرتبط برقم الصفحة نفسها المسجل فيها هذا الحساب ويذكرنا هذا بدفتر اليومية العامة، حيث أن هناك عمود لرقم صفحة الأستاذ ومعني ذلك أنه عند إجراء قيود اليومية يتم ذكر رقم صفحة الأستاذ الخاصة بكل حساب من الحسابات المقيدة باليومية حتي يسهل التأكد من إتمام عملية ترحيل القيود من اليومية إلي الأستاذ العام.

مثال على الترحيل من اليومية للأستاذ:

- في ٤/١ بدأ "علي" أعماله التجارية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه أودعها صندوق المحل.
- في ٤/٧ اشترى بضاعة بمبلغ ١٦٠٠ جنيه علي الحساب من محلات "أكرم".
- في ١٠/٩ سدد "علي" المستحق عليه نقداً.

(١) القيود باليومية العامة:

تاريخ	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	بيان	له	منه
٤/١	١	١	من حـ/ الخزينة	٣٠٠٠	-
		٢	إلى حـ/ رأس المال قيمة ما بدأنا من أعمال		
٤/٧	٢	٣	من حـ/ المشتريات	١٦٠٠	-
		٤	إلى حـ/ محلات أكرم قيمة ما اشتريناه علي الحساب		

٣	٤	من -/ محلات أكرم إلى -/ الخزينة قيمة ما سددها للبضاعة المشترأة على الحساب	١٦٠٠	-	١٦٠٠	-
---	---	--	------	---	------	---

قبل ترحيل القبود السابقة نلاحظ أن هناك أربعة حسابات تتعلق بالعمليات السابقة وهم (-/ الخزينة، -/ رأس المال، -/ المشتريات، -/ محلات أكرم)، وعند الترحيل لدفتر الأستاذ يتم إفراد صفحة لكل حساب ويتم ذكر رقم هذه الصفحة في العمود الخاص بها بدفتر اليومية، فحساب الخزينة يسجل في الصفحة الأولى من دفتر الأستاذ وحساب رأس المال في الصفحة الثانية، وهكذا يكون -/ المشتريات في الصفحة رقم ٣ وحساب محلات أكرم في الصفحة رقم ٤.

[٣] الترحيل إلي الأستاذ العام:

في القيد الأول باليومية كان حساب الخزينة طرف مدين بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وحساب رأس المال طرف دائن بنفس القيمة وعند الترحيل نأخذ أول حساب بالطرف المدين (-/ الخزينة) ونقيد في الجانب الأيمن من هذا الحساب (طرف منه) في خانة المبلغ قيمة المديونية وفي خانة البيان نقيد إلي -/ رأس المال كي نثبت أن حساب الخزينة مدين بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه لحساب رأس المال ثم في الحساب (طرف له) في خانة المبلغ قيمة الدائنية وفي خانة البيان نقيد من -/ الخزينة، كي نثبت أن حساب رأس المال مطلوب له مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من حساب الخزينة.

منه	-/ الخزينة	له	منه	-/ رأس المال	له
٣٠٠٠	الي -/ رأس المال (لإثبات المديونية)		٣٠٠٠	من -/ الخزينة (لإثبات الدائنية)	

أي أن ميكانيكية الترحيل إلي حسابات الأستاذ العام تكون كالاتي:

- ١) من واقع قيد اليومية نبدأ بالحساب الذي يمثل الطرف المدين (منه).
- ٢) في الصفحة المخصصة لهذا الحساب بدفتر الأستاذ العام يتم قيد مبلغ المديونية في جانب (منه) للحساب ثم نكمل الشطر الثاني من قيد اليومية (إلي -/)
- ٣) ثم تأتي للحساب الآخر الذي يمثل الطرف الدائن في قيد اليومية (له).

٤) في الصفحة المخصصة للحساب الآخر بدفتر الأستاذ العام يتم قيد مبلغ الدائنية في جانب (له) الحساب ثم نكتب الشطر الأول من قيد اليومية (من حـ /) فإذا اتبعنا الخطوات السابقة يظهر الأستاذ العام كالآتي:

الصفحة رقم (١)

منه	حـ / الخزينة	له
٣٠٠٠	إلي حـ / رأس المال	١٦٠٠
	من حـ / محلات أكرم	

الصفحة رقم (٢)

منه	حـ / رأس المال	له
	من حـ / الخزينة	٣٠٠٠

الصفحة رقم (٣)

منه	حـ / المشتريات	له
١٦٠٠	إلي حـ / محلات أكرم	

الصفحة رقم (٤)

منه	حـ / محلات أكرم	له
١٦٠٠	إلي حـ / الخزينة	١٦٠٠
	من حـ / المشتريات	

٤] ترصيد الحساب وإعادة فتحه:

في نهاية الفترة المالية يتم إيجاد الفرق بين جانب كل حساب في دفتر الأستاذ (جانب منه وجانب له) ويسمى هذا الفرق بالترصيد، وعند تجميع جانبي الحساب قد نحصل على أحد النتائج الآتية:

- ١) أن يزيد مجموع الجانب المدين (منه) عن مجموع الجانب الدائن (له) فيكون الرصيد مدين.
 - ٢) أن يزيد مجموع الجانب الدائن (له) عن مجموع الجانب المدين (منه) فيكون الرصيد دائن.
 - أي أن الرصيد يأخذ اسم الجانب الأكبر ويتم وضعه في الجانب الأقل حتي يتساوي الجانبين.
 - ٣) أن يتساوي الجانبين المدين والدائن فلا يكون لهذا الحساب رصيد ويسمى بحساب مقفل.
- فإذا أردنا ترصيد حسابات دفتر الأستاذ يوم ١٠/٤ في المثال السابق سيكون كالآتي:

له	حـ/ الخزينة		منه
من حـ/ محلات أكرم	١٦٠٠	الي حـ/ رأس المال	٣٠٠٠
رصيد (مدین) ٤/١٠	١٤٠٠		
	٣٠٠٠		٣٠٠٠
		رصيد (مدین) ٤/١١	١٤٠٠

له	حـ/ رأس المال		منه
من حـ/ الخزينة	٣٠٠٠	رصيد (دائن) ٤/١٠	٣٠٠٠
	٣٠٠٠		٣٠٠٠
رصيد (دائن) ٤/١١	٣٠٠٠		

له	حـ/ المشتريات		منه
من حـ/ محلات أكرم	١٦٠٠	الي حـ/ محلات أكرم	١٦٠٠
رصيد (مدین) ٤/١٠	١٦٠٠		
	١٦٠٠		١٦٠٠
		رصيد (مدین) ٤/١١	١٦٠٠

له	حـ/ محلات أكرم		منه
من حـ/ المشتريات	١٦٠٠	الي حـ/ الخزينة	١٦٠٠
"رصيد مقفل"	١٦٠٠	"رصيد مقفل"	١٦٠٠

ملاحظات علي الترسيد:

(١) حـ/ الخزينة: الجانب المدین ٣٠٠٠، الجانب الدائن ١٦٠٠، وبالتالي فإن الرصيد (الفرق بين الجانبين يساوي ١٤٠٠) وهذا الرصيد مدین لأن الجانب الأكبر هو المدین أي أن مديونية الخزينة أكثر من دائنيته. ويكتب الرصيد في الجانب الأقل (الدائن) كمتعم حسابي حتي يجعل مجموع الجانبين متساوي ويكتب تاريخ الترسيد وهو ٤/١٠ وعند إعادة فتح الحساب في اليوم التالي يتم نقله في الجانب العكسي (المدین) كي يعبر عن طبيعة الحساب.

(٢) حـ/ رأس المال: الجانب المدین = صفر، الجانب الدائن ٣٠٠٠ وبالتالي فإن الرصيد (الفرق بين الجانبين يساوي ٣٠٠٠) وهذا الرصيد دائن لأن الجانب الأكبر هو الجانب الدائن

ويكتب الرصيد في الجانب الأقل كمتتم حسابي يجعل مجموع الجانبين متساوي. وعند إعادة فتح الحساب يتم نقله في الجانب العكسي (الدائن) كي يعبر عن طبيعة الحساب.

(٣) ح/ المشتريات: الجانب المدين = ١٦٠٠، الجانب الدائن = صفر، وبالتالي فإن الرصيد مدين بمبلغ ١٦٠٠ جنيه، ويكتب في الجانب الدائن (الأقل) كمتتم حسابي للجانبين وعند إعادة فتح الحساب يتم نقله في الجانب العكسي (المدين) كي يعبر عن طبيعة الحساب.

(٤) ح/ محلات أكرم: الجانب المدين = الجانب الدائن = ١٦٠٠، إذن لا يوجد رصيد وبالتالي فإنه حساب مقفل.

أي أن عملية الترسيد تكون بجمع كل جانب علي حده تم إيجاد الفرق (الرصيد) ويأخذ هذا الرصيد اسم الجانب الأكبر ويكتب في الجانب الأقل كمتتم حسابي للجانبين. وعند إعادة فتح الحساب يعاد كتابة الرصيد في الجانب الذي كان أكبر عند الترسيد.
مثال:

بدأ محروس أعماله التجارية في ١/٣/٢٠٢٤م برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه أودع منه ٥٠٠٠٠ جنيه بالبنك باسم المنشأة والباقي أودعه بالخزينة، وفيما يلي بعض العمليات التي تمت خلال شهر مارس ٢٠٢٤:

- في ٣/٢ باع محروس شقة كان يملكها بمبلغ ٧٠٠٠٠ ج بشيك أودعه بنك المنشأة.
 - في ٣/٣ اشترى بضاعة من شركة الرضا بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج على الحساب.
 - في ٣/٤ باع بضاعة إلى محلات السعادة قيمتها ٢٥٠٠٠ ج.
 - في ٣/٥ ردت بضاعة إلى شركة الرضا بمبلغ ٢٠٠٠ ج لمخالفتها للمواصفات.
 - في ٣/٦ دفع مصروفات لف وحزم بمبلغ ١٧٠٠ ج نقدًا.
- المطلوب:**

- ١- تحليل العمليات السابقة إلى أطرافها المدينة والدائنة.
- ٢- إثبات هذه العمليات في دفتر اليومية.
- ٣- تصوير الحسابات التالية وترصيدتها وإعادة فتحها: ح/ رأس المال - ح/ الخزينة - ح/ المشتريات.

الحل:

- ١- تحليل العمليات إلى أطرافها المدينة والدائنة:
 - العملية الأولى: الطرف المدين هو المنشأة ويمثلها ح/ البنك، ح/ الخزينة والطرف الدائن هو صاحب المنشأة ويمثله ح/ رأس المال.

- العملية الثانية: الطرف المدين هو المنشأة ويمثلها حـ/ البنك والطرف الدائن هو صاحب المنشأة ويمثله حـ/ رأس المال.
 - العملية الثالثة: الطرف المدين هو المنشأة ويمثلها حـ/ المشتريات والطرف الدائن هو شركة الرضا.
 - العملية الرابعة: الطرف المدين هو محلات السعادة والطرف الدائن هو المنشأة ويمثلها حـ/ المبيعات.
 - العملية الخامسة: الطرف المدين هو شركة الرضا والطرف الدائن هو المنشأة ويمثلها حـ/ مردودات المشتريات.
 - العملية السادسة: الطرف المدين هو المنشأة ويمثلها حـ/ مصروف اللف والحزم والطرف الدائن هو المنشأة ويمثلها حـ/ الخزينة.
- ٢- الإثبات في دفتر اليومية:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/٣/١	من مذكورين: حـ/ البنك × حـ/ الخزينة × إلى حـ/ رأس المال × × قيمة ما بدأنا به أعمالنا	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠
٢٠٢٤/٣/٢	من حـ/ البنك إلى حـ/ رأس المال زيادة رأس المال بشيك	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
٢٠٢٤/٣/٣	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ المورد (شركة الرضا) شراء بضاعة بالأجل	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٢٠٢٤/٣/٤	من حـ/ العملاء (محلات السعادة) إلى حـ/ المبيعات	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/٣/٥	بيع بضاعة على الحساب		٢٠٠٠
	من حـ/ المورد (شركة الرضا) إلى حـ/ مردودات المشتريات رد بضاعة لمخالفتها للمواصفات	٢٠٠٠	
٢٠٢٤/٣/٦	من حـ/ مصروفات لف وحزم إلى حـ/ الخزينة	١٧٠٠	١٧٠٠
	دفع مصروفات لف وحزم نقدًا		
		٢٢٨٧٠٠	٢٢٨٧٠٠

٢- دفتر الأستاذ:

له	حـ/ رأس المال	منه
حـ/ من مذكورين	١٠٠٠٠٠	رصيد مرحل
حـ/ البنك	٧٠٠٠٠	
	١٧٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠
رصيد منقول (دائن)	١٧٠٠٠٠	

له	حـ/ الخزينة	منه
حـ/ مصروفات لف وحزم	١٧٠٠	حـ/ رأس المال
رصيد مرحل (مدين)	٤٨٣٠٠	٥٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
		رصيد منقول (مدين)
		٤٨٣٠٠

له	حـ/ المشتريات	منه
رصيد مرحل (مدين)	٣٠٠٠٠	حـ/ شركة الرضا
	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
		رصيد منقول (مدين)
		٣٠٠٠٠

ملاحظات على الحل:

فى حـ/ رأس المال مجموع الجانب الأكبر هو الجانب الدائن = ١٧٠٠٠٠٠ اجنيه ومجموع الجانب المدين = صفر، لذا وضع الفرق (الرصيد) فى الجانب المدين، وسمى هذا الرصيد (رصيد دائن) لأنه ينتمى إلى الجانب الأكبر وهو الجانب الدائن، وعند إعادة فتح الحساب ينقل الرصيد إلى مكانه الطبيعي وهو الجانب الدائن كما هو موضح. يمكن تطبيق ذلك على جميع الحسابات بنفس المنهجية.

ميزان المراجعة (التحقق الحسابي):

بمجرد الانتهاء من ترصيد دفتر الأستاذ تبدأ مرحلة تحديد نتائج الأعمال من ربح أو خسارة وإعداد المركز المالي، ولكن قبل تحديد هذه النتائج يجب التأكد من أن القيد فى دفتر اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ قد تم طبقاً للقواعد المحاسبية ولم تحدث أى أخطاء.

ويتم التأكد من ذلك عن طريق إعداد ما يطلق عليه ميزان المراجعة الذي يدل اسمه على الهدف منه وهو التأكد من صحة القيد والترحيل وفقاً لنظرية القيد المزدوج وصحة الجمع والترصيد.

وميزان المراجعة هو كشف أو قائمة يعد فى نهاية السنة المالية تمهيدا لتحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي، وقد يعد فى أى وقت بهدف الاطمئنان على صحة وانتظام القيد فى الدفاتر، وجدير بالذكر أن ميزان المراجعة ليس حساب كما أنه يعد خارج الدفاتر المحاسبية.

ويعد ميزان المراجعة بطريقة من الطرق الآتية:

١- ميزان المراجعة بالمجاميع:

وهو عبارة عن كشف أو قائمة يتضمن عمودين يخصص الأول لمجموع الجوانب المدينة لجميع الحسابات التي يتضمنها دفتر الأستاذ، ويخصص الثاني لمجموع الجوانب الدائنة لنفس الحسابات، ويأخذ الشكل التالي:

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	مجاميع دائنة	مجاميع مدينة
	حـ/.....	××	××
	حـ/.....	××	××
	المجموع	×××	×××

ويعتبر القيد والترحيل والجمع والترصيد صحيحًا بصفة مبدئية عندما:

- ✓ يتساوى مجموع عمودي ميزان المراجعة.
- ✓ يتساوى مجموع ميزان المراجعة مع مجموع آخر صفحة في دفتر اليومية.

مثال:

- بدأ جمال أعماله التجارية في ١/٧/٢٠٢٤م برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيبه أودع
- ٢٠٠٠٠٠ جنيبه خزينة المنشأة والباقي أودعه في البنك باسم المنشأة.
 - في ٥ منه سحب مبلغ ٥٠٠٠٠ ج من البنك وأودعه خزينة المنشأة.
 - في ٧ منه اشترى أثاث بمبلغ ١٠٠٠٠ ج من شركة عبد الرحيم عمرو.
 - في ١٥ منه اشترى بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج سدد نصفها نقدًا والباقي على الحساب.
 - في ١٨ منه اشترى بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ ج بالأجل.
 - في ٢٢ منه باع بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج حصل منها ٢٠٠٠٠ ج بشيك.
 - في ٢٥ منه باع بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ ج نقدًا.
 - في ٣٠ منه دفع مرتبات الموظفين ٣٠٠٠ ج نقدًا.
 - في ٣٠ منه تم سداد المستحق لشركة عبد الرحيم عمرو نقدًا.

المطلوب:

- أ - إجراء قيود اليومية اللازمة.
- ب- ترحيل العمليات السابقة إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.
- ج- إعداد ميزان المراجعة في ٣١/٧/٢٠٢٤م بالمجاميع.

الحل:

أ - قيود اليومية:

التاريخ	البيان	له	منه
٢٠٢٤/٧/١	من مذكورين: ح/ الخزينة ح/ البنك إلى ح/ رأس المال قيمة ما بدأنا به أعمالنا	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠

التاريخ	البيان	له	منه
٧/٥	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ البنك سحب مبلغ من البنك وإيداعه الخزينة	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٧/٧	من حـ/ الأثاث إلى حـ/ الموردين (شركة عبد الرحيم عمرو) شراء أثاث بالآجل	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١/١٥	من حـ/ المشتريات إلى مذكورين: حـ/ الخزينة حـ/ الموردين شراء بضاعة نصفها نقدًا والباقي بالآجل	١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٧/١٨	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الموردين شراء بضاعة بالآجل	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٧/٢٢	من مذكورين: حـ/ البنك حـ/ العملاء إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بشيك وبالآجل	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ ١٠٠٠٠
٧/٢٥	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقدًا	٧٠٠٠	٧٠٠٠
٧/٣٠	من حـ/ مرتبات الموظفين إلى حـ/ الخزينة سداد مرتبات الموظفين نقدًا	٣٠٠٠	٣٠٠٠

التاريخ	البيان	له	منه
٧/٣٠	من حـ/ الموردين (شركة عبد الرحيم عمرو) إلى حـ/ الخزينة سداد المستحق لشركة عبد الرحيم عمرو	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
		٦٤٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠

ب- الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

له	حـ/ الخزينة	منه
حـ/ المشتريات	١٠٠٠٠	حـ/ رأس المال
حـ/ مرتبات الموظفين	٣٠٠٠	حـ/ البنك
حـ/ شركة عبد الرحيم عمرو	١٠٠٠٠	حـ/ المبيعات
له	حـ/ البنك	منه
	حـ/ الخزينة	حـ/ رأس المال
	٥٠٠٠٠	حـ/ المبيعات
له		منه
	حـ/ رأس المال	
	مذكورين	٥٠٠٠٠٠
له	حـ/ الأثاث	منه
		حـ/ الموردين شركة عبد الرحيم عمرو
له	حـ/ الموردين شركة عبد الرحيم عمرو	منه
	حـ/ الأثاث	حـ/ الخزينة
له	حـ/ المشتريات	منه
		إلى مذكورين
		حـ/ الموردين
له	حـ/ الموردين	منه
	حـ/ المشتريات	
	حـ/ المشتريات	

له	ح/ العملاء	ح/ المبيعات	منه
			١٠٠٠٠
له	ح/ المبيعات	ح/ المبيعات	منه
	من مذكورين	٣٠٠٠٠	
	ح/ الخزينة	٧٠٠٠	
له	ح/ مرتبات الموظفين	ح/ الخزينة	منه
			٣٠٠٠

ج- ميزان المراجعة في ٢٠٢٤/٧/٣١ م بالمجاميع:

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	مجاميع دائنة	مجاميع مدينة
	ح/ الخزينة	٢٣٠٠٠	٢٥٧٠٠٠
	ح/ البنك	٥٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠
	ح/ رأس المال	٥٠٠٠٠٠	-
	ح/ الأثاث	-	١٠٠٠٠
	ح/ شركة عبد الرحيم عمرو	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
	ح/ المشتريات	-	٣٠٠٠٠
	ح/ الموردين	٢٠٠٠٠	-
	ح/ العملاء	-	١٠٠٠٠
	ح/ المبيعات	٣٧٠٠٠	-
	ح/ مرتبات الموظفين	-	٣٠٠٠
	المجموع	٦٤٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠

ويلاحظ ما يلي:

- مجموع جانبي الميزان متساويان، وهو الهدف من ميزان المراجعة.
- مجموع جانبي الميزان ٦٤٠٠٠٠ جنيه وهو نفس مجموع جانبي دفتر اليومية مما يدل على صحة القيد والترحيل بصفة مبدئية.
- يقصد بمجموع جانبي الحساب في دفتر الأستاذ هو مجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن قبل ترصيد الحساب.

٢- ميزان المراجعة بالأرصدة:

وهو يحقق نفس الهدف الذى يحققه ميزان المراجعة بالمجاميع، وينحصر الخلاف فى أننا بدلاً من إدراج مجموع جانبي الحساب قبل ترصيده ندرج أرصدة الحسابات، وأيضاً يجب تساوي مجموع أرصدة الحسابات المدينة مع مجموع أرصدة الحسابات الدائنة.

وكقاعدة عامة للتمييز بين الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة للحسابات فإن:

☒ أرصدة الأصول (ثابتة أو متداولة) عادة هي أرصدة مدينة.

☒ أرصدة الالتزامات (ثابتة أو متداولة) عادة هي أرصدة دائنة.

☒ أرصدة حقوق الملكية (رأس المال، الاحتياطيات....) عادة هي أرصدة دائنة.

☒ أرصدة المصروفات (المشترىات، تليفون، كهرباء، مرتبات...) عادة هي أرصدة مدينة.

☒ أرصدة الإيرادات (المبيعات، إيراد عقار، إيراد أوراق مالية.....) عادة هي أرصدة دائنة.

وقد نجد حسابات فى دفتر الأستاذ مقللة (ليس لها رصيد عندما يتساوى مجموع الجانب المدين مع الجانب الدائن لنفس الحساب) وبالتالي مثل هذه الحسابات لن تظهر فى ميزان المراجعة بالأرصدة.

جدير بالذكر أن ميزان المراجعة بالأرصدة هو الخطوة الأولى لإعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (كما سنرى فيما بعد)، وميزان المراجعة بالأرصدة يأخذ الشكل التالي:

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
	حـ /	xxx	xxx
	حـ /	xxx	xxx
	حـ /	xxx	xxx
	المجموع	xxxx	xxxx

مثال: بفرض نفس المعلومات فى المثال السابق.

المطلوب: إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة فى ٣١/٧/٢٠٢٤م.

الحل:

أ - قيود اليومية: لا تختلف عما سبق.

ب- الترحيل إلى دفتر الأستاذ: لا يختلف عما سبق.

ولأغراض هذا التمرين فإن الأمر يتطلب ترصيد الحسابات بدفتر الأستاذ كما يلي:

له	ح/ الخزينة		منه
ح/ المشتريات	١٠٠٠٠	ح/ رأس المال	٢٠٠٠٠٠
ح/ مرتبات الموظفين	٣٠٠٠	ح/ البنك	٥٠٠٠٠
ح/ شركة عبد الرحيم عمرو	١٠٠٠٠	ح/ المبيعات	٧٠٠٠
رصيد مرحل	٢٣٤٠٠٠		
	٢٥٧٠٠٠		٢٥٧٠٠٠
		رصيد منقول (مدین)	٢٣٤٠٠٠

له	ح/ البنك		منه
ح/ الخزينة	٥٠٠٠٠	ح/ رأس المال	٣٠٠٠٠٠
رصيد مرحل	٢٧٠٠٠٠	ح/ المبيعات	٢٠٠٠٠
	٣٢٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠
		رصيد منقول (مدین)	٢٧٠٠٠٠

له	ح/ رأس المال		منه
من مذكورين	٥٠٠٠٠٠	رصيد مرحل	٥٠٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠
رصيد منقول (دائن)	٥٠٠٠٠٠		

له	ح/ الأثاث		منه
رصيد مرحل	١٠٠٠٠	ح/ شركة عبد الرحيم عمرو	١٠٠٠٠
	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠
		رصيد منقول (مدین)	١٠٠٠٠

له	حـ/ شركة عبد الرحيم عمرو		منه
	حـ/ الأثاث	١٠٠٠٠	حـ/ الخزينة
		١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

له	حـ/ المشتريات		منه
	رصيد مرحل	٣٠٠٠٠	إلى مذكورين
		٣٠٠٠٠	حـ/ الموردين
			٢٠٠٠٠
			١٠٠٠٠
			٣٠٠٠٠
			رصيد منقول (مدين)

له	حـ/ الموردين		منه
	حـ/ المشتريات	١٠٠٠٠	رصيد مرحل
	حـ/ المشتريات	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
		٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
	رصيد منقول (دائن)	٢٠٠٠٠	

له	حـ/ العملاء		منه
	رصيد مرحل	١٠٠٠٠	حـ/ المبيعات
		١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
			١٠٠٠٠
			رصيد منقول (مدين)

له	حـ/ المبيعات		منه
	من مذكورين	٣٠٠٠٠	رصيد مرحل
	حـ/ الخزينة	٧٠٠٠	٣٧٠٠٠
		٣٧٠٠٠	٣٧٠٠٠
	رصيد منقول (دائن)	٣٧٠٠٠	

له	حـ/ مرتبات الموظفين		منه
			حـ/ الخزينة
			٣٠٠٠

رصيد مرحل	٣٠٠٠	
	٣٠٠٠	٣٠٠٠
		٣٠٠٠

رصيد منقول (مدين)

ج- ميزان المراجعة بالأرصدة فى ٢٠٢٤/٧/٣١:

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
	ح/ الخزينة	-	٢٣٤٠٠٠
	ح/ البنك	-	٢٧٠٠٠٠
	ح/ رأس المال	٥٠٠٠٠٠	-
	ح/ الأثاث	-	١٠٠٠٠
	ح/ شركة عبد الرحيم عمرو	-	-
	ح/ المشتريات	-	٣٠٠٠٠
	ح/ الموردين	٢٠٠٠٠	-
	ح/ العملاء	-	١٠٠٠٠
	ح/ المبيعات	٣٧٠٠٠	-
	ح/ مرتبات الموظفين	-	٣٠٠٠
	المجموع	٥٥٧٠٠٠	٥٥٧٠٠٠

يلاحظ ما يلي:

أ - مجموع جانبي ميزان المراجعة بالأرصدة متساويان، وهو الهدف منه مما يدل على صحة القيد والترحيل بصفة مبدئية.

ب- حساب شركة عبد الرحيم عمرو هو حساب مغلق (ليس له رصيد نتيجة لتساوي مجموع جانبه المدين مع مجموع جانبه الدائن)، ويمكن عدم إظهار اسم الحساب فى الميزان من أصله رغم ظهوره فى الميزان بدون رصيد كما نرى.

ج- مجموع جانبي ميزان المراجعة بالأرصدة لا يتطلب تساويه مع مجموع آخر صفحة فى دفتر اليومية كما هو الحال فى ميزان المراجعة بالمجاميع.

د- ح/ الخزينة، ح/ البنك، ح/ الأثاث، ح/ العملاء هى حسابات أصول ولذلك كانت أرصدهم مدينة، ح/ رأس المال هو من حسابات حقوق الملكية ولذلك كان رصيده دائناً، ح/ المشتريات وح/ مرتبات الموظفين هى من حسابات المصروفات ولذلك أرصدهم مدينة، ح/ الموردين من حسابات الالتزامات ولذلك رصيدهم دائن، ح/ المبيعات من حسابات الإيرادات ولذلك رصيدها دائن.

٣- ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة:

إذ يمكن أن يعد ميزان المراجعة مشتملاً على المجاميع والأرصدة، وفي ضوء المثال السابق يمكن عرضه كما يلي:

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	أرصدة		مجاميع	
		دائنة	مدينة	دائنة	مدينة
	ح/ الخزينة	-	٢٣٤.٠٠٠	٢٣.٠٠٠	٢٥٧.٠٠٠
	ح/ البنك	-	٢٧.٠٠٠	٥.٠٠٠	٣٢.٠٠٠
	ح/ رأس المال	٥.٠٠٠.٠٠٠	-	٥.٠٠٠.٠٠٠	-
	ح/ الأثاث	-	١.٠٠٠	-	١.٠٠٠
	ح/ شركة عبد الرحيم عمرو	-	-	١.٠٠٠	١.٠٠٠
	ح/ المشتريات	-	٣.٠٠٠	-	٣.٠٠٠
	ح/ الموردين	٢.٠٠٠	-	٢.٠٠٠	-
	ح/ العملاء	-	١.٠٠٠	-	١.٠٠٠
	ح/ المبيعات	٣٧.٠٠٠	-	٣٧.٠٠٠	-
	ح/ مرتبات الموظفين	-	٣.٠٠٠	-	٣.٠٠٠
	المجموع	٥٥٧.٠٠٠	٥٥٧.٠٠٠	٦٤.٠٠٠	٦٤.٠٠٠

ميزان المراجعة والأخطاء:

١ - أخطاء تؤثر على توازن ميزان المراجعة:

إن عدم توازن ميزان المراجعة يشير إلى وجود خطأ ما حسابي أو محاسبي الأمر الذي يستدعي البحث عن السبب، فقد يكون:

[١] خطأ في جمع جانبي ميزان المراجعة؛ وبالتالي يجب التحقق من صحة الجمع عن طريق إعادة التجميع.

[٢] خطأ في نقل الأرقام (مجاميع - أرصدة) من دفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة، وهل وضعت الأرقام في ميزان المراجعة في أماكنها الصحيحة، وإذا كان الفرق بين جانبي ميزان المراجعة يقبل القسمة على ٢ فقد يعني أن هناك خطأ ناتج عن وضع رقم مدين في الجانب الدائن في الميزان أو العكس، وإذا كان الفرق بين جانبي

ميزان المراجعة يقبل القسمة على ٩ فقد يعني أن الخطأ بسبب كتابة رقم بطريقة غير صحيحة (مثلاً ٦٣٧ تكون كتبت ٦٧٣) ويسمى خطأ تبديل الأرقام، أو خطأ إضافة جزء أو حذف جزء من الأرقام مثل ١٠٠٠ تكتب ١٠٠٠٠ أو العكس.

[٣] خطأ في ترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ نتيجة الجمع والطرح وبالتالي ظهور الأرصدة في غير مكانها الصحيح بالحسابات وبالتالي تكون نقلت إلى ميزان المراجعة بشكلها الخطأ.

[٤] خطأ في الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ: فقد يكون الفرق في جانبي الميزان عبارة عن مبلغ نتيجة ترحيل طرف قيد من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ دون ترحيل الطرف الآخر من القيد.

[٥] خطأ في عمل قيود اليومية أو عدم تساوي الأطراف المدينة مع الأطراف الدائنة في كل قيد.

إذاً عند عدم توازن ميزان المراجعة لابد من الحصول على دليل توازن مجموعة الحسابات التي يتضمنها دفتر الأستاذ باستخدام ميزان المراجعة، وإذا اتضح أن الفرق الظاهر في ميزان المراجعة يرجع إلى أحد هذه الأخطاء يتم تصحيحها كما يلي:

[١] إذا كانت الأخطاء نتيجة الجمع والترصيد يتم التصحيح في الحسابات مباشرة.

[٢] إذا كانت الأخطاء في دفتر اليومية يتم تصحيحها بقيود مناسبة لكل حالة.

غير أن عدم توازن ميزان المراجعة قد يترتب عليه مراجعة كاملة لكل ما سبق عمله كاملاً ولا يخفى ذلك المجهود الكبير الذي يمكن أن يتم في هذا الشأن، وتفايداً لذلك فإنه إذا كان الفرق بين جانبي الميزان بسيطاً فإنه يفضل أن يفتح ما يسمى بالحساب المعلق يرسل إليه الفرق، ويتم تسويته إذا اكتشفت أسبابه في فترة محاسبية لاحقة.

إلا أنه في جميع الأحوال يجب إجراء مراجعة سريعة للعمليات التي يحتمل أن تكون سبباً لهذا الفرق قبل ترحيله إلى الحساب المعلق خشية أن يكون الفرق البسيط الظاهر هو محطة لمجموعة أخطاء ضخمة حدثت بينها مقاصة، وعملية التصحيح عن طريق الحساب المعلق سنناقشها في موضع آخر إن شاء الله.

مثال:

فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة التي ظهرت في دفاتر شركة بدر لمستحضرات التجميل بالإسكندرية:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
١٥٠٠٠٠	-	ح/ السيارات
٨٠٠٠٠	-	ح/ العملاء
٢٠٠٠٠	-	ح/ الأثاث
-	٥٠٠٠٠٠	ح/ رأس المال
-	٥٠٠٠٠	ح/ الدائنون
١٠٠٠٠	-	ح/ مرتبات الموظفين
٥٠٠٠	-	ح/ مصروفات إدارية
-	١٨٠٠٠٠٠	ح/ المبيعات
١٥٠٠٠٠	-	ح/ المشتريات
١٢٠٠٠٠	-	ح/ الخزينة
٥٣٥٠٠٠	٧٣٠٠٠٠	المجموع

ونظرًا لعدم توازن ميزان المراجعة فقد قام المحاسب بعملية مراجعة للأماكن

التي يمكن أن تكون سببًا في عدم التوازن، وقد أظهرت عمليات المراجعة ما يلي:

- مجموع الجانب المدين لحساب الخزينة ٦٥٥٠٠٠٠ جنيهه ومجموع الجانب الدائن لنفس الحساب ٣٨٠٠٠٠٠ جنيهه.
 - تم تحصيل مبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيهه من أحد العملاء وتم القيد في دفتر اليومية بشكل صحيح ولكنه رحل إلى حساب العميل ولم يرحل إلى ح/ الخزينة في دفتر الأستاذ.
 - الرصيد الصحيح للأثاث ٢٥٠٠٠٠ جنيهه.
- المطلوب: إعادة تصوير ميزان المراجعة في ضوء المعلومات السابقة.

الحل:

شركة بدر لمستحضرات التجميل بالإسكندرية

ميزان المراجعة في: / /

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
١٥٠٠٠٠	-	حـ/ السيارات
٨٠٠٠٠	-	حـ/ العملاء
٢٥٠٠٠	-	حـ/ الأثاث
-	٥٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال
-	٥٠٠٠٠	حـ/ الدائنون
١٠٠٠٠	-	حـ/ مرتبات الموظفين
٥٠٠٠	-	حـ/ مصروفات إدارية
-	١٨٠٠٠٠	حـ/ المبيعات
١٥٠٠٠٠	-	حـ/ المشتريات
٣١٠٠٠٠	-	حـ/ الخزينة
٧٣٠٠٠٠	٧٣٠٠٠٠	المجموع

يلاحظ ما يلي:

■ تم الوصول للرصيد الصحيح للخزينة كما يلي:

مجموع الجانب المدين - مجموع الجانب الدائن = ٦٥٥٠٠٠ - ٣٨٠٠٠٠ = ٢٧٥٠٠٠ جنيه

■ كما تم زيادة رصيد الخزينة بالمبلغ المحصل من أحد العملاء ولم يرحل إلى حـ/

الخزينة = ٢٧٥٠٠٠ + ٣٥٠٠٠ = ٣١٠٠٠٠ جنيه.

■ تم تعديل رصيد حـ/ الأثاث إلى رصيده الصحيح ٢٥٠٠٠ جنيه بدلا من ٢٠٠٠٠ جنيه.

٢ - أخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة:

رغم أهمية ميزان المراجعة إلا أنه لا يوفر دليل أكيد على سلامة الإجراءات

المحاسبية في مراحلها المختلفة، فهو يوفر فقط الدليل على توازن الحساب بدفتر الأستاذ

نتيجة تطبيق قواعد القيد المزدوج.

إن توازن ميزان المراجعة لا يعني دائماً أن قيد العمليات في دفتر اليومية كان

صحيحاً بصفة مطلقة، فقد يتوازن ميزان المراجعة رغم وجود أخطاء والتي لا يمكن

لميزان المراجعة اكتشافها، ومن هذه الأخطاء:

أ - أخطاء كتابية: مثل شراء بضاعة على الحساب من المورد حسن ويجري القيد على اسم المورد حسين، فالقيد سليم من الناحية الفنية والخطأ في اسم الحساب فقط حيث استبدل دائن بدائن آخر (حسين بدلاً من حسن)، وفي هذه الحالة فإن توازن ميزان المراجعة لن يختل.

ب- أخطاء فنية: وهي تكون نتيجة الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل قيام المحاسب بإثبات عملية شراء أصل على أنها شراء بضاعة، وهذا يعني قيد الأصل على أنه مصروف فتم استبدال مدين بمدين آخر وبالتالي لن يؤثر على توازن ميزان المراجعة.

ج- أخطاء متكافئة (معوضة): سواء عند القيد أو عند الترحيل إلى دفتر الأستاذ بكتابة المبالغ بقيمة أكبر أو أقل مما يجب في طرفي القيد، ومن ثم يظل المبلغ المدين يساوي المبلغ الدائن سواء بالزيادة أو بالنقص، وبالتالي لن يؤثر على توازن ميزان المراجعة.

د- أخطاء الحذف أو السهو: بمعنى عدم قيد أى عملية من العمليات بالكامل مثل شراء أو بيع بضاعة وعدم قيدها نظراً لعدم العثور على الفاتورة، ويترتب على ذلك أن طرفي القيد غير موجودين، وبالتالي لا أثر على توازن ميزان المراجعة.

هـ- أخطاء التكرار: بمعنى تسجيل عملية مرتين من واقع أصل وصورة الفاتورة مما يؤدي إلى زيادة طرفين العملية بنفس القيمة دون أن يتأثر توازن ميزان المراجعة. وبعد تصحيح هذه الأخطاء (كما سنرى بالتفصيل في موضع لاحق من دراستنا المحاسبية في الفصل التاسع) تأتي الخطوة التالية وهي معرفة نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة وكذلك معرفة المركز المالي للمشروع.

أسئلة الفصل الثالث

(أولاً) الأسئلة النظرية:

١. (أ) وضح العبارات الصحيحة والعبارات الخاطئة فيما يلي مع تصويب الخاطئة منها:
١. تنقسم الحسابات إلى مجموعتين أحدهما مدينة بطبيعتها والثانية دائنة بطبيعتها وتشتمل المجموعة الأولى على حسابات قائمة الميزانية وتشتمل المجموعة الثانية على حسابات النتيجة.
٢. الحسابات التي تجعل مدينة في جانبها الأيمن هي حسابات الأصول والنفقات والمصروفات والحسابات التي تجعل مدينة في جانبها الأيسر هي حسابات الخصوم والإيرادات.
٣. يظهر رصيد أول الفترة في الجانب المدين من الحساب بينما يظهر رصيد آخر الفترة في الجانب الدائن منه.
٤. يصعب استخدام معادلة المحاسبة الرئيسية في تحليل وتفسير عمليات النفقات والمصروفات والإيرادات.
٥. يمكن أن تؤدي زيادة الإيرادات إلى جعل حساباتها دائنة في الزيادة والأصول بجعل حساباتها مدينة أو إلى زيادة حقوق الملكية بجعل حساباتها دائنة، حيث أن زيادة الأصول تؤدي حتماً إلى زيادة حقوق الملكية.
٦. إذا تعددت حسابات الطرف المدين لعملية ما فإن هذا بالضرورة يستدعي أن تتعدد حسابات الطرف الدائن لنفس العملية، لأن مجموع طرفي العملية الواحدة لابد وأن يكونان متساويان.
٧. عند تحليل العمليات إلى طرفيها المدين والدائن يمكن الاسترشاد بالقواعد الآتية:
- المدين يعني: زيادة الأصول وزيادة الإيرادات، وزيادة حقوق الملكية، ونقص الالتزامات ونقص النفقات والمصروفات.
- الدائن يعني: نقص الأول ونقص النفقات والمصروفات، ونقص حقوق الملكية، وزيادة الإيرادات وزيادة الالتزامات.

ب) كيف يمكن أن يتم تحليل عمليات الوحدة المحاسبية باستخدام معادلة المحاسبة الرئيسية؟

ج) ما معنى الحساب؟ وما هي أنواع الحسابات؟

د) ما هو الرصيد وكيف تستخرجه؟ متي يكون الرصيد مديناً ومتي يكون دائناً؟

هـ) كيف يتم الترحيل من دفتر اليومية إلي دفتر الأستاذ؟

ثانياً) التمارين العملية:

• التمرين الأول:

١) في أول فبراير بدأنا أعمالنا التجارية برأس مال قدره ١٣٥٠٠٠ جنيه، عبارة عن ٥٠٠٠ جنيه بضاعة و ١٢٥٠٠ جنيها أثاث والباقي نقدية أودعناها خزينة المنشأة.

٢) في تاريخه استأجرنا محلاً تجارياً لمدة سنة بإيجار شهري قدره ١١٥٠ جنيها، وقد دفعنا مبلغ ٢٣٠٠ جنيها نصفها إيجار شهر فبراير والنصف الآخر بصفة تأمين.

٣) في ٣ منه اشترينا أدوات كتابية ومطبوعات من المكتبة الحديثة بمبلغ ٢٠٠ جنيها ودفعنا من الثمن ١٥٠ جنيها.

٤) في ٥ منه بعنا بضاعة إلي كمال بمبلغ ٢٥٠٠ جنيها وقبضنا من الثمن ١٥٠٠ جنيها.

٥) في تاريخه دفعنا إلي شركة الاتصالات ٩٢٠ جنيها منها ٥٢٠ جنيها اشتراك سنة ابتداء من أول مارس و ٣٠٠ جنيها بصفة تأمين والباقي مصروفات تركيب.

٦) في ٨ منه اشترينا بضاعة من محلات النجمة بمبلغ ٧٠٠ جنيه، ومن الشركة المتحدة بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه وكلها علي الحساب.

٧) في ٩ منه بعنا إلي محلات حنين بضاعة بمبلغ ٤٥٠ جنيها وقبضنا من ثمنها ٣٠٠ جنيه.

٨) في ١٠ منه رد إلينا كمال بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها لأنها غير صالحة.

٩) في ١١ منه سددا إلي محلات النجمة ٢٠٠ جنيه والي الشركة المتحدة ٣٠٠ جنيه.

١٠) في ١٢ منه اشترينا أثاث من شركة موبيليات القاهرة الحديثة بمبلغ ١٢٠٠ جنيه ودفعنا نصف الثمن نقداً.

١١) في ١٢ منه بعنا إلي تجارة الأمانة بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيها نقداً.

١٢) في ١٣ منه ردنا إلي محلات النجمة بضاعة بمبلغ ٢٥٠ جنيه لعدم مطابقتها للعينة.

- ١٣) في ١٧ منه ردت إلينا تجارة الأمانة بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيها فدفعنا ثمنها فوراً.
- ١٤) في ٢٠ منه أضفنا إلى رأس مالنا مبلغ ١٠٠٠٠ جنيها وأودعناها في الخزينة.
- ١٥) في ٢١ منه اشترينا سيارة لنقل البضائع من شركة جنرال موتورز بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيها ودفعنا من الثمن ١٢٥٠٠ جنيها.
- ١٦) في ٢٢ منه بعنا إلى زهير بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيها والي توفيق بضاعة بمبلغ ٣٠٠ جنيها.
- ١٧) في ٢٢ منه دفعنا ٤٠ جنيها نقل البضاعة المباعة إلى زهير وتوفيق وكذا ٥٠ جنيها طوابع دمغة وبريد.
- ١٨) في ٢٥ منه سحبنا لمصرفاتنا الخاصة مبلغ ٥٠٠ جنيها.
- ١٩) في ٢٩ منه دفعنا مهايا الموظفين عن شهر فبراير مبلغ ٩٠٠٠ جنيها.
- والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

إرشادات:

- ١- سبق أن ذكرنا أن أنواع البضاعة أربعة : المشتريات والمبيعات والمردودات الداخلة والمردودات الخارجة، ونضيف الآن أن البضاعة التي يبدأ بها التاجر أعماله تسمى (حساب بضاعة أول المدة).
- ٢- يدفع التاجر أنواعاً مختلفة من التأمينات فقد يدفع تأميناً للإيجار، وتأميناً للتليفون، وتأميناً لنور ... وكل هذه الأنواع من التأمينات يستردها التاجر إذا استغني عن نوع الخدمة المدفوع عنها هذا التأمين. ويرى البعض أن يطلق علي كل نوع من هذه التأمينات "حساب التأمين" ويرى البعض الآخر أن يسمى كل نوع بحساب يدل علي نوعه فيكون لدينا "حساب تأمين الإيجار" و"حساب تأمين التليفون" و "حساب تأمين النور". كلا الرأيين صحيح ويتوقف الأخذ بأحدهما علي ما يراه محاسب المنشأة علي أن هناك نوعاً من التأمين يختلف كل الاختلاف عن الأنواع السابقة وهو التأمين ضد الحريق (Fire Insurance)، إذ لا بد أن يكون له حساب خاص به، إذ هو عبارة عن مبلغ نقدي تدفعه المنشأة - ويسمي قسط التأمين - إلى إحدى شركات التأمين لتفادي المنشأة خسارة محتملة من نوع معين كالحريق أو السرقة، فإذا انقضت المدة المتفق عليها دون أن تتعرض المنشأة للخسارة التي أمنت ضدها، أصبح المبلغ من حق شركة التأمين، ولذا فطبيعة هذا التأمين تجعله في حكم المصروفات كالإيجار والمهايا، ولذلك يجب أن يكون له حساب خاص يطلق عليه "حساب التأمين ضد الحريق" أو "حساب التأمين ضد السرقة" ... الخ.

• التمرين الثاني:

- (١) في أول يناير بدأنا أعمالنا التجارية برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه منه ٣٠٠٠٠٠ جنيه بضاعة، و ٥٠٠٠٠٠ جنيه أثاث، و ١٢٠٠٠٠٠ جنيه عقار والباقي نقدية أودعناها في الخزينة.
 - (٢) في تاريخه استأجرنا محلاً تجارياً بإيجار شهري قدره ١٢٠٠ جنيه ودفعنا إيجار ثلاثة شهور مقدماً.
 - (٣) في ٢ منه اشترينا بضاعة من سليم بمبلغ ٤٥٠٠ جنيهها وسددنا نصف ثمنها نقداً.
 - (٤) في ٣ منه بعنا إلي محلات الإمبراطور بضاعة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيهها والي الشركة المنزلية بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه.
 - (٥) في تاريخه دفعنا ثلاثون جنيهاً قيمة مشال ونقل البضاعة المباعة في ٣ منه.
 - (٦) في ٧ منه اشترينا أدوات كتابية بمبلغ ١١٠٠ جنيهها، وآلة حاسبة بمبلغ ٩٠٠ جنيهاً من مكتبة جاويش ودفعنا من الثمن ٥٠٠ جنيهاً.
 - (٧) في ٨ منه دفعنا عربون سيارة خاصة مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه إلى شركة العربي جروب.
 - (٨) في ٩ منه اشترينا بضاعة من كمال بمبلغ ٣٥٠٠ جنيهها ومن سامي بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وقد دفعنا لكل منهما ٥٠٠ جنيه.
 - (٩) في ١١ منه سحبنا لاستعمالنا الخاص بضاعة بمبلغ ١٢٠٠ جنيه.
 - (١٠) في ١٥ منه دفعنا المصروفات الآتية:
 - خمسة جنيهاً أجره تلغراف خاص.
 - سبعة جنيهاً أجره تلغراف لأحد موردينا "سليم".
 - ١٥٠ جنيه ثمن مشروبات العملاء وإكراميات خلال النصف الأول من الشهر.
 - ١٢٠ جنيه بريد ودمغة.
 - (١١) في ١٦ منه أضفنا إلى رأس مالنا مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه نقداً.
 - (١٢) في ١٨ منه درت إلينا الشركة المنزلية بضاعة بمبلغ ١١٠٠ جنيه.
 - (١٣) في ٢٥ منه دفعنا ١٢٠٠ جنيهها ماهية كاتب الحساب عن شهر يناير.
 - (١٤) في تاريخه دفعنا إلى جريدة الأخبار ٢٥٠٠ جنيهاً أجره نشر إعلان عن افتتاح المحل.
 - (١٥) في ٣١ منه ورد إلينا مبلغ خمسمائة جنيهها من كل من محلات الإمبراطور والشركة المنزلية.
- والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

إرشاد:

مسحوبات التاجر قد تكون نقوداً أو بضائع، وقد سبق أن تكلمنا عن المسحوبات النقدية، أما سحب التاجر بضائع لاستعماله الخاص فلا شك أنه يصبح مديناً ويمثله (حساب المسحوبات)، كما هو الحال في المسحوبات النقدية، أما الطرف الدائن فهو (حساب المبيعات) لأن العملية يمكن تفسيرها بأن المنشأة باعت إلى صاحبها البضاعة المسحوبة، وهذا الرأي مؤقتاً إلي أن نتناول هذه العملية بالشرح في موضع آخر.

• التمرين الثالث:

- (١) في أول مارس ٢٠٢٤م بدأ أحمد بخيت أعماله التجارية برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه نقدية أودعها في الخزينة.
- (٢) في تاريخه استأجر محلاً من بإيجار شهري قدره ٢١٥٠ جنيهها ودفع تأميناً يعادل إيجار ثلاثة شهور مقدماً.
- (٣) في تاريخه دفع نقداً:
 - ٤٠٠٠ جنيه ثمن يافطة علقها علي واجهة المحل.
 - ١٣٥٠٠ جنيه ثمن أرفف وتركيبات خشبية بالمحل.
 - ١١٣٧٥ لشركة الغاز والكهرباء منها (١٥٠٠ جنيه) تأمين والباقي مصروفات.
 - ٩٧٥ ثمن لمبات كهربائية موفرة للطاقة.
- (٤) في ٢ منه اشترى علي الحساب بضاعة من:
 - أحمد عيد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه
 - محمد عامر بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه
 - ألبرت تادرس بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه
- (٥) في ٤ منه باع بضاعة نقداً إلي:
 - حسن سرور بمبلغ ١٥٠٠ جنيه
 - عزمي دانيال بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه
- (٦) في ٧ منه دفع إلي شركة الشرق للتأمين مبلغ ٣٦٠٠ جنيه، تأمين ضد الحريق لمدة سنة ابتداء من أول مارس.

- (٧) في ٨ منه اشترى من شركة المعادن خزينة لحفظ النقود بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه ودولاب صاج لحفظ الأوراق والمستندات بمبلغ ١٢٥٠ جنيه.
- (٨) في تاريخه باع علي الحساب إلي محمد حلاوة بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه والي كيلاني بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه.
- (٩) في ١٠ منه اشترى نقداً أدوات كتابية من مكتبة النهضة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه.
- (١٠) في ١٢ منه اشترى من محلات سلامة أثاث بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه وسدد نصف الثمن نقداً.
- (١١) في ١٣ منه اشترى نقداً من شركة الواردات السودانية بضاعة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه.
- (١٢) في ١٥ منه دفع ماهية موظفيه عن نصف شهر مارس مبلغ ١٣٠٠٠ جنيه.
- (١٣) في ١٧ منه اشترى من محلات البرق تريسيكل لنقل البضائع بمبلغ ٤٢٥٠ جنيهاً ودراجة لساعي المحل بمبلغ ٢٠٠ جنيه.
- (١٤) في ١٩ منه سدد المبالغ الآتية: ٢٠٠٠ جنيه إلي أحمد عيد، و ٥٠٠٠ جنيه إلي محلات سلامة، و ٤٠٠٠ جنيه إلي شركة المعادن.
- (١٥) في ٢٠ منه اشترى نقداً آلة مستعملة لحفظ ومراجعة النقود بمبلغ ١٠٠٠ جنيه.
- (١٦) في ٢١ منه وردت له المبالغ الآتية: ٥٠٠ جنيه من محمد حلاوة، و ٢٠٠٠ جنيهاً من كيلاني.
- (١٧) في ٢٢ منه اشترى بضاعة من محلات التلاوي بمبلغ ٢٠٥٠ جنيهاً وسدد له نصف الثمن نقداً.
- (١٨) في ٢٣ منه دفع إلي شركة الإعلانات المصرية مبلغ ١٢٠٠ جنيه قيمة الإعلان الذي ظهر عن المحل في جريدة الجمهورية.
- (١٩) في ٢٥ منه دفع المصروفات الآتية: ١١٥ جنيه بريد ودمغة، و ٢٢٠ جنيه إكراميات، و ١٧ جنيهاً مصاريف تصليح الدراجة.
- (٢٠) في ٣١ منه دفع المصروفات الآتية: ١٣٠٠٠ جنيه مهايا الموظفين عن النصف الثاني من شهر مارس و ٣٠٠ جنيه ثمن بن وسكر وشاي في خلال الشهر لتحية العملاء.
- المطلوب: إجراء القيود اللازمة لإثبات ما تقدم في يومية محمود حمزة.

• التمرين الرابع:

- تمت العمليات الآتية بين هانى ونبيل خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ٢٠٢٤م:
- في ٢ أكتوبر باع هانى إلي نبيل بضاعة بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه وتسلم نصف الثمن نقداً.
 - في ٣ أكتوبر رد نبيل إلي هانى بضاعة بمبلغ ١٠٠ جنيهات وقد قبل هانى ذلك وأرسل إلي نبيل فاتورة خصم بتاريخ ٧ أكتوبر.
 - في ٥ أكتوبر سدد نبيل قيمة المطلوب إلي هانى نقداً.
 - في ٨ أكتوبر رد هانى بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه فسدد له نبيل ثمنها نقداً.
- المطلوب: قيد العمليات السابقة في دفتر يومية كل من هانى ونبيل.

• التمرين الخامس:

صور الحسابات الآتية في التمرين الثالث:

(أحمد عيد – الأثاث والمهمات – الخزينة)

• التمرين السادس:

صور حساب هانى في دفتر أستاذ نبيل ثم صور حساب نبيل في دفتر أستاذ رفيق في التمرين الرابع.

• التمرين السابع:

- بدأ فريد أعماله التجارية لمنشأته في أول مايو براس مال قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه، منها ١٢٠٠٠٠ جنيه نقدية، و ٥٠٠٠٠ عقار، و ٣٠٠٠٠ أثاث.
- في ٢ مايو اشترى من شركة أدوات المكاتب دولاب صاج لحفظ الأوراق والدفاتر بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً.
- في تاريخه اشترى من شركة القاضي وحسين بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه ودفع من ثمنها ٢٥٠ جنيهاً.
- في ٤ منه باع بضائع نقداً علي عدة مرات بمبلغ ١١٥٠ جنيهاً.
- في ٤ منه اشترى من محلات النبراوي بضاعة بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً ومن محلات عمر بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً.
- في ٥ منه اشترى كراسي بلاستيك من محلات الأدوات المنزلية بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً دفع نصف ثمنها.

- في ٦ منه سحب لمصروفاته الخاصة مبلغ ٥٠٠ جنيهاً وأخذ لاستعماله الخاص بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيهاً.
 - في ٧ منه اشترى طوابع بريد ودمغة مبلغ ٢٠ جنيهاً.
 - في ٨ منه باع إلي محلات مشرقي بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه وتسلم نصف ثمنها كما باع إلي محلات الشيمي بضاعة بمبلغ ٢٥٠ جنيه وتسلم من الثمن ١٠٠ جنيه.
 - في ١٠ منه ردت إليه محلات الشيمي بضاعة بمبلغ ٧٥ جنيهاً، وسددت إليه ١٥٠ جنيهاً.
 - في ١١ منه دفع إلي شركة مصر للتأمين مبلغ ١٥٠ جنيهاً (١٣٣ جنيهاً تأمين ضد الحريق والباقي قسط التأمين علي حياته).
 - في ١٢ منه اشترى أدوات كتابية من مكتبة الطالب بمبلغ ١٠٠ جنيهاً نقداً.
 - في ١٣ منه دفع المبالغ الآتية:
 - ٣١ جنيه إكرامية.
 - ١٠٠ جنيه لمحلات القاضي وحسين.
 - ١٥٠ جنيه لمحلات النبراوي.
 - ٢٠٠ جنيه لمحلات عمر.
 - ٢١٠ جنيه تكاليف بياض العقار.
 - في ١٤ منه باع نقداً بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه إلي محلات الهلال.
 - في ١٥ منه اشترى ورق لف ودوابة نقداً بمبلغ ١١٠ جنيهاً.
- المطلوب: قيد العمليات السابقة في دفتر يومية فريد، وتصوير الحسابات الآتية كما تظهر في دفتر الأستاذ: (الأثاث - المسحوبات - المشتريات - المبيعات - الخزينة).
- التمرين الثامن:
 - بدأت أعمالك التجارية في أول نوفمبر برأس مال قدره ١٢٠٠٠٠ جنيه نقدية في الخزينة.
 - في تاريخه دفعت إيجار شهر نوفمبر وقدره ١١٠ جنيهاً.
 - في ٣ منه دفعت المصروفات الآتية:
 - ١٢٠٠ جنيه ثمن خشب وأجرة تركيبية بأرضية المحل.
 - ١٠٠ جنيه أجرة دهان الجدران.
 - ٥٠ جنيه ثمن يافطة.

- في تاريخه اشترت أدوات كتابية ومطبوعات نقداً من مكتبة الجلاء الحديثة بمبلغ ١٠٠ جنيه.
 - في ٤ منه اشترت كراسي وترابيزات للمحل بمبلغ ٦٣٥ جنيهاً نقداً كما اشترت من محلات سعيد لمبات بمبلغ ٣٠ جنيه نقداً.
 - في ٥ منه دفعت ١٥٠ جنيهاً مصاريف تحسين الواجهة.
 - في تاريخه اشترت بضاعة من محلات رودي بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه ودفعت نصف ثمنها نقداً.
 - في ٦ منه سددت إلي محلات رودي ٢٥٠٠ جنيه ورددت إليه بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه.
 - في ٧ منه دفعت ثمن أدوية وحاجيات أخرى للمنزل قيمتها ٢٠٠ جنيه.
 - في ٨ منه بعث إلي مخلوف بضاعة بمبلغ ١٣٠٠ جنيه وقبضت نصف الثمن.
 - في ٩ منه اشترت أرفف من محلات الذوق الجميل بمبلغ ١٥٥ جنيهاً.
 - في ١٠ منه رد إليك مخلوف بضاعة بمبلغ ١١٠ جنيهاً وسدد لك ١٠٠٠ جنيه.
 - في ١١ منه اشترت أثاثاً لمنزلك من شركة البيت الحديث بمبلغ ١١٠٠٠ جنيه سددت نصف الثمن نقداً.
 - في ١٢ منه بعث بضاعة إلي نادر بمبلغ ١٠٠٠ والي حسنين بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه.
 - في ٢٤ منه دفعت المصروفات الآتية:
 - ١٢ جنيه بريد ودمغة.
 - ١١ جنيه إكراميات.
 - ١١٠ جنيه أجور عمال.
 - في ١٥ منه قبضت من محلات مخلوف باقي المستحق لك.
- المطلوب: قيد العمليات السابقة في دفتر اليومية ثم تصوير الحسابات الآتية في دفتر الأستاذ: (المسحوبات - مصاريف التأسيس - الأثاث - المبيعات)

الفصل الرابع
تسجيل العمليات
التمويلية

تمهيد:

تقسم العمليات المالية إلى ثلاث مجموعات: عمليات تمويلية، وعمليات رأسمالية، وعمليات إيرادية، وذكرنا أن هذا التقسيم يربط العمليات المالية بالأهداف المرجو تحقيقها من النظام المحاسبي، كما يربطها بالوظائف الإدارية في المشروع التجاري. وفي هذا الفصل سوف نتناول دراسة تسجيل العمليات التمويلية والرأسمالية بشيء من التفصيل، محاولين أن نطبق النظريات العامة للقيود السابق الإشارة إليها على هذا النوع من العمليات.

ولتسجيل العمليات التمويلية في هذا الفصل سوف يتم تناول العناصر التالية:

- ١- ماهية العمليات التمويلية.
- ٢- رأس المال والمسحوبات.
- ٣- القروض.

[١] ماهية العمليات التمويلية:

العمليات التمويلية هي العمليات التي يقصد منها الحصول على الأموال اللازمة لأوجه نشاط المشروع المختلفة، ولا شك أن أهمية التمويل تبدو واضحة، سواء بالنسبة للمشروعات الجديدة أو المشروعات القديمة التي تعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية، ولعل أهمية التمويل تبدو أكثر وضوحاً بالنسبة للمشروعات التي تواجه أزمات مالية.

والعمليات التمويلية تنشأ عن النشاط التمويلي للمشروع، وهذا النشاط يعتمد على المصادر الآتية من مصادر الأموال:

أولاً: أموال من أصحاب المشروع: وتتمثل في رؤوس الأموال أو الحصص التي يقدمها صاحب المشروع لتستثمر في نشاطه التجاري، سواء كان صاحب المشروع فرداً أو مجموعة من الشركاء (في شركات الأشخاص) أو مجموعة من المساهمين (في شركات الأموال).

ثانياً: أموال من الغير: تتمثل في صورة قروض طويلة الأجل أو قروض قصيرة الأجل من البنوك أو هيئات أو من الأفراد، أو قد تتمثل في صورة ديون للموردين الذين يتعاملون مع المشروع بالأجل أو بأوراق تجارية.

ثالثاً: الأرباح المحققة والتي تحجز في المشروع: وهذا المصدر يسمى بالتمويل الداخلي أو الذاتي لأنها لا تخرج عن كونها إعادة استثمار الأرباح في المشروع.

ولا شك أن هناك علاقة بين العمليات التمويلية والعمليات الإيرادية المتعلقة بتحديد الربح والتي سوف نتناولها بالدراسة التفصيلية في الفصل التالي، فمن جهة قد ينتج عن العملية الإيرادية تحقيق أرباح، والأرباح قد تحجز، وهذه عملية تمويلية، ومن جهة أخرى فإن العملية التمويلية قد ينتج عنها عملية إيرادية، فحصول المنشأة على أموال من الغير في صورة قروض ما هي إلا عملية تمويلية، ولكن الفائدة الواجب دفعها على هذه القروض تعتبر تكلفة أو عبء على الإيراد يلزم خصمها قبل تحديد الربح الصافي، بالتالي فعملية دفع الفائدة تعتبر عملية إيرادية.

ولعلنا نشير في هذا المقام - وقبل أن نتناول مشكلة تسجيل العمليات التمويلية - إلى أن كل منشأة تختار ما يناسبها من مصادر التمويل، هذا ما يطلق عليه "بالهيكل التمويلي"، فالهيكل التمويلي في المشروع يدلنا على مدى اعتماد المشروع على الأموال

المملوكة لأصحاب المشروع أو على الأموال المقترضة، كما يدلنا أيضًا في حالة شركات المساهمة على نوع الأوراق المالية التي تصدرها المنشأة، فقد يتكون الهيكل التمويلي من رأس المال فقط أو من رأس المال وقروض وليس هناك هيكلًا تمويليًا مثاليًا يمكن أن يتبع في كل المشروعات وفي كل الظروف، فالمشكلة مشكلة إدارية وليست مشكلة محاسبية، فعلى الإدارة تقدير العوامل المختلفة التي تؤثر على اختيار هيكل تمويلي معين مثل ظروف سوق الاستثمار، ومقدار الأموال اللازمة، ومدى الحاجة إلى هذه الأموال، ومدى توقع الأرباح واستقرارها في المشروع، فكل هذه العوامل تؤثر على اختيار الهيكل التمويلي، أي على مدى الاعتماد على رأس المال وحده، أو على القروض أو على الاثنين معًا.

وسوف نستعرض فيما يلي المشاكل المتعلقة بتسجيل العمليات التمويلية التي تؤدي إلى الحصول على الأموال من المصدرين الرئيسيين:

١- عمليات متعلقة برأس المال.

٢- عمليات متعلقة بالقروض.

أما العمليات التمويلية المتعلقة بمصادر الأموال التي تنتج عن علاقة المرودين اللذين يتعاملون مع المشروع بالأجل أو بأوراق تجارية، وكذلك العمليات المتعلقة بحجز الأرباح سوف نتعرض لها في الفصول التالية لأنها أصلاً تتعلق بعمليات الشراء والبيع أو بمشكلة تحديد الأرباح القابلة للتوزيع.

[٢] رأس المال والمسحوبات:

يبدأ المشروع عادة نشاطه التجاري بأن يخصص المشروع بعض الأموال للنشاط الذي يختاره يودعها خزينة المنشأة أو يفتح بها حسابًا جاريًا في أحد البنوك باسم المنشأة. ولقد جرت العادة على التفرقة بين شخصية صاحب المشروع وأمواله الخاصة وبين شخصية المشروع نفسه وما خصص له من أموال، فالمشروع كما سبق أن أشرنا يعتبر ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية صاحب المشروع، ولذلك فإن الأموال التي يخصصها صاحب المشروع ليبدأ بها أعماله التجارية يطلق عليها "رأس المال". ولا يشترط أن يتخذ رأس المال صورة نقدية، فقد يتمثل في أصل غير نقدي أو في مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية، أو قد يتمثل في الفرق بين مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية ومجموعة من الالتزامات على صاحب المشروع.

وفى جميع الحالات فإن رأس المال يجعل دائماً باعتباره يمثل صاحب المشروع الذي أعطى هذا المال للمشروع مع جعل حساب الأصل المقدم مديناً:

١- فإذا كان رأس المال يتمثل فى أصل واحد نقدي (١٠٠٠٠ جنيه) تكون العملية ممثلة فى الأطراف الآتية:

طرف مدين: الخزينة.
طرف دائن: رأس المال.

ويكون القيد قيدها بسيطاً كالاتي:

	له	منه
من حـ/ الخزينة (أو البنك)		١٠٠٠٠
إلى حـ/ رأس المال	١٠٠٠٠	

وإذا فرض وقام صاحب المشروع بإيداع جزء من رأس المال فى الخزينة (٣٠٠٠ جنيهه) والباقي فى البنك، فيكون القيد مركباً كالاتي:

	له	منه
من مذكورين:		
حـ/ الخزينة		٣٠٠٠
حـ/ البنك		٧٠٠٠
إلى حـ/ رأس المال	١٠٠٠٠	

٢- إذا قدم صاحب المشروع رأس المال فى صورة أصل واحد غير نقدي كقطعة أرض مثلا، فيجب أولاً تقويم هذا الأصل غير النقدي تقويماً سليماً حسب الأسعار الجارية فى السوق، وبعد تحديد القيمة عن طريق خبير تحديداً دقيقاً يكون القيد كالاتي: (يفرض أن قيمة الأراضي حددت بمبلغ ٨٠٠٠ جنيهه).

	له	منه
من حـ/ الأراضي		٨٠٠٠
إلى حـ/ رأس المال	٨٠٠٠	

٣- وإذا قدم صاحب المشروع مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية، فلا بد من تقويم الأصول غير النقدية تقويماً سليماً حسب الأسعار الجارية، ثم إثبات العملية عن

طريق قيد مركب كالآتي: (إذا فرض أن الأصول كانت تتمثل في: أراضي ١٠٠٠٠ ج، مباني ١٥٠٠٠ ج، أثاث ٥٠٠٠ ج، نقدية ٥٠٠٠ ج).

	له	منه
من المذكورين:		
حـ / الأراضي		١٠٠٠٠
حـ / المباني		١٥٠٠٠
حـ / الأثاث		٥٠٠٠
حـ / الخزينة		٥٠٠٠
إلى حـ / رأس المال	٣٥٠٠٠	

٤- قد يقوم صاحب المشروع بتقديم مجموعة من الأصول النقدية وغير النقدية، وكذلك يعهد للمشروع ببعض التزاماته أو مطلوبات عليه للغير، فيكون رأس المال في هذه الحالة عبارة عن صافي قيمة الأصول المقدمة، أي زيادة الأصول المقدمة عن الالتزامات التي سيتعهد بدفعها المشروع.

فإذا فرض مثلاً أن صاحب المشروع قدم أصولاً ممثلة في الآتي: ١٠٠٠٠ ج مباني، ٣٠٠٠٠ ج آلات، ١٥٠٠٠ ج سيارات، ٥٠٠٠ ج بضاعة، نقدية بالبنك ٥٠٠٠ ج. وإذا فرض أن صاحب المشروع أراد أن يحمل مشروع التزاماته الآتية تجاه الغير:

٥٠٠٠	جنيه	دين	لساجد محمود
١٠٠٠٠	جنيه	دين	ليوسف محمود

فيكون القيد مركباً كالآتي:

	له	منه
من المذكورين:		
حـ / المباني		١٠٠٠٠
حـ / الآلات		٣٠٠٠٠
حـ / سيارات		١٥٠٠٠
حـ / البضاعة		٥٠٠٠
حـ / البنك		٥٠٠٠
إلى المذكورين:		

حـ/ الدائنين (ساجد ويوسف)	١٥٠٠٠	
حـ/ رأس المال	٥٠٠٠٠	

ويلاحظ أن قيود رأس المال السابقة بصورها المختلفة تؤدي في الواقع إلى زيادة أصل أو عدة أصول مقابل زيادة حقوق أصحاب المشروع بنفس القيمة.

المسحوبات:

قد يحدث أن يحتاج التاجر إلى بعض البضائع التي يتاجر فيها فيأخذها لحسابه الخاص، أو قد يسحب من خزانة محله أو من الحساب الجاري في البنك جزءاً من الأموال التي خصصها لأعماله التجارية.

ولاشك أن هذه العملية ليست لها علاقة بنشاطه التجاري، ويجب إذن فصلها حتى يمكن معرفة نتيجة نشاطه التجاري من ربح أو خسارة دون أن يتأثر بما سحبه لنفسه أو عائلته من بضائع أو أموال.

ولقد جرت العادة على فصل هذه العملية في حساب يسمى حساب "المسحوبات" يجعل مدينياً بكل ما سحبه صاحب المشروع من أموال أو بضاعة، وحساب المسحوبات يعتبر حساباً مدينياً لأنه يمثل صاحب المشروع الذي أخذ واستلم البضاعة أو النقدية لحسابه الخاص، أما الطرف الدائن، أي الطرف العاطي، فيتوقف على طبيعة المسحوبات، فقد يكون حساب الخزانة إذا سحب مبالغ نقدية من خزانة المنشأة أو حساب البنك إذا سحب مبالغ من الحساب الجاري بالبنك أو حساب البضاعة إذا كانت المسحوبات تتمثل في صورة بضاعة من مخازن المنشأة، ومعنى ذلك أن طرفي العملية تكون:

طرف مدين: المسحوبات

طرف دائن: الخزانة أو البنك أو البضاعة.

ويكون القيد بسيطاً كالاتي:

	له	منه
من حـ/ المسحوبات		xxx
إلى حـ/ الخزانة أو (البنك أو البضاعة)	xxx	

والمسحوبات بطبيعتها ومهما اختلفت صورتها، أي سواء كانت نقدية أو بضاعة، فإنها تعتبر جزءاً من رأس المال يجب أن يخفض بقيمتها، وسوف نرى فيما بعد أنها تعالج في نهاية المدة المالية بترحيلها إلى حساب رأس المال، وبذلك فعلمية المسحوبات

تؤدي إلى نقص أصل من الأصول (الخزينة أو البنك أو البضاعة) مقابل نقص حق من حقوق أصحاب المشروع بنفس القيمة.

زيادة أو تخفيض رأس المال:

جرت العادة في المشروعات الفردية أن يظل رأس المال ثابتاً لا يتغير إلا في نهاية المدة بعد حسابان الربح أو الخسارة، فيضاف الربح إلى رأس المال فيزيد بقيمته أو تطرح الخسارة من رأس المال فينقص بقيمتها، كما يطرح من رأس المال قيمة المسحوبات باعتبارها تخفيضاً لرأس المال الأصلي الذي بدأ به صاحب المشروع أعماله التجارية.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أنه في حالة الشركات فقد جرت العادة على الاحتفاظ برأس المال ثابتاً باعتباره ضماناً عاماً للدائنين وأصحاب القروض، ويرحل الربح أو الخسارة إلى حسابات مستقلة.

ولكن قد يحدث أن يقرر صاحب المشروع الفردي أو القائمون بإدارة الشركة زيادة أو تخفيض رأس المال بطرق مختلفة يجب النشر عنها، وسوف نقتصر هنا على ذكر أبسط طرق الزيادة أو التخفيض والأسباب الداعية لها، فقد يتقرر زيادة رأس المال لحاجة المنشأة إلى أموال جديدة لاستثمارها في أعمال المشروع، وفي هذه الحالة يقوم أصحاب المشروع بإيداع المبالغ اللازمة لذلك في خزينة المنشأة أو في الحساب الجاري بالبنك، ولا يختلف قيد تسجيل عملية الزيادة عن قيد تكوين رأس المال السابق الإشارة إليه، فأطراف العملية هنا هي الخزينة أو البنك باعتبارها الطرف المدين الذي استلم المبالغ التي تمثل قيمة الزيادة في رأس المال، وحساب رأس المال دائناً باعتباره يمثل أصحاب المشروع الذين أعطوا وأودعوا المبالغ اللازمة للزيادة فيكون القيد:

	له	منه
من -/ الخزينة (أو البنك)		xxx
إلى -/ رأس المال	xxx	

والعكس إذا تقرر تخفيض رأس المال الموجود به أموال زائدة عن الحاجة وغير مستثمرة بل معطلة في الخزينة أو البنك، ففي هذه الحالة يقوم أصحاب المشروع بسحب هذه الأموال من الخزينة أو البنك فينخفض رأس المال بقيمتها، وفي هذه الحالة يجعل

حساب رأس المال مدينًا باعتباره يمثل أصحاب المشروع الذي تسلموا وأخذوا المبالغ لحسابهم الخاص مع جعل حساب الخزينة أو البنك دائنًا باعتبارها الطرف الذي أعطى هذه المبالغ، ويكون القيد:

	له	منه
من حـ/ رأس المال		xxx
إلى حـ/ الخزينة (أو البنك)	xxx	

أما عن أثر زيادة رأس المال أو تخفيض رأس المال على عناصر المركز المالي؛ ففي حالة الزيادة يزيد أصل من أصول المنشأة (الخزينة أو البنك)، ويزيد حقوق أصحاب المشروع بنفس القيمة (رأس المال)، أما في حالة تخفيض رأس المال فينقص أصل من الأصول (الخزينة أو البنك) مقابل نقص مماثل في حقوق أصحاب المشروع (رأس المال).

القروض:

بعد قيام المشروع بنشاطه التجاري عن طريق استثمار الأموال التي خصصها له صاحب المشروع، قد تجد الإدارة المسئولة عن أوجه النشاط المختلفة أن أمامها فرص أخرى للاستثمار وأنها في حاجة إلى أموال جديدة، وفي هذه الحالة قد يقوم صاحب المشروع بتقديم الأموال الجديدة، وبذلك يزيد من رأس ماله في المشروع، ولكنه إذا عجز عن تقديم الأموال فإنه يلجأ للغير للحصول على هذه الأموال في صورة قروض، والقروض قد تكون قروضاً طويلة الأجل أي تستحق السداد بعد فترة طويلة، أو قصيرة الأجل تستحق السداد بعد فترة قصيرة تقل عن سنة عادة، وتختلف القروض عن رأس المال في أنها تمثل التزاماً على المشروع تجاه الغير ولا بد من سداده في تاريخ معين، كما أن على المشروع القيام بدفع فائدة بمعدل ثابت في فترات دورية قد تكون سنة أو نصف سنة أو ربع سنة حسب الاتفاق، وهذه الفائدة تحسب بضرب قيمة القرض \times المدة \times معدل الفائدة المتفق عليه، وهذه الفائدة لا بد أن تدفع لصاحب القرض بغض النظر عما إذا كانت المنشأة تحقق ربحاً أو خسارة، فهي عبء يجب أن تدفعه المنشأة وإلا تعرضت لمشكلة التوقف عن الدفع وما يتبع ذلك من الحكم بإفلاسها، ومن جهة أخرى فرأس المال حق من حقوق أصحاب المشروع وليس التزاماً عليه، وليس هناك تاريخاً محدداً لسداده في خلال

حياة الشركة، وعادة يسدد رأس المال عند تصفية المشروع، أى عند بيع أصوله وسداد التزاماته للغير، كما أنه لا توجد فائدة ثابتة على هذه الأموال يجب دفعها قبل تحديد صافي الربح القابل للتوزيع.

وقد تلجأ المنشأة للاقتراض من الأفراد أو من البنوك أو من هيئات عامة أو خاصة متخصصة فى هذا النوع من النشاط، وبغض النظر عن مصدر القرض فإنه يؤدي إلى حصول المنشأة على أموال الخزينة أو البنك، وفى هذه الحالة فإن طرفي العملية تتمثل فى الآتي:

طرف مدين: حـ/ الخزينة أو البنك باعتباره الطرف الذي تسلم أو أخذ النقدية.

طرف دائن: حـ/ القرض وهو يمثل صاحب القرض باعتباره الطرف الذي أعطى قيمة القرض.

وبذلك يكون تسجيل العملية فى دفتر اليومية كالاتي: (إذا فرض أن قيمة القرض ١٠٠٠٠ جنيه).

	له	منه
من حـ/ الخزينة (أو البنك)		١٠٠٠٠
إلى حـ/ القرض	١٠٠٠٠	

وهذه العملية تؤدي بالتالي إلى زيادة أصل وهو الخزينة أو البنك فى مقابل زيادة التزام من الالتزامات وهو قيمة القرض، وتجدر الإشارة إلى أن عملية الحصول على القرض تعتبر عملية تمويلية، أما عملية دفع الفائدة على هذه القروض - والتي تحدد عن طريق ضرب قيمة القرض \times المدة \times معدل الفائدة - فإنها عملية إيرادية ترتبط بوظيفة الإدارة العامة، حيث أن الإدارة العامة مسئولة عن رسم السياسة التمويلية للمشروع، أى مسئولة عن تحديد الهيكل التمويلي للمشروع ومدى اعتماده على رأس المال وحده أو على رأس المال والقروض، وعلى ذلك فالفائدة على القروض تعتبر عبئاً من أعباء الإدارة العامة وبالتالي تدخل ضمن العمليات الإيرادية التي سوف نتعرض لدراستها فى فصل آخر.

مثال عام على حقوق الملكية:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى منشأة المصري خلال شهر يناير ٢٠٢٤م:

فى ١/١ بدأت المنشأة أعمالها بالأصول والالتزامات التالية (القيمة بالجنيه):

(٤٠٠٠) بضاعة، (٣٠٠٠) مدينون، (٢٠٠٠) دائنون، (١٥٠٠) أ.د.،

(٢٥٠٠) أ.ق.، (٥٠٠٠) خزينة.

في ١/٢ اشترت بضاعة بمبلغ (١٠٠٠) جنيه نقدًا.

في ١/٥ سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستعمال منزله قيمتها (١٥٠) جنيه بسعر الشراء.

في ١/٧ باعت بضاعة بمبلغ (١٠٠٠) جنيه نقدًا.

في ١/٨ قدم صاحب المنشأة سيارته الخاصة للمنشأة وقد قدرت قيمتها في ذلك الوقت بمبلغ (٧٠٠٠) جنيه.

في ١/٩ دفع صاحب المنشأة المصاريف الدراسية لأبنائه وقدرها (١٥٠) جنيه من خزينة المنشأة.

في ١/١٠ اشترت أثاث بمبلغ (١٠٠٠) جنيه نقدًا استخدم نصفه في تأسيس المنشأة والنصف الآخر لمنزل صاحب المنشأة.

في ١/٢٠ سحب صاحب المنشأة بضاعة بمبلغ (٣٠٠) جنيه بسعر البيع لاستخدام منزله.

في ١/٢٥ باع صاحب المنشأة قطعة ارض يمتلكها بمبلغ (٥٠٠٠) جنيه أودع منها (١٠٠٠) جنيه في خزينة المنشأة كزيادة في رأس المال.

في ١/٣٠ اشترت بضاعة بمبلغ (١٠٠) جنيه نقدًا.

في ١/٣١ سدد صاحب المنشأة الكميالة المسحوبة على المنشأة من حسابه لدى البنك.

والمطلوب:

١- تسجيل ما سبق بدفتر اليومية.

٢- ترحيل ذلك إلى دفتر الأستاذ.

٣- تصوير ميزان المراجعة.

الحل:

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
١/٣٠				من حـ/ المشتريات		١٠٠
				إلى حـ/ الخزينة	١٠٠	
				شراء بضاعة نقدًا		
١/٣١				من حـ/ أ. د.		١٥٠٠
				إلى حـ/ رأس المال	١٥٠٠	
				سداد صاحب المنشأة كميالة المنشأة		
					٢٧٧٠	٢٧٧٠

(ب) دفتر الأستاذ:

دائن	حـ/ البضاعة				مدين
١/٣١	رصيد مرحل	٤٠٠٠			إلى مذكورين
		٤٠٠٠			
					٤٠٠٠

دائن	حـ/ مدينون				مدين
١/٣١	رصيد مرحل	٣٠٠٠			إلى مذكورين
		٣٠٠٠			
					٣٠٠٠

دائن	حـ/ أ. ق.				مدين
١/٣١	رصيد مرحل	٢٥٠٠			إلى مذكورين
		٢٥٠٠			
					٢٥٠٠

دائن	حـ/ الخزينة				مدين
١/٢	من حـ/ المشتريات	١٠٠٠			إلى مذكورين
١/٩	من حـ/ المسحوبات	١٥٠			إلى حـ/ المبيعات
١/١٠	من مذكورين	١٠٠٠			إلى حـ/ رأس المال
١/٣٠	من حـ/ المشتريات	١٠٠			
١/٣١	رصيد مرحل	٤٧٥٠			
		٧٠٠٠			٧٠٠٠

دائن	ح/ أ. د.		مدین
١/١	من مذكورين	١٥٠٠	١٥٠٠
		١٥٠٠	١٥٠٠
		١/٣١	إلى ح/ رأس المال

دائن	ح/ دائنون		مدین
١/١	من مذكورين	٢٠٠٠	٢٠٠٠
		٢٠٠٠	٢٠٠٠
			رصيد مرحل

دائن	ح/ رأس المال		مدین
١/١	من مذكورين	١١٠٠٠	٢٠٥٠٠
١/٨	من ح/ السيارة	٧٠٠٠	
١/٢٥	من ح/ الخزينة	١٠٠٠	
١/٣١	من ح/ أ. د.	١٥٠٠	
		٢٠٥٠٠	٢٠٥٠٠
		١/٣١	رصيد مرحل

دائن	ح/ المشتريات		مدین
١/٥	من ح/ المسحوبات	١٥٠	١٠٠٠
١/٣١	رصيد مرحل	٩٥٠	١٠٠
		١١٠٠	١١٠٠
		١/٢	إلى ح/ الخزينة
		١/٣٠	إلى ح/ الخزينة

دائن	ح/ المسحوبات		مدین
١/٣١	رصيد مرحل	١١٠٠	١٥٠
			١٥٠
			٥٠٠
			٣٠٠
		١١٠٠	١١٠٠
		١/٥	إلى ح/ المشتريات
		١/٩	إلى ح/ الخزينة
		١/١٠	إلى ح/ الخزينة
		١/٢٠	إلى ح/ المبيعات

دائن	ح/ المبيعات		مدین
١/٧	من ح/ الخزينة	١٠٠٠	١٣٠٠
	من ح/ المسحوبات	٣٠٠	
		١٣٠٠	١٣٠٠
		١/٣١	رصيد مرحل

دائن		حـ/ السيارة		مدین
١/٣١	رصيد مرحل	٧٠٠٠	١/٨	إلى حـ/ رأس المال
		٧٠٠٠		٧٠٠٠

دائن		حـ/ الأثاث		مدین
١/٣١	رصيد مرحل	٥٠٠	١/١٠	إلى حـ/ الخزينة
		٥٠٠		٥٠٠

(ج) ميزان المراجعة لمنشأة المصري:

اسم الحساب	دائن	مدین
البضاعة		٤٠٠٠
مدینون		٣٠٠٠
أ. ق.		٢٥٠٠
خزينة		٤٧٥٠
دائنون	٢٠٠٠	
رأس المال	٢٠٥٠٠	
مشتريات		٩٥٠
المسحوبات		١١٠٠
المبيعات	١٣٠٠	
السيارة		٧٠٠٠
الأثاث		٥٠٠
مجموع	٢٣٨٠٠	٢٣٨٠٠

أسئلة الفصل الرابع



بدأت منشأة السلام التجارية في ١٥/١/٢٠٢٤م برأس مال قدره ٣٠٠٠ اجنيه، أودع منها ٣٠٠٠ جنيه بخزينة المنشأة والباقي بالحساب الجاري للمنشأة بالبنك.
والمطلوب: إثبات ما سبق في دفتر اليومية وترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

(١) بدأت منشأة جنات أعمالها في ١/٧/٢٠٢٤م بشراء متجر النور، وقد تم الاتفاق على انتقال ملكية الأصول فقط دون الالتزامات وهي كالتالي:
٥٠٠٠ جنيه مباني، ٢٠٠٠ جنيه مدينون "أحمد"، ٥٠٠ اجنيه بضاعة، ٥٠٠ جنيه أثاث.
وقد دفعت قيمة هذه الأصول نقدًا من الأموال الخاصة بصاحب المنشأة.
والمطلوب: إثبات ما تقدم بدفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ.

(٢) أسس أحمد القناوي منشأة البيت الحديث للإتجار في الأدوات المنزلية وذلك في ١/١/٢٠٢٤م حيث قام بشراء متجر السبعي، وقد كانت شروط الاتفاق:

- ☒ انتقال ملكية كل أصول المتجر ما عدا النقدية.
- ☒ تعهد المنشأة بسداد كل التزامات المتجر.
- ☒ وقد كانت ميزانية المتجر في ١/١/٢٠٢٤م كالتالي:

متجر السبعي

الميزانية في ١/١/٢٠٢٤

حقوق الملكية +الالتزامات		أصول	
رأس المال	١٠٠٠٠	أثاث	٥٠٠٠
دائنون (الشبراوي)	٢٠٠٠	بضاعة	٣٠٠٠
قرض	٢٠٠٠	مدينون (هنداوي)	٢٠٠٠
		أوراق مالية	١٥٠٠
		نقدية بالخزينة	٢٥٠٠
	١٤٠٠٠		١٤٠٠٠

وقد دفع أحمد الأسيوطي المستحق عليه بشيك مسحوب على حسابه الجاري لدى بنك مصر.

والمطلوب: إثبات ما سبق بدفتر اليومية وترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.
(٣) فيما يلي بعض العمليات التي تمت بمنشأة جنوب الصعيد الكبرى خلال شهر يناير ٢٠٢٤م:

في ١/٥ باع صاحب المنشأة سيارته الخاصة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيهه أودعها خزينة المنشأة كزيادة لرأس المال.

في ١/١٠ اشترى صاحب المنشأة سيارة مستعملة بمبلغ ٩٠٠٠ جنيهه دفع منها ٤٠٠٠ جنيهه من خزينة المنشأة والباقي من أمواله الخاصة.

في ١/١٥ سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستخدام منزله قيمتها ١٠٠ جنيهه بسعر التكلفة.

في ١/٢٠ دفع فاتورة التليفون الخاصة بمنزله وقدرها ٢٠٠ جنيهه من خزينة المنشأة.
والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر اليومية لمنشأة جنوب الصعيد.

(٤) فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة العربي خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٤ والتي كان رأس مالها في ١/١٢/٢٠٢٤م (٣٥٠٠٠) جنيهه.

في ١٢/١٠ باع صاحب المنشأة منزله بمبلغ ٣٠٠٠ جنيهه أودع منها ما قيمته ٥٠٠٠ جنيهه بخزينة المنشأة كزيادة لرأس المال.

في ١٢/١٥ اشترى صاحب المنشأة سيارة لاستخدامها في أغراض المنشأة دفع قيمتها ١٠٠٠٠ جنيهه من حسابه الجاري الخاص لدى البنك.

في ١٢/٢٠ تم سداد اشتراك النادي الخاص بأولاد صاحب المنشأة وقدره ١٠٠٠ جنيهه من خزينة المنشأة.

في ١٢/٢٢ سحب صاحب المنشأة بضاعة لاستخدامه الشخصي وقد كان ثمن تكلفتها ١٥٠ جنيهه وثنم بيعها ٢٠٠ جنيهه.

في ١٢/٢٥ تم تخفيض رأس المال بمبلغ ٢٠٠٠ جنيهه سحبت من الخزينة وأودعت الحساب الجاري لصاحب المنشأة بالبنك الأهلي.

والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر يومية المنشأة وترحيلها إلى الحسابات بدفتر الأستاذ.

- (٥) سجل العمليات التالية بدفتر يومية منشأة الإخلاص التجارية لصاحبها عدنان ثم ترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ علما بأن رصيد حـ/ رأس المال ورصيد الخزينة في ٢٠٢٤/١/١ كان ١٦٠٠٠ جنيه، ٥٠٠٠ جنيه على التوالي.
- ١/١ في تم زيادة رأس المال بمبلغ ٧٠٠ جنيه تم إيداع نصفها بالحساب الجاري لدى البنك الأهلي والباقي بالخزينة.
- ١/٦ في سحب صاحب المنشأة عدنان بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه بسعر التكلفة.
- ١/١٢ في سحب عدنان مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بسعر البيع كما سحب ٥٠٠ جنيه من الخزينة لمصاريفه الخاصة.
- ١/١٥ في دفع عدنان ٢٠٠ جنيه مصاريف دراسية لابنه سحبها من الحساب الجاري للمنشأة بالبنك الأهلي.
- ١/٣١ في تم تخفيض رأس المال بمبلغ ٢٠٠ جنيه نقدًا.

**الفصل الخامس
البضاعة وما يتعلق
بها من إجراءات**

تمهيد:

تحدد البضاعة بالنسبة للوحدة المحاسبية بما تشتريه بغرض الاتجار فيها، فالمنشأة التي تتاجر في المنسوجات مثلاً لا تعتبر الأثاث أو السيارات المملوكة لها ضمن البضاعة وكذلك المنشأة التي تتاجر في الأثاث لا تعتبر السيارات المملوكة لها ضمن البضاعة وهكذا...، وتبدأ المنشأة في أول الفترة المحاسبية ببضاعة أول المدة التي تكون لدى مخازنها من نهاية الفترة السابقة، ثم يتم شراء كميات إضافية بحسب الحاجة إليها سواء بالنقد أو بالأجل، وقد تحصل في مقابل ذلك على خصم الكمية أو خصم تجاري أو خصم نقدي، وإذا كانت هناك بضاعة غير مطابقة أو تالفة يمكن ردها فتسمى مردودات المشتريات أو المردودات الخارجة، ثم يحسب تكلفة ذلك ويقوم بالبيع سواء بالنقد أو بالأجل، وقد يحدث هنا أن يبيع بضائع يرد جزء منها فتسمى مردودات المبيعات أو المردودات الداخلية، وقد يخفض البائع سعر هذه المردودات بدلاً من أخذها فتصبح لدى العميل مسموحات مبيعات، وقد يفقد بعض المبالغ لدى العملاء لتصبح ديون معدومة، ثم يمكن تحصيلها أو جزء منها بعد ذلك، وهذه الإجراءات لها معالجاتها المحاسبية بطبيعة الحال، ويخصص هذا الفصل لتلك الموضوعات.

أولاً: عمليات المشتريات

وتنقسم إلى نوعين:

١- مشتريات آجلة: أي أن تتم عملية الشراء على الحساب، حيث ترد البضاعة إلى المنشأة ومعها فاتورة المورد، ومن ثم تعتبر فاتورة الشراء الواردة من المورد المستند الذي يثبت عملية الشراء، وبموجبها تجرى القيود في الدفاتر المحاسبية، ويتم القيد بجعل ح/ المشتريات مديناً، ح/ المورد دائناً، وفي تاريخ لاحق، تقوم المنشأة بسداد الثمن فيجعل ح/ المورد مديناً وح/ الخزينة دائناً.

مثال:

في ٧/١ اشترى عمر بضاعة من هشام عبده بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

في ٧/١٠ قام عمر بسداد المستحق عليه لهشام نقداً.

يومية محلات عمر

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
٧/١				من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الموردین (هشام) شراء بضاعة بموجب فاتورة رقم على الحساب	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٧/١٠				من حـ/ الموردین (هشام) إلى حـ/ الخزينة سداد المستحق لهشام بموجب إيصال سداد رقم	٢٠٠٠	٢٠٠٠

٢- مشتريات نقدية: وتتمثل في المشتريات التي يتم سداد ثمنها فوراً - نقدًا أو بشيكات - وفي هذه الحالة تعتبر العملية منتهية، حيث يتم إجراء قيد يجعل فيه حـ/ المشتريات مدينًا، وحـ/ الخزينة أو البنك أو كليهما دائنًا.
مثال:

في ١/٨/٢٠٢٤م اشترى هشام عبده بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من محلات النجاح سدد منها ٤٠٠٠ جنيه نقدًا والباقي بشيك.
يتم إجراء قيد اليومية التالي في دفتر يومية هشام.

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
٨/١				من حـ/ المشتريات إلى مذكورين: حـ/ الخزينة حـ/ البنك شراء بضاعة من محلات النجاح بموجب الفاتورة رقم وسداد القيمة نقدًا وبشيكات	٤٠٠٠	٦٠٠٠

ثانياً: عمليات المبيعات

وتنقسم المبيعات إلى نوعين:

١- مبيعات آجلة: أى أن تتم عملية البيع على الحساب، حيث ترسل البضاعة المتفق عليها إلى العميل وتتبعها أو ترافقها الفاتورة، ويتم إجراء القيد اللازم لإثبات عملية المبيعات: فيجعل حساب العميل مديناً وحساب المبيعات دائناً، وعندما يقوم العميل بالسداد فى تاريخ لاحق، يجعل حساب الخزينة أو البنك مديناً وحساب العميل دائناً.

مثال:

فى ٥/١ قام أحمد ببيع بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيهه إلى منشأة مهاب.

فى ٥/١٠ أرسلت منشأة مهاب شيكا بالمبلغ المستحق عليها.

يتم إثبات هاتين العمليتين فى دفتر يومية أحمد؛ كالتالى:

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيــــــــــــــــان	المبلغ	
					له	منه
٥/١				من حـ/ العملاء (مهاب) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بموجب فاتورة رقم ... على الحساب	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٥/١٠				من حـ/ البنك إلى حـ/ العملاء (مهاب) تحصيل المستحق على مهاب بموجب شيك رقم	٢٠٠٠	٢٠٠٠

٣- مبيعات نقدية: وتتمثل فى المبيعات التي يتم تحصيل قيمتها فوراً، وتعتبر العملية منتهية، ولا يكون هناك داع لفتح حساب العميل وإقفاله فى نفس التاريخ، وإنما يجري قيد واحد يجعل فيه حساب الخزينة أو البنك مديناً وحساب المبيعات دائناً.

طلب العميل إذا رأت المنشأة ما يبهر ذلك، كما وقد تتلف البضاعة المباعة عند وأثناء عملية شحنها للعميل بصفة جزئية تؤدي إلى انخفاض قيمتها مع استمرار صلاحيتها للاستخدام، مما يدفع العميل إلى طلب تخفيض في سعرها.

ويكون لمسموحات المبيعات نفس الأثر الخاص بمردودات المبيعات فيما يختص بتخفيض إيرادات المبيعات الإجمالية، وتسجل مسموحات المبيعات في حساب بهذا الاسم يخصص لهذا الغرض ويجعل مدينا بالمسموحات التي تقرها المنشأة لعملائها على مدار الفترة المحاسبية.

فإذا قامت منشأة الأمانة ببيع بضائع لعملائها في يوم ٥/٤ بمبلغ ٢٦٥٠٠ جنيه تحصل منها نقداً ١٢٣٠٠ جنيه، وفي يوم ٥/٦ قام بعض العملاء برد بضائع لها قيمتها ٢٥٠٠ جنيه منها ما قيمته ١٢٥٠ جنيه ردت لعملاء المبيعات النقدية، وفي ٥/٨ طلب أحد العملاء تخفيض ٢٦٠ جنيه من سعر البضاعة التي اشتراها على الحساب من منشأة الأمانة نظراً لوجود بعض التلفيات البسيطة فيها، فمحتة المنشأة السماح المطلوب، فيتم تسجيل هذه العمليات كما يلي:

٥/٤	من مذكورين: حـ/ الصندوق حـ/ العملاء إلى حـ/ المبيعات	٢٦٥٠٠	١٢٣٠٠ ١٤٢٠٠
٥/٦	إثبات مبيعات اليوم طبقاً لصور الفواتير المرفقة من حـ/ مردودات المبيعات إلى مذكورين: حـ/ الصندوق حـ/ العملاء	١٢٥٠ ١٢٥٠	٢٥٠٠
٥/٨	إثبات مردودات المبيعات بإشعارات الاضافة من حـ/ مسموحات المبيعات إلى حـ/ العملاء تخفيض سعر البضاعة للعميل ... نظراً ... بمذكرة الخصم الصادرة رقم ...	٢٦٠ ٢٦٠	٢٦٠

ويكون قيد مردودات المبيعات ومسموحات في العادة مستندا إلى ما يطلق عليه مذكرات الخصم والإضافة أو إشعارات الخصم والإضافة، وهي نفس النوعية من المستندات التي تواكب مردودات المشتريات، حيث أن الأولى تعاد وتضاف إلى المخازن لمنشأة البائع والثانية تعاد وتخصم من مخازن منشأة المشتري.

مثال:

- فيما يلي العمليات التي تمت بمنشأة عبدالحكيم التجارية خلال شهر يناير ٢٠٢٤م:
- في ١/١ باعت بضاعة إلى محلات السمري بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ودفعت مصاريف نقل البضاعة مبلغ ٣٠ جنيه نقداً.
- في ١/٥ باعت بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه إلى محلات السكري نصفها نقداً والباقي بكميالة تستحق بعد ٣ شهور.
- في ١/٨ ردت محلات السمري بضاعة المنشأة قيمتها ٣٠٠ جنيه لعدم مطابقتها للمواصفات.
- في ١/١٠ باعت بضاعة إلى محلات العسيلي بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه تسليم محل المشتري ودفعت المنشأة م. نقل البضاعة ٥٠ جنيه نقداً.
- في ١/١٥ تنازلت المنشأة عن مبلغ ٢٠٠ جنيه لمحلات العسيلي مقابل عدم رد بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيه غير مطابقة للمواصفات.
- في ١/٢٠ سددت محلات السمري المستحق عليها بشيك.
- والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر اليومية.

الحل:

دفتر اليومية

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
١/١				من حـ / مدينون (السمري) إلى حـ / المبيعات بيع بضاعة على الحساب	٣٠٠٠	٣٠٠٠

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
١/١				من حـ/ م. نقل المبيعات إلى حـ/ الخزينة دفع م. نقل المبيعات نقدًا	٣٠	٣٠
١/٥				من مذكورين: حـ/ الخزينة حـ/ أ. ق. إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقدًا وبكمبيالة	٥٠٠٠	٢٥٠٠ ٢٥٠٠
١/٨				من حـ/ مردودات المبيعات إلى حـ/ مدينون (السمري) مردودات بضاعة غير مطابقة	٣٠٠	٣٠٠
١/١٠				من حـ/ مدينون (العسيلي) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب	٣٥٠٠	٣٥٠٠
١/١٠				من حـ/ م. نقل المبيعات إلى حـ/ الخزينة دفع المصروفات نقدًا	٥٠	٥٠
١/١٥				من حـ/ مسموحات المبيعات إلى حـ/ مدينون العسيلي قيمة مسموحات المبيعات	٢٠٠	٢٠٠
١/٢٠				من حـ/ البنك إلى حـ/ مدينون (السمري) التحصيل من العميل السمري	٢٧٠٠	٢٧٠٠

رابعاً: عمليات مردودات المشتريات ومسموحات المشتريات:

فقد يتضح عند الاستلام والفحص أن جزءاً من البضاعة المشتراة والتي وردت فاتورتها من المورد وسجلت في الدفاتر في حـ/ المشتريات، بها عيب أو تلف أو غير مطابقة للمواصفات المطلوبة، ومن ثم يتم رد هذا الجزء إلى المورد، ويسمى هذا الجزء "مردودات المشتريات" أو "المردودات الخارجية"، ويتم تحرير سند إرجاع بضاعة للمورد - لأن البضاعة تخرج من المنشأة وترد إلى المورد - الذي بموجبه تسجل عملية المردودات في الدفاتر، ويجرى قيد يجعل فيه حـ/ المورد مدينًا وحساب مردودات المشتريات دائنًا.

مثال:

في ٣/١ قام مهاب بشراء بضاعة من هشام عبده بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

وفي ٣/٣ قام مهاب برد جزء من البضاعة قيمته ١٥٠ جنيهًا، لعدم مطابقته للمواصفات.

يتم إثبات هاتين العمليتين في دفتر يومية مهاب؛ كالاتي:

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					منه	له
٣/١				من حـ/ المشتريات ٢٠٠٠ × إلى حـ/ الموردين هشام عبده شراء بضاعة بموجب فاتورة رقم على الحساب	٢٠٠٠	
٣/٣				من حـ/ الموردين هشام عبده إلى حـ/ مردودات المشتريات رد بضاعة قيمتها ١٥٠ ج بموجب سند الإرجاع رقم لعدم مطابقتها للمواصفات	١٥٠	١٥٠

أما مسموحات المشتريات فقد نجد المنشأة عند امتلاكها للبضاعة المشتراة عيوباً أو تلفاً أو أنها مخالفة للمواصفات المتفق عليها، وبدلاً من رد هذه البضاعة فإنها تتفق مع البائع على أن يتنازل عن مبلغ مسموحات مشتريات ويعتبر ذلك إيراد بالنسبة للمنشأة ومن

ثم يكون حـ/ مسموحات المشتريات دائناً ويتوقف قيد الطرف الثاني (المدين) على ما يلي:

(١) إذا لم تكن المشتريات قد سددت قيمتها، هنا يجعل حـ/ الدائنين مديناً وحـ/ مسموحات المشتريات دائناً.

(٢) إذا كانت المشتريات قد سددت قيمتها: يجعل حـ/ الخزينة أو البنك مديناً وحـ/ مسموحات المشتريات دائناً، أما إذا لم يسدد البائع (الدائنين) قيمة المسموحات فإن المنشأة تجعل حسابه مديناً بذلك، وأيضاً حـ/ مسموحات المشتريات دائناً.

ويلاحظ على ما سبق أننا خصصنا حساباً مستقلاً لتسجيل كلا من مردودات ومسموحات المشتريات بدلاً من تسجيلها مباشرة في الجانب الدائن من حساب المشتريات، ويرجع ذلك إلى ضرورة توفير السجلات المحاسبية لكل إجمالي المشتريات وقيمة مردودات ومسموحات المشتريات لما لذلك من أهمية بالنسبة لصاحب أو إدارة المنشأة والتي على أساسها يمكن استخلاص مؤشرات للبحث عن أفضل مصدر للشراء يمكن الاعتماد عليه ويؤدي إلى تخفيض تكلفة الشراء إلى أدنى حد ممكن.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة عقيل خلال شهر سبتمبر والخاصة بعمليات الشراء:

في ٩/١ اشترت بضاعة من محلات الربيع بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه نقداً، تسليم محل المشتري ودفعت محلات الربيع مبلغ ٥٠ جنيه نقداً مصروفات نقل البضاعة.

في ٩/٥ اشترت بضاعة من شركة الحسيني بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه على الحساب تسليم محل البائع ودفعت شركة الحسيني مصروفات نقل البضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيه نقداً.

في ٩/٦ ردت المنشأة بضاعة تالفة إلى محلات الربيع قيمتها ٦٠٠ جنيه حصلت نقداً.

في ٩/٧ وجدت أن ما قيمته ٢٠٠٠ جنيه من البضاعة المشتراة من شركة الحسيني غير مطابقة للمواصفات وقد وافقت الشركة على السماح بمبلغ ٥٠٠ جنيه مقابل عدم رد البضاعة.

والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر اليومية.

رابعاً: الخصم التجاري والخصم النقدي:

تقوم بعض المنشآت التجارية عادة بإجراء أنواع من الخصم للعملاء يطلق عليها الخصم التجاري والخصم النقدي، فضلاً عما يطلق عليه خصم الكمية الذي يمثل إحدى صور الخصم التجاري.

(١) الخصم التجاري:

كثيراً ما تلجأ بعض المنشآت التجارية إلى منح خصم على قيمة البضاعة الواردة بقوائم الأسعار أو (الكتالوجات) التي تحدد فيها الأسعار مقدماً، وتتخذ هذا الإجراء كوسيلة لتنشيط حركة المبيعات وطلب عدد أكبر من العملاء. ويظهر هذا الخصم على الفاتورة، حيث يثبت السعر المعلن في قوائم الأسعار لكل وحدة، والقيمة الإجمالية للبضاعة المباعة ثم يخصم منها قيمة الخصم التجاري ويتبقى صافي القيمة التي تسجل في الدفاتر المحاسبية فقط، أي أن المبلغ الذي يهم المحاسب هنا في التسجيل الدفترية هو صافي القيمة البيعية، ويعتبر في الحقيقة هو ثمن البضاعة المتفق عليها.

فمن وجهة نظر البائع أن القيمة الصافية تعبر عن المبيعات، ومن وجهة نظر المشتري تسجل هذه القيمة الصافية كمشتريات، وعلى ذلك لا يثبت الخصم التجاري في الدفاتر المحاسبية، ولذا لا تظهر القيمة الإجمالية لأن الخصم التجاري يعبر عن وسيلة يتبعها البائع لتصريف بضائعه والاتفاق في حد ذاته يتم على أساس صافي المبلغ.

مثال:

باعت محلات النجمة التجارية بتاريخ أول فبراير إلى محلات الهنا بضاعة سعرها المكتوب بالفاتورة ١٠٠٠ جنيه بخصم تجاري قدره ٥٠%، فتظهر هذه العملية في دفاتر محلات النجمة التجارية (البائع) كما يلي:

٢/١	من -/ محلات الهنا إلى -/ المبيعات صورة فاتورة رقم بتاريخ	٩٥٠	٩٥٠
-----	--	-----	-----

ونفس العملية تظهر في يومية محلات الهنا (المشتري) كما يلي:

٢/١	من -/ المشتريات إلى -/ محلات النجمة فاتورة شراء رقم بتاريخ	٩٥٠	٩٥٠
-----	--	-----	-----

وهكذا نجد أن كلا من البائع والمشتري سجل العملية بصافي قيمتها البيعية

$$ج ٩٥٠ = ٥٠ - ١٠٠٠ = \left[\left(\frac{٥}{١٠٠} \times ١٠٠٠ \right) - ١٠٠٠ \right]$$

ولا يظهر مقدار الخصم التجاري وهو مبلغ ٥٠ جنيه في الدفاتر إطلاقاً.

(٢) الخصم النقدي:

نتيجة لإتباع سياسة البيع الأجل فإن كل تاجر لا يلتزم بسداد ديونه إلا في نهاية فترة الأجل أي تاريخ الاستحقاق، فلو كانت هذه الفترة شهراً فإن له الحق في الانتظار والقيام بالسداد في نهايته، إلا أن المنشآت تلجأ دائماً إلى منح خصم لتعجيل الدفع لعملائها تشجيعاً لهم على سداد التزاماتهم فوراً أو خلال مدة تقصر عن فترة الأجل، ويسمى هذا الخصم: بالخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع.

(١) الخصم المسموح به: (خصم البيع)

وهو الخصم الذي تقوم المنشأة بمنحه لمدينها تشجيعاً لهم على سداد ديونهم خلال فترة تقل عن فترة الأجل الممنوحة لهم، ويعد هذا الخصم مصروفاً تمويلياً، وعلى هذا يجعل حساب الخصم المسموح به مديناً بالقيمة.

مثال:

في ٢/١ باع هشام بضاعة إلى محمد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، بخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال أسبوع.

في ٢/٦ قام محمد بسداد المستحق عليه نقداً.

ويتم إثبات هاتين العمليتين في دفتر يومية هشام، كالآتي:

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					له	منه
٢/١				من حـ/ العملاء محمد إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بموجب فاتورة رقم بخصم نقدي ٥%	٢٠٠٠	

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					له	منه
٤/١٥				من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الموردین هشام شراء بضاعة بموجب فاتورة رقم بخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال ٥ أيام	١٠٠٠	١٠٠٠
٤/١٩				من حـ/ الموردین هشام إلى مذكورين حـ/ الخزينة حـ/ خصم مكتسب سداد المستحق لهشام بموجب إيصال رقم ... والحصول على خصم نقدي ٥%	٩٥٠	٥٠

وبفرض أن عمر قد قام بالسداد في نفس التاريخ، فإن العملية السابقة يتم إثباتها في دفاتر عمر؛ كالاتي:

٤/١٥				من حـ/ المشتريات إلى مذكورين حـ/ الخزينة حـ/ خصم مكتسب	٩٥٠	٥٠
------	--	--	--	---	-----	----

وإذا فرض أن عمر قد قام بالسداد في ٤/٢٢، فإن العمليتين السابقتين تثبتان في دفتر يومية عمر؛ كالاتي:

٤/١٥			من حـ/ المشتريات	١٠٠٠
			إلى حـ/ الموردین هشام	١٠٠٠
			شراء بضاعة، بخصم نقدي ٥% بمهلة سداد ٥ أيام	
٤/٢٢			من حـ/ الموردین هشام	١٠٠٠
			إلى حـ/ الخزينة	١٠٠٠
			سداد المستحق لهشام نقدًا بموجب الإيصال رقم	

ويلاحظ أن عمر لم يحصل على الخصم حيث أن السداد لم يتم خلال فترة الخصم الممنوحة له، وهي خمسة أيام.

ويتضح من طبيعة كل من الخصم التجاري والخصم النقدي أن هناك اختلافًا بينهما، حيث أن الخصم التجاري لا يتم إثباته في الدفاتر على العكس من الخصم النقدي الذي يتم إثباته في الدفاتر، والسبب في ذلك - كما سبق الإشارة إليه - هو أن الخصم التجاري وسيلة لتصريف البضائع وأن الاتفاق يتم بين الطرفين على صافي المبلغ وليس على الإجمالي، أما خصم تعجيل الدفع فيمنح بعد إتمام الاتفاق وتسجيل المبلغ الوارد بالفاتورة بعد استبعاد أي خصم تجاري، ويعبر الخصم النقدي عن مصروفات أو إيرادات للمنشأة في حين أن الخصم التجاري يعبر عن نتيجة المساومة التي تمت بين البائع والمشتري.

مثال:

- في ١/٥/٢٠٢٤، اشترى خالد عقيل من عمر بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه، بخصم تجاري ١٠%، وخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال عشرة أيام.
 - في ٨/٥/٢٠٢٤، قام خالد بسداد ما يعادل ٢٠٠٠ جنيه من قيمة الفاتورة نقدًا.
 - في ١٣/٥/٢٠٢٤، قام خالد بسداد باقي المستحق عليه نقدًا.
- يتم إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية خالد؛ كالتالي:

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					منه	له
٥/١				من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الموردین عمر شراء بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ ج بخصم تجاري ١٠%، وخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال ١٠ أيام بموجب فاتورة رقم...	٤٥٠٠	٤٥٠٠
٥/٨				من حـ/ الموردین عمر إلى مذكورين: حـ/ الخزينة حـ/ خصم مكتسب سداد ما يعادل ٢٠٠٠ ج من قيمة الفاتورة رقم بموجب الإيصال رقم بعد الحصول على خصم نقدي ٥%	٢٠٠٠	١٩٠٠ ١٠٠
٥/١٣				من حـ/ الموردین عمر إلى حـ/ الخزينة سداد باقي الفاتورة رقم .. بموجب الإيصال رقم ..	٢٥٠٠	٢٥٠٠

ويلاحظ على القيود السابقة ما يلي:

١- تم حساب قيمة الخصم التجاري كما تم استبعاده من قيمة الفاتورة وأثبت الصافي فقط:

إجمالي الفاتورة	٥٠٠٠ جنية
الخصم التجاري	$= \frac{10}{100} \times 5000 = (500)$ جنية
صافي قيمة الفاتورة	<u><u>٤٥٠٠</u></u> جنية

٢- تم حساب قيمة الخصم النقدي (المكتسب من وجهة نظر خالد) على الجزء المسدد نقدًا خلال مدة الخصم:

$$\text{الخصم المكتسب} = \frac{5}{100} \times 2000 = 100 \text{ جنيته}$$

$$\text{ما تم سداده نقدًا} = 2000 - 100 = 1900 \text{ جنيته}$$

٣- يقيد باقي مبلغ الفاتورة في دفتر اليومية بدون خصم، لأنه سدد بعد الميعاد أى بعد فترة السماح الممنوحة للخصم.

خامساً: خصم الكمية:

(١) خصم الكمية على المشتريات:

وهو الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري عن كمية مشترياته في خلال فترة معينة بغض النظر عن كون المشتريات تمت نقدًا أو على الحساب، أو قد يمنحه على قيمة المشتريات التي تزيد عن حد معين، والقصد من هذا الخصم هو تشجيع العملاء لذلك نجد أنه يمنح بنسب تصاعدية.

وهذا الخصم يعد إيرادًا بالنسبة للمشتري لذلك يكون حسابه دائنًا أما الطرف المدين فهو حـ/ المنشأة البائعة (الدائنون).

مثال:

تقوم منشأة الشريف بشراء بضاعة من شركة الإخلاص في ظل اتفاق مؤداه الحصول على خصم كمية بمعدل ١٠% على جميع المشتريات التي تزيد على ٥٠٠٠ جنيته، وقد كانت مشتريات منشأة الشريف ١٠٠٠٠ جنيته.

والمطلوب: تسجيل خصم الكمية في الدفاتر.

الحل:

				من حـ/ الموردين شركة الإخلاص	٥٠٠
				إلى حـ/ خصم الكمية	٥٠٠
				الحصول على خصم كمية	

ويلاحظ على ما سبق أنه ليس في كل الأحوال يجعل حـ/ البائع أو المورد مدينًا بقيمة خصم الكمية، حيث يمكن للمشتري الحصول على خصم الكمية نقدًا ويجعل حـ/ الخزينة مدينًا.

(٢) خصم الكمية على المبيعات:

وهو عبارة عن تنزيل من أسعار قوائم البيع لتشجيع المشتري على شراء كميات كبيرة خلال فترة محددة، وعادة تحدد شروط منح هذا الخصم طريقة حسابه، ويعتبر هذا الخصم تخفيضاً في الإيراد بالنسبة للبائع، لذلك يكون حساب الخصم مديناً ويجري القيد التالي:

من -/ خصم الكمية					
إلى -/ العملاء					
تاريخ منح الخصم					

مثال:

تمنح منشأة جنات للكمية على مبيعاتها لعملائها خلال العام بالشروط التالية:

٢%	على الـ	١٠٠٠ وحدة أولى.
٤%	على الـ	٢٥٠٠ وحدة التالية.
٧%	على الـ	٥٠٠٠ وحدة التالية.

١٠% على ما يزيد عن ذلك

ومبيعاتها إلى محلات عكاشة خلال عام ٢٠٢٤م بلغت ١٨٠٠٠ وحدة وسعر الوحدة ٢ ج. والمطلوب: تحديد قيمة الخصم وإثباته في دفاتر المنشأة.

الحل:

(١) تحديد قيمة الخصم:

وحدة	السعر	النسبة	القيمة
١٠٠٠	٢	٢%	٤٠
٢٥٠٠	٢	٤%	٢٠٠
٥٠٠٠	٢	٧%	٧٠٠
٩٥٠٠	٢	١٠%	١٩٠٠
١٨٠٠٠ وحدة			٢٨٤٠ جنيه

(٢) إثبات ذلك في دفتر اليومية:

تاريخ			من -/ خصم الكمية	٢٨٤٠
منح			إلى -/ العملاء (محلات عكاشة)	٢٨٤٠
الخصم			خصم كمية على المبيعات	

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة عبدالحكيم التجارية خلال شهر مارس ٢٠٢٤:

في ٣/٢ باعت بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه نقدًا إلى جورج بخصم تجاري ٥%.

في ٣/٣ باعت بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه إلى بيتر نصفها نقدًا والباقي على الحساب بخصم ١٠% لمدة أسبوعين، وقد دفعت مبلغ ٥٠ جنيه نقل البضاعة علما بأن شروط التسجيل محل البائع.

في ٣/٩ باعت بضاعة إلى محلات مريم بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠% وخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال أسبوعين.

في ٣/١٢ رد بيتر بضاعة غير مطابقة للمواصفات بمبلغ ٥٠٠ جنيه.

في ٣/١٥ تنازلت المنشأة عن مبلغ ٢٠٠ جنيه لمحلات مريم مقابل عدم رد بضاعة بها عيوب فنية.

في ٣/١٦ حصلت المستحق على بيتر بشيك.

في ٣/١٨ منحت العميل أحمد الخطيب خصم كمية عن مشترياته خلال الشهرين السابقين قيمته ٢٥٠ جنيه نقدًا.

في ٣/٢٥ سددت محلات مريم المستحق عليها نقدًا.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية لمنشأة عبدالحكيم التجارية وترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

(١) دفتر اليومية:

دفتر يومية منشأة عبدالحكيم التجارية

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
٣/٢				من حـ/ الخزينة إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقدًا وبخصم تجاري	٣٨٠٠	٣٨٠٠
٣/٣				من مذكورين: حـ/ الخزينة حـ/ مدينون (بيتر) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقدًا وعلى الحساب	٧٠٠٠	٣٥٠٠ ٣٥٠٠
٣/٣				من حـ/ مدينون (بيتر) إلى حـ/ الخزينة دفع مصروفات نيابة عن (بيتر)	٥٠	٥٠
٣/٩				من حـ/ مدينون (بيتر) إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب	٧٢٠٠	٧٢٠٠
٣/١٢				من حـ/ مردودات المبيعات إلى حـ/ مدينون (بيتر) البضاعة المرتدة من (بيتر)	٥٠٠	٥٠٠
٣/١٥				من حـ/ مسموحات المبيعات إلى حـ/ مدينون (مريم)	٢٠٠	٢٠٠

حـ/ البنك

	×	رصيد مرحل	٢٧٥٠	٣/١٦	××	إلى حـ/ مدينون	٢٧٥٠
	×		٢٧٥٠				٢٧٥٠

حـ/ المبيعات

٣/٢	×	من حـ/ الخزينة	٣٨٠٠		××	رصيد مرحل	١٨٠٠٠
٣/٣	×	من مذكورين	٧٠٠٠				
٣/٩	×	من حـ/ مدينون (بيتر)	٧٢٠٠				
			١٨٠٠٠				١٨٠٠٠

حـ/ الخصم المسموح به

	×	رصيد مرحل	٣٠٠	٣/١٦	××	إلى حـ/ مدينون (بيتر)	٣٠٠
	×		٣٠٠				٣٠٠

حـ/ مدينون (بيتر)

٣/٣	×	من حـ/ مردودات المبيعات	٥٠٠	٣/٣	××	إلى حـ/ المبيعات	٣٥٠٠
٣/١٨	×	من مذكورين	٣٠٥٠	٣/٣		إلى حـ/ الخزينة	٥٠
			٣٥٥٠				٣٥٥٠

حـ/ مدينون (مريم)

٣/١٥	×××	من حـ / مسموحات المبيعات	٢٠٠	٣/٩	×××	إلى حـ / المبيعات	٧٢٠٠
٣/٢٥		من حـ / الخزينة	٧٠٠٠				
			٧٢٠٠				٧٢٠٠

حـ/ مردودات مبيعات

٣/٢٥	×××	رصيد مرحل	٥٠٠	٣/١٢	×××	إلى حـ / مدينون (بيتر)	٥٠٠
			٥٠٠				٥٠٠

حـ/ خصم الكمية

	×××	رصيد مرحل	٢٥٠	٣/١٨	×××	إلى حـ / الخزينة	٢٥٠
			٢٥٠				٢٥٠

حـ/ مسموحات المبيعات

	×××	رصيد مرحل	٢٠٠	٣/١٥	×××	إلى حـ / مدينون	٢٠٠
			٢٠٠				٢٠٠

مما سبق يمكن تلخيص إجراءات تسجيل عمليات البيع والحسابات المرتبطة بها كالتالي:

- ١- حساب المبيعات، ويجعل دائناً بقيمة المبيعات النقدية والآجلة وبأوراق تجارية بعد استبعاد الخصم التجاري، وحساب المبيعات حساب دائن بطبيعته.
- ٢- حساب مردودات المبيعات، ويجعل مديناً بقيمة ما يقوم العملاء (المدينون) برده من بضائع قاموا بشرائها من المنشأة، وحساب مردودات المبيعات حساب مدين بطبيعته.
- ٣- حساب مسموحات المبيعات، ويجعل مديناً بقيمة تخفيضات السعر التي تمنحها المنشأة لعملائها نتيجة عدم مطابقة البضاعة المباعة لها للمواصفات وحساب مسموحات المبيعات حساب مدين بطبيعته.
- ٤- خصم الكمية على المبيعات، ويجعل مديناً بقيمة الخصم الممنوح للعملاء إذا تحقق الشرط الذي يفيد العملاء، وهذا الحساب مديناً بطبيعته.
- ٥- الخصم المسموح به، ويجعل مديناً بقيمة الخصم الممنوح للعملاء إذا تحقق شرط اكتساب العملاء له، وهو أيضاً من الحسابات المدينة بطبيعتها.

سادساً: مصروفات نقل البضاعة:

(١) مصروفات الشراء:

تشمل تكلفة الشراء جميع المبالغ التي صرفتها المنشأة للحصول على البضاعة ووضعتها في المكان المخصص لها استعداداً للتجارة فيها، وفي معظم الأحوال لا بد من صرف بعض المبالغ علاوة على سعر الشراء قبل وصول البضاعة إلى المخازن من أهمها:

✍ مصاريف نقل المشتريات.

✍ مصاريف الشحن والتأمين.

✍ عمولة وكلاء الشراء.

✍ الرسوم الجمركية على المشتريات.

وعادة يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على أن كل منهما يتحمل مصاريف النقل أو بعضها، وذلك إما صراحةً أو ضمناً بتحديد مكان تسليم البضاعة، ففي حالة ما إذا كانت شروط الاتفاق تسليم البضاعة محل البائع ففي هذه الحالة يتحمل المشتري بكل المصروفات اللازمة لتوصيل البضاعة من محل البائع إلى محل المشتري وتسجيل الأخير (المشتري) كمصروفات شراء، أما إذا كانت شروط الاتفاق تسليم البضاعة محل المشتري فإن المشتري لا يتحمل أى مصروفات خاصة بالشراء، ولا يشترط دائماً أن يدفع المصروفات من يتحملها طبقاً للاتفاق فقد يدفعها البائع نيابة عن المشتري، كما قد يدفعها المشتري نيابة عن البائع.

لذلك عند التسجيل لمصروفات نقل المشتريات في دفاتر المشتري يجب أن نفرق

بين حالتين:

١- حالة التسليم محل البائع، أى أن المشتري هو الذي يتحمل مصروفات الشراء وهنا

نفرق بين:

● إذا دفعها المشتري: يفتح حساب لكل مصروف يجعل مديناً بالمبلغ ويجعل

حساب الخزينة أو مقدم الخدمة دائناً.

● إذا دفعها البائع: يفتح حساب مستقل لكل نوع من أنواع المصروفات يجعل

مدينًا بالمبلغ ويجعل حساب البائع (الدائنون) دائنًا به.

٢- حالة التسليم محل المشتري: أى أن البائع هو الذي يتحمل مصروفات الشراء وهنا نفرق بين:

⊖ إذا دفعها المشتري: يجعل حـ/ البائع (الدائنين) مدينًا، وحـ/ الخزينة دائنًا.

⊖ إذا دفعها البائع: لا يذكر شيء فى دفاتر المشتري.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى منشأة الأوفياء بسوهاج خلال شهر مارس ٢٠٢٤م: في ٣/١٥ اشترت بضاعة من شركة الأهرام ومحلها القاهرة بمبلغ ٣٠٠٠ اجنيه نقدًا، وكانت الشروط تسليم البضاعة محل شركة الأهرام وقد دفعت المنشأة المصروفات التالية:

- ٥٠٠ جنيه مصاريف نقل.

- ٣٠٠ جنيه عمولة وكلاء الشراء.

في ٣/٢٠ اشترت بضاعة من شركة الحياة بمبلغ ١٢٠٠٠ اجنيه على الحساب، وقد كانت الشروط تسليم البضاعة محل منشأة الوفاء، وقد دفعت المنشأة مبلغ ١٥٠ اجنيه مصاريف نقل البضاعة.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة الوفاء.

الحل:

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
٣/١٥				من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الخزينة شراء بضاعة نقدًا	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠
٣/١٥				من مذكورين: حـ/ م. نقل المشتريات حـ/ عمولة وكلاء الشراء		٥٠٠ ٣٠٠

(ب) مصروفات البيع:

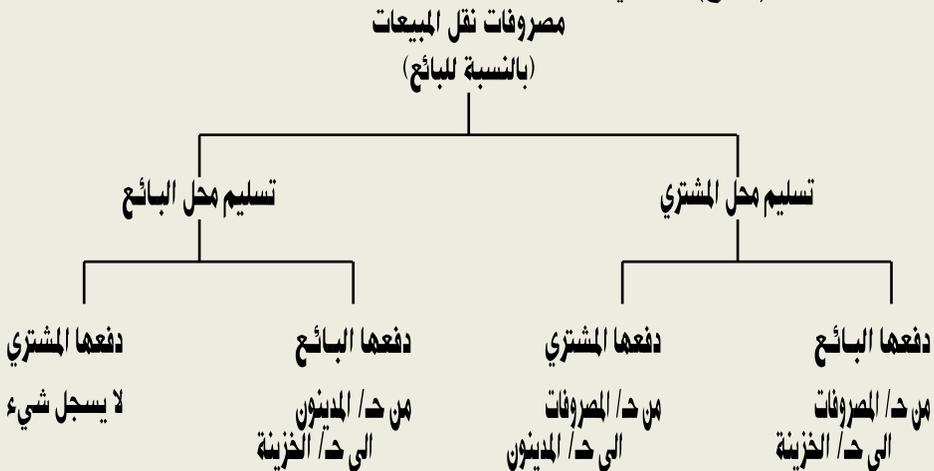
يقصد بها مجموعة المصروفات التي تدفعها المنشأة بقصد بيع وتوزيع البضاعة ويطلق عليها مصاريف البيع والتوزيع ومن أمثلتها:

- عمولة وكلاء البيع.
- الإعلان والدعاية.
- مصاريف اللف والحزم.
- نفقات التخزين.
- إيجار معارض البيع.
- مصاريف نقل البضاعة المباعه.

ولا يشترط تحميل المنشأة بهذه المصروفات في كل الأحوال حيث أن ذلك يتوقف على اتفاق البائع والمشتري والتي يحددها مكان تسليم البضاعة، فمثلاً إذا كان تسليم البضاعة محل البائع (المنشأة) فإنه لا يتحمل أية مبالغ مقابل نقل البضاعة إلى مكان المشتري وبذلك لا يثبت أى قيد خاص بنقل المبيعات وإذا قام البائع بدفعها فيكون ذلك نيابة عن المشتري والذي يجعل مديناً بها وحـ/ الخزينة دائناً، أما إذا كان تسليم البضاعة محل المشتري فإن البائع يتحمل بكل المصاريف سواء دفعها أو لم يدفعها ويترتب على ذلك فتح حساب لمصروفات النقل يجعل مديناً ويتوقف الطرف الثاني (الدائن) إما يكون حـ/ الخزينة أو البنك لو دفعها البائع وإما حـ/ مدينون (المشتري) إذا دفعها المشتري.

وفى ضوء ما سبق يمكن تلخيص المعالجة المحاسبية لمصروفات نقل المبيعات

فى دفاتر المنشأة (البائع) كالتالى:



مثال:

فيما يلي بعض عمليات بيع البضاعة والتي تمت في منشأة النقوى خلال شهر يناير:
في ١/٥ باعت بضاعة إلى شركة الأحمدى بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه نقدًا وكانت الشروط تسليم
البضاعة محل البائع، وقد دفعت المنشأة مبلغ ١٥٠ جنيه نقدًا مصاريف نقل
البضاعة.

في ١/٧ باعت بضاعة إلى محلات المولد بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه على الحساب.

في ١/٨ دفعت مصروفات نقل بضاعة محلات المولد بمبلغ ٧٥٠ جنيه نقدًا.

في ١/١٥ باعت بضاعة إلى محلات رشدي بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه تسليم محل المشتري وقد
دفعت محلات رشدي مصروفات نقل المبيعات ١٥٠ جنيه نقدًا.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة النقوى.

الحل:

دفتر اليومية

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
١/٥				من حـ / الخزينة إلى حـ / المبيعات بيع بضاعة نقدًا	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١/٥				من حـ / مدينون (شركة الأحمدى) إلى حـ / الخزينة دفع مصروفات نيابة عن المشتري	١٥٠	١٥٠
١/٧				من حـ / مدينون (محلات المولد) إلى حـ / المبيعات بيع بضاعة على الحساب	٧٥٠٠	٧٥٠٠
١/٨				من حـ / م. نقل البضاعة إلى حـ / الخزينة دفع مصروفات النقل نقدًا	٥٠	٥٠

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					مدین	دائن
١/١٥				من حـ/ مدينون (رشدي) إلى حـ/ المبيعات	٦٠٠٠	٦٠٠٠
١/١٥				بيع بضاعة على الحساب من حـ/ م. نقل المبيعات إلى حـ/ مدينون (رشدي) إثبات مصروفات نقل المبيعات	١٥٠	١٥٠

رابعاً: الديون المعدومة:

مما سبق يتضح أن الخصم النقدي هو وليد اتفاق يحدث بين البائع والمشتري أي يصبح خسارة اتفاقية يتحملها الدائن بمحض إرادته كسياسة مالية يحددها لنفسه، ولكن هناك خصماً يتحملة الدائن مجبراً كما هو الحال في بعض الحالات التالية:

١. إعسار أحد العملاء الذي يدين للمنشأة بمبلغ ما واشهر إفلاسه، فإن المبلغ الذي لا يتيسر له سداه يعتبر بالنسبة لنا "ديون معدومة" وهي في حكم الخسارة.
٢. تنازل المنشأة لأحد العملاء عن جزء من دينه نظراً لسوء حالته المالية، فهذا الجزء المتنازل عنه يطلق عليه "ديون معدومة"

مثال:

- في ٥/١٥ كان رصيد حساب أحد العملاء وهو التاجر "عطية" مدين بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه، وقد ساءت حالته المالية ونما إلى علم المنشأة أنه لن يتمكن من الوفاء بهذا الدين في ميعاده، ولذا اتفقت المنشأة مع التاجر عطية على التنازل عن ٥٠٠ جنيه من الدين على أن يسدد المتبقي من رصيده نقداً.

- وفي ١٧ منه سدد التاجر عطية ٢٠٠٠ جنيه نقداً سداً لحسابه.

- وفي ٢٠ منه أفلس عميل آخر هو التاجر جوهر وكان رصيد حسابه المدين بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وقد وصل للمنشأة عن طريق سنديك التفليسة الخاصة بالتاجر جوهر مبلغ ٦٠٠ جنيه نقداً وهو نصيب المنشأة من قيمة ممتلكات التاجر جوهر الموزعة على الدائنين.

المطلوب: قيد العمليات السابقة في اليومية العامة للمنشأة.

الحل:

اليومية العامة للمنشأة

٥/١٥	من حـ/ الديون المعدومة إلى حـ/ التاجر عطية إعدام جزء من الدين الخاص بالتاجر عطية نتيجة إعساره	٥٠٠	٥٠٠
٥/١٧	من حـ/ الصندوق إلى حـ/ التاجر عطية تسديد باقي المستحق على التاجر عطية	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٥/٢٠	من مذكورين: حـ/ الصندوق حـ/ الديون المعدومة إلى حـ/ التاجر جوهر المسدد من تغطية التاجر جوهر وإعدام باقي الدين	١٠٠٠	٦٠٠ ٤٠٠
الإجمالي		٣٥٠٠	٣٥٠٠

تحصيل الديون المعدومة:

قد يحدث أحيانا أن تتحسن حالة المدين المعسر الذي اضطرت المنشأة اعتبار دينه أو جزء منه معدوما في وقت ما، ويقوم بعد تحسن حالته بسداد كل أو جزء من الدين المعدوم. فإذا فرضنا في المثال السابق أن التاجر عطية حالته المالية تحسنت بعد عدة سنوات وقام بسداد ٣٠٠ جنيه نقدا من الدين السابق إعدامه، فلنقيد هذه العملية نجري الآتي:

يكون الطرف المدين هو (حساب الصندوق) أم الطرف الدائن فلا يجوز أن يكون (حساب التاجر عطية) لأن حسابه قد قفل فيما تقدم وفي نفس الوقت لا يجوز أن يكون (حساب الديون المعدومة) لأن التحصيل عادة يتم في سنة غير التي حدث بها إعدام الدين، فضلا عن كونه حساب يمثل خسارة أي مدين فلا يصح أن يأتي دائنا.

وعلى ذلك يعتبر هذا المبلغ ربعا عرضيا تحقق من غير النشاط التجاري للمنشأة، ولذا نطلق عليه (حـ/ الأرباح غير المنظورة) فيكون القيد كما يلي:

تاريخ التحصيل		من حـ/ الصندوق إلى حـ/ أرباح غير منظورة تحصيل جزء من دين التاجر عطية الذي اعتبر معدوما في سنة	٣٠٠	٣٠٠
------------------	--	---	-----	-----

أسئلة الفصل الخامس

=====

(أولاً) الأسئلة النظرية:

١. ما هي أنواع الخصم؟ وما هي مسموحات المبيعات؟
٢. ما الفرق بين الخصم التجاري وخصم تعجيل الدفع وخصم الكمية؟
٣. اذكر كيفية معالجة كل من الخصم التجاري والخصم النقدي في الدفاتر المحاسبية.
٤. ما الفرق بين الخصم المسموح به والديون المعدومة؟
٥. ماذا يحدث عندما يتم تحصيل أحد الديون السابق إعدامها؟
٦. اذكر الظروف التي تحتم إعدام الديون في الدفاتر.

(ثانياً) التمارين العملية:

التمرين الأول:

المطلوب إثبات العمليات الآتية في دفتر يومية محلات الشناوي:

- في ٥ فبراير باع إلى محلات الجمل بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه بخصم ٢% و ١% إذا تم السداد خلال أسبوع ولكن المشتري فضل السداد في الحال.
- في ٧ منه اشترى من محلات البسيوني بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه بخصم ١% و ٢% إذا سدد الثمن في خلال عشرة أيام.
- في ٨ منه سدد ثمن بضاعة كان قد اشترها من محلات الاتحاد منذ شهر بمبلغ ٥٠٠ جنيه بخصم ٥% و ١% إذا تم السداد في خلال ٥٠ يوماً.
- في تاريخه سدد له التاجر سامح ثمن بضاعة كان قد اشترها منه في ٢٥ يناير بمبلغ ٤٠٠ بخصم ١% إذا تم السداد في خلال أسبوع.
- في ٩ منه سدد بشيك قيمة البضاعة التي اشترها من محلات البسيوني في ٧ منه.
- في ١٠ منه خسر الدعوى المرفوعة على محلات النصر المدينة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه لمضى المدة القانونية.

- في ١١ منه أرسل له سنديك تفليسة التاجر عميرة المدين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه خطابا به شيك بمبلغ ٥٠٠ جنيه وهو كل ما يمكن الحصول عليه من أموال المذكور، وقد أرسل الشيك رأسا إلى البنك.

- في ١٥ منه اشترى من محلات النور بضاعة بمبلغ ٧٥٠ جنيه بخصم ٢%.

التمرين الثاني:

المطلوب: إثبات العمليات التالية في دفتر يومية محلات الأمل ومحلات الهدى:

- في ١/٦ باعت محلات الأمل بضاعة لمحلات الهدى سعرها الأصلي ٢٠٠٠ جنيه بخصم ٥% و ٢% إذا تم السداد خلال أسبوع.

- في ١/٧ اشترت محلات الأمل بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه من شركة اليوسف بخصم ٥% إذا تم السداد خلال أسبوع.

- في ٨ منه ردت محلات الهدى بضاعة قيمتها ١٠٠ جنيه لعدم مطابقتها للمواصفات.

- في ٩ منه ردت محلات الأمل لشركة اليوسف بضاعة قيمتها ١٥٠ جنيه لوجود عيوب فنية بها.

- في ١٢ منه سددت محلات الهدى المستحق عليها نقدا.

- في ١٥ منه سددت محلات الأمل المستحق عليها بشيك.

التمرين الثالث:

- بتاريخ أول يناير باع كامل إلى كمال بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه بخصم ٣% و ١% إذا تم السداد في خلال عشرة أيام.

- وفي ٥ منه سدد كمال قيمة المطلوب منه إلى كامل.

- وفي ٧ منه رد كمال إلى كامل بضاعة بمبلغ ١٥٠ جنيه فسدد له قيمتها بشيك.

والمطلوب:

(أ) قيد العمليات السابقة في دفتر يومية كل من المشتري والبائع.

(ب) تصوير حساب المشتري في دفاتر البائع وتصوير حساب البائع في دفاتر المشتري.

التمرين الرابع:

الآتي بيان بالعمليات التي تمت بمحلات محمد فوزي في الأسبوع الأول من شهر

مارس:

- في أول مارس باع نقدا بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بخصم ٢%.
 - في ٢ منه أخطره البنك بأن الشيك المرسل إليه بمبلغ ٥٠٠ جنيه من أحمد كامل على البنك العربي بتاريخ ٢٥ فبراير قد رفض.
 - في ٢ منه أخطر التاجر محمد فوزي عميله أحمد كامل بذلك فعرض عليه أن يدفع المبلغ نقدا بعد خصم ٢%، فقبل محمد فوزي وتسلم القيمة.
 - في ٤ منه اشترى من فهيم بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بخصم ٢% إذا تم السداد خلال أسبوع.
 - في ٦ منه سحب لأمر إسماعيل شيكاً تسديداً لثمن بضاعة كان قد اشتراها منه منذ عشرة أيام بمبلغ ٦٠٠ جنيه بخصم ٢% إذا تم السداد خلال شهر.
 - في ٦ منه اضطر أن يتفق ومدينه صالح لسوء حالته المالية على أن يتنازل له عن نصف رصيده المدين فقبل وتسلم منه الباقي وقدره ٥٠٠ جنيه نقدا.
 - في ٧ منه سدد مطلوب فهيم.
- والمطلوب: قيد العمليات السابقة في دفتر يومية محلات محمد فوزي.

التمرين الخامس:

قامت منشأة الأثاثات الحديثة بالعمليات التالية خلال شهر يناير:

- في ١/١ باعت بضاعة للعميل ممدوح بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه نقداً، وباعت بضاعة للعميل شهاب بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه بشروط ٣% ١٠ أيام صافي ٣٠ يوم.
- في ١/٢ قام ممدوح برد بعض الأثاثات الذي بلغت قيمته ١٧٠٠ جنيه وتسلم القيمة نقداً، كما طلب شهاب من الشركة تخفيض سعر بعض القطع التي تسلمها بمبلغ ١٣٠٠ جنيه لوجود بعض التلفيات بها، وقد منحت المنشأة السماح المطلوب.
- في ١/٥ باعت المنشأة للعميل باهر بضاعة تبلغ قيمتها طبقاً لقوائم الأسعار ٢٠٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ٢٠%، ١٠%، ٥% على التوالي على الحساب وشروط سداد ٢% ٧ أيام صافي ١٥ يوم.

- في ١/٧ قام العميل شهاب بسداد المستحق عليه.
- في ١/١٠ باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنية نقداً و ١٣٥٠٠ جنية على الحساب مع منح خصم كمية قدره ١٠% إذا بلغت المبيعات ٣٠٠٠٠ جنية وذلك للعميل حسان.
- في ١/٣١ اشترى العميل حسان بضاعة أخرى بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية فاستحق خصم الكمية.

والمطلوب: إثبات هذه العمليات دفترياً.

الفصل السادس
تسجيل العمليات المرتبطة
بالإدارة العامة والالتزامات

مقدمة:

العمليات الإيرادية المتعلقة بوظيفة الإدارة العامة هي جميع العمليات الأخرى الغير متعلقة مباشرة بوظيفتي الشراء أو البيع، لكنها ترتبط بالمشروع ككل وتنتج عادة عن تنفيذ سياسة إدارية عامة، ووظيفة الإدارة العامة تتضمن في الواقع وظائف إدارة الأفراد والإدارة المالية، والتمويل وإدارة العلاقات العامة إن وجدت وهي الإدارات التي تؤدي خدمات عامة للمشروع.

وقبل أن نستعرض أنواع العمليات التي ترتبط بوظيفة الإدارة العامة يجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات يترتب عليها أحد أمرين: أولاً: صرف مبالغ (نفقات) تعتبر عبئاً على وظيفة الإدارة العامة ولا بد من طرحها من إيرادات المشروع قبل الوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع.

ثانياً: الحصول على إيرادات، وهذه الإيرادات لها طبيعة خاصة، فهي ليست متعلقة بالنشاط التجاري العادي للمشروع كما هو الحال بالنسبة للإيرادات الناتجة من المبيعات، ولكنها تعتبر إيرادات غير عادية مرتبطة بسياسة إدارية معينة، ولذلك تتصف هذه الإيرادات بعدم التكرار أو الانتظام لأنها قد تحقق في عام ولا تتحقق في عام آخر.

ولعل أسهل طريقة لفهم طبيعة العمليات المرتبطة بوظيفة الإدارة العامة يكون عن طريق تجميع هذه العمليات في مجموعات متناسقة وذات طبيعة واحدة، ودراسة كل مجموعة على حدة.

ويمكن تبويب أهم العناصر التي يمكن تناولها في هذا الفصل على النحو الآتي:

١- المصروفات الإدارية المختلفة.

٢- تحصيل إيرادات مختلفة.

٣- تحليل الالتزامات.

أولاً: مصاريف إدارية مختلفة:

قد تصرف المنشأة مجموعة من المصروفات لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بوظيفة الشراء أو بوظيفة البيع ولكنها ترتبط بالمشروع بصفة عامة، وهذه النفقات تعتبر ضرورية لإيجاد التناسق والارتباط بين الوظائف المختلفة فى المشروع، وهذه المصروفات تعتبر عبئاً على وظيفة الإدارة العامة، ومن أمثلة هذه المصروفات البنود التالية:

- ١- أجور مهايا ومرتببات المكاتب الإدارية.
- ٢- مهايا المديرين العموميين.
- ٣- مطبوعات وأدوات كتابية.
- ٤- إيجار.
- ٥- تدفئة وإضاءة.
- ٦- تليفون وبريد وتلغراف.
- ٧- أتعاب الخبراء المحاسبين والمراجعين.
- ٨- المصاريف الطبية.
- ٩- مصاريف صيانة وإصلاح.
- ١٠- فوائد القروض التي تحصل عليها المنشأة.
- ١١- تبرعات لهيئات أو جمعيات خيرية.
- ١٢- تعويضات مدفوعة للغير.
- ١٣- خسائر بيع أصول ثابتة.

وليست هناك مشكلة خاصة بالنسبة لهذه البنود، وعملية صرف أى بند من البنود السابقة يتم عن طريق دفع قيمة المصروف من الخزينة أو بشيك على الحساب الجاري بالبنك، ويكون طرفا العملية كالآتي:

طرف مدين: حـ/ المصروف / (حسب نوعه)

طرف دائن: حـ/ الخزينة أو حـ/ البنك.

فإذا فرض مثلاً أن المنشأة دفعت المصروفات الآتية نقدًا:

٥٠٠٠ جنيه فوائد قروض. ٢٠٠٠٠ جنيه مهايا وأجور. ٣٠٠٠ جنيه فاتورة تليفون.

فيكون القيد له كالآتي:

	لـ	منه
من مذكورين:		
حـ / فوائد القروض		٥٠٠٠
حـ / مهايا وأجور		٢٠٠٠٠
حـ / تليفون		٣٠٠٠
إلى حـ / الخزينة	٢٨٠٠٠	

ثانياً: تحصيل إيرادات مختلفة:

سبق أن ذكرنا أن مصدر الإيرادات الرئيسية في المشروع التجاري هو المبيعات، ولكن قد تحصل المنشأة على أنواع أخرى من الإيرادات تكون عادة نتيجة سياسة الغير متعلقة بالنشاط التجاري العادي الآتي:

١- إيراد استثمارات مختلفة: فقد تقرر الإدارة استثمار جزء من أموالها النقدية الحاضرة في استثمارات خارج أعمال المشروع تدر عليها إيراداً بدلاً من ترك الأموال عاطلة في الخزينة أو البنك، كأن تقوم المنشأة بشراء أوراق مالية (أسهم أو سندات) في شركات أخرى، أو تقوم بتأجير جزء من عقاراتها والحصول على أرباح أو فوائد أو إيجارات من هذه الاستثمارات.

٢- أرباح إيداع جزء من أموالها في صندوق التوفير أو في حسابات إيداع بأحد البنوك.

٣- تعويضات محصلة من الغير نتيجة دعاوى قضائية حكم فيها لمصلحة المنشأة.

٤- أرباح بيع أصول ثابتة (سبق الإشارة إليها).

وتسجيل هذه الإيرادات المختلفة لا يخرج عن جعل حساب النقدية أو الخزينة مدينياً بقيمة الإيراد المحصل مع جعل حساب الإيراد المختص (حسب نوعه) دائناً بنفس القيمة. فإذا فرض مثلاً أن المنشأة قامت بتحصيل الإيرادات الآتية:

جنيه	إيراد استثمارات	١٠٠٠٠
جنيه	أرباح صندوق توفير	٥٠٠٠
جنيه	تعويضات	٥٠٠٠

فيكون القيد كالاتي:

	له	منه
من حـ/ الخزينة إلى مذكورين:		٢٠٠٠٠
حـ/ إيراد استثمارات	١٠٠٠٠	
حـ/ أرباح صندوق توفير	٥٠٠٠	
حـ/ تعويضات	٥٠٠٠	

رابعاً: تحليل الالتزامات:

تعرف الالتزامات بأنها تضحيات بمنافع اقتصادية محتمل حدوثها في المستقبل للوفاء بالديون أو الالتزامات المستحقة على المنشأة نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي، ومن هذا التعرف يتضح أن الالتزامات تتميز بالخصائص التالية:

- ✓ الالتزامات أو الالتزامات هي تعهدات حاضرة يتطلب سدادها في المستقبل باستخدام البضاعة أو النقدية أو الخدمات.
- ✓ الالتزامات هي تعهدات لا يمكن تجنبها.
- ✓ أن العملية أو الحدث الذي أوجد التعهد ينبغي أن يكون قد تم فعلاً.

وعادة يتم توييب الالتزامات إلى التزامات طويلة الأجل والتزامات قصيرة الأجل أو متداولة، فالالتزامات طويلة الأجل تتمثل في التزامات يتم الوفاء بها على مدى عدة فترات قد تصل إلى عشر سنوات أو أكثر ومن أمثلتها القروض طويلة الأجل، أما الالتزامات قصيرة الأجل أو المتداولة فهي تتمثل في الالتزامات التي يتطلب الوفاء بها خلال السنة المالية أو دورة العمليات أيهما أطول.

وتتميز الالتزامات بخاصية القابلية للتحديد، حيث يمكن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه بدرجة معقولة من الدقة وبطريقة أكثر موضوعية من خلال الاعتماد على وجود مستندات يمكن التحقق منها مثل فواتير الشراء وعقود القروض والكمبيالات أو السندات الإذنية.

وفيما يلي سوف نحاول التعرف على المعالجة المحاسبية لأهم عناصر الالتزامات؛ وهي:

- أ) الدائنون. ب) أوراق الدفع. ج) القرض.

[أ] الدائنون:

يتمثل حساب الدائنين في المبالغ المستحقة للغير مقابل شراء بضاعة أو أصول ثابتة أو الحصول على خدمات على الحساب أو بالأجل وينشأ هذا الحساب أساساً من وجود فجوة في الوقت بين استلام البضاعة أو الأصول أو الخدمة وسداد قيمة هذه السلعة والخدمات.

وعند الحديث عن المحاسبة المالية للعمليات التي تؤثر على حساب الدائنين يجب أن نتناول ما يلي:

١- عند الشراء الآجل.

٢- أثناء فترة الائتمان.

٣- عند الاستحقاق.

١- عند الشراء الآجل:

عادة ما تسجل المنشأة الالتزامات الناشئة عن عملية الشراء الآجل عند استلام المشتريات أو عند استلام فاتورة الشراء، وغالباً لا توجد صعوبة في ذلك حيث يتم توسط حساب الدائنين ويجعل دائناً بإجمالي فاتورة الشراء بعد خصم الخصم التجاري (إن وجد) ولا توجد مشكلة في تحديد القيمة لأن الفاتورة المستلمة من الدائنين تحدد تاريخ الاستحقاق والمبلغ اللازم دفعه لتسوية الحساب وأيضاً العمليات الحسابية التي تكون ضرورية لتحديد قيمة الخصم النقدي.

فمثلاً لو أن إحدى المنشآت التجارية اشترت بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على الحساب من شركة مصر للمنتجات البترولية وبخصم تجاري ١٠% هنا يكون قيد اليومية كالتالي:

٤٥٠٠	من حـ/ المشتريات			تاريخ
٤٥٠٠	إلى حـ/ دائنون (شركة مصر)			استلام
	شراء بضاعة بخصم تجاري ١٠%			البضاعة

ومن الملاحظ أن القيد السابق يسجل عند استلام البضاعة من الدائنين، أما في حالة ما إذا دفعت المنشأة جزء من البضاعة قبل استلامها فهذا الجزء لا يسجل في حساب المشتريات ولكن يعتبر عربون ويسجل كالتالي:

تاريخ				من -/ الدائنين	xxx	xxx
دفع				إلى -/ الخزينة	xxx	
العربون				دفع عربون بضاعة نقدا		

وعند استلام البضاعة يسجل القيد التالي بإجمالي قيمة المشتريات مخصصاً منها
الخصم التجاري إن وجد:

تاريخ				من -/ المشتريات	xxx	xxx
استلام				إلى -/ الدائنين	xxx	
البضاعة				استلام البضاعة من الدائنين		

٢- أثناء فترة الائتمان:

تمثل فترة الائتمان الفترة الممنوحة للمنشأة وهي تحدد بمعرفة الدائنين وعادة ما تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٦٠ يوم، وأثناء هذه الفترة قد تحدث عدة عمليات تؤثر على حساب الدائنين وهي:

(١) مردودات المشتريات (المردودات الخارجية):

وتمثل مردودات المشتريات ما تقوم المنشأة بإرجاعه من بضاعة تم شرائها وذلك لعدم مطابقتها للمواصفات أو عدم صلاحيتها للاستخدام، وعند رد البضاعة وفي حالة وجود حساب دائن للدائنين يجري القيد التالي:

تاريخ				من -/ الدائنين	xxx	xxx
الرد				إلى -/ مردودات المشتريات	xxx	
				البضاعة المرتدة للخارج		

(٢) مسموحات المشتريات:

ويقصد بها المبالغ التي يسمح بها الدائنين للمنشأة نظير عدم رد البضاعة غير المطابقة للمواصفات وفي حالة وجود حساب للدائنين فإن المسموحات تسجل كالتالي:

تاريخ				من -/ الدائنين	xxx	xxx
السماح				إلى -/ مسموحات المشتريات	xxx	
				ما سمح به الدائنون للمنشأة		

٣) قبول كميالة لصالح الدائنين:

وهنا تعتبر الكميالة بمثابة أوراق دفع تحل محل الالتزام الشخصي المتمثل فى حساب الدائنين، وعند قبول الكميالة فإنها تسجل كالتالى:

تاريخ القبول				من حـ/ الدائنين إلى حـ/أ.د. قبول كميالة لصالح الدائنين	xxx xxx	xxx
-----------------	--	--	--	--	------------	-----

ونود الإشارة إلى أنه فى حالة رفض المنشأة السداد يتم إرجاع الديون الشخصية وتحمل المنشأة بمصاريف البروتستو لأنها هى المتسببة فيها ويكون القيد كالتالى:

تاريخ القبول				من مذكورين:	xx	xx
				حـ/ أ.د.	xx	xx
				حـ/ م. البروتستو إلى حـ/ الدائنين رفض كميالة لصالح الدائنين	xxx	xxx

٤) تظهير كميالة لصالح الدائنين:

قد تلجأ المنشأة إلى تظهير كميالة مملوكة لها (أ.ق) إلى الدائنين وذلك لسداد رصيدهم، وهنا يكون القيد التالى:

تاريخ التظهير				من حـ/ الدائنين إلى حـ/أ.ق. تظهير كميالة إلى الدائنين	xxx xxx	xxx
------------------	--	--	--	---	------------	-----

وإذا رفض المسحوب عليه الكميالة المظهرة السداد فإن المنشأة تلجأ إلى المسحوب عليه بقيمتها مضافا إليها مصاريف البروتستو على أن تضاف القيمة إلى حساب المظهر عليه (الدائنين) مضاف إليها المصاريف التي تكبدها فى سبيل إجراء البروتستو، ويكون القيد كالتالى:

تاريخ الرفض				من حـ/ المدينين إلى حـ/ الدائنين رفض الكميالة المظهرة إلى الدائنين	xxx xxx	xxx
----------------	--	--	--	--	------------	-----

٦) سداد المبالغ المستحقة للدائنين:

قد تلجأ المنشأة إلى سداد حـ/ الدائنين قبل تاريخ الاستحقاق وهنا قد تحصل المنشأة على خصم يعتبر إيراد بالنسبة لها يسمى "الخصم المكتسب"، ويكون قيد اليومية كالتالي:

تاريخ السداد				من حـ/ الدائنين	xxx
				إلى مذكورين:	
				حـ/ خصم مكتسب	xx
				حـ/ الخزينة	xx
			سداد المستحق للدائنين		

** عند الاستحقاق:

في تاريخ الاستحقاق يكون هناك احتمالين:
 (١) قيام المنشأة بسداد هذه الالتزامات:
 وهنا يكون القيد كالتالي:

				من حـ/ الدائنين	xxx
				إلى حـ/ الخزينة	xxx
				سداد المستحق للدائنين	

** رفض المنشأة سداد هذه الالتزامات:

وهنا لا يتم تسجيل أي شيء في دفاتر المنشأة.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة محمد عمر التجارية خلال شهر

فبراير ٢٠٢٤م:

في ٢/١ اشترت بضاعة من أحمد على الحساب بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠%.

في ٢/٥ باعت بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه إلى محمود وسحبت عليه كمبيالة بالمبلغ قبلها في نفس اليوم وتستحق خلال ٢٠ يوم.

في ٢/٧ اشترت بضاعة من مصطفى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال أسبوع.

في ٢/٨ قبلت كمبيالة لصاح أحمد سدادا لمشتريات ٢/١ وتستحق بعد ٢٠ يوم.

في ٢/١٥ ردت البضاعة إلى مصطفى قيمتها ٢٠٠ جنيه لعدم مطابقتها للمواصفات ويسمح لها مصطفى بمبلغ ٢٠٠ جنيه مقابل عدم رد باقي البضاعة.

في ٢/٢٠ ظهرت الكمبيالة المسحوبة على محمود لمصطفى وقامت بسداد الباقي نقداً.

في ٢/٢٥ رفض محمود سداد الكمبيالة المستحقة عليه وبلغت مصاريف البروتستو التي دفعها مصطفى ١٥ جنيه.

في ٢/٢٨ رفضت المنشأة سداد الكمبيالة المسحوبة لصالح أحمد وبلغت مصاريف البروتستو التي تحملتها المنشأة ٢٠ جنيه.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر اليومية وترحيلها إلى الحسابات بدفتر الأستاذ.
الحل:

دفتر يومية منشأة محمد عمر

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبلغ	
					دائن	مدين
٢/١				من حـ / المشتريات إلى حـ / الدائنون (أحمد) شراء بضاعة على الحساب	٣٦٠٠	٣٦٠٠
٢/٥				من حـ / مدينون (محمود) إلى حـ / المبيعات بيع بضاعة على الحساب	٢٥٠٠	٢٥٠٠
٢/٥				من حـ / أ. ق إلى حـ / مدينون (محمود) قبول محمود كمبيالة لصالح المنشأة	٢٥٠٠	٢٥٠٠

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبلغ	
					دائن	مدين
٢/٧				من حـ/ المشتريات إلى حـ/ دائنون (مصطفى) شراء بضاعة على الحساب	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٢/٨				من حـ/ دائنون (أحمد) إلى حـ/ أ. د. قبول كمبيالة لصالح أحمد	٣٦٠٠	٣٦٠٠
٢/١٥				من حـ/ دائنون (مصطفى) إلى مذكورين: حـ/ مردودات المشتريات × × حـ/ مسموحات المشتريات قيمة مردودات ومسموحات المشتريات	٢٠٠ ٢٠٠	٤٠٠
٢/٢٠				من حـ/ دائنون (مصطفى) إلى مذكورين: حـ/ أ. ق. حـ/ الخزينة تظهير كمبيالة لمصطفى	٢٥٠٠ ١٠٠	٢٦٠٠
٢/٢٥				من حـ/ مدينون (محمود) إلى حـ/ دائنون (مصطفى) رفض محمود سداد الكمبيالة المظهرة	٢٥١٥	٢٥١٥
				من مذكورين: حـ/ أ. د. حـ/ مصاريف البيروتستو إلى حـ/ دائنون (أحمد) رفض سداد الكمبيالة المستحقة لأحمد	٣٦٠٠ ٢٠ ٣٦٢٠	٣٦٠٠ ٢٠ ٣٦٢٠

حـ/ المشتريات

	رصيد مرحل	٦٦٠٠	٢/١	إلى حـ/ دائنون (أحمد)	٣٦٠٠
				إلى حـ/ دائنون (مصطفى)	٣٠٠٠
		٦٦٠٠			٦٦٠٠

حـ/ الدائنون

٢/١	من حـ/ المشتريات	٣٦٠٠	٢/٨	إلى حـ/ أ. د.	٣٦٠٠
٢/٧	من حـ/ المشتريات	٣٠٠٠	٢/١٥	إلى مذكورين	٤٠٠
٢/٢٥	من حـ/ مدينون	٢٥١٥	٢/٢٠	إلى مذكورين	٢٦٠٠
٢/٢٨	من حـ/ مدينون	٣٦٢٠		رصيد مرحل	٦١٣٥
		١٢٧٣٥			١٢٧٣٥

حـ/ مدينون

٢/٥	من حـ/ أ. ق	٢٥٠٠	٢/٥	إلى حـ/ المبيعات	٢٥٠٠
	رصيد مرحل	٢٥١٥	٢/٢٥	إلى حـ/ الدائنون	٢٥١٥
		٥٠١٥			٥٠١٥

حـ/ المبيعات

	من حـ/ مدينون	٢٥٠٠		رصيد مرحل	٢٥٠٠
		٢٥٠٠			٢٥٠٠

حـ/ أ. ق

	رصيد مرحل	٢٥٠٠	٢/٥	إلى حـ/ مدينون	٢٥٠٠
		٢٥٠٠			٢٥٠٠

د. أ. ح

٢/٨	من حـ / دائنون	٣٦٠٠	٢/٢٨	إلى حـ / دائنون	٣٦٠٠
		٣٦٠٠			٣٦٠٠

حـ / مردودات المشتريات

٢/١٥	من حـ / دائنون	٢٠٠		رصيد مرحل	٢٠٠
		٢٠٠			٢٠٠

حـ / مسموحات المشتريات

٢/١٥	من حـ / دائنون	٢٠٠		رصيد مرحل	٢٠٠
		٢٠٠			٢٠٠

حـ / مصاريف البيروتستو

	رصيد مرحل	٢٠	٢/٢٨	إلى حـ / دائنون	٢٠
		٢٠			٢٠

[ب] أوراق الدفع:

هي عبارة عن الكمبيالات والسندات الإذنية التي تتعهد فيها المنشأة بسداد مبلغ معين بعد فترة زمنية، وكما أشرنا عند الحديث عن الدائنين تعتبر هذه الأوراق بديلاً لحساب الدائنين حيث يترتب على قبول المنشأة للورقة تحويل الدين الشخصي إلى دين بورقة تجارية.

وتلجأ المنشأة إلى قبول السند الإذني أو الكمبيالة عندما يوافق الدائنون على تأجيل دفع القيمة لفترة تزيد عن فترة الائتمان العادية.

وتكون الورقة التجارية في حيازة الساحب أو المستفيد وتحصل عليها المنشأة المسحوب عليها بمجرد سداد قيمتها.

وما يهمنا هنا هو التعرف على التسجيل المحاسبي للعمليات المرتبطة بأوراق الدفع وسوف نحاول التركيز على عدة تواريخ ذات أهمية بالنسبة لأوراق الدفع وهي:

أولاً: تاريخ قبول أوراق الدفع.

ثانياً: تاريخ استحقاق أوراق الدفع.

أولاً: تاريخ قبول أوراق الدفع:

بمجرد قبول المنشأة كمبيالة لصالح أحد الدائنين أو تعهدهما بسداد سند إذني يتم تحويل الدين الشخصي للدائن إلى دين ثابت بورقة تجارية ويكون القيد كالتالي:

تاريخ			من حـ/ الدائنين	xxx
القبول			إلى حـ/ أ. د	xxx

كما هو واضح من القيد السابق أنه تم إلغاء الدين الشخصي بجعل حـ/ الدائنين مدينا وحل محله حساب جديد يسمى حـ/ أ.د. وأن ذلك سجل في تاريخ قبول المنشأة للكبيالة.

ثانياً: تاريخ استحقاق أوراق الدفع:

في تاريخ استحقاق أوراق الدفع يطلب من المنشأة سداد قيمتها إلى المستفيد أو حامل الورقة وهنا قد يتم السداد أو رفض السداد.
(1) في حالة السداد: هنا يجعل حساب أوراق الدفع مدينا ويتوقف الطرف الآخر على طريقة السداد هل عن طريق حساب الخزينة أو حساب المنشأة الجاري لدى البنك ويكون القيد الخاص بذلك كالتالي:

تاريخ			من حـ/ أ. د	xxx
الاستحقاق			إلى حـ/ الخزينة أو البنك سداد الكبيالة	xxx

(2) رفض السداد: قد تمتع المنشأة عن سداد الكبيالة المسحوبة عليها ويترتب على ذلك ما يلي:

⊖ إعادة الدين الشخصي (حـ/ الدائنين) وإلغاء الدين بورقة تجارية (حـ/ أ.د).

⊖ تحميل المنشأة مصاريف البروتستو.

ويكون القيد كالتالي:

			من مذكورين:	
حـ/ م. البروتستو	حـ/ م. البروتستو	إلى حـ/ الدائنين	حـ/ أ. د	xx
			حـ/ م. البروتستو	xx
			رفض المنشأة سداد الكبيالة	xxx

وقد يتم الاتفاق بين المنشأة وبين الساحب على إحلال ورقة جديدة محل الورقة المفروضة وأن تتحمل المنشأة فوائد تأخير عن المدة من تاريخ استحقاق الكمبيالة المفروضة حتى تاريخ استحقاق الكمبيالة الجديدة، ويكون القيد كالتالي:

تاريخ التجديد			من مذكورين:	
			ح/ الدائنين	××
			ح/ فوائد التأخير	××
			إلى ح/ أ . د	×××
			سحب كمبيالة جديدة لصالح الدائنين	

أما في حالة توقف المنشأة نهائيًا عن سداد الأوراق التجارية المستحقة عليها وقيام الدائنين بإشهار إفلاسهم، فإن المحكمة التجارية تقوم بتعيين مصفي يتولى تصفية أعمالها بحيث تحول أصولها إلى أموال حاضرة حتى يمكن سداد ما عليها من ديون. ويترتب على ذلك فتح حساب للتصفية الهدف منه توضيح ربح أو خسارة التصفية بالنسبة لأصول المنشأة والتزاماتها، ومما لا شك فيه أن تصفية أعمال المنشأة سترتب عليه احتمال عدم حصول الدائنين على كل مستحقاتهم ويعتبر الجزء الغير مسدد للدائنين بمثابة ربح للتصفية يرحل إلى الجانب الدائن من حساب التصفية ويكون القيد كالتالي:

تاريخ التصفية			من ح/ الدائنين	×××
			إلى مذكورين:	
			ح/ الخزينة	××
			ح/ التصفية	××
			سداد جزء من ح/ الدائنين عند التصفية	

وفي ضوء المعالجة المحاسبية لأوراق الدفع نخلص إلى ما يلي:

- 1- أن المعالجة المحاسبية لأوراق الدفع اقتصرت على حالات القبول والسداد والرفض والتجديد وكذلك إفلاس المنشأة.
- 2- أنه يمكن للمنشأة سداد الورقة التجارية قبل تاريخ الاستحقاق وفي هذه الحالة يمكنها الحصول على خصم مكتسب يعتبر إيرادًا بالنسبة لها ويكون القيد كالتالي:

تاريخ السداد				من حـ/ أ. د	xxx
				إلى مذكورين:	
				حـ/ الخزينة	xx
			حـ/ خصم مكتسب	xx	
			سداد الكمبيالة قبل تاريخ الاستحقاق		

٣- أن دفاتر المنشأة لا تتأثر إطلاقاً بالتصرفات المختلفة التي يقوم بها المحاسب أو المستفيد على الورقة التجارية مثل إرسالها للبنك للتحصيل، قطعها لدى البنك، إيداعها في البنك كضمان لقروض.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة صلاح الدين التجارية خلال شهر يناير ٢٠٢٤م:

في ١/١ اشترت بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه منها ٢٠٠٠ جنيه من شركة النصر والباقي من شركة الفتح.

في ١/٥ قبلت الكمبيالتين الأولى لصالح شركة النصر وتستحق السداد بعد ٥ ايام والثانية لصالح شركة الفتح وتستحق السداد بعد ٢٥ يوم.

في ١/٢٠ سددت الكمبيالة المستحقة لشركة النصر نقداً.

في ١/٣٠ رفضت سداد الكمبيالة المستحقة لشركة الفتح وقد بلغت مصاريف البروتستو التي دفعتها شركة الفتح ١٥ اجنيه.

في ١/٣١ تم الاتفاق بين المنشأة وشركة الفتح على حساب كمبيالة جديدة بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافاً إليها مصروفات البروتستو وفوائد تأخير قيمتها ١٠٠ اجنيه، وقد قبلت المنشأة هذه الكمبيالة.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة صلاح الدين وترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

الحل:

دفتر يومية منشأة صلاح الدين

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبلغ	
					دائن	مدين
١/١				من حـ/ المشتريات إلى حـ/ دائنون	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١/٥				شراء بضاعة على الحساب من شركة النصر والفتح من حـ/ الدائنين إلى حـ/ أ. د.	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١/٢٠				قبول كمبيالة للنصر ب٢٠٠٠ ج، والفتح ب٣٠٠٠ ج من حـ/ أ. د. إلى حـ/ الخزينة	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١/٣٠				سداد الكمبيالة المستحقة لشركة النصر من مذكورين: حـ/ أ. د. حـ/ مصاريف البروتستو إلى حـ/ الدائنين	٣١١٥	٣٠١٥ ١٠٠
١/٣١				رفض سداد كمبيالة شركة الفتح من مذكورين: حـ/ الدائنين حـ/ فوائد تأخير إلى حـ/ أ. د.	٣١١٥	٣٠١٥ ١٠٠
				قبول كمبيالة جديدة لصالح شركة النصر		

(ب) دفتر الأستاذ:

حـ / المشتريات

	رصيد مرحل	٥٠٠٠	١/١	إلى حـ / دائنون	٥٠٠٠
		٥٠٠٠			٥٠٠٠

حـ / الدائنين

١/١	من حـ / المشتريات	٥٠٠٠	١/٥	إلى حـ / أ. د.	٥٠٠٠
١/٣٠	من مذكورين	٣٠١٥	١/٣٠	إلى حـ / أ. د.	٣٠١٥
		٨٠١٥			٨٠١٥

حـ / أ. دفع

١/٥	من حـ / المشتريات	٥٠٠٠	١/٢٠	إلى حـ / الخزينة	٢٠٠٠
١/٣١	من مذكورين	٣١١٥	١/٣٠	إلى حـ / الدائنين	٣٠٠٠
		٨١١٥		رصيد مرحل	٣١١٥
					٨١١٥

حـ / مصاريف البروتستو

	رصيد مرحل	١٥	١/٣٠	إلى حـ / الدائنين	١٥
		١٥			١٥

حـ / فوائد التأخير

	رصيد مرحل	١٠٠	١/٣١	إلى حـ / أ. د.	١٠٠
		١٠٠			١٠٠

[ج] القروض:

تعتبر القروض من الالتزامات المتداولة تحصل عليها المنشأة لتمويل مشروعاتها في حالة عدم توافر الأموال اللازمة لدى أصحاب المنشأة، ومن ثم فإنه يعتبر التزام على المنشأة تجاه الجهة المانحة للقرض.

والقرض هنا يتخذ صورة مبلغ ثابت محدد ولمدة معلومة وهو بذلك يختلف عن حساب الاعتماد السابق الإشارة إليه والذي يعطي للمنشأة الحق في السحب والإيداع بشرط

أن لا يتجاوز رصيد المبالغ المقترضة في أى وقت خلال فترة متفق عليها بين المنشأة والبنك المبلغ المحدد والذي يسمى الحد الأقصى للاعتماد.

ومن الواضح أن البنوك لا تسمح بمنح قروض إلا بعد الاستعلام عن المركز المالي للمنشأة وسمعتها في السوق وبعد أن تقدم المنشأة الضمانات الكافية التي تكفل لسداد القرض بالكامل وفي المواعيد المتفق عليها.

وفي محاولة التعرف على المعالجة المحاسبية للقروض سوف نتناول ما يلي:

١ - الحصول على القرض:

عند الحصول على قرض يتم فتح حساب مستحق يسمى حـ/ القرض يجعل دائناً بالمبلغ والطرف المدين يتوقف على طريقة الحصول على القرض سواء نقدًا أو بإيداعه في الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك ويكون القيد كالتالي:

×/×				من حـ/ الخزينة أو البنك	×××
				إلى حـ/ القرض	×××
				الحصول على قرض	

ونود الإشارة إلى أنه في حالة حصول المنشأة على قروض من مصادر مختلفة يجب تمييز كل قرض حسب مصدر الحصول عليه حتى لا تتداخل حساباتها في بعضها البعض.

٢ - فائدة القرض:

يتقاضى البنك فائدة على القروض التي يقدمها للمنشأة وعادة ما يتفق على معدل الفائدة عند تقديم القرض وكذلك الكيفية التي يتم بها سداد هذه الفائدة سواء أكانت سنوية في تاريخ الاستحقاق أو عند سداد القرض.

فعند حساب الفائدة في تاريخ الاستحقاق ويتم سدادها يتم تسجيل ذلك بالقيد التالي:

تاريخ				من حـ/ فائدة القرض	××
سداد				إلى حـ/ الخزينة أو البنك	××
الفوائد				سداد فوائد القرض	

أما إذا كانت الفائدة يتم سحبها في تاريخ الاستحقاق ولا يتم سدادها إلا مع سداد القرض فإما يتم إضافة الفائدة إلى القرض في تاريخ الاستحقاق أو يتم توسيط حساب فائدة مستحقة، وفي الحالة الأولى يكون القيد كالتالي عند استحقاق الفائدة:

تاريخ الاستحقاق				من حـ / فائدة القرض إلى حـ / القرض تعليبة الفوائد على القرض	××	××
--------------------	--	--	--	---	----	----

أما في الحالة الثانية؛ فيكون القيد في تاريخ الاستحقاق:

تاريخ الاستحقاق				من حـ / فائدة القرض إلى حـ / الفائدة المستحقة استحقاق فائدة القرض	××	××
--------------------	--	--	--	---	----	----

٣- سداد القرض:

في التاريخ المحدد تقوم المنشأة بسداد القرض وتتوقف القيمة المطلوب سدادها على الطريقة المستخدمة في معالجة الفائدة:

⊖ إذا تم سداد الفائدة في تاريخ استحقاقها، وهنا يتم سداد قيمة القرض فقط ويكون القيد كالتالي:

تاريخ السداد				من حـ / القرض إلى حـ / الخزينة أو البنك سداد قيمة القرض	×××	×××
-----------------	--	--	--	---	-----	-----

⊖ إذا تم تعليبة الفائدة في تاريخ استحقاقها، وهنا يتم سداد رصيد حـ / القرض الذي تتضمن قيمة القرض مضافا إليه الفوائد ويكون القيد كالتالي:

تاريخ السداد				من حـ / القرض إلى حـ / الخزينة أو البنك سداد القرض	×××	×××
-----------------	--	--	--	--	-----	-----

⊖ إذا تم توسيط حـ / فوائد مستحقة عند السداد، وفي هذه الحالة يتم سداد القرض مضافا إليه الفوائد ويكون القيد كالتالي:

تاريخ السداد				من مذكورين:	
				حـ/ القرض	××
				حـ/ فوائد مستحقة	××
				إلى حـ/ الخزينة / البنك سداد القرض والفوائد	×××

مثال:

في ٢٠٢٤/١/١م حصلت منشأة سعيد على قرض من أحد البنوك بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه وبفائدة ١٠% تستحق في ١٢/٣١ من كل عام، وقد تم الاتفاق على سداد القرض في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

والمطلوب: تسجيل ما سبق بافتراض أن:

أ) الفائدة تسدد في تاريخ الاستحقاق.

ب) الفائدة تعلق على القرض في تاريخ الاستحقاق.

أ) بافتراض أن الفائدة تسدد في تاريخ الاستحقاق:

دفتر اليومية:

٢٠٢٢/١/١			من حـ/ الخزينة	١٥٠٠٠	
			إلى حـ/ القرض	١٥٠٠٠	
			الحصول على القرض		
٢٠٢٣/١٢/٣١			من حـ/ فائدة القرض	١٥٠٠	
			إلى حـ/ الخزينة	١٥٠٠	
			سداد فائدة القرض		
٢٠٢٤/١٢/٣١			من حـ/ فائدة القرض	١٥٠٠	
			إلى حـ/ الخزينة	١٥٠٠	
			سداد فائدة القرض		
٢٠٢٥/١٢/٣١			من مذكورين:		
			حـ/ فائدة القرض	١٥٠٠	
			حـ/ القرض	١٥٠٠٠	
			إلى حـ/ الخزينة	١٦٥٠٠	
			سداد القرض والفائدة		

ب) بافتراض تعليية الفائدة على القرض فى تاريخ الاستحقاق:
دفتر اليومية:

٢٠٢٢/١/١			من -/ الخزينة إلى -/ القرض	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٢٠٢٣/١٢/٣١			الحصول على القرض من -/ فائدة القرض إلى -/ القرض	١٥٠٠	١٥٠٠
٢٠٢٤/١٢/٣١		١٥٠٠	تعليية الفائدة على القرض من -/ فائدة القرض إلى -/ القرض	١٥٠٠	١٥٠٠
٢٠٢٥/١٢/٣١			من مذكورين: -/ فائدة القرض -/ القرض إلى -/ الخزينة سداد القرض والفائدة	١٩٥٠٠	١٥٠٠ ١٨٠٠٠

مثال عام على عمليات الإدارة العامة والالتزامات:

- في ٧/١ بدأت منشأة الإخلاص أعمالها بالأصول والالتزامات التالية (القيمة بالجنيه):
٢٠٠٠ اثاث، ٣٠٠٠ بضاعة، ٢٠٠٠ أوراق مالية، ٢٠٠٠ أ.ق، ٣٠٠٠ أ.د،
(٥٠٠ مسحوبة لصالح أحمد، ٢٥٠٠ مسحوبة لصالح محمد)، ٢٥٠٠
دائنون (محمود)، ٥٠٠٠ خزينة، ٣٠٠٠ قرض بنك مصر.
- في ٧/٢ دفعت إيجار المنشأة ١٠٠ جنيه نقدًا.
- في ٧/٣ اشترت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه من يوسف بخصم تجاري ٥% وخصم
نقدي ٢% إذا تم السداد خلال أسبوع.
- في ٧/٤ سددت الكمبيالة المسحوبة لصالح أحمد نقدًا.
- في ٧/٧ حصلت على قرض من البنك الأهلي بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه أودع الخزينة.

- في ٧/١٠ سددت المستحق لـيوسف نقدًا.
- في ٧/١٥ رفضت سداد الكميالة المستحقة لمحمد، وتحملت مصاريف البروتستو ٢٠جنيه.
- في ٧/١٨ اشترت بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠جنيه من عبد العال على الحساب.
- في ٧/١٩ قبلت كميالة لصالح عبد العال تستحق بعد شهر من تاريخه.
- في ٧/٢٠ اتفقت مع محمد على سداد مبلغ ١٠٠٠جنيه نقدًا وقبول كميالة بالباقي مضافاً إليه فوائد تأخير قدرها ٥٠جنيه.
- في ٧/٢٤ سددت قرض بنك مصر والفوائد المستحقة عليه والتي بلغت ٢٠٠جنيه نقدًا.
- في ٧/٢٥ دفعت مرتبات ٢٠٠جنيه.
- في ٧/٢٦ حصلت فوائد سندات ٧٥جنيه نقدًا.
- في ٧/٢٨ دفعت نقدًا ٢٠٠جنيه أقساط تأمين منها ٥٠جنيه تأمين حريق على المنشأة والباقي تأمين على حياة أسرة صاحب المنشأة.

والمطلوب:

- (١) إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية:
- (٢) ترحيل العمليات السابقة إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.
- (٣) تصوير ميزان المراجعة.

الحل:

(١) دفتر اليومية:

دفتر يومية منشأة الإخلاص

التاريخ	رقم صفحه	رقم الأستاذ	رقم القيد	البيان	المبلغ	
					دائن	مدين
٧/١				من مذكورين:		
				ح/ الأثاث		٢٠٠٠
				ح/ بضاعة		٣٠٠٠
				ح/ أوراق مالية		٢٠٠٠

التاريخ	رقم صفحه	الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبلغ	
						دائن	مدين
					ح/ أ. ق		٢٠٠٠
					ح/ الخزينة		٥٠٠٠
					إلى مذكورين:		
					ح/ أ. د	٣٠٠٠	
					ح/ دائنون	٢٥٠٠	
					ح/ قرض بنك مصر	٣٠٠٠	
					ح/ رأس المال	٥٥٠٠	
					ما بدأت به المنشأة أعمالها		
٧/٢					من ح/ الإيجار		١٠٠
					إلى ح/ الخزينة	١٠٠	
					سداد الإيجار نقدًا		
٧/٣					من ح/ المشتريات		٢٨٥٠
					إلى ح/ دائنون (يوسف)	٢٨٥٠	
					شراء بضاعة بخصم تجاري		
٧/٤					من ح/ أ. د		٥٠٠
					إلى ح/ الخزينة	٥٠٠	
					سداد كمبيالة نقدًا		
٧/٧					من ح/ الخزينة		٥٠٠٠
					إلى ح/ قرض البنك الأهلي	٥٠٠٠	
					إيداع القرض بالخزينة		
٧/١٠					من ح/ دائنون (يوسف)		٢٨٥٠
					إلى مذكورين:		
					ح/ خصم مكتسب	٥٧	

التاريخ	رقم صفحته	الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبلغ	
						دائن	مدين
٧/١٥					حـ/ الخزينة	٢٧٩٣	
					سداد المستحق ليوسف نقدًا		
					من مذكورين:		
					حـ/ أ. د		٢٥٠٠
					حـ/ م. البروتستو		٢٠
					إلى حـ/ دائنون (محمد)	٢٥٢٠	
					رفض سداد كمبيالة محمد		
٧/١٨					من حـ/ المشتريات		٢٥٠٠
					إلى حـ/ دائنون (عبد العال)	٢٥٠٠	
					شراء بضاعة على الحساب		
٧/١٩					من حـ/ دائنون (عبد العال)		٢٥٠٠
					إلى حـ/ أ. د	٢٥٠٠	
					قبول كمبيالة لصالح عبد العال		
٧/٢٠					من مذكورين:		
					حـ/ دائنون		٢٥٢٠
					حـ/ فوائد تأخير		٥٠
					إلى مذكورين:		
					حـ/ الخزينة	١٠٠٠	
					حـ/ أ. د	١٥٧٠	
					قبول كمبيالة لصالح محمد		
					وسداد باقي المستحق عليه		
٧/٢٤					من مذكورين:		
					حـ/ القرض		٣٠٠٠
					حـ/ فوائد القرض		٢٠٠

حـ / أ. د

٧/١	من مذكورين	٣٠٠٠	٧/٤	إلى حـ / الخزينة	٥٠٠
٧/١٩	من حـ / دائنون	٢٥٠٠	٧/١٥	إلى حـ / دائنون	٢٥٠٠
٧/٢٠	من مذكورين	١٥٧٠		رصيد مرحل	٤٠٧٠
		٧٠٧٠			٧٠٧٠

حـ / الخزينة

٧/٢	من حـ / الإيجار	١٠٠	٧/١	إلى مذكورين	٥٠٠٠
٧/٤	من حـ / أ. د	٥٠٠	٧/٧	إلى حـ / القرض	٥٠٠٠
٧/١٠	من حـ / دائنون	٢٧٩٣	٧/٢٦	إلى حـ / إيرادات أ.م	٧٥
٧/٢٠	من مذكورين	١٠٠٠			
٧/٢٤	من مذكورين	٣٢٠٠			
٧/٢٥	من حـ / المرتبات	٢٠٠			
٧/٢٨	من مذكورين	٢٠٠			
٧/٣١	رصيد مرحل	٢٠٨٢			
		١٠٠٧٥			١٠٠٧٥

حـ / أ. ق

	رصيد مرحل	٢٠٠٠	٧/١	إلى مذكورين	٢٠٠٠
		٢٠٠٠			٢٠٠٠

حـ / قرض بنك مصر

٧/١	من مذكورين	٣٠٠٠	٧/٢٤	إلى حـ / الخزينة	٣٠٠٠
		٣٠٠٠			٣٠٠٠

حـ / قرض البنك الأهلي

٧/٧	من حـ / الخزينة	٥٠٠٠		رصيد مرحل	٥٠٠٠
		٥٠٠٠			٥٠٠٠

حـ/ رأس المال

٧/١	من مذكورين	٥٥٠٠	٧/٣١	رصيد مرحل	٥٥٠٠
		٥٥٠٠			٥٥٠٠

حـ/ دائنون

٧/١	من مذكورين	٢٥٠٠	٧/١٠	إلى مذكورين	٢٨٥٠
٧/٣	من حـ/ المشتريات	٢٨٥٠	٧/١٩	إلى حـ/ أ. د	٢٥٠٠
٧/١٥	من مذكورين	٢٥٢٠	٧/٢٠	إلى مذكورين	٢٥٢٠
٧/١٩	من حـ/ المشتريات	٢٥٠٠	٧/٣١	رصيد مرحل	٢٥٠٠
		١٠٣٧٠			١٠٣٧٠

حـ/ الإيجار

	رصيد مرحل	١٠٠	٧/٢	إلى حـ/ الخزينة	١٠٠
		١٠٠			١٠٠

حـ/ المشتريات

	رصيد مرحل	٥٣٥٠	٧/٣	إلى حـ/ دائنون	٢٨٥٠
			٧/١٨	إلى حـ/ دائنون	٢٥٠٠
		٥٣٥٠			٥٣٥٠

حـ/ خصم مكتسب

٧/١٠	من حـ/ دائنون	٥٧		رصيد مرحل	٥٧
		٥٧			٥٧

حـ/ م. البروتستو

	رصيد مرحل	٢٠	٧/١٥	إلى حـ/ دائنون	٢٠
		٢٠			٢٠

حـ/ فوائد التأخير

	رصيد مرحل	٥٠	٧/٢٠	إلى مذكورين	٥٠
		٥٠			٥٠

حـ/ فوائد القرض

	رصيد مرحل	٢٠٠	٧/٢٤	إلى حـ/ الخزينة	٢٠٠
		٢٠٠			٢٠٠

حـ/ المرتبات

	رصيد مرحل	٢٠٠	٧/٢٥	إلى حـ/ الخزينة	٢٠٠
		٢٠٠			٢٠٠

حـ/ إيرادات أ. مالية

٧/٢٦	من حـ/ الخزينة	٧٥		رصيد مرحل	٧٥
		٧٥			٧٥

حـ/ تأمين الحريق

	رصيد مرحل	٥٠	٧/٢٨	إلى حـ/ الخزينة	٥٠
		٥٠			٥٠

حـ/ المسحوبات

	رصيد مرحل	١٥٠	٧/٢٨	إلى حـ/ الخزينة	١٥٠
		١٥٠			١٥٠

(٣) ميزان المراجعة:

منشأة الإخلاص

ميزان المراجعة في ٢٠٢٤/١٢/٣١

اسم الحساب	دائن	مدين
الأثاث		٢٠٠٠
البضاعة		٣٠٠٠
أ. مالية		٢٠٠٠
الخزينة		٢٠٨٢
أ. د	٤٠٧٠	
أ. ق		٢٠٠٠
قرض البنك الأهلي	٥٠٠٠	

اسم الحساب	دائن	مدين
دائنون	٢٥٠٠	
رأس المال	٥٥٠٠	
الإيجار		١٠٠
المشتريات		٥٣٥٠
خصم مكتسب	٥٧	
م. البروتستو		٢٠
فوائد تأخير		٥٠
المرتبات		٢٠٠
فوائد القرض		٢٠٠
إيرادات أ. مالية	٧٥	
تأمين حريق		٥٠
مسحوبات		١٥٠
	١٧٢٠٢	١٧٢٠٢

أسئلة الفصل السادس

تمرين (١):

- فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة عبد الرحمن التجارية خلال شهر أبريل:
- في ٤/١ اشترت بضاعة من عبد العزيز بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه نصفها نقدًا والباقي على الحساب ويخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال أسبوع.
- في ٤/٥ ردت بضاعة إلى عبد العزيز غير مطابقة للمواصفات قيمتها ٥٠٠ جنيه.
- في ٤/٦ اشترت بضاعة من عبد المحسن بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠% وخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال ٥ أيام.
- في ٤/٧ حصلت على قرض من البنك الأهلي بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وبفائدة ٦% تدفع مرتين سنويا في أكتوبر وأبريل.
- في ٤/٨ سددت المستحق لعبد المحسن بشيك.
- في ٤/٩ سمح عبد المحسن للمنشأة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نظير انخفاض في أسعار البضاعة المرسل إليها.
- في ٤/١٠ سدد المستحق لعبد المحسن بشيك.
- في ٤/١٥ سددت قرض بنك الإسكندرية وقدره ٣٠٠٠ جنيه خصما من حسابها الجاري لدى البنك هذا بالإضافة إلى الفوائد وقدرها ٥٠ جنيه.
- في ٤/٢٥ دفعت المصروفات التالية نقدًا:
- إيجار المنشأة ١٢٠ جنيه، نور ومياه ٨٠ جنيه، أجور ومرتبات ٥٠٠ جنيه.
- والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة عبد الرحمن.

تمرين (٢):

- كان رصيد ح/ أ.د كما ورد في ميزانية منشأة السلاموني ١٠٠٠٠ جنيه وبياناتها كالتالي:
- ٢٠٠٠ جنيه كميالة مسحوبة لصالح خالد تستحق في ٢/٥.
- ٣٠٠٠ جنيه سند إذني لصالح يستحق في ٢/٢٠.
- ٥٠٠٠ جنيه كميالة مسحوبة لصالح سامح تستحق في ٢/٢٨.

وخلال شهر فبراير تمت العمليات التالية:

- في ٢/١ سددت كمبيالة سامح نقدًا وحصلت على خصم تعجيل دفع ٥%.
في ٢/٥ رفضت سداد كمبيالة خالد وتحملت المنشأة بمصاريف البروتستو وعدم الدفع قدره ٢٠٠ جنيه.
في ٢/١٠ قبلت كمبيالة لصالح خالد تستحق بعد شهرين بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وتم سداد الباقي مضافا إليه فوائد التأخير وقدرها ٥٠٠ جنيه نقدًا.
في ٢/٢٥ سددت السند الإذني المستحق لصالح بشيك.
والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة السلاموني وترحيلها إلى حـ/ أ.د بدفتر الأستاذ.

تمرين (٣):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة سرحان خلال شهر مارس:

- في ٣/١ دفعت مصاريف صيانة وإصلاح للسيارة بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه نقدًا علماً بأن السيارة تستخدم بين المنزل والمنشأة بنسبة ٢:١.
في ٣/٥ اشترت بضاعة من محلات سعيد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠%.
في ٣/٧ سدد نصف المستحق لمحلات سعيد نقدًا وقبلت بالباقي كمبيالة تستحق بعد ٢٠ يوم.
في ٣/١٠ حصلت على قرض بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من البنك الوطني وذلك لاستخدامه في التجديدات المستقبلية في آلات المنشأة.
في ٣/١٢ اشترت بضاعة من سيمر بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه بعد خصم تجاري ١٠% وخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال أسبوع.
في ٣/١٣ دفعت المنشأة مصاريف نقل البضاعة المشتراة من سمير بمبلغ ٥٠٠ جنيه نقدًا نيابة عن سمير.
في ٣/١٤ ردت بضاعة غير مطابقة للمواصفات قيمتها ٢٠٠ جنيه.
في ٣/١٩ سددت المستحق لسمير نقدًا.
في ٣/٢٧ رفضت سداد الكمبيالة المسحوبة لصالح محلات سعيد وتحملت بمصاريف بروتستو ٥٠ جنيه.

في ٣/٢٩ اتفقت مع سعيد على سداد مبلغ ١٥٠٠ جنيه نقدًا وسحبت كمبيالة بالباقي
مضافا إليها مصاريف البروتستو تستحق السداد بعد شهرين.

في ٣/٣٠ نفذت الاتفاق مع سعيد.

في ٣/٣١ دفعت المصروفات التالية نقدًا:

٥٠٠ جنيه أجور ومرتبات

٣٠٠ جنيه فاتورة تليفون منزله.

١٠٠ جنيه مصاريف علاجية لزوجته.

٥٠ جنيه نور ومياه المنشأة.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة سرحان.

تمرين (٤):

فيما يلي بيانات كمبيالة تداولت بين عدة أشخاص:

القاهرة في أول أبريل	قرش	جنيه
المبلغ بالأرقام	٠٠٠	٧٠٠٠٠
إلى السيد/ سامح عثمان ادفعوا لأمر/ جاد عمر التاجر بالقاهرة مبلغاً وقدره سبعون ألف جنيه مصري لا غير؛ والقيمة وصلتنا بضاعة	إمضاء ضياء عمار إمضاء سامح عثمان	
مقبول في ٣ أبريل ٢٠٢٤	٣ أبريل ٢٠٢٤	

وكانت التظهيرات على الكمبيالة كالتالي:

⊖ ادفعوا القيمة لأمر/ سيد رمضان والقيمة وصلتنا بضاعة.

جاد عمر

٢٠٢٤/٤/١٢

⊖ ادفعوا المبلغ لأمر البنك الأهلي والقيمة وصلتنا نقدًا.

سيد رمضان

٢٠٢٤/٤/٢١

فإذا علمت أن:

أ) البنك دفع لقاطع الكمبيالة مبلغ ٦٨٠٠٠ جنييه.

ب) المسحوب عليه رفض الدفع وبلغت المصاريف القضائية ٥٠٠ جنييه.

ج) كل شخص يرجع على قبله من الكمبيالة وقبض منه كامل حقه ما عدا الساحب والمسحوب عليه حيث اتفقا على الآتي:

⊖ سداد نصف القيمة نقدًا.

⊖ قبول كمبيالة جديدة بالباقي مضافا إليها فوائد تأخير بمبلغ ٢٠٠٠ جنييه وتستحق بعد شهر.

والمطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة في دفاتر:

- ضياء عمار. - سامح عثمان. - جاد عمر. - سيد رمضان.

تمرين (٥):

المطلوب استخدام البيانات الواردة بوجه وظهر الكمبيالة التالية لإثبات العمليات

المتعلقة بها في دفاتر الأشخاص المذكورين بها:

وجه الكمبيالة

القاهرة في: ٢٠٢٤/١/١	قرش	جنييه
المبلغ بالأرقام	٠٠٠	٣٠٠٠٠
إلى السيد/ محمد عمر		
ادفعوا لأمر/ أحمد جمال التاجر بقنا وبعد ثلاثة أشهر		
مبلغاً وقدره ثلاثون ألف جنييه مصري لا غير؛		
والقيمة وصلتنا بضاعة		
إمضاء		
يوسف محمود		
إمضاء		
محمد عمر		
مقبول في ٢٠٢٤/١/١		٢٠٢٤/١/١

ظهر الكمبيالة

ادفعوا القيمة إلى بنك القاهرة	ادفعوا إلى السيد/
محمد عباس ٢٠٢٤/٢/١	محمد عباس
خالص عن بنك القاهرة	والقيمة وصلتنا بضاعة
رئيس الكمبيالات ٢٠٢٤/٤/١	أحمد جمال في ٢٠٢٤/١/٥

فإذا علمت أن:

الكمبيالة المسحوبة سداداً لبضاعة اشتراها محمد عمر من يوسف محمود وبضاعة اشتراها يوسف محمود من أحمد جمال كما أن التظهير كان سداداً لثمن بضاعة اشتراها أحمد جمال من محمد عباس ويبلغ سعر الخصم ٦%.

الفصل السابع
تسجيل العمليات
الرأسمالية

تمهيد:

يقصد بالعمليات الرأسمالية هنا جميع العمليات التي تؤدي إلى إنفاق مبالغ للحصول على مصادر لخدمات طويلة الأجل للمشروع وهي التي تتمثل في الإنفاق على مجموعة الأصول الثابتة التي تقتنى لا من أجل بيعها وتحقيق ربح ولكن من أجل المساعدة في الإنتاج في خلال حياة المشروع، وتجدر الإشارة هنا أنه قد يحدث أن يقوم ببيع أحد أصوله الثابتة بقصد استبداله بأصل آخر أكثر كفاية، وقد ينتج عن البيع تحقيق ربح أو خسارة تتمثل في الفرق بين تكلفة الأصل وثمان البيع، وهذا الربح أو الخسارة يطلق عليه الربح (أو الكسب)، أو الخسارة الرأسمالية، وعلى ذلك فالعمليات الرأسمالية تتعلق بالأمور التالية في هذا الفصل:

أولاً: الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة.

ثانياً: الربح أو الخسارة الرأسمالية.

ثالثاً: الاستغناء عن الأصول الثابتة.

أولاً: الإنفاق الرأسمالي:

النفقات الرأسمالية تتمثل في جميع النفقات التي تصرف على شراء الأصول الثابتة للمشروع كالأراضي والمباني والآلات والأثاث والسيارات، وفي حالة شراء أحد الأصول الثابتة تكون العملية متبادلة بين طرفين: الطرف المدين وهو حساب الأصل باعتباره يمثل صاحب المشروع أو من ينوب عنه الذي تسلم الأصل، والطرف الدائن الخزينة أو البنك (إذا كان الشراء نقدًا) أو الشخص المورد للأصل (إذا كان الشراء على الحساب) باعتبار أن هذا الطرف هو العاطي:

طرف مدين: حـ/ الأصل (حسب نوعه).

طرف دائن: حـ/ الخزينة أو البنك (شراء نقدًا).

أو حـ/ المورد (شراء على الحساب).

ويؤدي هذا القيد إلى زيادة أصل من الأصول مقابل نقص أصل آخر (الخبزينة أو

البنك) أو زيادة التزام (حساب المورد).

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ثلاثة أمور هامة ترتبط بالإنفاق الرأسمالي وهي:

الأولى: النفقات الرأسمالية المتعلقة بالأصول الثابتة لا تتمثل في قيمة شراء هذه الأصول فقط بل أيضًا في جميع النفقات التي تصرف على هذه الأصول لجعلها قابلة للاستعمال مثل رسوم التسجيل والأتعاب القضائية والعمولات المدفوعة للوسطاء والسماسرة ومصاريف النقل والتأمين والتركيب، فكل هذه النفقات ملازمة للأصل وتتخذ صفة المبالغ التي تصرف على شراء الأصل، ولذلك يجب اعتبارها نفقات رأسمالية تضم إلى قيمة الأصل فتزداد بقيمتها، ولعلنا نذكر هنا أهم الأصول الثابتة وما يرتبط بها من نفقات بخلاف نفقات الشراء الأصلية.

(١) الأراضي:

يضاف على ثمن شراء الأراضي المصروفات الآتية:

- عمولة السمسرة والوسطاء.
- المصروفات القضائية المتعلقة بتحرير العقود.
- رسوم إشهار وتسجيل.
- تكاليف إعداد الأراضي للبناء كمصاريف الردم والتسوية.
- تكاليف الهدم والإزالة في حالة وجود مباني قديمة.

وفى حالة إنفاق إحدى هذه المصروفات يجعل حساب الأراضي مدينًا بها فيزيد حساب الأصل مع جعل حساب البنك أو الخزينة دائنًا بنفس القيمة باعتباره الطرف العاطي لقيمة المصروف.

٢) المباني:

ويدخل ضمن تكلفتها فى حالة شرائها المصروفات القضائية المتعلقة بتحرير العقود ورسوم إشهار وتسجيل وغيرها، أما فى حالة قيام المشروع بإنشاء المباني بنفسه فيعتبر مصروفات رأسمالية أتعاب المهندسين الذين وضعوا تصميم المباني ومصاريف الحصول على ترخيص البناء من الجهات الحكومية.

وفى هذه الحالة أيضًا يجعل حساب المباني مدينًا بأية مصروفات من المصروفات المذكورة مع جعل حساب الخزينة دائنًا.

٣) الآلات:

فى حالة شراء الآلات يدخل ضمن تكلفتها كافة المصروفات المتعلقة بنقل الآلات والتركيب وإعداد الآلة للاستخدام فى الغرض الذي أعدت له.

أما فى حالة تصنيع الآلة بواسطة المشروع فتعتبر مصروفات رأسمالية تكلفة المواد الخام وأجور العمال وكافة المصروفات المباشرة التي استلزمها إنتاج الآلة كمصاريف التصميم والأبحاث.

وجميع النفقات السابقة تضاف إلى حساب الآلات ويجعل هذا الحساب مدينًا بها وحساب البنك أو الخزينة دائنًا بنفس القيمة.

٤) السيارات:

تعتبر مصروفات رأسمالية بجانب ثمن شرائها عمولة السمسرة والوسطاء، وفى حالة شراء سيارة مستعملة يضاف إلى الثمن مصاريف اختبارها فنيًا لمعرفة مدى سلامتها وصلاحياتها وكذلك مصاريف التسجيل بالشهر العقاري.

الثانية: الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة لا يقتصر على نفقات إعداد الأصل للاستعمال، بل يشتمل أيضًا على أنواع أخرى تصرف على الأصل خلال حياته الإنتاجية أهمها النفقات الآتية:

(١) نفقات التحسين:

والتي تتمثل في عملية استبدال جزء من الأصل بجزء آخر، أو في عملية إصلاح على نطاق واسع مما يؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي أو الطاقة الإنتاجية أو الكفاية الإنتاجية للأصل، ومثال ذلك نفقات التحسين التي تدخل على مباني المشروع بقصد إعدادها لتلائم احتياجات المشروع كتغيير أرضية خشبية بأرضية باركيه، وكذلك نفقات التحسينات التي تدخل على مرافق المشروع كالطرق والقنوات بالنسبة للمنشآت الزراعية.

(٢) نفقات الإضافة:

وهي عبارة عن استثمار جديد يترتب عليه زيادة الطاقة المستغلة عن طريق التوسع، وهي بطبيعتها نفقات رأسمالية مثل نفقات بناء دور جديد فوق مبنى المشروع ونفقات شراء وحدات جديدة من الأصول الثابتة.

(٣) نفقات الإحلال:

التي تتمثل في استبدال أصل قديم بأصل جديد أكثر كفاية أو استبدال جزء رئيسي من أصل قديم بجزء آخر جديد (محرك آلة مثلاً).

وهذه النفقات جميعها سواء نفقات التحسين أو الإضافة أو الإحلال، تعتبر نفقات رأسمالية يجب إضافتها إلى حساب الأصل المختص بجعل حساب الأصل مديناً بها فيزيد بقيمتها، وحساب الخزينة أو البنك دائماً بنفس القيمة باعتبارها الطرف العاطي للقيمة، ولعلنا نضيف في هذا المقام أن هناك بعض المصروفات التي تصرف على الأصل خلال حياته الإنتاجية، ولكن لا يمكن اعتبارها ضمن النفقات الرأسمالية مثل مصروفات الصيانة التي يقصد بها المحافظة على القدرة الإنتاجية الراهنة للأصل، وكذلك مصروفات الإصلاح التي يقصد بها إصلاح ما يتلف من الأصل وإعادة الأصل إلى قدرته الإنتاجية الأصلية، فهذه النفقات تعتبر بطبيعتها عمليات إيرادية متعلقة بوظيفة الإدارة العامة، وسوف نتناولها بالدراسة في الفصل التالي مع الأنواع الأخرى من العمليات الإيرادية.

الثالثة: توجد بعض الأصول الثابتة كالأراضي تستخدم في الإنتاج ولكنها لا تتعرض للنقص في قيمتها، بل قد يحدث العكس وتزيد قيمتها من عام لآخر، ولكن أغلب الأصول الثابتة كالآلات والمباني والسيارات والأثاث تتعرض للنقص المستمر في قيمتها من عام لآخر وهو ما يطلق عليه بالاستهلاك، واستهلاك الأصول الثابتة ينتج عادة من استعمال الأصل في الإنتاج أو من مجرد مضي المدة وتعرض الأصل إلى عوامل الصدأ والعوامل

الجوية الأخرى، أو قد تنقص قيمة الأصل نتيجة احتمال ظهور اختراع حديث أكثر كفاية من الأصل الذي تقتنيه المنشأة، وتضطر المنشأة إلى استبدال الأصل القديم بالأصل الجديد قبل انتهاء العمر الإنتاجي المحدد للأصل القديم.

وهناك طرق كثيرة لحساب النقص السنوي في قيمة الأصل الناتج عن الاستهلاك وسوف نتعرض لمشكلة الاستهلاك وطرق حسابه مستقبلاً عندما نتناول دراسة تحليل العمليات المالية بقصد إظهار نتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة وتحديد المركز المالي في نهاية المدة المالية، ولقد اقتصرنا هنا على مشكلة تسجيل العملية الرأسمالية، أي عملية شراء الأصول الثابتة وما يرتبط بها من نفقات مختلفة.

ثانياً: الأرباح (الكسب) أو الخسائر الرأسمالية:

وهي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أصل من الأصول الثابتة للمنشأة، والمعروف أن الأصول الثابتة تقتنى بقصد المساعدة في الإنتاج، أي بقصد أداء خدمات طويلة الأجل للمشروع لا بقصد بيعها، ولكن يحدث أن تقوم المنشأة ببيع أصل من أصولها الثابتة للاستغناء عنه أو لاستبداله بأصل آخر أكثر كفاية، وقد يتحقق عن ذلك ربح أو خسارة يمكن تحديده بمقارنة ثمن بيع الأصل بتكلفة الأصل الظاهر بقائمة المركز المالي للمنشأة في تاريخ البيع.

فإذا فرض مثلاً أن قيمة الآلة الظاهرة بقائمة المركز المالي تبلغ ٥٠٠٠ جنيه قد بيعت بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه، فمعنى ذلك أن المنشأة حققت ربحاً رأسمالياً قدره ١٠٠٠ جنيه، في هذه الحالة يجعل حساب الخزينة أو البنك مديناً بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه باعتباره الطرف الذي تسلم قيمة الأصل المباع، أما الطرف الدائن فطرف مركب من حسابين: الأول: حساب الأصل فيجعل دائناً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وهي قيمة الأصل الظاهرة بقائمة المركز المالي في تاريخ البيع، وبذلك يتلشى حساب الأصل بمناسبة بيعه.

الثاني: حساب يفتح بقيمة الأرباح الرأسمالية يسمى حساب أرباح بيع الأصول الثابتة يجعل دائناً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تمثل قيمة الأرباح، ومعنى ذلك أن طرفي العملية تتمثل في الآتي:

طرف مدين: من حـ / الخزينة (أو البنك) بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه
طرف دائن مركب: حـ / الآلة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه.
حـ / أرباح بيع أصول ثابتة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه.

ويكون القيد الذي يظهر بدفتر اليومية كالآتي:

	له	منه
من حـ/ الخزينة (أو البنك) إلى مذكورين:		٦٠٠٠
حـ/ الآلة	٥٠٠٠	
حـ/ أرباح بيع أصول ثابتة	١٠٠٠	

وإذا فرض العكس وبيعت الآلة بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه فتكون هناك خسائر رأسمالية بمبلغ ٥٠٠ جنيه ويكون طرفا العملية يتمثل في الآتي:

طرف مدين (مركب): حـ/ البنك أو الخزينة بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه
حـ/ خسائر بيع أصول ثابتة بمبلغ ٥٠٠ جنيه.
طرف دائن: حـ/ الآلة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه

ويكون القيد الذي يظهر بدفتر اليومية كالآتي:

	له	منه
من مذكورين:		
حـ/ الخزينة (أو البنك)		٤٥٠٠
حـ/ خسائر بيع أصول ثابتة		٥٠٠
إلى حـ/ الآلة	٥٠٠٠	

ولعلنا نذكر في هذا المقام أن الربح أو الخسارة الرأسمالية تعتبر إيرادًا أو خسارة غير عادية حيث أنها غير متعلقة بالنشاط التجاري العادي للمنشأة، كما أنها غير متكررة أو منتظمة ولا تنشأ نتيجة جهد مبذول ولكنها نتيجة ظروف اقتصادية تتمثل في ارتفاع الأسعار، وحيث أن الأرباح أو الخسائر الرأسمالية تعتبر أرباحًا غير عادية ومتعلقة أصلاً بعملية رأسمالية فإن هناك جدلاً علمياً واختلافاً في الرأي فيما يتعلق بطريقة معالجة تلك

الأرباح أو الخسائر فى القوائم المالية التي تظهر نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي، وسوف نتناول بالتفصيل دراسة وتحليل الآراء العلمية المتعلقة بهذا الموضوع مستقبلاً عندما نتعرض لمشكلة تحليل العمليات المالية وإظهار نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي.

مثال:

- تمت العمليات التالية فى إحدى المنشآت التجارية (ضمن عمليات أخرى)، والمطلوب إجراء القيود اليومية المتعلقة بهذه العمليات فى دفتر اليومية:
- ابتدأ وليد أعماله التجارية برأس مال قده ١٥٠٠٠ اجنيه ممثلاً فى الأصول والالتزامات الآتية:
أصول: ٥٠٠٠ أراضي، ٧٠٠٠ مباني، ٣٠٠٠ أثاث، ٥٠٠٠ خزينة
التزامات: ٥٠٠٠ دائنون.
 - اقترضت المنشأة من إيهاب محمود مبلغ ١٠٠٠٠ اجنيه نقداً تستحق السداد بعد ٥ سنوات وبسعر فائدة ٤% سنوياً، وقد أودعها فى الحساب الجارى بالبنك.
 - اشترى وليد الأصول الآتية:
مبنى بمبلغ ٤٠٠٠ اجنيه دفعت نقداً صرف عليها رسوم إشهار وتسجيل قدرها ٢٠٠ اجنيه دفعها نقداً.
سيارة مستعملة بمبلغ ٢٠٠٠ اجنيه وصرف عليها عمولة سمسرة قدرها ١٠٠ اجنيه ومصاريف اختبار فني قدره ٥٠ اجنيه ودفعت هذه المبالغ جميعها نقداً.
 - سحب وليد من الخزينة مبلغ ٥٠٠ اجنيه لحسابه الخاص.
 - باعت المنشأة جزءاً من الأثاث قيمته ٥٠٠ اجنيه بمبلغ ١٠٠ اجنيه أودعت فى الحساب الجارى بالبنك.

دفتر اليومية

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
				من مذكورين:		
				حـ/ أراضي		٥٠٠٠
				حـ/ مباني		٧٠٠٠
				حـ/ أثاث		٣٠٠٠
				حـ/ خزينة		٥٠٠٠
				إلى مذكورين:		
				حـ/ الدائنين	٥٠٠٠	
				حـ/ رأس المال	١٥٠٠٠	
				قيمة ما بدأنا به أعمالنا التجارية		
				من حـ/ البنك		١٠٠٠٠
				إلى حـ/ قرض إيهاب	١٠٠٠٠	
				قيمة قرض المذكور بمعدل فائدة ٤%		
				من حـ/ المباني		٤٢٠٠
				إلى حـ/ الخزينة	٤٢٠٠	
				قيمة المباني المشتراة		
				من حـ/ السيارات		٢١٥٠
				إلى حـ/ الخزينة	٢١٥٠	
				قيمة السيارات المشتراة		

- ✓ ثمن البيع أكبر من القيمة الدفترية والفرق بينهما يعتبر كسب رأسمالي.
 - ✓ ثمن البيع أقل من القيمة الدفترية والفرق بينهما يعتبر خسارة رأسمالية.
- الطريقة الأولى:

ويتم استخراج نتيجة البيع في حساب الأصل نفسه دون توسط أي حساب آخر
وهنا يكون قيد اليومية كالتالي:

(أ) إذا كان ثمن البيع أكبر من القيمة الدفترية:

				من حـ / الخزينة (البنك)	xxx
				إلى مذكورين:	
				حـ / الأصل	xx
				حـ / كسب رأسمالي	xx
				بيع أصل ثابت بكسب رأسمالي	

ويلاحظ ما يلي:

- حـ / الخزينة أو البنك جعل مديناً بثمن البيع.
 - حـ / الأصل جعل دائناً بالقيمة الدفترية.
 - حـ / كسب رأسمالي جعل دائناً بالفرق بين ثمن البيع والقيمة الدفترية.
- (ب) إذا كان ثمن البيع أقل من القيمة الدفترية:

				من مذكورين:	
				حـ / الخزينة	xx
				حـ / خسارة رأسمالية	xx
				إلى حـ / الأصل	xxx
				بيع أصل بخسارة	

ويلاحظ ما يلي:

- حـ / الخزينة جعل مديناً بثمن البيع.
- حـ / خسارة رأسمالية جعل مديناً بالفرق بين القيمة الدفترية و ثمن البيع.
- حـ / الأصل جعل دائناً بالقيمة الدفترية.

ويجب ملاحظة أنه في حالة اضطرار المنشأة لدفع عمولة فإن العمولة:

⊖ تخصم من الكسب الرأسمالي.

⊕ تضاف إلى الخسارة الرأسمالية.

وذلك كالتالي:

				من - / الكسب الرأسمالي	××	××
				إلى - / عمولة بيع الأصل	××	
				خصم العمولة من المكسب		
				من - / الخسارة الرأسمالية	××	××
				إلى - / عمولة بيع الأصل	××	
				إضافة العمولة للخسارة		

مثال:

فيما يلي بعض العمليات الرأسمالية التي تمت في منشأة الهدى التجارية خلال شهر يناير ٢٠٢٤م:

في ١/٥ باعت المنشأة سيارة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه نقدًا علمًا بأن قيمتها الدفترية ٧٥٠٠ جنيه، وقد بلغت العمولة التي دفعت للسمسار ١٠٠ جنيه نقدًا.

في ١/١٠ باعت المنشأة أثاث مستعمل بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه بشيك علمًا بأن قيمته الدفترية ٣٥٠٠ جنيه.

والمطلوب: تسجيل ما سبق في دفتر اليومية وترحيله إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

الترحيل إلى دفتر الأستاذ لمنشأة الهدى:

حـ/ الخزينة

١/٥	من حـ/ العمولة	١٠٠	١/٥	إلى مذكورين	٨٥٠٠
	رصيد مرحل	٨٤٠٠			
١/٣١		٨٥٠٠			٨٥٠٠

حـ/ السيارة

١/٥	من حـ/ الخزينة	٧٥٠٠	١/١	رصيد منقول	٧٥٠٠
		٧٥٠٠			٧٥٠٠

حـ/ كسب رأسمالي

١/٥	من حـ/ الخزينة	١٠٠٠	١/٥	إلى حـ/ العمولة	١٠٠
			١/٣١	رصيد مرحل	٩٠٠
		١٠٠٠			١٠٠٠

حـ/ العمولة

١/٥	من حـ/ كسب رأسمالي	١٠٠	١/٥	إلى حـ/ الخزينة	١٠٠
		١٠٠			١٠٠

حـ/ الأثاث

١/١٠	من مذكورين	٣٥٠٠		رصيد منقول	٣٥٠٠
		٣٥٠٠			٣٥٠٠

ملاحظات على الحل:

- ✓ أن حسابات الأصول الثابتة التي تم بيعها أُفقلت أى ليس لها رصيد.
- ✓ أن رصيد حـ/ الكسب الرأسمالي ورصيد حـ/ الخسارة الرأسمالية يتم إقفالها فى نهاية السنة فى الحسابات الختامية.
- ✓ أن العمولة أُفقلت فى حـ/ الكسب الرأسمالي لأنها مصروف مرتبط بصفة مباشرة ببيع الأصل ومن ثم يجب أن تؤخذ فى الحسابان عند تحديد صافي الربح أو الخسارة الناتجة عن عملية البيع.

✓ أن كل الحسابات أفلت ما عدا حـ/ الخزينة، وحـ/ الكسب الرأسمالي والذي يمثل صافي ربح بيع السيارة، وحـ/ الخسارة الرأسمالية ويمثل صافي خسارة بيع الأثاث.
الطريقة الثانية:

وتقوم على أساس توسيط حساب مؤقت لاستخراج نتيجة بيع الأصل يسمى حـ/
الأصل المباع، ويكون القيد كالتالي:

(أ) إذا كان ثمن البيع أكبر من القيمة الدفترية:

			من حـ/ أصل البيع	×××
			إلى حـ/ الأصل	×××
			إقفال حساب الأصل	
			من حـ/ الخزينة	×××
			إلى مذكورين:	
			حـ/ الأصل المباع	××
			حـ/ كسب رأسمالي	××
			بيع الأصل نقدًا	
			من حـ/ العمولة	×××
			إلى حـ/ الخزينة	×××
			دفع عمولة نقدًا	
			من حـ/ كسب رأسمالي	×××
			إلى حـ/ العمولة	×××
			خصم العمولة من الكسب الرأسمالي	

ويلاحظ على ما سبق:

✓ أن حـ/ الأصل المباع جعل مدينًا بالقيمة الدفترية للأصل وأن حـ/ الأصل جعل دائنًا وهذا يعني إقفال حـ/ الأصل.

✓ أن حـ/ الخزينة في القيد رقم "٢" جعل مدينًا بثمن البيع.

✓ أن العمولة أفلت في حـ/ الكسب الرأسمالي ويمكن معالجة العمولة بطريقة أخرى من خلال إقفالها في حـ/ الأصل المباع على أن يتم تسجيلها قبل تسجيل عملية البيع حتى يتم استخراج صافي الكسب الرأسمالي وهو عبارة عن:

ثمن البيع - القيمة الدفترية مطروحًا منها العمولة.

(ب) إذا كان ثمن البيع أقل من القيمة الدفترية:

				من حـ/ الأصل المباع إلى حـ/ الأصل إقفال حساب الأصل	xxx xxx	xxx
				من المذكورين: حـ/ الخزينة حـ/ الخسارة الرأسمالية إلى حـ/ الأصل المباع بيع الأصل نقدًا	xx xx xxx	
				من حـ/ العمولة إلى حـ/ الخزينة دفع عمولة بيع نقدًا	xxx xxx	xxx
				من حـ/ الخسارة الرأسمالية إلى حـ/ العمولة تحميل العمولة على الخسارة	xxx xxx	xxx

مثال:

إذا أخذنا بيانات المثال السابق، والمطلوب: تسجيل ذلك في دفتر اليومية وترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ بفرض إتباع الطريقة السابقة وهي توسط حـ/ الأصل المباع.

(أ) التسجيل في دفتر اليومية:

دفتر اليومية

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
١/٥				من حـ/ السيارة المباعة إلى حـ/ السيارة إقفال حساب السيارة	٧٥٠٠	٧٥٠٠
١/٥				من حـ/ الخزينة إلى مذكورين: حـ/ السيارة المباعة حـ/ كسب رأسمالي بيع السيارة نقدًا	٧٥٠٠ ١٠٠٠	٨٥٠٠
١/٥				من حـ/ العمولة إلى حـ/ الخزينة دفع العمولة نقدًا	١٠٠	١٠٠
١/٥				من حـ/ كسب رأسمالي إلى حـ/ العمولة إقفال العمولة في حـ/ كسب رأسمالي	١٠٠	١٠٠
١/١٠				من حـ/ الأثاث المباع إلى حـ/ الأثاث إقفال حساب الأثاث	٣٥٠٠	٣٥٠٠
١/١٠				من مذكورين: حـ/ الخزينة حـ/ خسارة رأسمالية إلى حـ/ الأثاث المباع بيع أثاث نقدًا	٣٥٠٠	٢٥٠٠ ١٠٠٠

(ب) الترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ:

حـ/ السيارة المباعة

١/٥		من حـ/ الخزينة	٧٥٠٠	١/٥		إلى حـ/ السيارة	٧٥٠٠
			٧٥٠٠				٧٥٠٠

حـ/ السيارة

١/٥		من حـ/ السيارة المباعة	٧٥٠٠	١/٥		رصيد منقول	٧٥٠٠
			٧٥٠٠				٧٥٠٠

حـ/ كسب رأسمالي

١/٥		من حـ/ الخزينة	١٠٠٠	١/٥		إلى حـ/ العمولة	١٠٠
					١/٣١	رصيد مرحل	٩٠٠
			١٠٠٠				١٠٠٠

حـ/ العمولة

١/٥		من حـ/ كسب رأسمالي	١٠٠	١/٥		إلى حـ/ العمولة	١٠٠
			١٠٠				١٠٠

حـ/ الخزينة

١/٣١		رصيد مرحل	١١٠٠٠	١/٥		إلى مذكورين	٨٥٠٠
					١/١٠	إلى حـ/ الأثاث المباع	٢٥٠٠
			١١٠٠٠				١١٠٠٠

حـ/ الأثاث

١/١٠		من حـ/ الأثاث المباع	٣٥٠٠	١/١		رصيد منقول	٣٥٠٠
			٣٥٠٠				٣٥٠٠

حـ/ الأثاث المباع

١/١٠		من مذكورين	٣٥٠٠	١/١٠		إلى حـ/ الأثاث	٣٥٠٠
			٣٥٠٠				٣٥٠٠

حـ/ الخسارة الرأسمالية

١/٣١		رصيد مرحل	١٠٠٠	١/١٠		إلى حـ/ الأثاث	١٠٠٠
			١٠٠٠				١٠٠٠

[٢] الاستغناء عن الأصل بالمبادلة:

ويقصد بهذا الحال المقايضة بين أصل وآخر، حيث تقوم المنشأة باستبدال أصل مستعمل بأصل جديد ناقصا القيمة السوقية للأصل القديم تمثل النقدية الواجب دفعها، وفي الغالب تكون القيمة السوقية للأصل القديم أعلى أو أقل من قيمته الدفترية، فإذا كانت القيمة السوقية للأصل القديم أعلى من القيمة الدفترية فإن الفرق يعتبر كسب رأسمالي، أما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية فإن الفرق يعتبر خسارة رأسمالية.

وقد أثير جدل بين المحاسبين بشأن الاعتراف بالكسب الرأسمالي في حالة المقايضة أو المبادلة وذلك بالنسبة للمنشأة المالكة للأصل القديم، فيرى البعض منهم عدم الاعتراف بالكسب الرأسمالي ولاسيما إذا تمت عملية المبادلة بين أصلين متماثلين مثل استبدال عقار بعقار آخر وبينون رأيهم هذا على أساس أن الإيراد يتحقق بالإنتاج وبيع السلع والخدمات وليس مبادلة الأصول الثابتة وهنا يسجل الأصل الجديد بالقيمة الدفترية للأصل القديم مضافا إليها النقدية التي سوف تدفعها المنشأة المالكة للأصل القديم.

أما الرأي الآخر والذي نؤيده ينظر إلى عملية المبادلة كأنها عملية بيع للأصل القديم وعملية شراء للأصل الجديد ومن ثم يجب الاعتراف بالكسب الرأسمالي أو الخسارة الرأسمالية الناتجة عن عملية المبادلة.

مثال:

اتفقت منشأة خالد محمود مع مؤسسة بهاء الدين على استبدال السيارة المملوكة لها والتي قيمتها الدفترية ٧٢٠٠٠ جنيه بسيارة أخرى طراز حديث سعرها ١٢٠٠٠ جنيه وأن تدفع المنشأة مبلغ ٤٠٠٠ جنيه نقداً.

والمطلوب: تسجيل ما سبق في دفتر يومية منشأة خالد محمود.

من البيانات السابقة يتضح أن المنشأة باعت سيارتها القديمة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه وهو الفرق بين سعر السيارة الجديدة والمبلغ النقدي الذي سوف تدفعه المنشأة، وبما أن القيمة الدفترية للسيارة القديمة في تاريخ البيع ٧٢٠٠٠ جنيه فكأن المنشأة كسبت ٨٠٠ جنيه ويسجل ما سبق في دفتر اليومية كالتالي:

				من حـ/ السيارة	٨٠٠
				إلى حـ/ الكسب الرأسمالي	٨٠٠
				إثبات مكسب السيارة القديمة	

حـ/ السيارة

			رصيد منقول	٧٢٠٠
			إلى حـ/ الخزينة	٤٠٠٠
			إلى حـ/ كسب رأسمالي	٨٠٠
		رصيد مرحل	١٢٠٠٠	
			١٢٠٠٠	

مثال عام على الأصول الثابتة:

في ٦/١ بدأت منشأة عمر أعمالها برأس مال قدره ٢٠٠٠٠ جنيه متمثلاً في الأصول والالتزامات التالية:

٣٠٠٠ ج آلة، ٢٠٠٠ ج أثاث، ٣٠٠٠ ج بضاعة، ١٥٠٠ ج مدينون، ١٠٠٠٠ ج الخزينة، ٥٠٠٠ ج قرض بنك القاهرة، ٢٥٠٠ ج دائنون، ٨٠٠٠ ج البنك.

في ٦/٢ استأجرت مبنى لمزاولة نشاطها بإيجار شهري ١٠٠ ج ودفعت إيجار شهر مقدماً.

في ٦/٤ اشترت سيارة نصف نقل بمبلغ ٩٠٠٠ ج من معرض هشام دفعت منها ٣٠٠٠ ج نقدًا والباقي على الحساب، وقد دفعت رسوم تسجيل لها بمبلغ ٥٠٠ ج بشيك.

في ٦/٥ قامت بتركيب صندوق على السيارة بتكلفة قدرها ١٠٠٠ ج دفعت نقدًا.

في ٦/٧ سحب صاحب المنشأة مبلغ ٥٠٠ ج من حساب المنشأة الجاري بالبنك.

في ٦/٨ اشترت آلة جديدة بمبلغ ٣٠٠٠ ج نقدًا ودفعت المصروفات التالية نقدًا:

م. نقل الآلة ٢٠٠ ج، م. تركيب الآلة ٣٠٠ ج

فى ٦/٩ باع صاحب المنشأة قطعة أرض يمتلكها بمبلغ ٨٠٠٠ ج تم إيداعها الخزينة كزيادة لرأس المال.

فى ٦/١١ اشترت بضاعة على الحساب من محلات زينهم بمبلغ ٥٠٠٠ ج.

فى ٦/١٥ باعت بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ ج بشيك.

فى ٦/١٧ استبدلت الآلة القديمة بألة جديدة سعرها ٤٠٠٠ ج ودفعت مبلغ ٨٠٠ ج نقدًا.

فى ٦/٢٠ باعت الأثاث بمبلغ ٢٥٠٠ ج نقدًا بعد خصم عمولة البيع وقدرها ٥٠ ج.

فى ٦/٢٥ سددت القرض المستحق لبنك القاهرة نقدًا.

فى ٦/٣٠ دفعت نقدًا مبلغ ٢٠٠ ج صيانة وإصلاح للسيارة المشتراة فى ٦/٤.

والمطلوب:

أ - تسجيل العمليات السابقة بدفتر اليومية.

ب- ترحيل ما سبق إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

ج- تصوير ميزان المراجعة.

أ - دفتر اليومية:

التاريخ	رقم	صفحة	رقم الأستاذ	رقم المستند	رقم الإقود	المبلغ	
						مدین	دائن
٦/١					١	من مذكورين:	
						ح/ الآلة	٣٠٠٠
						ح/ الأثاث	٢٠٠٠
						ح/ البضاعة	٣٠٠٠
						ح/ مدينون	١٥٠٠
						ح/ الخزينة	١٠٠٠٠
						ح/ البنك	٨٠٠٠
						إلى مذكورين:	

			حـ / القرض	٥٠٠٠	
			حـ / دائنون	٢٥٠٠	
			حـ / رأس المال	٢٠٠٠٠	
			ما بدأت به المنشأة أعمالها		
٦/٢		٢	من حـ / الإيجار		٢٠٠
			إلى حـ / الخزينة	٢٠٠	
			دفع إيجار شهرين نقدًا		
٦/٤		٣	من حـ / السيارة		٩٥٠٠
			إلى مذكورين:		
			حـ / دائنون (هشام)	٦٠٠٠	
			حـ / الخزينة	٣٠٠٠	
			حـ / البنك	٥٠٠	
			شراء سيارة نصف نقل		
٦/٥		٤	من حـ / السيارة		١٠٠٠
			إلى حـ / الخزينة	١٠٠٠	
			تركيب صندوق للسيارة		
٦/٧		٥	من حـ / المسحوبات		٥٠٠
			إلى حـ / البنك	٥٠٠	
			مسحوبات شخصية من الحساب الجاري للمنشأة		
٦/٨		٦	من حـ / الآلات		٣٥٠٠
			إلى حـ / الخزينة	٣٥٠٠	
			شراء آلة نقدًا		
٦/٩		٧	من حـ / الخزينة		٨٠٠٠

				إلى حـ/ رأس المال زيادة رأس المال نقدًا	٨٠٠٠	
٦/١١		٨		من حـ/ المشتريات إلى حـ/ دائنون (زينهم)	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٦/١٥		٩		شراء بضاعة على الحساب من حـ/ البنك إلى حـ/ المبيعات	٤٠٠٠	٤٠٠٠
				بيع بضاعة بشيك		
٦/١٧		١٠		من حـ/ الآلة إلى مذكورين:		١٠٠٠
				حـ/ الكسب الرأسمالي	٢٠٠	
				حـ/ الخزينة	٨٠٠	
٦/٢٠		١١		استبدال آلة بآلة أخرى ودفع الفرق نقدًا من حـ/ الخزينة إلى مذكورين:		٢٥٠٠
				حـ/ الأثاث	٢٠٠٠	
٦/٢٥		١٢		حـ/ كسب رأسمالي	٥٠٠	
				من حـ/ القرض إلى حـ/ الخزينة	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٦/٣٠		١٣		سداد القرض نقدًا من حـ/ م. صيانة وإصلاح إلى حـ/ الخزينة	٢٠٠	٢٠٠
				دفع م. صيانة وإصلاح نقدًا		

حـ / الآلات

٦/٣٠	رصيد مرحل	٧٥٠٠	٦/١	إلى مذكورين	٣٠٠٠
			٦/٨	إلى حـ / الخزينة	٣٥٠٠
			٦/١٧	إلى مذكورين	١٠٠٠
		٧٥٠٠			٧٥٠٠

حـ / الاثاث

٦/٢٠	من حـ / الخزينة	٢٠٠٠	٦/١	إلى مذكورين	٢٠٠٠
		٢٠٠٠			٢٠٠٠

حـ / البضاعة

٦/٣٠	رصيد مرحل	٣٠٠٠	٦/١	إلى مذكورين	٣٠٠٠
		٣٠٠٠			٣٠٠٠

حـ / مدينون

٦/٣٠	رصيد مرحل	١٥٠٠	٦/١	إلى مذكورين	١٥٠٠
		١٥٠٠			١٥٠٠

حـ / الخزينة

٦/٢	من حـ / الإيجار	٢٠٠	٦/١	إلى مذكورين	١٠٠٠٠
٦/٤	من حـ / السيارة	٣٠٠٠	٦/٩	إلى حـ / رأس المال	٨٠٠٠
٦/٥	من حـ / السيارة	١٠٠٠	٦/٢٠	إلى مذكورين	٢٥٠٠
٦/٨	من حـ / الآلات	٣٥٠٠			
٦/١٧	من حـ / الآلات	٨٠٠			
٦/٢٥	من حـ / القرض	٥٠٠٠			
٦/٣٠	من حـ / م. إصلاح وصيانة	٢٠٠			
٦/٣٠	رصيد مرحل	٦٨٠٠			
		٢٠٥٠٠			٢٠٥٠٠

حـ / البنك

٦/٤		من حـ / السيارة	٥٠٠	٦/١	إلى مذكورين	٨٠٠٠
٦/٧		من حـ / المسحوبات	٥٠٠	٦/١٥	إلى حـ / المبيعات	٤٠٠٠
٦/٣٠		رصيد مرحل	١١٠٠٠			
			١٢٠٠٠			١٢٠٠٠

حـ / القرض

٦/١		من مذكورين	٥٠٠٠		إلى حـ / الخزينة	٥٠٠٠
			٥٠٠٠			٥٠٠٠

حـ / دائنون

٦/١		من مذكورين	٢٥٠٠	٦/٣٠	رصيد مرحل	١٣٥٠٠
٦/٤		من حـ / السيارة	٦٠٠٠			
٦/١١		من حـ / المشتريات	٥٠٠٠			
			١٣٥٠٠			١٣٥٠٠

حـ / رأس المال

٦/١		من مذكورين	٢٠٠٠٠	٦/٣	رصيد مرحل	٢٨٠٠٠
٦/٩		من حـ / الخزينة	٨٠٠٠			
			٢٨٠٠٠			٢٨٠٠٠

حـ / الإيجار

٦/٣٠		رصيد مرحل	٢٠٠	٦/٢	إلى حـ / الخزينة	٢٠٠
			٢٠٠			٢٠٠

حـ / السيارة

٦/٣٠		رصيد مرحل	١٠٥٠٠	٦/٤	إلى مذكورين	٩٥٠٠
				٦/٥	إلى حـ / الخزينة	١٠٠٠
			١٠٥٠٠			١٠٥٠٠

حـ/ المسحوبات

٦/٣٠		رصيد مرحل	٥٠٠	٦/٧		إلى حـ/ البنك	٥٠٠
			٥٠٠				٥٠٠

حـ/ المشتريات

٦/٣٠		رصيد مرحل	٥٠٠٠	٦/١١		إلى حـ/ دائنون	٥٠٠٠
			٥٠٠٠				٥٠٠٠

حـ/ المبيعات

٦/١٥		من حـ/ البنك	٤٠٠٠	٦/٣٠		رصيد مرحل	٤٠٠٠
			٤٠٠٠				٤٠٠٠

حـ/ الكسب الرأسمالي

٦/١٧		من حـ/ الآلات	٢٠٠	٦/٣٠		رصيد مرحل	٧٠٠
٦/٢٠		من حـ/ الخزينة	٥٠٠				
			٧٠٠				٧٠٠

حـ/ م. صيانة وإصلاح

٦/٣٠		رصيد مرحل	٢٠٠	٦/٣٠		إلى حـ/ الخزينة	٢٠٠
			٢٠٠				٢٠٠

ج- تصوير ميزان المراجعة:

ميزان المراجعة

اسم الحساب	دائن	مدين
الآلات		٧٥٠٠
البضاعة		٣٠٠٠
مدينون		١٥٠٠
الخزينة		٦٨٠٠
البنك		١١٠٠٠
دائنون	١٣٥٠٠	
رأس المال	٢٨٠٠٠	
الإيجار		٢٠٠
السيارة		١٠٥٠٠
المسحوبات		٥٠٠
المشتريات		٥٠٠٠
المبيعات	٤٠٠٠	
الكسب الرأسمالي	٧٠٠	
م. صيانة وإصلاح		٢٠٠
	٤٦٢٠٠	٤٦٢٠٠

أسئلة الفصل السابع

(١) قم باختيار الإجابة الصحيحة لكل من الأسئلة التالية:

أ) الأصول الثابتة تتضمن:

- أثاث مشترى بغرض التجارة.
- آلات مستخدمة في الإنتاج.
- كمبيالة مسحوبة على أحد العملاء.
- لا شيء مما سبق.

ب) الفوائد الخاصة بقروض إنشاء أصل ثابت تعالج:

- كنفقة تمويلية يحمل على الفترة.
- كنفقة رأسمالية أثناء إنشاء الأصل.
- كنفقة إيراديه مؤجلة تستهلك على ٥ سنوات.
- لا شيء مما سبق.

ج) قامت شركة هاميس بشراء سيارة وقد قامت بدفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مقدما، مع دفع ثلاثة أقساط سنوية قيمة كل منها ٢٥٠٠ جنيه، ويبلغ السعر النقدي للسيارة ٩٥٠٠ جنيه، وبلغت م. نقل ملكية وتسجيل السيارة ٥٠٠ جنيه، هنا تكون التكلفة التي يجب أن تسجل بها السيارة:

- ١٠٥٠٠ جنيه.
- ١١٠٠٠ جنيه.
- ١٠٠٠٠ جنيه.
- لا شيء مما سبق.

د) اشترت منشأة خالد عقيل سيارة نقل سعرها الأصلي ٤٠٠٠ جنيه، وقد حصلت على خصم ١٠% وخصم نقدي ٣%، وقد تحملت المنشأة المصروفات التالية:

م. نقل ملكية = ٢٥٠ جنيه. م. ترخيص = ٣٠٠ جنيه.

ما هي التكلفة التي يجب تحميلها على حساب السيارات:

- ٢٧٧٢ جنيه. - ٤٥٥٠ جنيه.

- ٣١٠٠ جنيه. - لا شيء مما سبق.

هـ) اشترت منشأة يوسف آلة في ١/١/٢٠٢٤ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه من شركة الآلات الحديثة، وقد بلغت تكاليف نقلها ٥٠٠ جنيه ومصاريف تركيبها ٣٠٠٠ جنيه، وقد دفعت المنشأة غرامة قدرها ١٠٠ جنيه مخالفة مرور أثناء نقل الآلة. ما هي القيمة التي يجب تسجيل الآلة بها في الدفاتر؟

- ٢٠٠٠٠ جنيه. - ٢٣٠٠٠ جنيه.

- ٢٣٦٠٠ جنيه. - لا شيء مما سبق.

و) في أول يناير ٢٠٢٤ قامت منشأة رمضان بشراء قطعة أرض لاستخدامها في بناء مصنع جديد بلغ ثمن الشراء ٣٠٠٠٠ جنيه، وقد كان هناك مبنى موجود على الأرض عند الشراء تم هدمه وبناء المبنى الجديد وقد استكمل البناء في يوليو ٢٠٢٤، وقد بلغت عناصر التكلفة التي تم إنفاقها خلال الفترة ما يلي:

تكلفة هدم المبنى القديم ٢٠٠٠ جنيه

أتعاب الإشراف والرسومات الهندسية ٥٠٠٠ جنيه

مصروفات تسجيل ونقل ملكية الأرض ٢٠٠٠ جنيه

تكلفة إنشاء المبنى الجديد ٤٠٠٠٠ جنيه

ثمن بيع أنقاض المبنى القديم ١٠٠٠ جنيه

ما هي القيمة الواجب تسجيلها لكل من الأراضي والمباني على التوالي:

- ٣٢٠٠٠ جنيه، ٤٢٠٠٠ جنيه. - ٣٣٠٠٠ جنيه، ٤٥٠٠٠ جنيه.

- ٣٠٠٠٠ جنيه، ٣٩٠٠٠ جنيه. - لا شيء مما سبق.

(٢) حصلت منشأة عبد الوهاب التجارية فى ٢٠٢٤/١/١ على آلة سعرها المعلن ٥٠٠٠ جنيه وقد حصلت المنشأة على خصم قدره ٢% لقيمتها بالسداد الفوري لقيمة الآلة بشيك، وقد بلغت تكاليف التركيب وإعداد القواعد الخراسانية ١٥٠٠ جنيه وقد دفعت نقدًا.

وبعد ثلاث شهور تم عمل صيانة وتشحيم وتنظيف بلغت تكاليفها ٤٠٠ جنيه دفعت نقدًا.

المطلوب: إثبات ما سبق فى دفتر يومية المنشأة.

(٣) اشترت منشأة أحمد بخيت جهاز كمبيوتر جديد من شركة عالم الكمبيوتر وذلك طبقاً للسعر بالكتالوج ٧٠٠٠ جنيه وقد حصلت المنشأة على خصم تجاري ١٠% وخصم نقدي للسداد خلال شهر ٣%.

وقد تحملت المنشأة بالتكاليف التالية:

٢٧٠٠ جنيه تكلفة تركيب جهاز تكيف فى الحجرة التي سوف يوضع بها جهاز الكمبيوتر.

٣٠٠ جنيه تأمين على الكمبيوتر والبوليصة تغطي أخطار الحريق والتلف.

٥٠٠ جنيه عقد صيانة لمدة سنة مع شركة عالم الكمبيوتر.

٥٠ جنيه تكلفة الأسلاك المطلوبة لتوفير الطاقة الكهربائية المناسبة.

والمطلوب: إثبات ما سبق بدفتر اليومية علماً بأن كل المصروفات والتكاليف دفعت نقدًا.

(٤) قررت منشأة محمود عمر إقامة مبنى ملحق بالمنشأة لاستخدامه كمخزن ونظراً لصعوبة إيجاد شركة مقاولات تقوم بإنشاء المخزن فى الوقت المحدد فقد قررت المنشأة إقامة هذه المخازن بنفسها وقد بلغت التكاليف:

٥٠٠٠ جنيه مواد أولية.

٢٤٠٠ جنيه أجور عمال.

٣٠٠ جنيه التأمين على المبنى خلال فترة إنشائه.

١٤٠٠ جنيه تراخيص ورسومات هندسية.

٥٠٠ جنيه إشراف ومتابعة.

٦٠٠ جنيه فوائد قرض البناء خلال فترة الإنشاء.

والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر اليومية.

(٥) فى ٢٠٢٤/١/١ حصلت منشأة فاطمة على آلة مستعملة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه دفعتهما بشيك وبلغت مصاريف النقل والتركيب ٢٠٠ جنيه دفعت نقدًا. وقد قدر العمر الإنتاجي للآلة بأربعة سنوات. وبعد ٣ شهور تعطلت الآلة فقامت المنشأة بإصلاحها بمبلغ ٥٠٠ جنيه نقدًا. وفى ٢٠٢٤/٧/١ قامت المنشأة بتجديد تلك الآلة وإعادة بنائها من جديد وبلغت تكلفة الإصلاحات الشاملة ١٢٠٠ جنيه والتي ترتب عليها أن أصبحت الحياة المتوقعة فى يوليو ٢٠٢٤ أربعة سنوات. والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما سبق وتصوير ح/ الآلة خلال سنة ٢٠٢٤ وسنة ٢٠٢٤.

(٦) فيما يلي بعض البيانات التي ظهرت فى الميزانية لمنشأة مريم فى ٢٠٢٣/١٢/٣١:

منشأة مريم

الميزانية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١

أصول ثابتة:		
أراضي	١٣٠٠٠	
مباني	١٥٠٠٠	
أثاث	٢٥٠٠٠	
سيارة	٦٠٠٠	
		٣٦٥٠٠

وفى ٢٠٢٤/١/١ قامت المنشأة ببيع بعض أصولها الثابتة حيث:

- تم بيع نصف الأثاث بمبلغ ٢٢٥٠ جنيه لمنشأة مجاهد وبلغت عمولة البيع ٥٠ جنيه دفعت نقدًا.

- تم بيع السيارة بمبلغ ٧٠٠ جنيه بشيك وبلغت عمولة البيع ١٠٠ جنيه نقدًا.

والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر اليومية وبيان أثر ذلك على الميزانية.

(٧) فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها منشأة الإيمان والتي تتعلق باقتناء أصول ثابتة:

- ١- قامت المنشأة باستبدال سيارة مستعملة قيمتها الدفترية ٥٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ٧٠٠٠ جنيه بسيارة مماثلة بالإضافة إلى دفع مبلغ ٦٠٠٠ جنيه نقدًا.
- ٢- حصلت على آلة مستعملة قيمتها السوقية ٩٠٠٠ جنيه ومبلغ ٣٠٠٠ جنيه مقابل آلة مماثلة قيمتها الدفترية ١٠٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١٢٠٠٠ جنيه.
- ٣- حصلت على قطعة أرض كهبة من أحد الأشخاص قدرت قيمتها السوقية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وقد دفعت المنشأة نقدًا مصروفات هذه الأرض بمبلغ ٣٠٠ جنيه.

والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر منشأة الإيمان.

(٨) في ١/١٠/٢٠٢٤ قامت منشأة علي عمر باستبدال سيارتها بسيارة أخرى تمتلكها منشأة مصطفى علي، وفيما يلي البيانات الخاصة بهذه الصفقة:

سيارة منشأة	سيارة منشأة	
مصطفى علي	علي عمر	القيمة الدفترية
٩٦٠٠	٨٠٠٠	
١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	القيمة السوقية في تاريخ الاستبدال
-	٢٠٠٠	مبالغ مدفوعة نقدًا
٢٠٠٠	-	مبالغ محصلة نقدًا

والمطلوب: إجراء قيود اليومية في دفاتر منشأة علي عمر ومصطفى علي.

الفصل الثامن
تسجيل التعاملات
بالأوراق التجارية

تمهيد:

إن إبراء ذمة كل من البائع والمشتري من العلاقة المتبادلة بينهما تكون باستخدام النقود، ولكن التوسع في النشاط التجاري يتطلب التعامل باستخدام أداة للوفاء بالديون لدى كل من البائع والمشتري، وهو ما يطلق عليه الأوراق التجارية؛ مثل: الشيك، والكمبيالة، والسند الإذني، وتعتبر هذه الأوراق أداة للانتماء قصير الأجل، وهي صكوك من النقود وتستحق الأداء بمجرد الاطلاع أو في أجل محدد، وهي قابلة للتداول بالطرق التجارية، ويقبلها الفرد كأداة للوفاء مكان النقود.

وللأوراق التجارية خصائص أهمها:

أ - شمول الورقة على مبلغ من النقود وتاريخ التحرير، وتاريخ الاستحقاق، محل الالتزام، توقيعات.

ب- قابليتها للتداول بالتظهير.

ج- سهولة تحويلها فوراً إلى نقود بخصمها لدى البنك أو استعمالها في تسوية الديون.

وتشتمل هذه الأوراق على: الشيك، والكمبيالة، السند الإذني.

١- الشيك: وهو صك من الساحب (المدين) إلى المسحوب عليه (البنك) بسداد مبلغ محدد إلى شخص ثالث (الدائن / المستفيد) بمجرد الاطلاع، وقد عزز القانون هذه الأداة باعتبارها أداة للوفاء بالالتزامات ونص على عقوبات للإخلال بذلك، وبذلك يكون الأصل فيها أن تحل محل النقود، وعادة يكون التعامل بالشيك عمليات نقدية عن طريق البنك.

٢- الكمبيالة: فهي أمر كتابي من الساحب (الدائن) إلى المسحوب عليه (المدين) بسداد مبلغ محدد في تاريخ معين لشخص ثالث (المستفيد) وقد يكون المستفيد هو الدائن.

وتأخذ الكمبيالة الشكل التالي:

إلى السيد/	-----
ادفعوا إلى/	أو لأمر
مبلغاً وقدره/	بتاريخ: / /
وذلك قيمة/	-----
تحريراً في:	/ /
	الساحب

٣- **السند الإذني:** هو تعهد مكتوب بين المدين (المتعهد) لدائنه (المتعهد له) بدفع مبلغ محدد في تاريخ معين، ويأخذ السند أساساً الشكل التالي:

أتعهد/	-----
بسداد مبلغ وقدره/	في تاريخ: / /
وذلك قيمة/	-----
تحريراً في:	/ /
	المتعهد

وإذا استخدمت الكمبيالة أو السند الإذني في تحصيل الديون تعتبر أوراق قبض ويرمز لها بـ [أ. ق] وتعتبر من أصول المشروع المتداولة بالميزانية، أما إذا استخدمت في سداد الالتزامات فإنها تعتبر أوراق دفع ويرمز لها بـ [أ. د]، وتعتبر من الالتزامات المتداولة بالميزانية.

وبعبارة أخرى إذا كان المشروع له حق طرف الغير أو دائن للغير، تعتبر الكمبيالة أو السند الإذني أوراق قبض، وإذا كان المشروع عليه التزام للغير أو مدين للغير، فتعتبر الكمبيالة أو السند الإذني أوراق دفع.

وتبدأ أوراق القبض أو أوراق الدفع بنشأة الدين أو الالتزام نتيجة البيع أو الشراء، وتمر بمراحل متعددة هي:

أولاً: نشأة الدين (بالبيع أو الشراء).

ثانياً: التصرف في الأوراق التجارية.

- التحصيل أو السداد بواسطة المشروع أو عن طريق البنك.
- خصم الأوراق التجارية للحصول على قيمتها.
- تحويل أو تظهير الكمبيالة لسداد الالتزام على المشروع.

ثالثاً: رفض السداد وتجديدها.

أولاً: التعامل مع البنوك التجارية

كان للتقدم الاقتصادي وانتشار المنشآت كبيرة الحجم وذات الفروع والأقسام، وتعدد عمليات المقبوضات والمدفوعات فيها من ناحية، وزيادة الوعي لدي المشتغلين بالأنشطة التجارية المختلفة من ناحية أخرى، أثر كبير في طريقة حفظ النقدية والتعامل فيها، فبدلاً من الاحتفاظ بها في خزانة المنشأة وتعرضها للسرقة والضياع، أصبح التعامل يتم من خلال البنوك التجارية، فيعهد التاجر إلى البنك بأمواله النقدية وغيرها، يودعها ويسحب منها وقتما يشاء.

معاملات التاجر مع البنك:

تتخذ معاملات التاجر مع البنوك التجارية صوراً عديدة من أهمها:

١. أن يعهد إلى البنك بالاحتفاظ بما لديه من نقود على أن يكون للتاجر حرية الإضافة إليها أو السحب منها في أي وقت، ويسمي التعامل حينئذ "بالحساب الجاري"، وقد تكون المبالغ المسحوبة أقل من المبالغ المودعة إلا إذا سمح البنك لعملية بأن تتجاوز مسحوباته إيداعاته ويطلق على التعامل حينئذ "حساب جاري على المكشوف" أو "سحب على المكشوف".
٢. أن يعهد التاجر إلى البنك بأمواله الزائدة ويتعهد بعدم سحبها إلا بعد فترة محددة يتفق عليها مع منحه فائدة يتقاضاها التاجر (كما سيرد فيما بعد)، ويطلق على التعامل حينئذ "حساب الإيداع".
٣. كما يمكن للتاجر بشروط معينة أن يسحب من البنك مبلغاً معيناً في خلال مدة معينة دون أن يسبق هذا السحب إيداع التاجر لأى مبلغ ما، ويكون ذلك من خلال فتح اعتماد مستندي بالبنك لصالح أحد الموردين الخارجيين، على أن يسدد هذا المبلغ بالطريقة التي يتفق عليها، ويطلق على هذا النوع من التعامل "حساب الاعتماد".

هذا فضلاً عن المزايا الأخرى التي يمكن تحقيقها من التعامل مع البنوك كشراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل وخصم الأوراق التجارية، عمل بطاقات الائتمان (الفيزا كارت أو الماستر كارت) سواء بضمان أو بدون ضمان، وغيرها من المزايا. على أنه من المفيد أن نعرف أن التاجر يستطيع أن يتعامل مع أكثر من بنك

فى وقت واحد، كما قد يكون له فى البنك الواحد أكثر من حساب، فقد يكون له "حساب جارى" و "حساب إيداع" فى نفس الوقت، كما قد يكون له أكثر من حساب جارى فى البنك الواحد سواء بالعملة الوطنية أو بعملات أجنبية.

الفوائد:

لما كان من المعروف أن البنك ما هو إلا منشأة مالية تجارية يتحقق ربحها من الفرق بين الفائدة التى تتقاضاها على المبالغ التى يسحبها المتعاملون معها، والفائدة التى تدفعها عن المبالغ التى يودعونها، فإن البنك يحدد عادة سعر الفائدة سواء بالنسبة للمبالغ التى يسحبونها أو المبالغ التى يودعونها، وتتقارب أسعار الفائدة عادة فى البنوك المختلفة سواء بالنسبة للمبالغ المسحوبة أو المودعة، وعادة ما تكون أسعار فوائد المبالغ المسحوبة أعلى من أسعار الفائدة على المبالغ المودعة، ولكن لا يمنع أن يتفق عند فتح الحساب الجارى أن يكون بدون فوائد. ويتلاحظ أن فوائد المبالغ التى يودعها التاجر تعتبر ربحاً له وبذلك تكون مطلوبة من البنك وتعرف بالفوائد الدائنة، أم الفوائد على المبالغ التى يسحبها التاجر تعتبر خسارة عليه وبذلك تكون مطلوبة إلى البنك وتعرف بالفوائد المدينة.

وعند فتح الحساب يقدم التاجر (العميل) طلب فتح حساب يقدمه إليه البنك ثم يوقع على بطاقة الإمضاء ثم يودع المبالغ بناء على قسيمة إيداع نقدية من البنك، وبعد المراجعة يعطى البنك له إيصالاً بإيداعه، ويرسل له كشف حساب كل ستة أشهر أو بناء على طلبه. وفى هذه الحالة يتم السحب بواسطة أوامر يصدرها الشخص الذى له حساب فى البنك ويسمى "الساحب" إلى هذا البنك الذى يسمى "المسحوب عليه" إلى ذات الشخص أو لحامل الشيك الذى حرر لمصلحته ويسمى هنا "المستفيد"، وهذه الأوامر يحررها العميل على ورقة مطبوعة تسمى "شيك" - شكل رقم (٥).

تظهير الشيك:

يقصد بتظهير الشيك نقل حق الاستفادة بقيمة الشيك إلى شخص آخر، وذلك بكتابة اسم المستفيد الجديد على ظهر الشيك مع توقيع من حرر لمصلحته الشيك على ذلك - شكل رقم (٦). فقد سبق وذكرنا أن أشخاص الشيك ثلاثة، هم:

الساحب: وهو صاحب الحساب نفسه.

المسحوب عليه: وهو البنك المودع فيه النقدية.

المستفيد: وهو من تحرر الشيك لمصلحته.

غير أنه ليس من الضروري أن يذهب المستفيد بنفسه إلى البنك لقبض قيمة الشيك، بل يستطيع أن ينيب عنه غيره في ذلك أو يعطيه لآخر سداداً لدين عليه أو ثمناً لبضاعة اشتراها منه، وذلك بالتوقيع على ظهر الشيك لمصلحة المستفيد الجديد، غير أنه قد يحرر الشيك (لأمره) وهذا يجوز معه التظهير، أما في حالة شطب كلمة (لأمره) فلا يجوز تظهير الشيك. هذا وعادة يسلم البنك للعميل دفترًا يحوي عددًا من الشيكات بحسب رغبته بمجرد إتمام إجراءات فتح الحساب الجاري أو بناء على طلبه يسمى "دفتر شيكات" خاص بالبنك المسحوب عليه فقط.

شكل رقم (٥)

الشيك

الكعب	الشيك
حـ / ١١٣٧	بنك مصر
التاريخ.....	(فرع قفط)
لأمر.....	حـ / ١١٣٧ الأستاذ/ يوسف محمود جاد
المبلغ.....	التاريخ.....
	ادفعوا إلى / أو لأمره.
	مبلغاً وقدره..... لا غير.
	المبلغ بالأرقام..... (التوقيع).....

شكل رقم (٦)

ظهر الشيك

يوسف محمود جاد
أو
عنا دفع المبلغ لأمر السيد/ عمر محمد عمر
(التاريخ)
(توقيع)

قيود معاملات المنشأة التجارية مع البنك في اليومية:

(١) إيداع مبلغ:

إذا فرضنا أنه بتاريخ أول يناير فتحت منشأة (علي) حساباً جارياً ببنك مصر برقم ١٦٥٢ وأودعت فيه مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مما في خزانة المنشأة، فإن القيد في دفتر اليومية يكون كالآتي:

١/١	من حـ / بنك مصر إلى حـ / الصندوق إيداع بالحساب الجاري رقم ١٦٥٢ بإيصال رقم	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
-----	--	-------	-------

ويتلاحظ عند فتح حساب الإيداع لا يختلف من ناحية القيد عن الحساب الجاري، إلا عندما يكون للمنشأة في البنك الواحد أكثر من حساب، فيجب أن يميز كل حساب بنوعه، فيقال حـ / البنك (جاري)، حـ / البنك (إيداع)، حـ / البنك (إعتماد) وهكذا.

(٢) سحب مبلغ لأمر أحد العملاء أو الموردين:

بتاريخ ٨ يناير سحبت المنشأة شيكاً بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه لأمر (هاني) فيكون قيد العملية كالآتي:

١/٨	من حـ / هاني إلى حـ / بنك مصر شيك رقم..... بتاريخ	٦٠٠٠	٦٠٠٠
-----	---	------	------

(٣) سحب مبلغ لإيداعه بخزانة المنشأة:

بتاريخ ١٧ يناير سحبت المنشأة شيكاً على بنك مصر بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وأودعته في الخزانة، فإن العملية تقيد كما يلي:

١/١٧	من حـ / الصندوق إلى حـ / بنك مصر شيك رقم..... بتاريخ	٥٠٠٠	٥٠٠٠
------	--	------	------

(٤) سحب مبلغ لمصروفات المنشأة:

بتاريخ ٢٥ يناير دفعت المنشأة لجريدة الجمهورية مبلغ ٧٥٠٠ جنيهاً أجر إعلان ظهر عن المحل بالجريدة، وذلك بموجب شيك على بنك مصر رقم ٩٧٨٦٢، فيكون القيد كما يلي:

٧٥٠٠	من حـ / الإعلان	١/٢٥
٧٥٠٠	إلى حـ / بنك مصر	
	إيصـال جريدة الجمهورية	
	رقم بتاريخ	
	الشيك رقم ٩٧٨٦٢ بتاريخ	

الخلاصة:

١. فى العملية الأولى جعل حساب البنك مدينًا لأن أحد حسابات الأصول قد زادت بهذا المبلغ، وفى العمليات الثانية والثالثة والرابعة دائنًا لأن أحد حسابات الأصول قد نقصت بذات المبلغ، وهكذا باقى الحسابات وفقاً لمعادلة الميزانية.
٢. إذا كانت المنشأة تتعامل مع بنك واحد فيكتفى بأن تسمى الحسابات المفتوحة فيها باسم حـ / البنك (جاري) أو حـ / البنك (إيداع)، أما إذا تعاملت مع أكثر من بنك فيجب أن يكتب اسم البنك أيضاً فيقال حـ / بنك مصر (جاري)، حـ / البنك الأهلي (جاري)، حـ / بنك القاهرة (إيداع)، وذلك حتى لا تختلط حساباتها عند ترحيل القيود الخاصة بها من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، إذ يترتب على تعدد البنوك التى تتعامل معها المنشأة أن يفتح لكل بنك حساب خاص به فى دفتر الأستاذ، ولا يتيسر ذلك إلا إذا ميزنا كل بنك باسمه فى دفتر اليومية.

(٥) إيرادات للمنشأة بشيكات:

إذا فرضنا أن المنشأة ورد لها فى أول فبراير من أحد عملائها (البدرابي) مبلغ ٧٠٠٠ جنيه بشيك على البنك الأهلي وأودعته المنشأة فى خزينة المحل، فإن هذه العملية تقيد كما يلي:

٢/١		من حـ / الصندوق إلى حـ / البدراوي صورة إيصال عن شيك عميلنا المسحوب على البنك الأهلي	٧٠٠٠	٧٠٠٠
-----	--	--	------	------

ويتلاحظ أن البنك الذي تتعامل معه المنشأة هو بنك مصر، ولذا لم يتأثر بهذه العملية ولم يكن طرفاً فيها، كما أن البنك المسحوب عليه الشيك هو البنك الأهلي لا صلة للمنشأة به، ولذا اعتبرت النقدية بالشيك بمثابة نقدية تودع في الخزينة حتى يتم صرف الشيك، وبذلك زادت الخزينة (حـ/الصندوق) من حسابات الأصول بالقيمة و (حـ/البدراوي) من حسابات العملاء (أصول) قد نقص بالقيمة ذاتها.

(٦) إرسال الشيك الوارد على أحد البنوك لبنك المنشأة للتحصيل:

إذا فرضنا أن المنشأة كانت قد أرسلت الشيك الوارد لها من (البدراوي) رأساً إلى بنك مصر للتحصيل، فيكون القيد كما يلي:

٢/١		من حـ/بنك مصر- شيكات تحت التحصيل. إلى حـ / البدراوي صورة إيصال رقم بتاريخ عن الشيك المسحوب على البنك الأهلي بتاريخ	٧٠٠٠	٧٠٠٠
-----	--	--	------	------

(٧) تظهير الشيك لأحد الموردين:

بافتراض أن المنشأة قد ظهرت الشيك الوارد لها من العميل (البدراوي) إلى أحد الموردين وهو (مجدي)، فإن القيد يكون كما يلي:

٢/٣		من حـ / مجدي إلى حـ / الصندوق إيصال رقم بتاريخ عن استلام الشيك المسحوب على البنك الأهلي رقم.....	٧٠٠٠	٧٠٠٠
-----	--	--	------	------

ويلاحظ أننا لم نجعل البنك دائناً هذه المرة لأنه لم يكن أحد طرفي العملية، وإنما الطرف الدائن هو الصندوق لأن خزينة المنشأة هي التي أعطت الشيك الذي بها والذي يعتبر هنا في حكم النقود.

الخلاصة:

١. جميع الشيكات الواردة إلى المنشأة أياً كانت البنوك المسحوبة عليها يجعل (حـ / الصندوق) مديناً بها، إلا إذا أرسلت رأساً إلى البنك الذي تتعامل معه المنشأة فيجعل (حـ/ البنك - شيكات تحت التحصيل) مديناً بها.
٢. جميع الشيكات الصادرة عن المنشأة يجعل البنك الذي تتعامل معه المنشأة دائناً بها إلا إذا كان قد سبق ورودها من عملائها وأودعت الخزينة ثم تم تطهيرها للغير، وحينئذ يعتبر الصندوق دائناً بها.

رفض الشيك:

قد يرفض البنك صرف قيمة الشيك لأسباب عدة منها:

١. عدم كفاية الرصيد عند الساحب أو عدم حلول تاريخ الاستحقاق.
٢. اختلاف المبلغ بالأرقام عنه بالحروف.
٣. عدم مطابقة توقيع الساحب على الشيك لتوقيعه المحفوظ في البنك.
٤. تجميد أموال الساحب بالبنك بسبب وفاته أو إفلاسه أو الحجز عليه.
٥. إذا كان هناك أمر من الساحب - بعد تحرير الشيك - للبنك المسحوب عليه بعدم الدفع.

وفي هذه الحالة يترتب إجراء قيد في اليومية لإثباته إذا لم يكن من الممكن تلافي أسباب الرفض، وهذا القيد يكون قيد عكسي لقيد سداد المبلغ إلى العميل، ففي الحالة الثانية إذا رفض الشيك وأبلغنا بذلك العميل في ١/١٥ يكون القيد كما يلي:

١/١٥	من حـ / بنك مصر	٦٠٠٠
	إلى حـ / هاني	٦٠٠٠
	إلغاء الشيك رقم.....بتاريخ.....	

وفي الحالة السادسة بافتراض أن الشيك الوارد من البدرابي للمنشأة قد رفض صرفه لأي سبب في ٢/٢، فيكون القيد كما يلي:

٢/٢		من حـ / البدراوي إلى حـ / بنك مصر رفض الشيك المحرر من المذكور لعدم كفاية الرصيد (مثلاً)	٧٠٠٠	٧٠٠٠
-----	--	--	------	------

قيد الفوائد:

سبق أن ذكرنا أن البنك يحسب فوائد على الحسابات الجارية على المبالغ المسحوبة والمودعة، وإذا زادت فوائد المبالغ المودعة عن فوائد المبالغ المسحوبة كانت النتيجة النهائية أن الفوائد لصالح العميل، وإذا كان العكس كانت الفوائد لصالح البنك، أما في حساب الإيداع فالفائدة دائماً في صالح العميل، وفي حساب الإعتماد فالفائدة دائماً في صالح البنك، ولا يستطيع أن يعرف العميل مقدار الفوائد أو المصروفات البنكية على وجه الدقة إلا عندما يرسل له البنك كشف الحساب المتضمن ذلك، والذي عادة يرسل للعميل كل ستة شهور إذا كانت الحسابات دائنة (أى أن الفائدة في صالح العميل) وكل شهر إذا كانت الحسابات مدينة (أى أن الفائدة في صالح البنك).

فإذا فرضنا أنه بتاريخ ١٤ يوليو ورد للمنشأة كشف الحساب الجاري من البنك عن الستة أشهر من يناير حتى يونيو من العام ذاته، وكان متضمناً أن البنك حسب لصالح المنشأة فوائد قدرها ٥٠٠٠ جنيه، فيكون القيد كما يلي:

٧/١٤		من حـ / بنك مصر (جاري) إلى حـ / الفوائد الدائنة فوائد بكشف حساب البنك حتى ٦/٣٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
------	--	--	------	------

وإذا فرضنا أنه في ٧ نوفمبر قد ورد للمنشأة كشف حساب الاعتماد المفتوح لها في البنك وتبين من الاطلاع عليه أنه حسب فوائد على المنشأة قدرها ٣٥٠٠ جنيه عن شهر أكتوبر فيكون القيد كما يلي:

١١/٧		من حـ / الفوائد المدينة إلى حـ / بنك مصر (الاعتماد) فوائد عن شهر أكتوبر بحسب كشف حساب البنك.	٣٥٠٠	٣٥٠٠
------	--	--	------	------

قيد المصروفات البنكية:

وإذا كانت الفوائد في بعض الأحيان في صالح العميل وأحياناً في صالح البنك، فلاشك أن جميع المصروفات البنكية التي يصرفها البنك في ما يخص العميل تكون في غير صالح العميل، ولذلك يعتبر العميل مديناً بها، وهي كالفوائد لا يستطيع أن يعرفها العميل إلا عند ورود كشف حساب البنك المتضمن لها، وهذه المصروفات تشمل ثمن دفتر الشيكات، وأتعاب تحرير كشف الحساب، وتكاليف البريد والدمغة وأي رسوم إدارية أخرى. وحينما يرد كشف الحساب يتم عمل التسوية اللازمة له لإثبات المصروفات كالفوائد وعمل ضبط لحساب البنك بدفتر الأستاذ مع كشف الحساب.

فإذا فرضنا أنه بتاريخ ١٤/٧ كان ضمن كشف حساب البنك الوارد للمنشأة من بنك

مصر مصروفات مختلفة قدرها ٤٣ جنيهاً فإن القيد في دفتر اليومية يكون كما يلي:

٤٣	من — / مصروفات البنك	٧/١٤
٤٣	إلى — / بنك مصر	
	مصروفات البنك حسب كشف حساب البنك	

ثانيًا: الكمبيالات:

هي أمر كتابي غير مشروط يوجهه شخص إلى شخص آخر، موقع عليه من الشخص الذي اصدر الأمر - الساحب - يطلب فيه من الشخص الموجه إليه الأمر - المسحوب عليه - أن يدفع إما عند الاطلاع أو في تاريخ محدد في المستقبل مبلغًا معينًا من النقود لشخص ثالث - المستفيد - يبين اسمه بالكمبيالة، أو لحاملها، ومن ثم فإن الكمبيالة تنقسم إلى نوعين، هما:

(أ) كمبيالة لأمر شخص، وتأخذ الشكل التالي:

قرش	جنيه	قنا فى:	٢٠٢٤/٤/٢٢
٠٠٠	٢٠٠٠٠	إلى السيد/	عمر جاد (المسحوب عليه)
بعد مرور شهرين ادفعوا لأمر السيد/ هشام عبده (المستفيد)			
مبلغًا وقدره ألفا جنيه مصري فقط لا غير والقيمة وصلتنا بضاعة			
توقيع/ كريم محمد (الساحب)			
		مقبول فى:	٢٠٢٤/٦/١
		توقيع/ عمر جاد (المسحوب عليه)	

(ب) كمبيالة لحامله، وتأخذ الشكل التالي:

قرش	جنيه	القاهرة فى:	٢٠٢٤/٦/٧
٠٠٠	٢٠٠٠٠	إلى السيد/	عمر جاد
ادفعوا لحامل هذه الكمبيالة عند تقديمها مبلغ خمسمائة جنيه مصري فقط لا غير			
توقيع/ كريم محمد (الساحب)			
توقيع/ عمر جاد (المسحوب عليه)			
		مقبول فى:	٢٠٢٤/٦/٢٠

ومما سبق يتضح أن الكمبيالة ينشأ عنها علاقة بين ثلاثة أشخاص:

- ١- مصدر الأمر: ويعرف بالساحب، ويظهر توقيعه على الكمبيالة.
 - ٢- الشخص الذي وجه إليه الأمر ويعرف بالمسحوب عليه، ويظهر توقيعه على الكمبيالة كما يظهر قبوله للأمر.
 - ٣- المستفيد من الأمر: أى من يدفع له المبلغ الوارد بالكمبيالة، ويظهر اسمه بها، وقد يكون الساحب فى نفس الوقت.
- والساحب هو الدائن، المسحوب عليه هو المدين، أما المستفيد فقد يكون الساحب أو شخص آخر يدين الساحب بمبلغ من النقود.

ثالثاً: السند الإذني:

هو تعهد كتابي غير مشروط يصدر من شخص (المتعهد عليه) لصالح شخص آخر (المستفيد) ويوقع عليه الأول الذي يتعهد فيه بدفع مبلغ محدد من النقود إما عند الاطلاع (أى عند الطلب) أو فى تاريخ مستقبلي معين.

ويأخذ السند الإذني الشكل التالي:

القاهرة فى: ٢٠٢٤/١١/٢٣	قرش	جنيه
المبلغ	٠٠٠	١٧٠٠٠
فى يوم: ٢٠٢٤/١١/٢٣		
أتعهد بأن ادفع إلى السيد/ هشام عبده		
مبلغاً وقدره ألف وخمسمائة جنيه مصري فقط لا غير؛		
والقيمة وصلتنا بضاعة.		
توقيع		
كريم محمد		

وقد يكون السند الإذني لحامله فلا يظهر به اسم المستفيد وهو الشخص الذي يدفع له المبلغ الوارد بالسند.

وينشأ عن السند الإذني علاقة بين شخصين:

١- المتعهد بدفع المبلغ الوارد بالسند.

٢- المتعهد له أو المستفيد.

وعند إجراء قيود لإثبات العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية في الدفاتر ينظر إليها من وجهة نظر المنشأة، وهل هي مستلمة للورقة أو مصدره لها، وطبقاً لوجهة النظر هذه يمكن تقسيم الأوراق التجارية لأغراض التسجيل في الدفاتر إلى نوعين هما:

(أ) أوراق القبض.

(ب) أوراق الدفع.

وتمر الأوراق التجارية بمراحل واحتمالات متعددة، هي:

أولاً: سداد الورقة في ميعاد الاستحقاق:

مثال:

في ٤/١ باع هشام عبده بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه إلى عمر.

في ٤/٣ سحب هشام عبده كمبيالة بالمبلغ المستحق على عمر تستحق بعد ١٥ يوماً.

في ٤/١٨ حصل هشام عبده قيمة الكمبيالة المستحقة على عمر نقداً.

يتم إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية كل من الدائن والمدين، كالاتي:

ثانيًا: سداد الورقة قبل ميعاد الاستحقاق:

(١) التحصيل بمعرفة المدين:

قد يتفق المدين مع الدائن على سداد الورقة قبل ميعاد الاستحقاق، وذلك نظير خصم جزء من قيمتها، وبذلك يتم السداد وتنتهي الورقة. وتثبت هذه العملية في دفاتر المدين والدائن كما يلي:

مثال:

في ٢٠٢٤/٤/١ اتفق عمر مع هشام عبده على سداد الكمبيالة المستحقة عليه في ٢٠٢٤/٥/١٥ قبل الميعاد نظير خصم نقدي قدره ٥٠ جنيهاً، وقد كانت قيمة هذه الكمبيالة ٢٠٠٠ جنيهاً.

١- في دفاتر هشام عبده - الدائن:

منه	له	البيانات	رقم المستند	التاريخ
١٩٥٠		من المذكورين:		٢٠٢٤/٤/١
٥٠		ح/ الخزينة		
		ح/ خصم مسموح به		
	٢٠٠٠	إلى ح/ أ. ق		
		تحصيل الكمبيالة رقم المستحقة على عمر		
		قبل ميعاد الاستحقاق، نظير خصم نقدي		
		٥٠ جنيهاً		

٢- في دفاتر عمر - المدين:

منه	له		رقم المستند	التاريخ
٢٠٠٠		من ح/ أوراق الدفع		
		إلى المذكورين:		
	١٩٥٠	ح/ الخزينة		
	٥٠	ح/ خصم مكتسب		
		سداد الكمبيالة رقم ... المستحقة لهشام عبده قبل		
		ميعاد الاستحقاق نظير خصم نقدي ٥٠ جنيهاً		

(٢) إرسال الورقة للبنك للتحصيل:

عندما يختلف مكان المستفيد أى حامل الورقة يتم إرسال الورقة إلى البنك للتحصيل فى ميعاد الاستحقاق نيابة عنه، ويقوم البنك بأداء هذه الخدمة مقابل مصاريف تحصيل يتحملها المستفيد أو حامل الورقة.

ويتم معالجة الورقة التجارية فى هذه الحالة على النحو التالي:

أ - إرسال الورقة للبنك:

غالباً ما تكون هناك فترة زمنية بين إرسال الكمبيالة أو السند الإذني للبنك وتحصيل قيمتها فعلاً، لذلك لا يجوز جعل حـ/ البنك مديناً عند تسليمها للبنك وإنما يجب توسط حساب أوراق قبض برسم التحصيل يجعل مديناً ويجعل حساب أوراق القبض دائناً.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى منشأة الأمل:

فى ١/٥ باعت بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠% إلى محلات عبير.

فى ١/٦ حررت محلات عبير سندا إذنيًا بالمستحق عليها لصالح المنشأة يستحق السداد فى ٢/٢٠.

فى ٢/٧ أرسلت سند عبير إلى البنك للتحصيل.

والمطلوب: تسجيل ما سبق فى دفتر يومية منشأة الأمل.

الحل:

رقم الوثيقة	صفحة	الأيام	المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
						دائن	مدين
١/٥					من حـ/ مدينون (محلات عبير)	٦٣٠٠	٦٣٠٠
					إلى حـ/ المبيعات		
١/٦					بيع بضاعة على الحساب	٦٣٠٠	٦٣٠٠
					من حـ/ أ. ق		
					إلى حـ/ مدينون (محلات عبير)	٦٣٠٠	
					سحب سداد إذني على محلات عبير		

التاريخ	رقم الصفحة	رقم الأمانة	رقم المستند	رقم القيد	المبلغ	
					مدین	دائن
١/٧					من حـ / أ . ق برسم التحصيل إلى حـ / أ . ق إرسال الورقة للبنك للتحصيل	٦٣٠٠ ٦٣٠٠

ب- فى تاريخ الاستحقاق:

فى تاريخ استحقاق الورقة يكون هناك احتمالين:

الأول: تحصيل الورقة.

الثاني: رفض المسحوب عليه السداد.

الأول: تحصيل الورقة:

يتم تحصيل الورقة ويتم خصم مصروفات وإضافة الباقي إلى حساب جاري المنشأة ويتم إرسال إشعار بذلك للمنشأة، فمثلا لو فى المثال السابق فى ٥/٢٥ أخطر البنك محلات الأمل بتحصيل سند عبير وإضافة القيمة إلى الحساب الجاري بعد خصم ٢٠ جنيهه مصاريف التحصيل، فإن قيد اليومية يكون كالتالي:

٥/٢٥					من مذكورين: حـ / البنك حـ / مصاريف التحصيل إلى حـ / أ . ق برسم التحصيل تحصيل السند الإذني عن طريق البنك	٦٢٨٠ ٢٠ ٦٣٠٠
------	--	--	--	--	---	--------------------

الثاني: رفض المسحوب عليه:

قد يرفض المسحوب عليه السداد وفى هذه الحالة يقوم البنك بعمل الإجراءات القانونية ويخطر المنشأة بذلك، فمثلا لو فى المثال السابق أخطر البنك منشأة الأمل برفض

محلات عبير السداد وبلغت مصروفات البروتستو التي دفعها البنك ٢٠ اجنيه ومصاريف التحصيل ١٥ اجنيه فإن ذلك يسجل في دفتر يومية منشأة الأمل كالتالي:

تاريخ الرفض		من -/ مدينون (محلات عبير)	٦٣٠٠
		إلى -/ أ. ق برسم التحصيل	٦٣٠٠
		رفض محلات عبير السداد	
تاريخ وصول الإشعار من البنك		من مذكورين:	
		-/ مصاريف التحصيل	١٥
		-/ مدينون (محلات عبير)	٢٠
		إلى -/ البنك	٣٥
		إثبات م. التحصيل ومصاريف البروتستو	

ومن المثل السابق نلاحظ ما يلي:

• تم تحميل المسحوب عليه (محلات عبير) بمصاريف البروتستو لأنها تسببت فيها، أما مصاريف التحصيل فيتحملها المستفيد (منشأة الأمل) وتعتبر عبئاً على إيرادات المنشأة.

• أن مصاريف التحصيل ومصروفات البروتستو يتم خصمها من حساب المنشأة لدى البنك حيث الأولى حق للبنك والثانية دفعها البنك نيابة عن المنشأة.

• أنه قد يتم بعد إحلال الدين الشخصي محل الدين بأوراق تجارية التصرفات التي سبق الإشارة إليها عند الحديث عن الاحتفاظ بالورقة لدى المنشأة.

ثالثاً: خصم أو قطع الكمبيالة لدى البنك: (الطريقة غير المباشرة)

قد تكون المنشأة في حاجة إلى أموال سائلة لتمويل نشاطها التجاري، مما يترتب عليه عدم استطاعتها الانتظار حتى يحين تاريخ استحقاق ما في حوزتها من أوراق قبض، وفي هذه الحالة يمكنها بيع الورقة للبنك أي خصمها أو قطعها والحصول على صافي قيمتها نقداً وقبل حلول ميعاد الاستحقاق وفي هذه الحالة يدفع البنك للمنشأة القيمة الحالية أي القيمة ناقصاً ما يسمى بمصاريف القطع (الأجيو) والتي تشمل على:

✓ الفائدة على مبلغ الكمبيالة عن المدة من تاريخ القطع حتى تاريخ الاستحقاق مع إضافة يوم (مدة المهلة القانونية).

✓ مصاريف التحصيل التي يقدرها البنك مقابل قيامه بعملية التحصيل في ميعاد الاستحقاق.

✓ عمولة التحصيل وتعتبر بمثابة أجر البنك عن التحصيل.

ولا شك أن البنوك لا تقبل إلا خصم الأوراق التجارية من الدرجة الأولى أى الأوراق المسحوبة على أفراد مركزهم المالي سليم، والأوراق المسحوبة لصالح عملاء لهم حسابات جارية في البنك.

ويلاحظ أن خصم الورقة يترتب عليه انتقال ملكيتها للبنك مع بقاء المنشأة مسئولة عن عدم قيام المسحوب عليه بسداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق.

وتتم المعالجة المحاسبية للورقة التجارية في هذه الحالة على النحو التالي:

(١) خصم الورقة لدى البنك:

وهنا يجب التفريق بين ما إذا كان إرسال الورقة وقطعها يتم في يوم واحد أو أن إرسالها يتم في يوم وقطعها يتم في يوم آخر، ففي الحالة الثانية يتم توسط حساب يسمى أوراق القبض برسم القطع ويتم تسجيل عملية إرسال الورقة أولاً ثم يتم تسجيل عملية القطع وإضافة صافي قيمتها للحساب الجاري، أما في الحالة الأولى فلا داعي لتوسيط حساب أوراق قبض برسم القطع.

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة الإيمان التجارية:

في ٧/١ باعت بضاعة إلى أحمد بمبلغ ٣٧٠٠ جنيه نصفها نقداً والباقي بكمبيالة تستحق في ٧/٣١

في ٧/٢ أرسلت كمبيالة أحمد للبنك برسم القطع

في ٧/٥ باعت بضاعة إلى محمود بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مقابل كمبيالة تستحق في ٨/٥

في ٧/٦ وصل إشعار من البنك بقطع كمبيالة أحمد وبلغت مصروفات الأجيو ٥٠ جنيه وقد تمت إضافة الصافي إلى حساب جاري المنشأة بالبنك.

في ٧/١٠ تم قطع كمبيالة محمود لدى البنك وبلغت مصروفات الأجيو ٨٠ جنيه.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة في دفتر يومية منشأة الإيمان.

الحل:

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
٧/١				من مذكورين:		
				حـ/ الخزينة		١٨٥٠
				حـ/ مدينون (أحمد)		١٨٥٠
				إلى حـ/ المبيعات	٣٧٠٠	
				بيع بضاعة نقدًا وعلى الحساب		
٧/١				من حـ/ أ. ق		١٨٥٠
				إلى حـ/ مدينون (أحمد)	١٨٥٠	
				سحب كمبيالة تستحق في ٧/٣١		
٧/٢				من حـ/ أ. ق برسم القطع		١٨٥٠
				إلى حـ/ أ. ق	١٨٥٠	
				إرسال الكمبيالة للبنك للقطع		
٧/٥				من حـ/ مدينون (أحمد)		٥٠٠٠
				إلى حـ/ المبيعات	٥٠٠٠	
				بيع بضاعة لمحمود		
٧/٥				من حـ/ أ. ق		٥٠٠٠
				إلى حـ/ مدينون (محمود)	٥٠٠٠	
				سحب كمبيالة على محمود تستحق في ٨/٥		

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	بيان	المبلغ	
					دائن	مدين
٧/٦				من مذكورين: حـ / البنك حـ / مصاريف القطع (الأجيو) إلى حـ / أ.ق برسم القطع إثبات إشعار البنك بقطع الكمبيالة	١٨٥٠	١٨٠٠ ٥٠
٧/١٠				من مذكورين: حـ / البنك حـ / م. القطع (الأجيو) إلى حـ / أ. ق إثبات قطع الكمبيالة لدى البنك	٥٠٠٠	٤٩٢٠ ٨٠

ويلاحظ على المثال السابق ما يلي:

✓ أنه عند إرسال كمبيالة أحد للبنك للقطع تم توسط حـ / أ.ق برسم القطع ، ذلك لأن الكمبيالة أرسلت في يوم وقطعت في يوم آخر، بينما بالنسبة لكمبيالة محمود لم يتم توسط الحساب المذكور لأن إرسالها وقطعها تم في يوم واحد.

✓ أنه بمجرد قطع الكمبيالة لدى البنك يتم جعل حـ / البنك مديناً بصافي قيمتها دون انتظار تحصيل الكمبيالة، ويرجع ذلك إلى أن ملكية الكمبيالة انتقلت إلى البنك، وذلك بعكس الحال عند إرسال الكمبيالة للبنك للتحصيل والذي لا يترتب عليه انتقال ملكيتها للبنك ومن ثم لا يمكن إضافة قيمتها إلى حـ / البنك إلا بعد تحصيلها فعلا.

(٢) في تاريخ الاستحقاق:

في تاريخ استحقاق الورقة المقطوعة يتقدم البنك (مالك الورقة) إلى المسحوب عليه لمطالبته بسداد قيمة الورقة وهنا نفرق بين الحالتين:

أ) قيام المسحوب عليه بالسداد:

في هذه الحالة لا تسجل المنشأة أى قيود يومية لأنها ليست طرفاً فيها، فالورقة مملوكة للبنك وسبق للمنشأة الحصول على قيمتها.

ب) رفض المسحوب عليه السداد:

يقوم البنك باتخاذ الإجراءات القانونية ويرجع بقيمة الورقة مضاف إليها مصاريف البروتستو على الشخص الذي قام بقطع الورقة لديه ويحصل القيمة منه، ومن ثم فالمنشأة سوف تقوم بجعل حـ/ المسحوب عليها مدينياً وحـ/ البنك دائناً.

مثال: نفرض في المثال السابق:

في ٧/٧/٣١ حصل البنك الكميالية المسحوبة على أحمد خصماً من حسابه الجاري لدى البنك.

في ٨/٥ اخطر البنك منشأة الإيمان بأن محمود رفض سداد الكميالية المسحوبة عليه والسابق قطعها لدى البنك وقد قام البنك بعمل بروتستو تكلف ٢٠ جنيهه وقام بخصم القيمة والبروتستو من حساب منشأة الإيمان.

والمطلوب: إثبات ما تقدم بدفتر يومية منشأة الإيمان.

الحل:

٧/٣١				لا تسجل المنشأة أى شيء		
٨/٥				من حـ/ مدينون (محمود)	٥٠٢٠	
				إلى حـ/ البنك	٥٠٢٠	
				إثبات رفض محمود سداد الكميالية المسحوبة عليه		

وبعد عملية الرفض يتم الاتصال بالمسحوب عليه بهدف تسوية الموضوع، وذلك من خلال إما تجديد الكميالية بأخرى تستحق فى تاريخ لاحق، أو إعلان إفلاس المسحوب عليه، وهنا لا تختلف المعالجة المحاسبية عن ما هو متبع عند احتفاظ المنشأة بالكميالية (أولاً).

(٢) خصم أو قطع الكمبيالة لدى البنك: (الطريقة المباشرة):

قد يحتاج الدائن إلى أموال وتكون في حيازته كمبيالة (ورقة قبض) فيقوم بخصم هذه الكمبيالة لدى البنك، وتمثل هذه العملية بيع الكمبيالة أو التنازل عنها للبنك على أن يتحمل الدائن في مقابل ذلك مبلغاً يسمى "خصم آجيو"، ويمثل هذا الخصم نفقة أو مصروفاً يتحملة الدائن مقابل حصوله على قيمة الكمبيالة قبل ميعاد الاستحقاق، ويتكون خصم الآجيو من فائدة يحسبها البنك بنسبة معينة في المدة من تاريخ الخصم إلى تاريخ الاستحقاق، ويضاف إلى هذه الفائدة عمولة يتقاضاها البنك نظير قبوله إتمام عملية الخصم، ونظير قيامه بتحصيل الورقة في ميعاد الاستحقاق.

ويلاحظ أن عملية خصم الورقة التجارية لا تثبت إلا في دفاتر الدائن فقط، ولا يقوم الطرف المدين بإثبات أي قيد في دفاتره نتيجة قيام الدائن بخصم الورقة، فالمفترض أنه لا يعلم بما يحدث لها قبل ميعاد الاستحقاق.

مثال:

في ١/٧/٢٠٢٤م خصم هشام عبده الكمبيالة المسحوبة على عمر والبالغة قيمتها ٢٠٠٠ جنيه تستحق في ١/١٠/٢٠٢٤م، وقد تبين أن بنك الإسكندرية المخصوم لديه الورقة يحتسب فوائد بنسبة ٥% سنوياً وعمولة بنسبة ١%، وقد أودع صافي المبلغ بالحساب الجاري في البنك.

يتم إثبات هذه العملية في دفاتر هشام عبده - الدائن - كالاتي:

منه	له	البيانات	رقم المستند	التاريخ
		من المذكورين:		
١٩٥٥		ح/ البنك		
٤٥		ح/ م. الأجيو		
	٢٠٠٠	إلى ح/ أ. ق		
		خصم الكمبيالة رقم ... المسحوبة		
		على عمر توفيق لدى بنك الإسكندرية		

ملاحظة: تم حساب م. الأجيو كآلآتي:

$$\begin{aligned} \text{الفائدة} &= 2000 \times \frac{5}{100} \times \frac{3}{12} = 25 \text{ جنيه} \\ \text{العمولة} &= 2000 \times \frac{1}{100} = 20 \text{ جنيه} \\ \hline &= 45 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

رابعاً: تحويل الورقة التجارية: (تظهيرها)

قد يكون الدائن الذي في حيازته الورقة مديناً للغير، وفي هذه الحالة يمكن أن يقوم بتحويل (تظهير) هذه الورقة إلى الغير سداداً لدينه، ومن ثم يتم انتقال ملكية هذه الورقة إلى الغير بالتظهير.

مثال:

في ١/٥/٢٠٢٤ م قام هشام بتحويل الكمبيالة المسحوبة على عمر، وقيمتها ٣٠٠٠ جنيه، إلى مهاب سداداً لدين مستحق عليه لمهـاب.

١- يتم إثبات هذه العملية في دفاتر هشام (المحول) كآلآتي:

منه	له	بيان	رقم المستند	التاريخ
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ دائنون مهـاب إلى حـ/ أوراق القبض تحويل الكمبيالة رقم المسحوبة على المدين عمر لصالح الدائن مهـاب		٢٠٢٤/٥/١

ويلاحظ أن تظهير هذه الورقة يعني خروجها من دفاتر المنشأة، وبالتالي يتم تخفيض قيمة هذه الورقة من حـ/ أوراق القبض في دفاتر المظهر بجعل حـ/ أوراق القبض دائناً.

الثاني: رفض حمدي سداد الكمبيالة: وهنا يقوم المظهر له (عثمان) بعمل البروتستو اللازم، ويرجع بقيمة الكمبيالة والمصاريف على الذي ظهر له الورقة وتستمر عملية الرجوع حتى تصل إلى الحساب الذي يرجع بدوره على المسحوب عليه.

مثال: افرض من المثال السابق ما يلي:

في ٥/٢١ أخطر عثمان منشأة حسن بتوقف حمدي عن سداد الكمبيالة المسحوبة عليه وأنه اتخذ ضده الإجراءات القانونية التي تكلفت ١٠ جنيه.

في ٥/٢٥ قامت منشأة حسن بالاتفاق مع حمدي على تجديد الكمبيالة المرفوضة بأخرى تستحق بعد شهر مع إضافة فوائد تأخير ٤٠ جنيه.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة في دفتر يومية منشأة حسن.

الحل:

٥/٢١				من حـ / مدينون (حمدي) إلى حـ / دائنون (عثمان) إثبات رفض حمدي للكمبيالة المسحوبة عليه	١٧١٠ ١٧١٠
٥/٢٥				من حـ / أ. ق إلى مذكورين: حـ / مدينون (حمدي) حـ / فوائد تأخير تجديد الكمبيالة المرفوضة بأخرى	١٧٥٠ ١٧١٠ ٤٠

ويلاحظ على المثال السابق:

- أن عملية الرفض تثبت في دفاتر المنشأة من خلال إرجاع الديون الشخصية حيث جعل حـ / مدينون (حمدي) مديناً وحـ / دائنون (عثمان) دائناً.

- أن عملية تجديد الكمبيالة ليست هي الحل الوحيد، بل هناك حل آخر سبق الإشارة إليه وهو رفض المسحوب عليه التجديد وما يترتب على ذلك من مطالبة إشهار إفلاس المسحوب عليه وعدم حصول المنشأة على قيمة الورقة بالكامل واعتبار الجزء المفقود منها ديون معدومة.

التاريخ	رقم المستند	البيــــــــــــــــان	لــــــــه	منه
		سداد عمر لجزء من المستحق عليه بموجب إيصال رقم..		
		من حـ/ مدينون عمر إلى حـ/ فوائد التجديد (التأخير)	١٠	١٠
		تحميل عمر بفوائد التجديد المستحق عليه		
		من حـ/ أوراق القبض إلى حـ/ مدينون عمر	٦١٠	٦١٠
		سحب الكمبيالة رقم ... على عمر تستحق بعد شهرين		

ويلاحظ أن فوائد التجديد حسبت كآلاتي:

$$\text{الجزء الباقي من الكمبيالة} = ١٠٠٠ - ٤٠٠ = ٦٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{فوائد التجديد} = ٦٠٠ \times \frac{٢}{١٢} \times \frac{١٠}{١٠٠} = ١٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{قيمة الكمبيالة الجديدة} = ٦٠٠ + ١٠ = ٦١٠ \text{ جنيه}$$

١- في دفاتر عمر - المدين:

التاريخ	رقم المستند	البيــــــــــــــــان	لــــــــه	منه
		من حـ/ أ. د		١٠٠٠
		إلى حـ/ دائنون هشام	١٠٠٠	
		إلغاء الكمبيالة رقم ... لصالح هشام بسبب التجديد)		
		من حـ/ دائنون هشام		٤٠٠
		إلى حـ/ الخزينة	٤٠٠	
		سداد جزء من المستحق لهشام عبده بموجب الإيصال رقم ...		
		من حـ/ فوائد التجديد (التأخير)		١٠
		إلى حـ/ دائنون هشام	١٠	
		إثبات فوائد التجديد المستحقة لهشام عبده		

منه	له	البيــــــــــــــــان	رقم المستند	التاريخ
٦١٠	٦١٠	من حـ/ دائنون هشام إلى حـ/ أ . د قبول الكمبيالة رقم المسحوبة لأمر هشام		

سداد الأوراق التجارية:

قد يتوقف المسحوب عليه عن سداد قيمة الكمبيالة أو السند الإذني في ميعاد الاستحقاق، وتسمى هذه العملية (بالرفض)، وفي هذه الحالة يقوم الساحب باتخاذ الإجراءات التالية:

١- إثبات توقف المسحوب عليه عن السداد - عملية الرفض - وذلك بجعل حـ/ المسحوب عليه مديناً، حـ/ أوراق القبض دائناً.

٢- إثبات مصاريف البروتستو - المصاريف القضائية - التي تحملها الساحب لإثبات عملية الرفض قضائياً، وذلك بجعل حـ/ مصاريف البروتستو مديناً وحـ/ الخزينة دائناً.

٣- تحميل المسحوب عليه بمصاريف البروتستو التي تحملها الساحب بجعل حـ/ المسحوب عليه مديناً، حـ/ مصاريف البروتستو دائناً.

وفي حالة الاتفاق بين المدين (المسحوب عليه) والدائن (الساحب) على تجديد الورقة المرفوضة يتم تحرير كمبيالة جديدة بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافاً إليها مصاريف البروتستو وفوائد التجديد (إن وجدت).

مثال:

في ميعاد استحقاق الكمبيالة المسحوبة على عمر والبالغ قيمتها ٣٠٠٠ جنيه رفض سداد قيمتها لدائنه هشام، الذي قام بمقاضاته، وبلغت مصاريف البروتستو ٢٠ جنيه، ودفعت نقداً.

ويتم إثبات هذه العملية في دفاتر هشام، كالآتي:

منه	له	البيــــــــــــــــان	رقم المستند	التاريخ
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ مدينون عمر إلى حـ/ أ . ق إلغاء الكمبيالة رقم ... المسحوبة على عمر، بسبب رفضه السداد		

منه	له	البيــــــــــــــــان	رقم المستند	التاريخ
١٢٠	١٢٠	من حـ/ مصاريف البروتستو إلى حـ/ الخزينة		
١٢٠	١٢٠	إثبات دفع مصاريف البروتستو نقدًا من حـ/ مدينون عمر إلى حـ/ مصاريف البروتسو تحميل عمر بمصاريف البروتستو		

ويلاحظ أن المسحوب عليه - عمر - لا يقوم بإثبات العمليات السابقة في دفاتره، لأنه لم يتفق بعد مع الساحب على أى إجراء بشأن الكمبيالة المرفوضة. ولو فرض أن عمر اتفق مع محلات هشام على تجديد الكمبيالة المرفوضة نظير فوائد تجديد قدرها ٥٠ جنيهاً - فإن هذه العملية تثبت في دفاتر هشام كالاتي:

منه	له	البيــــــــــــــــان	رقم المستند	التاريخ
٥٠	٥٠	من حـ/ مدينون عمر إلى حـ/ فوائد التجديد تحميل عمر بفوائد التجديد		
٣١٧٠	٣١٧٠	من حـ/ أ. ق. إلى حـ/ مدينون عمر إثبات الكمبيالة رقم المسحوبة على عمر بقيمة الكمبيالة رقم المرفوضة مضافا إليها مصاريف البروتستو وفوائد التجديد		

كما تثبت العملية في دفاتر عمر - المدين - كما يلي:

منه	له	البيــــــــــــــــان	رقم المستند	التاريخ
٣٠٠٠	٣٠٠٠	من حـ/ أ. د. إلى حـ/ دائنون هشام إلغاء الورقة المستحقة للدائن		

	من مذكورين: حـ/ فوائد تأخير	٥٠
	حـ/ مصاريف بروتستو	١٢٠
	إلى حـ/ دائنون هشام	١٧٠
	إثبات الفوائد والمصرفيات المستحقة	
	من حـ/ دائنون هشام	٣١٧٠
	إلى حـ/ أ. د	٣١٧٠
	قبول كمبيالة جديدة بالمستحق	

ملخص: نوضح فيما يلي ملخص المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية خلال مراحلها المختلفة في دفاتر كل من المدين والدائن.

في دفاتر المشتري: مدين [أ.د.]	في دفاتر البائع: دائن [أ. ق]
من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الدائنين (....)	بيع على الحساب: من حـ/ المدينين (.....) إلى حـ/ المبيعات
الحصول على الورقة (كمبيالة / سند إذني): - قبول الورقة - تحريرها:	
من حـ/ الدائنين (.....) إلى حـ/ أ.د	من حـ/ أ.ق إلى حـ/ المدينين (....)
التصرف في الورقة: (لا قيود لها)	التصرف في الورقة:
سداد الورقة في تاريخ الاستحقاق: من حـ/ أ.د إلى حـ/ الخزينة أو البنك	بمعرفة المنشأة: سداد الورقة في تاريخ الاستحقاق: من حـ/ الخزينة أو البنك إلى حـ/ أ.ق
	عن طريق البنك: (تحصيل)
لا قيود لها لدى المشتري	إرسالها للتحصيل: من حـ/ أ.ق برسم التحصيل إلى حـ/ أ.ق

<p>فى دفاتر المشتري: مدين [أ.د.]</p>	<p>فى دفاتر البائع: دائن [أ.ق.]</p>
<p>من حـ / أ.د. إلى حـ / الخزينة / البنك</p>	<p>تحصيلها وإيداعها بالحساب: من مذكورين: حـ / البنك حـ / مصاريف التحصيل إلى حـ / أ.ق برسم التحصيل</p>
	<p>عن طريق البنك: (خصم)</p>
<p>لا قيود لها لدى المشتري</p>	<p>إرسالها للبنك: من حـ / أ.ق برسم الخصم إلى حـ / أ.ق</p>
<p>لا قيود لها لدى المشتري</p>	<p>قطعها وإيداعها بالحساب: من مذكورين: حـ / البنك حـ / م. القطع / الخصم / الاجبو إلى حـ / أ.ق برسم الخصم</p>
<p>لا قيود لها لدى المشتري</p>	<p>التظهير: (تحويلها) من حـ / الدائنين (.....) إلى حـ / أ.ق</p>
<p>رفض الورقة:</p>	
<p>تحويل الورقة إلى دين شخصي: من مذكورين: حـ / أ.د. حـ / م. البروتستو إلى حـ / الدائنين</p>	<p>لدى المنشأة: من حـ / المدينين (الكمبيالة + م. البروتستو) إلى مذكورين: حـ / أ.ق حـ / الخزينة/البنك (مصاريف)</p>

<p>فى دفاتر المشتري: مدين [أ.د.]</p>	<p>فى دفاتر البائع: دائن [أ.ق.]</p>
<p>لا قيود لها لدى المشتري</p>	<p>لدى البنك برسم التحصيل: من حـ / المدينين (الكمبيالة + م.م. البروتستو) إلى مذكورين: حـ / أ.ق برسم التحصيل حـ / البنك (المصرفات)</p>
<p>لا قيود لها لدى المشتري</p>	<p>لدى البنك: (مخصومة) من حـ / المدينين (الكمبيالة + م.م. البروتستو) إلى حـ / البنك لدى أحد الدائنين: من حـ / المدينين (الكمبيالة + م.م. البروتستو) إلى حـ / الدائنين (....)</p>
<p>سداد الكمبيالة نقدًا: (البنك) من حـ / الدائنين (.....) إلى حـ / البنك / الخزينة</p>	<p>سداد الكمبيالة نقدًا: (البنك) من حـ / الخزينة / البنك إلى حـ / المدينين (.....)</p>
<p>الاتفاق على تجديد الكمبيالة بفوائد تأخير: من مذكورين: حـ / الدائنين (.....) حـ / فوائد التأخير (مصرفات) إلى حـ / أ.د.</p>	<p>عدم السداد / وتجديد الكمبيالة بفوائد التأخير: من حـ / أ.ق (المصاريف والفوائد) إلى مذكورين: حـ / المدينين حـ / فوائد التأخير (إيرادات)</p>

مثال:

١- فى ١/٥/٢٠٢٤م باعت محلات إسماعيل بضاعة على الحساب إلى محلات محمود بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنية.

٢- فى ٣/٥/٢٠٢٤ حررت أربع كمبيالات لسداد القيمة بيانها كالاتي:

- الأولى: قيمتها ١٥٠٠٠ جنية تستحق ٥/٢٠.
- الثانية: قيمتها ٢٠٠٠٠ جنية تستحق ٦/١٥.
- الثالثة: قيمتها ٧٠٠٠ جنية تستحق ٦/٣٠.
- الرابعة: قيمتها ٨٠٠٠ جنية تستحق ٧/١٥.

٣- تم التصرف فى هذه الكمبيالات بالشكل التالي:

الأولى: حصلت نقدًا فى تاريخ استحقاقها.

الثانية: أرسلت للبنك للتحويل، ثم حصلت فى تاريخ الاستحقاق وبلغت مصروفات التحصيل ١٠٠ جنية وأضيف الصافي إلى الحساب الجاري.

الثالثة: أرسلت إلى البنك للخصم وورد إخطار بإضافة باقى القيمة بعد خصم ٣٠٠ جنية إلى الحساب الجاري.

الرابعة: ظهرت لسداد التزام لأحد الدائنين (سامي) عن بضاعة مشتراة.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة فى دفاتر إسماعيل (البائع) ودفاتر محمود (المشتري).

الحل:

في دفاتر إسماعيل			في دفاتر محمود		
(١) النشأة					
٧٠٠٠	من حـ / المدينين (محمود)	٧٠٠٠	٧٠٠٠	من حـ / المشتريات	٧٠٠٠
	إلى حـ / المبيعات			إلى حـ / الدائنين (إسماعيل)	
٧٠٠٠	من حـ / أ.ق.	٧٠٠٠	٧٠٠٠	من حـ / الدائنين (إسماعيل)	٧٠٠٠
	إلى حـ / المدينين			إلى حـ / أ.د.	
(٢) التصرف في الأوراق التجارية:					
١- التحصيل بمعرفة الشركة عند الاستحقاق (الكمبيالة الأولى ١٥٠٠٠ جنيه تستحق ٦/١٥):					
١٥٠٠٠	من حـ / البنك	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	من حـ / أ.د.	١٥٠٠٠
	إلى حـ / أ.ق.			إلى حـ / البنك	
٢- إرسال الكمبيالة الثانية للبنك للتحصيل وقيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه تستحق ٦/١٥:					
٢٠٠٠٠	من حـ / أ.ق برسم التحصيل		٢٠٠٠٠	لا قيد	٢٠٠٠٠
	إلى حـ / أ.ق (إرسال الكمبيالة للتحصيل)				
١٩٩٠٠	من مذكورين:	٢٠٠٠٠		من حـ / أ.د.	
	حـ / البنك			إلى حـ / البنك	
١٠٠	حـ / مصاريف التحصيل		٢٠٠٠٠	سداد الكمبيالة الثانية	
	إلى حـ / أ.ق برسم التحصيل				
	إضافة صافي القيمة للحساب الجاري				

٣- إرسال الكمبيالة الثالثة للبنك لخصمها وقيمتها ١٧٠٠٠ اجنيه تستحق ٦/٣٠:				
لا قيد			من حـ/ أ.ق برسم الخصم (أو القطع) إلى حـ/ أ.ق. إرسال الكمبيالة للخصم	١٧٠٠٠ ١٧٠٠٠
لا قيد			من مذكورين: حـ/ البنك حـ/ مصاريف الخصم إلى حـ/ أ.ق برسم الخصم إضافة صافي الكمبيالة الثالثة لحساب الجاري	١٦٧٠٠ ٣٠٠ ١٧٠٠٠
من حـ/ أ.د إلى حـ/ البنك سداد الكمبيالة عند استحقاقها	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	لا قيد حيث تم إضافة صافي القيمة	
٤- تظهير الكمبيالة لسداد الالتزام لسامي بمبلغ ١٨٠٠٠ اجنيه تستحق ٧/١٥:				
لا قيد			من حـ/ الدائنين (سامي) إلى حـ/ أ.ق.	١٨٠٠٠ ١٨٠٠٠
من حـ/ أ.د. إلى حـ/ البنك سداد الكمبيالة عند تاريخ الاستحقاق	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	لا قيد لأنه قد تم تظهيرها سدادًا للالتزام	

مثال:

- فى ١/١ باعت محلات الفلاح إلى محلات النجاح بضاعة مبلغ ٨٠٠٠ اجنيه، واستلمت نصف القيمة بشيك وسحبت بالباقي كمبالتين، الأولى تستحق بعد شهر وقيمتها ٤٠٠٠ اجنيه، والثانية تستحق بعد شهرين وقيمتها ٥٠٠٠ اجنيه.
- فى ١/٣ خصمت محلات الفلاح الكمبيالة الأولى بالبنك وأخطرها البنك بإضافة صافي القيمة بعد خصم ٢٠٠ اجنيه مصاريف خصم (أجيو).
- فى ٢/١ سددت محلات النجاح الكمبيالة الأولى بشيك.
- فى ٣/١ لم تتمكن محلات النجاح من سداد الكمبيالة الثانية واتفقت أن تدفع ١٥٠٠ اجنيه نقدًا وتقبل سندا إذنيًا جديدًا بالباقي مضافاً إليه عمولة تأخير قدرها ١٠٠ اجنيه ويستحق بعد شهرين.
- فى ٤/١ أرسل الفلاح السند الإذني إلى البنك للتحويل، وتم التحصيل نقدًا فى تاريخ استحقاقه وبلغت مصاريف التحصيل ٤٠ اجنيه.
- المطلوب:

إجراء القيود اللازمة لإثبات ما تقدم فى يومية كلٍ من الفلاح والنجاح.

الحل

دفاتر محلات النجاح (المشتري)			دفاتر محلات الفلاح (البائع)		
من حـ / المشتريات	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	من حـ / المدينين (النجاح)	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠
إلى حـ / الدائنين (الفلاح)	١٨٠٠٠		إلى حـ / المبيعات	١٨٠٠٠	
من حـ / الدائنين (الفلاح)		١٨٠٠٠	من مذكورين:		
إلى مذكورين:			حـ / البنك		٩٠٠٠
حـ / أ.د.	٩٠٠٠		حـ / أ.ق		٩٠٠٠
حـ / البنك	٩٠٠٠		إلى حـ / المدينين (النجاح)	١٨٠٠٠	
سداد النصف بشيك			سداد النصف بشيك وسحب		
وقبول كمبالتين الأولى			كمبالتين الأولى ٤٠٠٠ جـ		

دفاتر محلات الفلاح (البائع)		دفاتر محلات النجاح (المشتري)	
تستحق بعد شهر والثانية ج ٥٠٠٠ بعد شهرين		٤٠٠٠ ج تستحق بعد شهر والثانية ٥٠٠٠ بعد شهرين	
٤٠٠٠	من ح/ أ. ق. برسم الخصم إلى ح/ أ. ق. إرسال الكمبيالة للخصم	لا يوجد قيد	
٣٨٠٠	من مذكورين: ح/ البنك	لا يوجد قيد	
٢٠٠	ح/ مصاريف الخصم إلى ح/ أ. ق. برسم الخصم		
٤٠٠٠		من ح/ أ. د. إلى ح/ البنك سداد الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق	٤٠٠٠
٥٠٠٠	من ح/ المدينين (النجاح) إلى ح/ أ. ق.	من ح/ أ. د. إلى ح/ الدائنين (الفلاح)	٥٠٠٠
١٥٠٠	من مذكورين: ح/ الخزينة	من مذكورين: ح/ الدائنين	٥٠٠٠
٣٦٠٠	ح/ أ. ق.	ح/ المصروفات (عمولة تأخير)	١٠٠
٥٠٠٠	إلى مذكورين: ح/ المدينين	إلى مذكورين: ح/ الخزينة	١٥٠٠
١٠٠	ح/ عمولة تأخير	ح/ أ. د.	٣٦٠٠

دفاتر محلات النجاح (المشتري)			دفاتر محلات الفلاح (البائع)		
لا يوجد قيد			من حـ / أ. ق. برسم التحصيل		٣٦٠٠
			إلى حـ / أ. ق.	٣٦٠٠	
من حـ / أ. د.		٣٦٠٠	من مذكورين:		
إلى حـ / الخزينة	٣٦٠٠		حـ / البنك		٣٥٦٠
سداد السند في تاريخ			حـ / مصاريف التحصيل		٤٠
استحقاقه			إلى حـ / أ. ق.	٣٦٠٠	

أسئلة الفصل الثامن

=====

تمرين (١):

- تمت العمليات الآتية (ضمن عمليات أخرى) خلال الفترة من ٢٠٢٤/١/١ إلى ٢٠٢٤/٤/٣٠ في محلات سعيد عبده:
- في ١/١ اشترى بضاعة نقدًا من محلات العريس بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وبخصم تجاري ٥% ولقد دفع مبلغ ٢٠ جنيه مصاريف نقل البضاعة المشتراة.
 - في ١/١٠ سمحت محلات العريس لسعيد عبده بمسموحات على المشتريات بمبلغ ٥٠ جنيه مقابل تلف جزء من البضاعة.
 - في ٢/١ اشترى بضاعة بالأجل قيمتها ١٠٠٠ جنيه من محلات عمر الخيام بخصم تجاري ٢% وخصم تعجيل دفع ٥% إذا تم الدفع في خلال شهر من تاريخه.
 - في ٢/١٠ قام سعيد عبده برد جزء من البضاعة قيمتها الإجمالية ١٠٠ جنيه لمحلات عمر الخيام لعدم مطابقتها للأوصاف.
 - في ٣/١٥ قام سعيد عبده بدفع المطلوب منه لمحلات عمر الخيام بشيك على بنك القاهرة.
 - في ٤/١ اتفق سعيد عبده مع محلات الطرابيشي على منحه خصم كمية على المشتريات بمعدل ١٠% على قيمة المشتريات خلال الشهر والتي تزيد عن ١٠٠٠ جنيه وقد قام سعيد عبده بشراء بضاعة على الحساب بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه في هذا التاريخ.
 - في ٤/٣٠ دفعت محلات سعيد عبده المصاريف الآتية نقدًا:
 - ٤٠٠ جنيه أجور ومهايا.
 - ٥٠ جنيه ثمن مطبوعات وأدوات كتابية.
 - ١٠٠ جنيه إيجار.
- والمطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية محلات سعيد عبده.

تمرين (٢):

- تمت العمليات الآتية (ضمن عمليات أخرى) في محلات عمر خلال الفترة من ١٠/١ إلى ٢٠٢٤/١١/٣٠:
- في ١٠/١ باع عمر بضاعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه منها ٢٠٠ جنيه نقدًا والباقي على الحساب لمحلات ماجد محمود.
 - ولقد دفع عمولة مبيعات ١٠% من إجمالي المبيعات لمندوبي البيع.
 - في ١٠/١٠ رد ماجد محمود جزءًا من البضاعة قيمتها ٥٠ جنيه لوجود تلف بها.
 - في ١٠/١٥ باع عمر بضاعة على الحساب لمحلات حمدي عبيد بمبلغ ٣٠٠ جنيه وقد اتفق معه على الشروط الآتية:
 - (١) السماح له بخصم تجاري قدره ١٠%.
 - (٢) السماح له بخصم تعجيل دفع قدره ٥% إذا قام بالدفع في خلال شهر من تاريخه.
 - في ١٠/٣٠ قام حمدي عبيد بسداد المطلوب منه بشيك على بنك فيصل الإسلامي.
 - في ١١/٢ باعت محلات عمر بضاعة إلى محلات الصمدي بمبلغ ٢٠٠ جنيه على الحساب، وقد قرر عمر منح خصم كمية بنسبة ٥% على مشتريات أى عميل خلال شهر نوفمبر على ما يزيد عن ١٠٠ جنيه.
 - في ١١/٢٥ حصلت المنشأة ما قيمته ٥٠ جنيه نقدًا قيمة إيرادات استثمارات.
- والمطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية محلات عمر.

تمرين (٣):

- في ٧/١ أودعت منشأة عبدالحكيم التجارية مبلغ ٣٥٠٠ جنيه بحسابها الجاري لدى بنك مصر.
- في ٧/٢ باعت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بشيك أرسلته للبنك للتحصيل.
- في ٧/٥ وصل إشعار من البنك بتحصيل الشيك المرسل في ٧/٢.
- في ٧/٦ استلمت شيك من سليم بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه أودع الخزينة.

فى ٧/٧ استلمت شيك من كامل بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه، وقامت بإرساله وكذلك شيك سلمى إلى البنك للتحويل.

فى ٧/٨ اخطر البنك المنشأة بتحويل الشيكين السابقين وإضافتهما إلى الحساب الجاري للمنشأة بعد خصم مصاريف تحويل ١٠٠ جنيه.

فى ٧/٩ طالبت البنك بتحويل مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من حسابها الجاري وقد وافق البنك على ذلك، وأودعتهم خزينة المنشأة.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية المنشأة علماً بأنها تقوم بتوسيط حـ/ شيكات برسم التحويل.

تمرين (٤):

اتفقت منشأة الجميل فى أول يناير ٢٠٢٤ مع بنك مصر على أن يفتح لها اعتماد فى حدود ٢٠٠٠٠ جنيه مقابل البضاعة المملوكة لها والموجودة بمخزن الجمرك ومدة الاعتماد سنة وذلك لتمويل عمليات شراء الآلات وذلك مقابل فائدة ١٥%.

فى ١/١ اشترت آلات من شركة النصر للتصدير والاستيراد بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه.

فى ١/٧ حررت شيكاً بثمان الآلات سملته لشركة النصر خصماً من رصيد الاعتماد.

فى ١/١٢ حررت شيكاً بمبلغ ٥٠٠ جنيه من حساب الاعتماد لشركة عوف الأصيل لنق الآلات إلى مصانع المنشأة.

فى ١/١٥ سحبت مبلغ ٤٥٠٠ جنيه نقداً من حـ/ الاعتماد للصرف على تركيب الآلات.

فى ١/٢٠ دفعت مبلغ ٢٥٠٠ جنيه نقداً قيمة أدوات لازمة لتركيب الآلات.

فى ٤/٢٠ أخطرت البنك بتحويل مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من حساب الاعتماد إلى حـ/ البنك جاري وقد نفذ البنك المطلوب.

فى ٦/٣٠ أخطرها لابتك بقيمة الفوائد المستحقة على المبالغ المسحوبة من رصيد الاعتماد.

فى ٧/١ قامت المنشأة بسداد رصيد حـ/ الاعتماد والفوائد المستحقة بشيك خصماً من حسابها الجاري لدى البنك.

فى ٧/٢ حولت إلى حسابها الجاري لدى بنك مصر قيمة الوديعة الخاصة بها والموجودة لدى بنك الإسكندرية وقدرها ٣٥٠٠ جنيه.

والمطلوب: إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة الجميل وترحيلها إلى حـ/ الاعتماد بدفتر الأستاذ.

تمرين (٥):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى منشأة خالد بن الوليد خلال شهري ابريل ٢٠٢٤، فى ٤/٦ بدأت المنشأة أعمالها التجارية بالأصول والالتزامات التالية (القيمة بالجنيه):

٩٠٠٠ نقدية بالخرينة، ٤٠٠٠٠ نقدية بالبنك، ٧٠٠٠٠ مدينون (أحمد)، ٥٠٠٠٠ أ.ق.، ٣٠٠٠ دائنون (منصور)، ٢٠٠٠٠ أ.د.، ٤٠٠٠ بضاعة.

فى ٤/٩ اشترت بضاعة من محلات الزهور بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تسليم محل المشتري وقد دفعت نصف قيمة البضاعة نقداً.

فى ٤/١١ دفعت المصاريف التالية نقداً: ٥٠ جنيه مصاريف نقل البضاعة المشتراة من محلات الزهور - ١٥٠ جنيه عمولة الشراء.

فى ٤/١٢ باعت بضاعة إلى محلات وليد بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه نصفها بشيك والباقي على الحساب بعد خصم تجاري ١٠%.

فى ٤/١٤ ردت بضاعة تالفة إلى محلات الزهور بمبلغ ٢٠٠ جنيه.

فى ٤/١٦ أخطرت محلات وليد المنشأة بوجود بضاعة غير مطابقة للمواصفات بمبلغ ٤٠٠ جنيه فسمحت لها المنشأة بمبلغ ١٥٠ جنيه مقابل عدم رد البضاعة.

فى ٤/٢٠ سدد أحمد نصف المستحق عليه بشيك.

فى ٤/٢٢ سددت المنشأة المستحق لمنصور نقداً.

في ٤/٢٥ حصلت المستحق على محلات وليد نقدًا.

في ٤/٢٧ سددت المستحق لمحلات الزهور نقدًا.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة خالد بن الوليد وترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ ثم إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة.

تمرين (٦):

فيما يلي العمليات التي تمت في منشأة نهضة مصر خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٤:

في ١٠/٢ اشترت بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه نقدًا وبخصم تجاري ٥%.

في ١٠/٥ سددت إيجار المنشأة عن شهر أكتوبر ٦٠٠ جنيه بشيك.

في ١٠/٧ باعت بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه إلى محمود نصفها نقدي والباقي على الحساب بخصم نقدي ٥% لمدة أسبوعين.

في ١٠/٩ اشترت بضاعة من محلات بهاء الدين التجارية بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ٥% وخصم نقدي ١٠% لمدة ١٠ أيام.

في ١٠/١١ رد محمود بضاعة غير مطابقة للمواصفات بمبلغ ٣٠٠ جنيه.

في ١٠/١٥ منحت المنشأة العميل عدنان مبلغ ٢٠٠ جنيه خصم كمية عن مشتريات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

في ١٠/١٧ سمح بهاء الدين للمنشأة بمبلغ ٤٠٠ جنيه مقابل رد بضاعة غير مطابقة للمواصفات تبلغ قيمتها ٧٠٠ جنيه.

في ١٠/١٩ سدد محمود المستحق عليه بشيك أودع خزينة المنشأة.

في ١٠/٢٢ سددت المستحق لبهاء الدين نقدًا.

والمطلوب: تسجيل العمليات بدفتر يومية منشأة نهضة مصر.

تمرين (٧):

فيما يلي العمليات التي تمت في منشأة أسامة عبد الوهاب خلال شهر يناير

٢٠٢٤:

في ١/١ بدأت المنشأة أعمالها برأسمال قدره ١٦٠٠٠ جنيه متمثلًا في الأصول

والالتزامات التالية: (القيمة بالجنيه)

٤٠٠٠ بضاعة، ٥٠٠٠ نقدية بالبنك، ٥٠٠٠ نقدية بالخزينة، ٦٠٠٠ سيارة،
١٠٠٠ أوراق مالية، ٥٠٠٠ دائنون (بدر).

في ١/٢ اشترت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ اجنيه من شركة زياد بخصم تجاري ١٠%
وخصم نقدي ١% إذا تم السداد خلال ٣ أيام.

في ١/٣ دفعت المنشأة مصاريف نقل البضاعة من شركة زياد نيابة عن هذه الشركة
بمبلغ ١٥٠ جنيه نقدًا.

في ١/٤ سددت المبالغ المستحقة لشركة زياد بشيك.

في ١/٥ اشترت بضاعة من محلات الأمل تسليم محل البائع بمبلغ ٥٠٠٠ جنيهه
بخصم تجاري ١٠% وخصم نقدي ٢% إذا تم السداد خلال أسبوع، وقد
دفعت محلات الأمل مبلغ ٢٠٠ جنيهه مصاريف نقل البضاعة للمنشأة نقدًا.

في ١/٦ ردت بضاعة غير مطابقة للمواصفات لمحلات الأمل قيمتها ٥٠٠ جنيهه
وسمحت لها منشأة الأمل بمبلغ ٣٠٠ جنيهه مقابل عدم رد بضاعة أخرى
انخفض سعرها في السوق.

في ١/٧ باعت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيهه بشيك، كما باعت بضاعة إلى محلات
ضياء بمبلغ ٧٠٠٠ جنيهه بعد خصم تجاري ٥% وبخصم تعجيل دفع ٥% إذا
تم السداد خلال أسبوع وكانت شروط البيع التسليم محل البائع.

في ١/٨ دفعت المنشأة مصاريف نقل البضاعة المباعه لمحلات ضياء ١٠٠ جنيهه
نقدًا، ورددت أيضًا بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيهه لعدم مطابقتها للمواصفات.

في ١/١١ سددت المستحق لمحلات الأمل نقدًا.

في ١/١٤ سددت المستحق لمحلات ضياء بشيك.

في ١/١٧ أخطرت شركة زياد المنشأة أنه قد منحها خصم على كمية مشترياته بمبلغ
٥٠٠ جنيهه.

المطلوب: إثبات العمليات السباقة بدفتر يومية منشأة أسامة عبد الوهاب وترحيلها إلى
الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ، وإعداد ميزان المراجعة.

تمرين (٨):

في أول يناير ٢٠٢٤ بدأت منشأة السلام أعمالها التجارية بالأصول التالية:

(القيمة بالجنيه)

٥٠٠٠ بضاعة، ٢٠٠٠ آلات، ٣٠٠٠ أثاث، ٢٥٠٠ خزينة، ١٠٠٠٠ شيك.

في ١/٥ اشترت بضاعة من محلات عثمان بن عفان بمبلغ ٧٠٠ جنيه على الحساب وبخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال أسبوع.

في ١/٧ اشترت مكاتب جديدة بمبلغ ٣٠٠ جنيه بشيك.

في ١/٨ ردت بضاعة إلى محلات عثمان بن عفان قيمتها ١٠٠٠ جنيه.

في ١/١٠ باعت بضاعة إلى محلات أسامة بن زيد بمبلغ ٧٠٠ جنيه تسليم محل البائع وبخصم نقدي ٥% إذا تم السداد خلال ١٠ أيام.

في ١/١١ دفعت مبلغ ٢٠٠ جنيه مصاريف نقل البضاعة المبيعة لمحلات أسامة.

في ١/١٢ سمحت المنشأة لمحلات أسامة بن زيد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مقابل عدم رد بضاعة غير مطابقة للمواصفات.

في ١/١٣ سددت المستحق لمحلات عثمان بن عفان بشيك.

في ١/١٥ حصلت المستحق على محلات أسامة بن زيد بشيك.

في ١/١٧ باعت بضاعة إلى محلات موسى بن نصير بمبلغ ٣٠٠ جنيه بشيك أرسلته للبنك للحصول.

في ١/١٨ باعت بضاعة إلى محلات خالد بن الوليد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بشيك أرسل للبنك للحصول.

في ١/٢٢ ور إشعار من البنك يفيد تحصيل شيك محلات خالد بن الوليد وإضافته للحساب الجاري بعد خصم ٢٠ جنيه مصاريف تحصيل.

في ١/٢٥ وصل إخطار من البنك برفض شيك محلات موسى بن نصير لعدم كفاية الرصيد.

في ١/٢٦ سددت محلات موسى بن نصير المستحق عليها نقدًا.

والمطلوب:

أ) تسجيل العمليات السابقة بدفتر اليومية.

(ب) الترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

(ج) إعداد ميزان المراجعة.

تمرين (٩):

فيما يلي العمليات التي تمت في منشأة مكة المكرمة خلال شهر يناير ٢٠٢٤:

في ١/٥ اشترت بضاعة على الحساب من منشأة المتوكل بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تسليم محل البائع وبخصم ٢% إذا تم السداد خلال ٣ أيام، وقد قامت منشأة المتوكل بدفع مصروفات النقل وقدرها ٢٠ جنيه نقداً.

في ١/٦ سددت مصاريف نقل البضاعة المشتراة من منشأة المتوكل نقداً.

في ١/٧ اشترت بضاعة من منشأة المتوكل على الحساب بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه تسليم محل المشتري وبخصم ٢% إذا تم السداد ٣ أيام وفي نفس اليوم قامت بسداد قيمة مشتريات يوم ١/٥.

في ١/٨ اشترت بضاعة من منشأة المتوكل على الحساب يبلغ سعرها طبقاً للكتالوج ٧٠٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠% وخصم نقدي ١% لمدة عشرة أيام، وقد دفعت المنشأة مصاريف نقل البضاعة ٢٠٠ جنيه نقداً، وقد كانت الشروط تسليم محل المشتري.

في ١/٩ ردت بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيه لمنشأة المتوكل من مشتريات يوم ١/٧ كما طلبت السماح بتخفيض سعر باقي البضاعة المشتراة في نفس اليوم بمبلغ ١٠٠ جنيه نظراً لحدوث تلفيات بسيطة فيها أثناء النقل وقد وافقت منشأة المتوكل على ذلك.

في ١/١٠ طالبت منشأة المتوكل برد بعض البضائع التي تم إرسالها يوم ١/٨ والبالغ سعرها طبقاً لقوائم الأسعار ٣٠٠٠ جنيه وذلك لكونها تخص عميل آخر مقابل إرسال بضائع بدلاً منها بنفس القيمة دون خصم تجاري وبخصم نقدي ٣% لمدة أسبوع.

في ١/١١ وافقت على طلب منشأة المتوكل ورددت البضاعة المطلوبة وسددت

مصارييف نقل ١٠٠ اجنيه نيابة عن منشأة المتوكل وقد تسلمت البضاعة
البديلة وسددت قيمة مشتريات ١/٧ نقدًا.
والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة مكة المكرمة.
تمرين (١٠):

فما يلي بعض العمليات التي تمت بمنشأة يوسف هلالي خلال شهر مارس
٢٠٢٤:

- في ٣/١ بدأت المنشأة أعمالها بالأصول التالية: (القيمة بالجنه)
١٣٠٠٠ بضاعة، ٢٠٠٠ أثاث وتركيبات، ١٠٠٠٠ سيارة، ٨٠٠٠ خزينة.
- في ٣/٤ اشترت بضاعة على الحساب من محلات جهاد بمبلغ ٢٥٠٠ جنه وبخصم
نقدي ٢% لمدة ١٠ أيام تسليم محل البائع ودفعت م. نقل ١٠٠ اجنيه نقدًا.
- في ٣/٦ باعت بضاعة إلى هاميس بمبلغ ٤٠٠٠ جنه نصفها نقدًا والباقي بشيك.
- في ٣/٧ أرسلت شيك هاميس للبنك للتحويل.
- في ٣/٧ باعت بضاعة على الحساب لمحلات سارة تسليم محل المشتري بمبلغ
٣٥٠٠ جنه وبخصم تجاري ١٠% وخصم نقدي ١% إذا تم السداد خلال
٢٠ يوم وقد دفعت م. نقل مبيعات.
- في ٣/١٠ وصل إخطار البنك بتحصيل شيك هاميس وإضافة القيمة للحساب الجاري
للمنشأة.
- في ٣/٢٢ اشترت بضاعة من محلات سالي بمبلغ ٥٠٠٠ جنه وظهرت لها شيك سارة
وسددت الباقي نقدًا.
- في ٣/٢٥ ردت بضاعة غير مطابقة للمواصفات قيمتها ٥٠٠ جنه وحصلت على
قيمتها نقدًا.
- في ٣/٢٧ منحت محلات سارة خصم كمية على مشترياتها خلال الشهر بمبلغ
٥٠ جنه.

فى ٣/٢٨ وصل إخطار من البنك يفيد رفض تحصيل شيك سارة لعدم وجود رصيد كاف لذلك، وقامت منشأة سارة بسداد القيمة نقدًا.

والمطلوب:

أ) تسجيل العمليات السابقة بدفتر اليومية.

ب) الترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

ج) تصوير ميزان المراجعة.

تمرين (١١):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت فى محلات عبد المحسن:

فى ٢/١ باع عبد المحسن بضاعة إلى محمد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه نصفها نقدًا والباقي على الحساب.

فى ٢/٢ سحبت كمبيالة على محمد بالمستحق عليه وقبلها محمد وتستحق بعد شهر.

فى ٢/٥ باعت بضاعة إلى محلات سهيلة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب.

فى ٢/٧ حررت محلات سهيلة سند إذني بالمستحق عليها.

فى ٣/٢ حصلت الكمبيالة المستحقة على محمد نقدًا.

فى ٤/٧ رفضت سهيلة دفع قيمة السند الإذني فقام عبد المحسن بعمل بروتستو عدم الدفع تكلف ١٠ جنيه دفعها نقدًا.

فى ٤/٩ اتفق عبدالمحسن مع سهيلة على تحرير سند إذني جديد بالمستحق عليها مضافاً إليه فوائد تأخير ٥٠ جنيه.

والمطلوب: إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية محلات عبد المحسن.

تمرين (١٢):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة شيرين التجارية خلال شهر ديسمبر

٢٠٢٤:

- في ١٢/١ باعت بضاعة لمحلات الشدوى التجارية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه.
- في ١٢/٥ قبلت محلات الشدوى التجارية لأمر المنشأة ٣ كمبيالات متساوية القيمة تستحق الدفع على التوالي في: ١٢/١٥، ١٢/٢٠، ١٢/٣٠/١٢/٢٤.
- في ١٢/٧ أرسلت المنشأة للبنك كمبياليتين الأولى للتحويل والثانية للقطع.
- في ١٢/١٠ وصل المنشأة إخطار من البنك يفيد قطع الكمبيالة الثانية وقبدها في قيمتها بحسابها الجاري بعد خصم ٢٠ جنيه مصاريف قطع "أجيو".
- في ١٢/١٥ تسلمت إخطاراً من البنك يفيد برفض محلات الشدوى سداد قيمة الكمبيالة الأولى فقام البنك بإجراء البروتستو الذي تكلف ١٠ جنيه خصمها مع مصاريف التحصيل ٥ جنيه على حساب المنشأة.
- في ١٢/١٨ اشترت بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه من محلات البيلي التجارية وظهرت لأمرها الكمبيالة الثالثة وسددت الباقي نقدًا.
- في ١٢/٢٠ اتفقت المنشأة مع محلات الشدوى على سداد مبلغ ٦٠٠ جنيه نقدًا وتحرير سند إذني جديد بالباقي يستحق الدفع بعد شهر وذلك بعد إضافة فوائد تأخير ٩٠ جنيه وقد تم الاتفاق.
- في ١٢/٣٠ سددت محلات الشدوى الكمبيالة الثالثة بشيك.
- والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة شيرين التجارية.

تمرين (١٣):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة عمر التجارية:

- في ١/١ باعت بضاعة إلى محمود عبد الرحمن بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وسحبت عليه كمبيالة بالمبلغ تستحق بعد أربعة أشهر قبلها محمود في نفس اليوم.
- في ١/١٠ باعت بضاعة إلى أحمد عبد اللاه قيمتها في قائمة الأسعار ٩٠٠ جنيه بخصم تجاري ١٠% وقد سدد أحمد من الثمن ١٠٠ جنيه نقدًا وقبل بالباقي كمبيالة

تستحق بعد ٣ شهور.

في ٢/٥ أرسلت كمبيالة أحمد عبد اللاه للبنك للقطع.

في ٢/٧ اتفقت مع البنك على فتح حساب اعتماد بضمان الكمبيالة المسحوبة على محمود عبد الرحمن، وقد جرت عادة البنك على فتح الاعتمادات بنسبة ٦٠% من قيمة الكمبيالات.

في ٤/٨ وصل إشعار من البنك يفيد قطع كمبيالة أحمد عبد اللاه وأن مصاريف القطع ١٠ اجنيه وأنه قد تم إضافة الباقي إلى الحساب الجاري للمنشأة.

في ٣/٥ سحبت مبلغ ١٠٠٠ اجنيه نقدًا من حساب الاعتماد.

في ٣/٣١ كتب أحمد عبد اللاه للمنشأة بعدم قدرته على دفع قيمة الكمبيالة المستحقة عليه وعرض عليها دفع ٣٠٠ اجنيه نقدًا وأن يحرر بالباقي كمبالاة جديدة تستحق الدفع بعد ثلاثة شهور اعتبارًا من ٤/١٠ مع احتساب فوائد تأخير بمعدل ٦% وقد قبلت المنشأة هذا الاتفاق وعلى أثر ذلك كتبت إلى البنك بعدم تقديم الكمبيالة المخصوصة لديه إلى المحسوب عليه وأن يخصم قيمتها من حسابه الجاري.

في ٥/١ حصل البنك الكمبيالة المستحقة على محمود عبد الرحمن وسدد من حصيلتها قيمة الاعتماد مضافا إليه ٢ اجنيه فوائد، ٢ اجنيه مصاريف تحصيل وقيد الباقي في حساب المنشأة الجاري.

والمطلوب: تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة عمر.

تمرين (١٤):

كان رصيد حساب أوراق القبض في دفاتر منشأة بهاء الدين ٦٠٠ اجنيه ويتكون من:

أ) كمبيالة بمبلغ ٢٠٠ اجنيه مسحوبة على إبراهيم استحقاق (٦/٣٠).

ب) سند إذني بمبلغ ٥٠ اجنيه من أيمن استحقاق (٤/١٥).

ج) كمبيالة بمبلغ ٢٥٠ اجنيه مسحوبة على عبد السميع استحقاق (٦/١).

وفيما يلي ما تم بالنسبة لهذه الأوراق المالية الثلاثة:

- عرض إبراهيم أن يدفع كمبيالته في ٤/١ وقد وافقت المنشأة على ذلك ومنحته ١٥ اجنيه خصم تعجيل دفع.
 - أرسلت سند أيمن إلى البنك في ٤/١٠ لتحصيله، وفي ١٧ منه استلمت ما يفيد تحصيل قيمة السند وأن مصروفات التحصيل بلغت ٢ اجنيه.
 - أعلن إفلاس عبد السميع وتمكن المنشأة من تحصيل مبلغ ٧٠ اجنيه نقدًا فقط من قيمة الكمبيالة وذلك في ٦/١٥.
- والمطلوب: تسجيل ما سبق بدفتر يومية منشأة بهاء الدين التجارية.
تمرين (١٥):

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة وليد التجارية خلال شهر مايو ٢٠٢٤:

- في ٥/١ باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ اجنيه لمحلات البدر التجارية.
- في ٥/٢ قبلت محلات البدر كمبياليتين بقيمة البضاعة، الأولى بمبلغ ١٠٠٠ اجنيه تستحق الدفع في ٥/١٨ والثانية بالباقي وتستحق الدفع في ٥/٢٨.
- في ٥/٥ أرسلت المنشأة الكمبياليتين الأولى للتحصيل والثانية للقطع.
- في ٥/٨ وصل إخطار من البنك يفيد قطع الكمبيالة الثانية وقيد صافي قيمتها بحساب جاري المنشأة بعد خصم ٣٠ اجنيه مصاريف قطع.
- في ٥/١٩ وصل إخطار من البنك يفيد تحصيل الكمبيالة الأولى وقيد صافي قيمتها بحساب المنشأة الجاري بعد خصم ٣٠ اجنيه مصاريف التحصيل.
- في ٥/٢٩ وصل إخطار من البنك يفيد توقف محلات البدر عن دفع الكمبيالة السابق قطعها وقيام البنك بعمل بروتستو تكلف ٥ اجنيه وقد خصم البنك القيمة والبروتستو على حساب المنشأة وتم الرجوع على محلات البدر بالقيمة.
- في ٥/٣١ اتفقت مع محلات البدر على سداد مبلغ ٢٢٥ اجنيه نقدًا وتحرير سند إذني بالباقي يستحق بعد شهرين بعد إضافة فوائد التأخير ٢٠ اجنيه وقد تم الاتفاق وتم تنفيذه.

والمطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية منشأة وليد.

تمرين (١٦):

كان رصيد حساب أوراق القبض في دفاتر منشأة الأمل ٥٠٠٠ جنيه ويتكون من

الكمبيالات التالية:

أ) الكمبيالة الأولى وقيمتها ٢٥٠٠ ج مسحوبة على محلات عاطف وتستحق السداد في ٢٠٢٤/٢/١ وقد احتفظت بها المنشأة للتحويل.

ب) الكمبيالة الثانية وقيمتها ٣٥٠٠ جنيه مسحوبة على محلات عادل وتستحق السداد في ٢٠٢٤/٣/١ وقد أودعت في البنك للتحويل.

ج) الكمبيالة الثالثة وقيمتها ٥٠٠ جنيه مسحوبة على محلات عارف وتستحق السداد في ٢٠٢٤/٤/١.

د) الكمبيالة الرابعة وقيمتها ٢٥٠٠ جنيه مسحوبة على عابد وتستحق السداد في ٢٠٢٤/٣/١ وقد ظهرت لمحلات عامر.

هـ) الكمبيالة الخامسة وقيمتها ٥٠٠٠ جنيه مسحوبة على عاكف وتستحق السداد في ٢٠٢٤/٥/١ وقد أودعت في البنك ضماناً لتسهيلات ائتمانية.

وبفض أن المسحوب عليهم هذه الكمبيالات توقفوا عن السداد وبلغت مصاريف البروتستو على الكمبيالات الخمس على التوالي ١٠، ١٢، ٨، ١٥، ٣٥ جنيه.

والمطلوب: إثبات هذا التوقف في دفاتر منشأة الأمل.

الفصل التاسع
الأخطاء المحاسبية
ودور ميزان المراجعة تجاهها

تمهيد:

سبق أن ذكرنا أن ميزان المراجعة لابد وأن يكون متساوي الجانبين من حيث المجموع، ورغم ذلك فإن توازن ميزان المراجعة لا يعني مطلقاً عدم وجود أخطاء، وإنما يعني أن مجموع الأرصدة المدينة يتساوى مع مجموع الأرصدة الدائنة، غير أنه إذا لم يتوازن جانبي الميزان فإن هذا يعني بالضرورة وجود خطأ ما.

ويمكن تقسيم الأخطاء عموماً إلي مجموعتين أساسيتين، هما: أخطاء السهو أو الحذف، وأخطاء الارتكاب، ويمكن لميزان المراجعة أن يكون في حالة توازن أو في حالة عدم توازن مع وجود أي أو كل من النوعين من الأخطاء، فإذا لم يتم إثبات عملية ما في دفتر اليومية ولم يتم ترحيلها بالتالي إلي دفتر الأستاذ فإن ميزان المراجعة سوف لا يتأثر بذلك ويمكن أن يتوازن جانبيه، ويطلق علي مثل هذا الخطأ خطأ السهو أو الحذف.

وإذا جعل حساب المصروفات المتنوعة مديناً عن طريق الخطأ بمبلغ كان يمثل مصروفات دعاية وإعلان مثلاً، وكان يجب ترحيله في هذا الحساب الأخير، فإن ميزان المراجعة لن يوضح هذا الخطأ لأن كل من الحسابين له رصيد مدين وزاد أحدهما بدلاً من الآخر، ويطلق علي هذا الخطأ خطأ ارتكاب.

وبالرغم مما تقدم فإن هناك بعض أخطاء السهو والارتكاب التي تؤدي إلي عدم توازن ميزان المراجعة، ومن ثم يفيد الميزان في اكتشافها، وهذه الأخطاء هي: الأخطاء الحسابية في الجمع والطرح وأخطاء الترحيل بإحلال المدين محل الدائن والعكس، والأخطاء الرقمية مثل ترحيل رقم ٢٩٧ بدلاً من ٢٧٩ أو رصد ٦٣ بدلاً من ٣٦ مثلاً، وكذلك حذف الأصفار كإثبات الرقم ١٠٠٠٠ علي أساس أنه ١٠٠٠، وأخيراً السهو عن ترحيل الطرف المدين أو الدائن من قيد ما الي حسابه المختص بدفتر الأستاذ.

وفيما يلي نلقي الضوء علي كافة الأخطاء محتملة الحدوث وطرق تصحيحها سواء كانت تؤثر علي توازن ميزان المراجعة أو لا تؤثر، وهي أخطاء القيد في اليوميات، وأخطاء الترحيل إلي دفاتر الأستاذ، وأخيراً الأخطاء التي تظهر عند عمل ميزان المراجعة.

أولاً: أخطاء اليومية وطرق تصحيحها:

تنص المادة رقم (٥) من قانون التجارة رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، على أن يكون دفتر اليومية خالياً من الكشط أو التحشير، لذلك فإن أي أخطاء مما نشير إليها لا يمكن أن تصحح بهذه الطريقة التي منعها القانون. وإنما يتم ذلك بقيود أخرى يكون من شأنها الوصول إلي هذا التصحيح. ويمكن تقسيم الأخطاء التي تقع في دفتر اليومية وتكشفها المراجعة إلي:

١- أخطاء الحذف:

يقصد بهذا النوع من الأخطاء أن تفلت إحدى العمليات المدونة بدفتر التسويده من القيد في دفتر اليومية سواء سهواً أو عمداً، ويتم علاج هذه الحالة بقيد العملية التي لم يسبق قيدها بقيد عادي ويلاحظ أن لهذا الخطأ أثره في دفتر الأستاذ، إذ طالما يتم الترحيل من دفتر اليومية إلي دفتر الأستاذ فيكون من الطبيعي أن مثل هذا القيد ما دام قد سقط من اليومية فهو إذن لم يرحل إلي دفتر الأستاذ.

ويكون من المتعين إذن أن يرحل هذا القيد بعد إثباته إلي الحسابات الخاصة به في دفتر الأستاذ، فإذا كان اكتشاف هذا الخطأ بعد أن عمل ميزان المراجعة فإنه من الضروري أن تعدل أرصدة هذه الحسابات في الميزان، هذا وإن يكن عدم تدوين هذا القيد في دفتر اليومية لا يؤثر في توازن الميزان.

٢- أخطاء الارتكاب:

هذه الأخطاء كثيرة الوقوع ومختلفة الصور. ويمكن توضيحها من خلال الأمثلة الرقمية التالية:

مثال: بتاريخ ٥ فبراير رد إلينا حنا بضاعة بمبلغ ١٢٥ جنيها لعدم مطابقتها للعينة وأرسل إلينا إشعاراً رقم (٩٧) بذلك، فقيد كاتب الحسابات هذه العملية في حينها بالدفاتر كالاتي:

٢/٥		من حـ / م. داخلية			١٥٢	-
		إلى حـ / حنا	١٥٢	-		
		إشعارنا رقم ٩٧ بتاريخ ٥ فبراير				

ويلاحظ أن الخطأ في قيد هذه العملية كان في إثبات هذا المبلغ؛ إذ قيد باعتباره ١٥٢ جنيهاً مع أن صحته ١٢٥ جنيهاً، فإذا حدث أن اكتشف هذا الخطأ بتاريخ ٢٥ يونيو فإنه يمكن تصحيحه بأن تتبع إحدى هاتين الطريقتين:

(أ) الطريقة المطولة:

من مقتضي هذه الطريقة أن يلغى القيد الخطأ بقيد عكسي ثم يثبت القيد الصحيح وهذان القيدان يتم إثباتهما في تاريخ اكتشاف الخطأ علي النحو التالي:

٦/٢٥	من حـ/ حنا	١٥٢	-	١٥٢	-
	إلى حـ/ م. داخلة إلغاء القيد الخاص بالإشعار رقم ٩٧ بتاريخ ٦ فبراير لوجود خطأ في المبلغ	١٥٢	-	١٢٥	-
	من حـ/ م. داخلة	١٢٥	-		
	إلى حـ/ حنا إثبات الإشعار رقم ٩٧ بتاريخ ٥ فبراير مصححا.	١٢٥	-		

ويلاحظ أن القيد الأول ألغى القيد الخطأ الذي سبق أن أثبت بتاريخ ٥ فبراير، وذلك بأن جعلنا الطرف المدين من ٥ فبراير دائناً في قيد ٢٥ يونيو كما أن الطرف الدائن من قيد ٥ فبراير جعل في قيد ٢٥ يونيو مديناً وبذلك اعتبر القيد الأول ولا أثر له، أما القيد الثاني فهو إثبات العملية علي وجهها الصحيح.

ويلاحظ أنه ما دام طرفا القيد الخطأ كانا قد رحلا إلى دفتر الأستاذ بمبلغيهما غير الصحيحين فيتعين عند اكتشاف الخطأ وإثبات القيد الصحيحين في دفتر اليومية أن يرحلا إلي دفتر الأستاذ ترحيلاً عادياً.

(ب) الطريقة المختصرة:

من استعراض القيدتين السابقتين اللذين صححنا بهما القيد الخطأ نتبين أن نتيجتهما أن حنا مدين بمبلغ ٢٧ جنيهاً (١٥٢ مدين - ١٢٥ دائن) وأن المردودات الداخلة دائنة بمبلغ ٢٧ جنيهاً (١٢٥ دائن - ١٥٢ مدين). ولذلك يمكن أن نستعوض عن القيدتين السابقتين بقيد واحد طرفاه حنا مدين بمبلغ ٢٧ جنيهاً والمردودات الداخلة دائنة بمبلغ ٢٧ جنيهاً وذلك علي النحو التالي:

٦/٢٥		من حـ/ حنا إلى حـ/ م. داخلة تصحيح القيد المؤرخ ٥ فبراير الخاص بالإشعار رقم (٩٧)	٢٧	-	٢٧	-
------	--	--	----	---	----	---

ثم يرحل هذا القيد إلى الأستاذ ترحيلاً عادياً، ويلاحظ أن هذا الخطأ إذا اكتشف بعد عمل ميزان المراجعة فلا شك أنه يجب تصحيح رصيدي حسابي حنا والمردودات الداخلة فيه وإن كان لا يترتب عليه أيضاً عدم توازن الميزان.
مثال آخر:

بتاريخ ١٩ أبريل اشترينا أثاثاً بمبلغ ٦٧٠ جنيهاً بفاتورة رقم ٥١٩ من محلات علي خليل، وقد قيدت هذه العملية في حينها بدفتر اليومية كالآتي:

٤/٢٩		من حـ/ الأثاث إلى حـ/ محلات علي خليل فاتورة رقم ٥١٩ بتاريخ ٤/٢٩	٧٦٠	-	٦٧٠	-
------	--	---	-----	---	-----	---

ويلاحظ أن الخطأ في هذا القيد يكمن في مبلغ الطرف الدائن فقط إذا أثبتت باعتباره ٧٦٠ جنيهاً، فإذا اكتشف هذا الخطأ بتاريخ ٦/٢٥ فإنه يمكن تصحيح هذا القيد علي النحو التالي:

٦/٢٥		من حـ/ محلات علي خليل إلى حـ/ الأثاث إلغاء القيد المؤرخ ٤/٩ الخاص بالفاتورة رقم ٥١٩	٦٧٠	-	٧٦٠	-
		من حـ/ الأثاث إلى حـ/ محلات علي خليل إثبات الفاتورة ٥١٩ علي الصحة	٦٧٠	-	٦٧٠	-

ويلاحظ أننا لو أردنا اختصار هذين القيدين في قيد واحد له طرفاه لما أمكن ذلك لأن نتيجة هذين القيدين أن حـ/ محلات علي خليل مدين بمبلغ ٩٠ جنيهاً (٦٧٠ مدين -

٧٦٠ دائن)، أما حـ/ محلات الأثاث فإنه دائن في القيد الأول بمبلغ ٦٧٠ جنيهاً ومدين في القيد الثاني بمبلغ ٦٧٠ جنيهاً.

ولذلك فإنه لا يمكن تصحيح هذا الخطأ إلا بالطريقة المطولة دون الطريقة المختصرة، وذلك لأن الخطأ كان في مبلغ أحد الطرفين فقط لا في مبلغ الطرفين كما هو في المثال الأول، ويتم ترحيل القيد السابقين إلى دفتر الأستاذ بالطريقة العادية. ويلاحظ أن هذا الخطأ يترتب عليه عدم تساوي جانبي ميزان المراجعة ولذلك فإن إجراء القيود المصححة من شأنه أن يعمل علي تساوي مجموع اليومية ويؤدي ترحيلها إلي تصحيح الأرصدة المدرجة بميزان المراجعة فيؤدي ذلك إلى توازنه.

٣- أخطاء المبدأ:

وهذه محتملة الوقوع إذا كان ماسك الدفتر يجهل أصول المحاسبة الصحيحة.
مثال: بتاريخ ٢٥ أبريل اشترينا آلة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه من الشركة الهندسية بفاتورة رقم (٧٥) فقيدت هذه العملية كالتالي:

٤/٢٥	من حـ/ المشتريات			١٥٠٠	-
	إلى حـ/ الشركة الهندسية	١٥٠٠	-		
	فاتورة رقم ٧٥				

فإذا اكتشف هذا الخطأ بتاريخ ٦/٢٤ فإنه يمكن تصحيحه بإحدى الطريقتين اللتين أشرنا إليهما سابقاً، وذلك على النحو التالي:

• بالطريقة المطولة:

٦/٢٤	من حـ/ الشركة الهندسية			١٥٠٠	-
	إلى حـ/ المشتريات	١٥٠٠	-		
	إلغاء قيد الفاتورة				
	رقم ٧٥ بتاريخ ٤/٢٥				
	من حـ/ الآلات			١٥٠٠	-
	إلى حـ/ الشركة الهندسية	١٥٠٠	-		
	إثبات قيد الفاتورة ٧٥ بتاريخ ٦/٢٤				

ثم يرحل هذان القيدان عادياً إلي دفتر الأستاذ.

• بالطريقة المختصرة:

باستعراض القيد السابقين يمكن اختصارهما إلى حـ / الآلات وهو مدين بمبلغ ١٥٠٠ جنيه، وحـ / المشتريات وهو دائن بمبلغ ١٥٠٠ جنيه، وذلك لأن حـ / الشركة الهندسية مدين بمبلغ ١٥٠٠ جنيه مرة أخرى. ولذلك يمكن استبدال القيد السابقين بقيد واحد كالآتي:

٦/٢٤		من حـ / الآلات إلى حـ / المشتريات تصحيح قيد ٤/٢٥ الخاص بالفاتورة رقم ٧٥ من الشركة الهندسية	١٥٠٠	-	١٥٠٠	-
------	--	---	------	---	------	---

ثم يرحل هذا القيد في دفتر الأستاذ ترحيلاً عادياً. ويلاحظ أن هذا الخطأ لا يترتب عليه الإخلال بتوازن الميزان، ولذلك إذا ما تم اكتشاف هذا الخطأ بعد عمل ميزان المراجعة فيقتضي الأمر تصحيح رصيدي حسابي الآلات والمشتريات فيه.

٤- أخطاء معوضة:

تقع هذه الأخطاء نتيجة نقص أو زيادة في أحد طرفي قيد من القيود ويقابل هذا نقص أو زيادة في الطرف المعاكس من قيد آخر، ولذلك يقال إن هذه الأخطاء متكافئة. مثال: بتاريخ ٧/٥ اشترينا بضاعة بمبلغ ١٢٠ جنيهاً من الشركة التعاونية بفاتورة رقم ١٠٩ وقد تم القيد في الدفتر حينئذ كالآتي:

٧/٢٥		من حـ / المشتريات إلى حـ / الشركة التعاونية فاتورة رقم ١٠٩	١٠٢	-	١٢٠	-
------	--	--	-----	---	-----	---

وبذلك يكون الخطأ في إثبات المبلغ الدائن به الشركة التعاونية إذا أثبت بنقص قدره ١٨ جنيهاً.

- وبتاريخ ٧/٢٥ بعنا بضاعة إلى عيسوي بمبلغ ٨٦ جنيهاً بفاتورة ٥١٦، وقد تم القيد في الدفاتر حينئذ كالآتي:

٧/٢٥		من حـ/ عيسوي إلى حـ/ المبيعات فاتورة رقم ٥١٦	٦٨	-	٨٦	-
------	--	--	----	---	----	---

وبذلك يكون الخطأ في إثبات المبلغ المدين به عيسوي إذ أثبت بنقص قدره ١٨ جنياً أيضاً. فهناك إذن خطأ: أحدهما نقص المبلغ الدائن به الشركة التعاونية يقابله النقص في المبلغ المدين به عيسوي، فإذا ما تم اكتشاف هذين الخطأين في آخر يوليو فإنه لتصحيحهما يجب أن تلجأ إلى الطريقة المطولة كالاتي:

٧/٣١	من حـ/ الشركة التعاونية إلى حـ/ المشتريات إلغاء قيد ٧/٢٥ الخاص بالفاتورة رقم ١٠٩	١٠٢	-	١٠٢	-
	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الشركة التعاونية إثبات الفاتورة ١٠٩ على الصحة	١٢٠	-	١٢٠	-
	من حـ/ المبيعات إلى حـ/ عيسوي إلغاء قيد ٧/٢٥ الخاص بفاتورة ٥١٦	٨٦	-	٨٦	-
	من حـ/ عيسوي إلى حـ/ المبيعات إثبات صورة الفاتورة ٥١٦ على الصحة	٨٦	-	٨٦	-

ثم ترحل هذه القيود بالطريقة العادية إلى دفتر الأستاذ لتصحيح رصيدي حـ/ الشركة التعاونية و حـ/ عيسوي، ولا شك أن الأخطاء المعوضة لا تؤثر في توازن الميزان؛ إذ أن النقص في جانب يعوضه نقص في الجانب الآخر، علي أنه إذا اكتشف الخطأ بعد عمل ميزان المراجعة لزم تصحيح رصيدي الشركة التعاونية وعيسوي في الميزان.

ثانياً: أخطاء الترحيل:

رأينا فيما سبق أن أخطاء القيد في اليومية يترتب علي ترحيلها إلى الأستاذ أن يمتد أثرها إلى أرصدة الحسابات المفتوحة في هذا الدفتر، ولذلك قلنا أن قيود التصحيح التي نجريها في دفتر اليومية ترحل أيضاً إلى دفتر الأستاذ حتي نتلافى بذلك أثر القيود الخاطئة في دفتر اليومية، غير أنه يحدث أن تكون قيود اليومية سليمة بمعنى أنه ليس بها أي أخطاء من الأنواع الأربعة التي أشرنا إليها، وإنما يحصل الخطأ في ترحيل هذه القيود إلى دفتر الأستاذ، وتتلخص الأخطاء في:

١- أخطاء الحذف:

فقد يسهو علي ماسك الدفاتر ترحيل قيد بأكمله إلى الحسابات الخاصة به في دفتر الأستاذ ولا شك أن تصحيح هذا الخطأ يكون بترحيل طرفي القيد إلى حساباتها ولا يؤثر مثل هذا الخطأ علي توازن الميزان ولذلك فإذا اكتشف هذا الخطأ بعد عمل الميزان كان من الضروري تعديل رصد هذه الحسابات وإدراجها مصححة في الميزان وقد يكون الخطأ في إهمال ترحيل أحد طرفي القيد فقط، ولا شك أن ذلك من شأنه أن يخل بتوازن الميزان، ويصحح هذا الخطأ بترحيل طرف القيد الذي لم يسبق ترحيله.

٢- أخطاء الارتكاب:

وهي مختلفة الصور ولكن الحالات الآتية هي الأكثر حدوثاً في الحياة العملية، فإذا فرضنا أنه بتاريخ أول مارس اشترينا بضاعة من جميل بمبلغ ١٢٥ جنيهاً واثبت القيد بدفتر اليومية صحيحاً كالآتي:

٣/١		من حـ/ المشتريات			١٢٥	-
		إلى حـ/ جميل	١٢٥	-		
		فاتورة رقم — بتاريخ —				

فعند ترحيل هذا القيد تحتمل الأخطاء الآتية:

(١) أن يحدث الخطأ بترحيل مبلغى الطرفين إلى حسابيهما باعتباره ٢١٥ جنيهاً بدلاً من ١٢٥ جنيهاً.

(٢) أن يقتصر الخطأ علي ترحيل مبلغ حـ/المشتريات فقط باعتباره ٢١٥ جنيهاً.

٣) أن يتم ترحيل الطرف الدائن بمبلغه الصحيح، ولكن إلى الجانب المدين من حـ/ جميل.

٤) أن يتم ترحيل الطرف الدائن بمبلغه الصحيح ولكن إلى الجانب الدائن من حـ/ جمال.

- في الحالتين (١، ٢) يتم التصحيح بطريقة الشطب، فتشطب الأرقام غير الصحيحة وتكتب الأرقام الصحيحة، ويتم كله بمداد مخالف للمداد الأصلي كما يوقع الكاتب المختص إلى جوار التصحيح، هذا مع العلم بأن الخطأ (١) لا يؤثر في توازن الميزان.

- وفي الحالة (٣) يتم التصحيح أيضاً بطريقة الشطب، فيشطب المبلغ من الجانب غير الصحيح ويثبت في الجانب الصحيح، ولا شك أن ذلك الخطأ أيضاً يترتب عليه عدم توازن الميزان.

- وفي الحالة (٤) يتم التصحيح بالقيود الآتي:

ولا شك أن هذا الخطأ أيضاً لا يؤثر في توازن ميزان المراجعة.

ثالثاً: أخطاء تظهر عند عمل الميزان:

عندما تقوم المنشأة بعمل ميزان المراجعة توجد احتمالات ثلاثة:

الأول: أن يتعادل جانباه، وليس معني ذلك أن الدفاتر خالية من الأخطاء فقد رأينا أن هذا التعادل لا يمنع من وجود أخطاء تكشفها عملية المراجعة بما لا اثر لها علي توازن الميزان، وقد اشرنا فيما سبق إلى الكثير من هذه الأخطاء.

الثاني: ألا يتعادل جانبا الميزان، مع الانتهاء من عملية المراجعة التي لم تكشف عن وجود أخطاء لا في دفتر اليومية ولا في ترحيل هذه القيود إلى دفتر الأستاذ وحينئذ ينبغي البحث عن الأخطاء التي تسبب عنها عدم توازن الميزان.

تاريخ اكتشاف الخطأ		من حـ/ جمال			١٢٥	-
		إلى حـ/ جميل	١٢٥	-		
		تعديل قيد ٣/١ الخاص بالفاتورة				
		رقم — بتاريخ —				

ويمكن تلخيص الخطوات التي تتخذ لتوازن الميزان في الآتي:

١) يبدأ بإعادة جمع الجانبين فقد يكون هناك خطأ في الجمع نتيجة عدم وضوح الأرقام أو عدم وضعها تحت بعضها.

٢) نستعرض الأرصدة في الميزان إذ يخشى أن يكون أحد الأرصدة قد وضع في غير جانبه الصحيح، وقد يؤيد هذا الشك أن يكون نصف فرق مجموع الجانبين مساوياً لأحد أرصدة الميزان.

٣) يفرض أننا تأكدنا من صحة رصيد الحسابات في دفتر الأستاذ فيقتضي مراجعة هذه الأرصدة علي أرصدة الميزان للتحقق من نقل جميع الأرصدة إليه من جهة وللتحقق من صحة مبالغها المنقولة من جهة أخرى.

الثالث: ألا يتعادل ميزان المراجعة دون أن تكون الحسابات قد روجعت بعد (كما يحدث في بعض المنشآت التي تعهد إلى المراجعين بعملية استخراج نتيجة عملياتها من ربح أو خسارة) وقد جري العمل إلى حين كشف الأخطاء الموجودة في الدفاتر مما يؤثر في توازن الميزان علي إيجاد توازن مؤقت مصطنع بأن يسمى فرق الجانبين الحساب المعلق.

فإذا فرضنا أن مجموع الجانب المدين من ميزان المراجعة ١١٥٥٠٠ ومجموع الجانب الدائن ١١٥٠٠٠ كان من الضروري أن يظهر ضمن أرصدة الحسابات الدائنة رصيد دائن "للحساب المعلق" بمبلغ ٥٠٠ جنيه لتوازن الميزان. وإذا فرضنا أن مجموع الجانب المدين ٨١٨٠ جنبها ومجموع الجانب الدائن ٨٢٨٠ جنبها كان من الضروري أن يظهر ضمن أرصدة الحسابات المدينة رصيد مدين "للحساب المعلق" بمبلغ ١٠٠ لتوازن الميزان.

ولما كانت الأرصدة التي تظهر في ميزان المراجعة منقولة أصلاً من دفتر الأستاذ كان من الضروري أن يكون رصيد "الحساب المعلق" الذي خلقناه منقولاً أيضاً من دفتر الأستاذ. ولذلك يجب بمجرد ظهور فرق جانبي الميزان وإدراج رصيد الحساب المعلق به أن يفتح هذا الحساب في دفتر الأستاذ، وأن يثبت له رصيده المدين أو الدائن حسبما يكون الفرق في جانبي الميزان مديناً ودائناً، ويكون ظهور هذا الحساب كالاتي: في دفتر الأستاذ بفرض أن رصيده أدرج في ميزان المراجعة المستخرج في ٢٠٢٤/١٢/١٣ في الجانب المدين بمبلغ ١٠٠ جنيه.

			٢٠٢٤/١٢/٣١	(فرق الميزان)	١٠٠	
				إلى رصيد		

ولما كان أي حساب مفتوح في الأستاذ لا ينشأ إلا نتيجة ترحيل قيد في دفتر اليومية كان من الضروري كذلك أن يسبق فتح الحساب المعلق في الأستاذ قيد في دفتر اليومية بحيث إذا رحل إلى دفتر الأستاذ ينشأ هذا الحساب المعلق. ولذلك فإن القيد في دفتر اليومية يكون كالآتي:

		من —/ معلق			١٠٠	-
١٢/٣١		إلى —/.....	٠٠٠	-		
		إثبات فرق جانبي الميزانية لتعادلها				

ويلاحظ أن هذا القيد لا يتضمن إلا طرفاً واحداً، ويسمى لذلك بالقيد الأعرج، وهكذا يمكن أن نعالج عدم توازن الميزان بخلق هذا الحساب الذي يظل مفتوحاً بالأستاذ إلى أن تكشف مراجعة الدفاتر عن الأخطاء، وحينئذ نعلم إلى تصحيحها بالطرق التي سبق أن شرحناها فيؤدي هذا التصحيح إلى قفل هذا الحساب هذا مع العلم بأنه لا يؤثر في هذا الحساب إلا تصحيح الأخطاء التي تؤثر في توازن الميزان مما سبق أن أشرنا إليها تفصيلاً، أما الأخطاء التي تكتشف ولا تؤثر في هذا التوازن فلا يتأثر بها الحساب المعلق.

مثال:

قام كاتب الحسابات في إحدى المنشآت التجارية بإعداد ميزان المراجعة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١م فبين أن جانبه غير متوازنين وأن مجموع الجانب الدائن ينقص عن مجموع الجانب المدين بمبلغ ٥٠٠ جنيه فتح بها حساباً معلقاً.

وبمراجعة الدفاتر تبين ما يلي:

- ١) بتاريخ أول مارس اشترت المنشأة آلة بمبلغ ٢٥٠ جنيه من الشركة الهندسية فقيدت العملية بدفتر اليومية ولكن بخطأ في المبلغ الدائن به —/ الشركة إذ جعل ٢٠٥ بدلاً من ٢٥٠.
- ٢) بتاريخ ٢٥ أبريل ورد للمنشأة شيك بمبلغ ١٠٠ جنيه من عميلها حنا وقيد صحيحاً بدفتر اليومية ولكنه رحل إلي الجانب الدائن من —/ حنين.
- ٣) اشترت المنشأة في ٦/١٥ من أنيس بضاعة بمبلغ ٧٥٠ جنيه فقيدت المبلغ بدفتر اليومية باعتبارها ٥٧٠ جنيه أمام كل من الطرفين ورحل إلي دفتر الأستاذ علي هذا الأساس.

٤) باعت المنشأة في ٧/٢٥ إلى كمال بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه وقيدت العملية صحيحة في دفتر اليومية ولكن عند الترحيل لم يرسل المبلغ إلى الطرف الدائن من حـ/ المبيعات.

٥) رد حليم إلى المنشأة في ٨/٢ بضاعة بمبلغ ٥٠ جنيه فقيدت صحيحة في دفتر اليومية، ولكن عند الترحيل أخطأ المكاتب فأثبت المبلغ في الجانب المدين من حسابه.

٦) لم يدرج كاتب الحسابات رصيد حـ/ الخصم المسموح به وقدره ٩٥ جنيهاً في الميزان.

والمطلوب:

١. بيان ما يؤثر من هذه الأخطاء في توازن الميزان.

٢. إجراء قيود اليومية اللازمة لتصحيح الأخطاء السابقة.

٣. تصوير الحساب المعلق.

الحل:

الخطأ الأول: يلاحظ أنه يؤثر في ميزان المراجعة بنقص في الجانب الدائن قدره (٢٥٠ -

٢٥٠) أي ٤٥ جنيهاً، ويتم تصحيح هذا الخطأ بإجراء قيد في اليومية كالآتي:

تاريخ اكتشاف الخطأ		من حـ/ معلق			٤٥	-
		إلى حـ/ الشركة الهندسية	٤٥	-		
		تصحيح قيد ٣/١ الخاص بفاتورة الشركة				
		الهندسية إذ جعل حسابها دائناً بمبلغ ٢٥٥				
		بدلاً من ٢٥٠				

الخطأ الثاني: لا يؤثر هذا الخطأ في توازن الميزان، ويتم تصحيح الخطأ كالآتي:

تاريخ اكتشاف الخطأ		من حـ/ حنين			١٠٠	-
		إلى حـ/ حنا	١٠٠	-		
		تصحيح قيد ٣/٢٥ إذ رحل				
		المبلغ الوارد من حـ/ حنا إلى				
		حـ/ حنين				

الخطأ الثالث: لا يؤثر هذا الخطأ في توازن الميزان. ويتم تصحيحه كالتالي:

تاريخ اكتشاف الخطأ		من حـ/ المشتريات إلى حـ/ أنيس تصحيح قيد ٦/١٥ إذ رحل المبلغ أمام كل من الطرفين ٥٧٠ بدلا من ٧٥٠ ج	١٨٠	-	١٨٠	-
--------------------	--	---	-----	---	-----	---

الخطأ الرابع: يؤثر في توازن الميزان بنقص في الجانب الدائن قدره ٥٠٠ جنيه. ويتم تصحيح هذا الخطأ في دفتر اليومية بالقيد الآتي:

تاريخ اكتشاف الخطأ		من حـ/ معلق إلى حـ/ المبيعات تصحيح ترحيل قيد ٧/٢٥ إذا لم يرحل الطرف الدائن إلى حـ/ المبيعات	٥٠٠	-	٥٠٠	-
--------------------	--	--	-----	---	-----	---

الخطأ الخامس: يؤثر في توازن الميزان بنقص في الجانب الدائن يقدر ضعف المبلغ أي ١٠٠ جنيه. ويتم تصحيح هذا الخطأ كالاتي:

تاريخ اكتشاف الخطأ		من حـ/ معلق إلى حـ/ حلیم تصحيح ترحيل قيد ٨/٢ إذ رحل الطرف الدائن إلى الجانب المدين من حـ/ حلیم	١٠٠	-	١٠٠	-
--------------------	--	--	-----	---	-----	---

الخطأ السادس: يترتب علي عدم إدراج رصيد حـ/ المسموح به نقص في الجانب المدين بقدر مبلغ هذا الرصيد وقدره ٩٥ جنيهاً. ويتم تصحيح هذا الخطأ بقيد أعرج كالتالي:

تاريخ اكتشاف الخطأ		من حـ/ إلى حـ/ معلق إثبات رصيد حـ/ الخصم المسموح به الذي سقط من الأرصدة المدينة للميزان	٩٥	-		
--------------------	--	---	----	---	--	--

ويكون تصوير الحساب المعلق ويكون رصيده مقفلاً بعد اكتشاف الأخطاء التي تؤثر في توازن الميزان كالاتي:

له	حـ/ معلق		منه
رصيد (فرق الميزان)	٥٥٠	إلى حـ/ الشركة الهندسية	٤٥
من حـ/	٩٥	إلى حـ/ المبيعات	٥٠٠
		إلى حـ/ حلیم	١٠٠
	٦٤٥		٦٤٥

أسئلة الفصل التاسع

=====

(أولاً) الأسئلة النظرية:

١. ما هي أنواع الأخطاء التي يحتمل وقوعها في دفتر اليومية.
٢. اذكر مثالين علي الأخطاء الارتكابية في دفتر اليومية ومثالين آخرين في عملية الترحيل ثم بين كيف يمكن تصحيحها.
٣. هل تؤثر الأخطاء الارتكابية كلها في توازن ميزان المراجعة؟ اضرب الأمثلة علي ما تقول.
٤. اذكر مثالين علي الأخطاء الفنية وتأثيرهما علي ميزان المراجعة وبين كيف تصححها.
٥. بفرض إنك اطمأنتت إلي سلامة قيود اليومية وصحة عملية الترحيل فما الخطوات التي تتخذها في حالة عدم توازن الميزان.
٦. "لا يعتبر توازن ميزان المراجعة دليلاً علي صحة القيد والترحيل". علق علي هذه العبارة.

(ثانياً) التمارين العملية:

التمرين الأول:

إليك المعلومات التالية من محلات أشرف تاجر الأقمشة بقنا:

- في أول فبراير ٢٠٢٤ بدأ أعماله التجارية برأس ماله قدره ١٥٠٠٠٠٠ جنيه أودعها الصندوق.
- في ٢ منه اشترى بضاعة علي الحساب من محلات العشري بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه.
- في ٣ منه باع بضاعة نقداً إلي التاجر عهدي بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه.
- في ٥ منه باع بضاعة علي الحساب إلي هشام بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه.
- في ٧ منه اشترى بضاعة من محلات فؤاد بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه.
- في ٩ منه رد إلي محلات العشري ما قيمته ٢٠٠ جنيه بضاعة لاختلاف اللون.
- في تاريخه سدد إلي محلات فؤاد رصيد حسابها.
- في ١٠ منه رد إليه هشام ما قيمته ٧٠ جنيه بضاعة بسبب تلفها.
- في تاريخه سدد حساب محلات العشري نقداً.

والمطلوب: إثبات العمليات المذكورة في دفتر يومية أشرف، ثم ترحيل هذه العمليات إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ، استخراج ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة.

التمرين الثاني:

أثناء مراجعتك لحساب أحد التجار الخاصة بشهر مارس استأنفت نظرك قيود العمليات الآتية:

أولاً: بتاريخ ٥ مارس اشترى أدوات كتابية ومطبوعات بمبلغ ١١٠٩ جنيهاً نقداً فقيدت العملية كالاتي:

٣/٥	من حـ/ المشتريات	١١٠	-	١١٠	-
	الي حـ/ الصندوق				
	إثبات فرق جانبي الميزانية لتعادلها				
	من حـ/ الأدوات الكتابية والمطبوعات	١٠	-	١٠	-
	الي حـ/ الصندوق				
	إثبات فرق جانبي الميزانية لتعادلها				

ثانياً: بتاريخ ٩ مارس اشترى سيارة لنقل البضائع بمبلغ ٨٨٥٠٠ جنيهاً من شركة فورد فقيدت العملية كالاتي:

٣/٩	من حـ/ المصروفات	١٧٥٠٠	-	١٧٥٠٠	-
	الي حـ/ شركة فورد				
	من حـ/ أدوات النقل	٨٥٠	-	٨٥٠	-
	الي حـ/ شركة فورد				

ثالثاً: بتاريخ ١٢ مارس باع الي مرزوق بضاعة بمبلغ ١١٥٠ جنيهاً فقيدت كالاتي:

٣/١٢	من حـ/ رزق	١١٥٠	-	١١٥٠	-
	الي حـ/ مبيعات				

رابعاً: بتاريخ ١٥ مارس سدد له زايد ١٢٥٠ جنيهاً نقداً فقيدت العملية كالاتي:

٣/١٥	من حـ/ الصندوق	١٢٥٠	-	١٢٥٠	-
	الي حـ/ زيدان				

- خامساً: بتاريخ ٢٠ مارس سحب لاستعماله الخاص بضاعة بسعر التكلفة بمبلغ ١٥٠ جنيهاً وبالبحث تبين أن هذه العملية لم تقيد بالدفاتر.
- المطلوب: ١. بيان وجه الخطأ فيما تقدم.
٢. إجراء اللازم نحو تصحيحه.
٣. أثر الأخطاء السابقة في توازن ميزان المراجعة.

التمرين الثالث:

عند قيامك بمراجعة ترحيل قيود شهر أكتوبر من اليومية إلي دفتر الأستاذ تبينت ما يلي:

أولاً: اشترت في أول أكتوبر بضاعة من فهميم بمبلغ ١١٥٠ جنيهاً علي الحساب، وقيدت هذه العملية علي وجه الصحة ولكن الكاتب لم يرحل القيد إلي دفتر الأستاذ.

ثانياً: سدد لك فهمي في ١٠/١٠ مبلغ ٢٥٠٠ جنيهاً نقداً فتم قيد العملية ولكن عند ترحيل قيدها، رحل المبلغ إلي الجانب الدائن من حـ/ فهميم.

ثالثاً: سددت إلي منير في ١٥/١٠ مبلغ ٧٥٠ جنيهاً نقداً، وبعد أن تم القيد صحيحاً رحل المبلغ إلي الجانب الدائن من حـ/ منير.

رابعاً: دفعت في ٢٥/١٠ أجور عمال قدرها ١٣٥٠ جنيهاً نقداً وبعد أن تم القيد صحيحاً رحل المبلغ باعتباره ١٥٣٠ جنيهاً لكل من الطرفين.

خامساً: اشترت آلة في ٢١/١٠ من الشركة الفنية بمبلغ ١١٠٥ جنيهاً، وبعد أن تم القيد صحيحاً رحل المبلغ الي الآلات باعتباره ٥٠١١ جنيهاً.

والمطلوب:

١. إجراء اللازم نحو تصحيح الأخطاء السابقة.
٢. بيان أثر هذه الأخطاء في توازن ميزان المراجعة.

التمرين الرابع:

قام كاتب حسابات شركة بعمل ميزان المراجعة فلم يتمكن من مساواة جانبيه وعند عرض الأمر علي محاسب الشركة اكتشف الأخطاء الآتية، فعدل الحسابات بمقتضاها فنتساوي الجانبان:

- ١- كان هناك خطأ في مجموع المشتريات في دفتر الأستاذ بالزيادة بمقدار ٥٠٠ جنيهاً.
- ٢- رصيد حساب الكتالوجات لم يدخل الميزان وقدره ٣٠٠ جنيهاً.

٣- سيارة قديمة بيعت (بقيمتها الدفترية) وقيد المبلغ في حساب البنك ولكنه لم يرحل الي حساب السيارة (١٦٠٠٠ جنيه).

٤- مبيعات لعميله (حسن حلمي) قدرها ١٥٠ جنيه رحلت لحساب العميل ١٤٠ جنيه.

٥- مشتريات من مورد (مصطفى محمود) رحلت لحساب المشتريات ولم ترحل لحساب المورد (٢٤٠ جنيه).

٦- سلفة للمدير بحساب البنك، ولم ترحل لحساب المدير (٤٠٠ جنيه).

المطلوب:

أولاً: أن توجد فرق مجموع جانبي الميزان.

ثانياً: أن تعمل قيود اليومية اللازمة لإصلاح الأخطاء السابقة.

ثالثاً: أن تصور الحساب المعلق في دفتر الأستاذ.

التمرين الخامس:

قدم إليك ميزان المراجعة التالي بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٢٤م والمطلوب إعادة

تصويره صحيحاً.

اسم الحساب	له (جنيه)	منه (جنيه)
رأس المال	١٥٥٦٠	--
المسحوبات	--	٥٦٤٠
الصندوق	--	٧٤١٠
المبيعات	٢٧٥٦٠	--
تأمين لدي مصلحة الجمارك	٥٣٠٠	--
المشتريات	--	١٢٦٨٠
مردودات المشتريات	--	٢٦٤٠
قرض من بنك مصر	٥٣٠	--
الدائنون	--	٥٢٨٠
المصروفات العمومية	--	٧٨٤٠
البنك	--	١٤٢٠

اسم الحساب	له (جنيه)	منه (جنيه)
أوراق الدفع	--	١٠٠٠
مهايا	--	٥٩٧٠
بضائع أول المدة	٢٦٥٠	--
الإيجار	--	٤٦٥٠
مردودات داخلة	٩٨٠	--
	٥٤٥٤٠	٥٤٥٤٠

التمرين السادس:

في أول يناير ٢٠٢٤ بدأ أحمد العطار أعماله التجارية في تجارة الملابس الجاهزة بالأصول والخصوم التالية (الأرقام بالجنيهات): ١٦٠٠ بضاعة - ٢٤٠٠ صندوق - ١٠٠٠ بنك - ٣٠٠ أثاث - ١٥٠٠ شركة بي تي إم - ٣٠٠٠ قرض من بنك مصر. وفي ٢ منه اشترى بالآجل ملابس جاهزة من شركة الأمل بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

- في ٣ منه اشترى بالآجل ملابس جاهزة أخرى من شركة بي تي إم بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه.

- في ٤ منه باع بالآجل ملابس لمحمود سامي بمبلغ ٥٠٠ جنيه.

- في ٥ منه باع نقدا ملابس بمبلغ ٢٠٠ جنيه.

- في ٦ منه باع بشيكات ملابس بمبلغ ٨٠٠ جنيه.

- في ٧ منه باع لمحل الكمال ملابس بمبلغ ٥٠٠ جنيه بخصم تجاري ٨%.

- في ٨ منه باع لمحلات الفيروز ملابس بمبلغ ٣٠٠ جنيه بخصم نقدي ٤% نظير

الدفع الفوري، كما سدد حساب شركة بي تي إم بشيك بعد خصم نقدي قدره ٥%.

- في ٩ منه سدد لمالك المحل إيجار شهر يناير مبلغ ٢٠٠ جنيه.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية أحمد العطار وترحيلها إلي الأستاذ، ثم

عمل ميزان المراجعة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٩.

**أسئلة في مادة
أصول محاسبة (١)**

أولاً- ضع علامة (✓) أو (X)

- ١) تتصف جميع الأصول بأن لها وجود أو كيان مادي ملموس (X)
- ٢) ميزان المراجعة بالأرصدة هو كشف تظهر فيه الأرصدة المدينة والدائنة لحسابات الأصول والخصوم فقط (X) كافة الحسابات (الإيرادات والمصروفات ورأس المال)
- ٣) وفقاً لمعادله المحاسبية (الميزانية) فإن حقوق الملكية = الأصول + الخصوم (X) الأصول - الخصوم
- ٤) يعتبر الدائنون واوراق الدفع من الأصول قصيرة الأجل (X)
- ٥) تظهر المسحوبات في قائمه المركز المالي مضافة الى رأس المال (X) مطروحة من رأس المال
- ٦) اذا كان مجموع الأصول ٦٠٠,٠٠٠ وقيمه الخصوم نصف مجموع الأصول فإن قيمه حقوق الملكية تساوي ٢٠٠,٠٠٠ جنيهه (X)
- ٧) قائمه المركز المالي قائمه تتضمن جميع الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة (X) قائمه الدخل
- ٨) من مبادئ المحاسبة المتعارف عليها التكلفة التاريخية والملائمة (X) من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأولى.
- ٩) تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر بأنه يتم في الاعتبار الأرباح المتوقعة (X) الخسائر المتوقعة
- ١٠) من الفروض المحاسبية الموضوعية وعدم التحيز (X) خصائص المعلومات
- ١١) ينتج صافي الربح من زيادة المصروفات على الإيرادات (X) العكس
- ١٢) عملية الترحيل يقصد بها إيجاد الفرق بين مجموع الجانب المدين والجانب الدائن لكل حساب (X) الترصيد
- ١٣) الخصم النقدي هو خصم مسموح به في دفاتر المشتري وخصم مكتسب في دفتر البائع (X) العكس

- ١٤) يتم اعداد ميزان المراجعة بعد التسجيل في دفتر اليومية مباشرة (X) بعد
ترصيد دفتر الاستاذ مباشرة
- ١٥) المسموحات هي الزيادة في قيمة البضاعة المعيبة مقابل الاحتفاظ بها وعدم
ردها (X) التخفيض
- ١٦) تظهر بضاعه أول المدة في جانب الأصول في قائمه المركز المالي (X) اخر
المدة
- ١٧) طبقاً لنظرية القيد المزدوج لكل عملية طرفين طرف مدين وآخر مدين بنفس
القيم (X) دائن
- ١٨) يشمل مجمع الاهلاك اقساط الاهلاك التي تم حسابها للسنوات الاولى للأصل
(X) خلال العمر الانتاجي للأصل
- ١٩) يظهر في ميزان المراجعة حـ/ مسموحات المشتريات ضمن الأرصدة
المدينة (X) الدائنة
- ٢٠) في حالة البيع والشراء النقدي قد ترغب المنشأة في اثبات مستحقاتها
بمستندات كتابيه نظامية يطلق عليها الاوراق التجارية (X) الآجل (على
الحساب)
- ٢١) يعتبر رأس المال التزام على المنشأة تجاه الغير (X) ملاكها (اصحابها)
- ٢٢) تهدف المحاسبة الحكومية الى تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح او خساره
خلال الفترة المحاسبية (X) المالية
- ٢٣) القيد المركب هو القيد الذي يكون طرفه المدين والدائن حساب واحد فقط (X)
أكثر من حساب في احد أطرافه او كلاهما
- ٢٤) تسجل الزيادة في عناصر الأصول دائنة والزيادة في عناصر الخصوم تسجل
مدينه (X) العكس
- ٢٥) الخصم التجاري هو خصم تعجيل الدفع ويظهر في الدفاتر (X) النقدي
- ٢٦) يتم اعداد قائمه المركز المالي عن فترة زمنية معينه وتظهر نتيجة أعمال
المنشأة من ربح أو خساره (X) الدخل

- ٢٧) تعتبر الكمبيالة ورقة قبض بالنسبة للمشتري وورقة دفع بالنسبة للبائع (X)
- ٢٨) تعني قاعدة القيد المزدوج إثبات العملية مرتين في دفاتر اليومية العامة (X)
- كل عملية مالية طرفان متساويان في القيمة أحدهما مدين والآخر دائن
- ٢٩) وفقاً لأساس الاستحقاق فإن الفترة المالية تستفيد بنصيبها من الإيرادات المحصلة فعلاً وتحمل بنصيبها من المصروفات المسددة فعلاً (X)
- ٣٠) يظهر الخصم المكتسب ضمن الخصوم في قائمه المركز المالي (X)
- ٣١) يعرف المصروف بأنه توزيع تكلفة الاصل على عمرة الانتاجي (X) الاهلاك
- ٣٢) الأصول المتداولة هي التزامات ينبغي سدادها خلال السنه المالية (X) الخصوم
- ٣٣) يقوم مفهوم الوحدة المحاسبية على عدم الفصل بين معاملات المنشأة والمعاملات الشخصية لأصحابها (X) على الفصل
- ٣٤) تطبيقاً لمبدأ الفترة المحاسبية يتم تقسيم المنشأة على فترات دورية غير متساوية (X) متساوية
- ٣٥) يظهر حساب قسط الإهلاك في قائمه المركز المالي بينما يظهر حساب مجمع الإهلاك في حساب ملخص قائمه الدخل (X)
- ٣٦) المصروف المستحق هو مصروف دفع ولا يخص الفترة الحالية بل يخص فترات مقبله (X) المقدم
- ٣٧) يتم تكوين مخصصات الأصول المتداولة طبقاً لمبدأ تحقق الإيراد (X) الحيطة والحذر.
- ٣٨) توازن ميزان المراجعة يقدم دليلاً قاطعاً على صحة عمليات التسجيل والتبويب والترصيد (X).
- ٣٩) يطلق على دفتر اليومية دفتر القيد الاولي باعتبار انه السجل الأول الذي تثبت به العمليات المالية (✓).
- ٤٠) إذا تعددت حسابات الطرف المدين لعملية ما، فإن هذا بالضرورة يستدعي أن تتعدد حسابات الطرف الدائن لنفس العملية لأن مجموع طرفي العملية الواحدة

لابد أن يتساويا (X). ليس شرط في المساواة في المبلغ وليس في عدد الحسابات.

٤١) تؤدي عملية شراء أصل إلى زيادته وزيادة حقوق الملكية بقيمته في نفس الوقت تحقيقاً لتوازن معادلة المحاسبة (X).

٤٢) بينما يتم تبويب العمليات المالية في دفتر اليومية تبويبا زمنيا، فإنها تبويب في دفتر الأستاذ تبويبا نوعياً (٧).

٤٣) تبدأ الدورة المحاسبية بالتسجيل في دفتر الأستاذ ثم الترحيل في دفتر اليومية (X) العكس

٤٤) قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن كشف ببنود الإيرادات والمصروفات في تاريخ انتهاء السنة المالية (X).

٤٥) المحاسبة الإدارية تهتم بقياس التكاليف والمزايا الاجتماعية وبيان أثرها على المنشأة (X) الاجتماعية

٤٦) تعد إدارة المنشأة والعاملين بها من المستخدمين الخارجين للمعلومات المحاسبية (X)

٤٧) الزيادة في أي من حسابات الأصول تجعل هذه الحسابات دائنة، والنقصان في أي من حسابات الخصوم تجعل هذه الحسابات دائنة أيضاً (X)

٤٨) تعرف المحاسبة من حيث الهدف بأنها تحديد وقياس وتوصيل المعلومات عن نشاط المنشأة (X) الوظيفة

ثانياً - اختر الإجابة الصحيحة مما يلي

(١) قامت إحدى الشركات بشراء بضاعة نقداً، فإن ذلك يؤدي إلى:

A تغيير مكونات أصول المنشأة مع عدم زيادة مجموع الأصول

B نقص أصول المنشأة

C زيادة حقوق الملكية

D زيادة في الخصوم

(٢) يمكن صياغة معادلة المحاسبة كالآتي:

A الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

B الأصول = الخصوم - حقوق الملكية

C الأصول + حقوق الملكية = الخصوم

D الأصول + الخصوم = حقوق الملكية

(٣) أي من الحسابات التالية يعد من ضمن عناصر حسابات الأصول

المتداولة؟

A المعدات:

B لوازم ومهمات مكتبية

C المباني

D السيارات

(٤) معاملة تؤدي إلى نقصان في الأصول ونقصان في الالتزامات وهي:

A بيع بضاعة على الحساب

B سداد المنشأة لالتزاماتها

C دفع المصروفات

D شراء معدات على الحساب

(٥) زيادة احد عناصر الأصول قد يكون ناتج عن:

A زيادة في اصل آخر

B نقصان في حقوق الملكية فقط

C نقصان في أحد عناصر الخصوم فقط

D نقصان في احد عناصر الاصول الاخرى فقط

٦) اي من البنود التالية يعتبر ذات طبيعة مدينة؟

A الايرادات

B الخصوم

C حقوق الملكية

D الأصول

٧) عند شراء بضاعة على الحساب فإن الحساب الدائن في هذه الحالة هو:

A المدينون

B حقوق الملكية

C الدائنون

D النقدية

٨) يجب ان تكون معادلة المحاسبة في حالة توازن:

A خلال الفترة المحاسبية

B عند إعداد القوائم المالية

C في بداية الفترة المحاسبية

D عند الحصول على أصول نقداً

٩) المقصود باستخدامات الأموال هو:

A الايرادات

B حقوق الملكية

C الخصوم

D الأصول

١٠) في حالة قيام الشركة بشراء قطعة أرض بالأجل (على الحساب) ما

هو تأثير ذلك على حسابات الشركة؟

- A زيادة في أحد حسابات الاصول المتداولة وزيادة في حقوق الملكية
B زيادة في أحد حسابات الاصول المتداولة وزيادة في حسابات الخصوم
C زيادة في أحد حسابات الاصول الثابتة ونقصان في حسابات الاصول المتداولة

D زيادة في احد حسابات الاصول الثابتة وزيادة في حسابات الخصوم

(١١) هي وسيلة لتبسيط العمل المحاسبي في نهاية الفترة المحاسبية حيث توفر أسلوباً منتظماً وملخصاً لتوفير البيانات الملائمة لإعداد القوائم المالية.

A موازين المراجعة

B قيود اليومية

C ورقة العمل

D دفاتر الاستاذ

(١٢) لاشك أن الاقساط مستحقة السداد من الخصوم طويلة الأجل خلال السنة يتم إدراجها ضمن الخصوم المتداولة

A صواب

B خطأ

(١٣) المدينون وأوراق القبض تعتبر من ضمن عناصر:

A قائمة التكلفة

B قائمة المركز المالي

C قائمة الارباح المحتجرة

D قائمة رأس المال

(١٤) نقطة البداية لإعداد القوائم المالية هي:

A المستندات

B دفتر الاستاذ

C قيود اليومية

ميزان المراجعة D

١٥) حقوق الملكية هي نفسها صافي الاصول.

صواب A

خطأ B

١٦) القائمة التي تهدف الى تقديم المعلومات عن النقدية المحصلة والمنصرفه خلال الفترة المالية هي:

قائمة التدفقات النقدية A

قائمة الدخل B

قائمة المركز المالي C

قائمة الارباح المحتجرة D

١٧) ترتيب الاصول في قائمة المركز المالي الذي يبدأ من الاسهل تحولاً الى نقدية ويتدرج نحو الاصعب يركز على هدف السيولة.

صواب A

خطأ B

١٨) ورقة العمل هي بمثابة ورقة خارجية ولا تعد جزءاً من السجلات المحاسبية.

صواب A

خطأ B

١٩) قائمة المركز المالي هي بمثابة مقياس لحظي لثروة المنشأة في لحظة زمنية معينة ولذا ينبغي اعدادها في تاريخ محدد.

صواب A

خطأ B

٢٠) اي مما يلي لا يعتبر من ضمن اقسام التدفقات النقدية التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية؟

التمويلية A

B التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

C التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

D التدفقات النقدية من الأنشطة الاجتماعية

(٢١) هنالك خاصية تشترك فيها جميع اصول المنشأة وهي وجود كيان مادي ملموس.

A صواب

B خطأ

(٢٢) المدينون واوراق القبض تعتبر من ضمن عناصر:

A الايرادات

B الخصوم

C حقوق الملكية

D الاصول

(٢٣) اي مما يلي لا يعتبر من ضمن العناصر الاساسية لقائمة المركز المالي؟

A المصروفات

B حقوق الملكية

C الخصوم

D الاصول

(٢٤) أي المبادئ المحاسبية التالية يؤدي إلى الاعتراف الفوري بالخسائر المتوقعة؟

A مبدأ الثبات

B مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات

C مبدأ الاستمرارية

D مبدأ الحيطة والحزر

(٢٥) يعتبر وثيقة يستخدم كدليل موضوعي مؤيد

لحدوث معاملة مالية ، ومثال له، الشيكات، الفواتير، والايصالات.

المستند

A

دفتر اليومية

B

دفتر الاستاذ

C

ميزان المراجعة

D

٢٦) ارسدة الخصوم وحقوق الملكية والايادات تكون دائنة بطبيعتها، في

حين ان ارسدة حسابات الاصول والمصروفات تكون مدينة بطبيعتها.

صواب

A

خطأ

B

٢٧) اذا قامت الشركة بشراء آلات ومعدات نقداً فإن ذلك يؤدي الى:

تتغير مكونات الاصول مع عدم زيادة او نقصان مجموع الاصول

A

زيادة حقوق الملكية

B

نقصان فقط في اصول المنشأة

C

زيادة فقط في اصول المنشأة

D

٢٨) اي مما يلي يمثل فرضاً من فروض المحاسبة المالية؟

الاستمرارية

A

القابلية للتحقق

B

الموضوعية

C

الوقتية

D

٢٩) أي مما يلي لا يعتبر من ضمن مقومات النظام المحاسبي

جرد البضاعة

A

المستندات

B

دفتر اليومية والاستاذ

C

القوائم المالية

D

٣٠) الأصول او الحقوق التي ليس لها وجود او كيان مادي ملموس ولكنها

ذات قيمة للمنشأة يطلق عليها مصطلح :

A الاصول غير الملموسة

B الاصول الثابتة

C الاصول الملموسة

D الاصول قصيرة الاجل

(٣١) حقوق الملكية عبارة عن صافي زيادة الاصول على الخصوم

A صواب

B خطأ

(٣٢) تحتاج الاجهزة الحكومية للمعلومات المحاسبية عن المنشآت وذلك

لمساعدتها في عدد من الامور ومنها :

A تساعدها في التعرف على مدى نجاح اعمال المنشأة

B التخطيط الاقتصادي والضرائب

C لا شئ مما ذكر

D اتخاذ القرارات الخاصة بتوريد بضائع للمنشأة

(٣٣) أي مما يلي يؤدي الى زيادة في رأس المال؟

A دفع مصروفات نقداً

B تحقيق ارباح

C شراء بضاعة نقداً

D تحقيق خسارة

(٣٤) المبدأ الذي ينص على أن تثبت (تسجل) المعاملة المالية على أساس

كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت في التبادل وتظل على ما هي

عليه دون النظر الى تغيير لاحق يحدث في قيمة تلك المعاملة هو :

A مبدأ التكلفة التاريخية

B مبدأ الوحدة المحاسبية

C مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات

D مبدأ التحقق

٣٥) الثبات على اتباع المبادئ والقواعد المحاسبية يعتبر مبدأ هاماً امر
وضروريا في الممارسة المحاسبية

A صواب

B خطأ

٣٦) في حالة شراء بضاعة على أن تسدد الشركة قيمتها في المستقبل ففي
هذه الحال يكون الحساب الدائن هو :

A الدائنون

B رأس المال

C الاصول

D الايرادات

٣٧) تتكون قائمة المركز المالي من حسابات:

A الاصول والخصوم وحقوق الملكية

B الاصول والاييرادات والمصرفوات

C الخصوم وحقوق الملكية والاييرادات

D الخصوم والمصرفوات والاصول

٣٨) يعتبر كوثيقة يستخدم كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة
مالية ومثال له : الشيكات ، الفواتير ، الايصالات

A المستند

B دفتر اليومية

C دفتر الاستاذ

D ميزان المراجعة

٣٩) قائمة الدخل هي قائمة تفصح عن الوضع المالي للمنشأة وتتضمن
ملخصاً للأصول والخصوم وحقوق الملكية في تاريخ معين.

A صواب

B خطأ

٤٠) معاملة تؤدي الى زيادة اصل ونقصان اصل آخر:

A دفع رواتب العمال

B استثمار مبلغ كرأس مال

C شراء آلات ومعدات نقداً

D سداد الدائنين

٤١) الخاصية التي تعني ان المعلومات المحاسبية يجب ان تكون جارية

وحدیثة (up to date) هي :

A خاصية الموضوعية

B خاصية الوقتية

C خاصية القابلية للقياس

D خاصية الملائمة

٤٢) تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية متساوية هو تطبيق لمبدأ

محاسبي متعارف عليه هو :

A الفترة المحاسبية

B الموضوعية

C التحقق

D المنفعة

٤٣) الزيادة في الايراد المحقق عن المصروفات المرتبطة به خلال فترة

معينة يطلق عليه:

A صافي الربح

B صافي الاصول

C صافي حقوق الملكية

D صافي الخصوم

٤٤) واحدة من العمليات التالية تتم في دفتر الاستاذ ، ماهي هذه العملية ؟

A ترصيد الحسابات

B ترك سطر دون كتابة بعد كل قيد

C كتابة تاريخ العملية في السطر الاول من القيد في خانة التاريخ

D اعطاء شرح مختصر للعملية بعد كل قيد في السطر الذي يلي الحساب الدائن مباشرة

(٤٥) شراء المنشأة لأثاث نقداً يؤدي إلى :

A زيادة في راس المال ونقصان في خصم

B زيادة في اصل ونقصان في اصل آخر

C زيادة في اصل وزيادة في خصم

D لا شيء مما ذكر

(٤٦) معاملة تؤدي الى نقصان في الاصول ونقصان في الخصوم.

A شراء بضاعة على الحساب

B اقتراض مبلغ من المال

C سداد جزء من الديون المستحقة على المنشأة

D بيع بضاعة على الحساب

(٤٧) اي من المعاملات التالية تؤدي إلى زيادة أصل وزيادة خصم ؟

A تحصيل نقدية من المدينين

B شراء بضاعة نقداً نقداً

C بيع بضاعة نقداً

D اقتراض مبلغ من المال نقداً

(٤٨) لمبدأ الذي ينص على ان تثبت (تسجل) المعاملة المالية على اساس

كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت في التبادل وتظل على ما هي

عليه دون النظر الى تغيير لاحق يحدث في قيمة تلك المعاملة هو :

A مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات

B مبدأ التحقق

C مبدأ التكلفة التاريخية

D مبدأ الوحدة المحاسبية

٤٩) تعني نظرية القيد المزدوج ان لكل عملية مالية طرفين متساويين احدهما مدين والآخر دائن:

A صواب

B خطأ

٥٠) المستخدم الوحيد للمعلومات المحاسبية من داخل المنشأة هو :

A الإدارة

B الملاك

C الدائنون (المقرضون)

D المستثمرون المحتملون

٥١) قائمة المركز المالي هي بمثابة مقياس لحظي لثروة المنشأة في لحظة زمنية معينة ولذا ينبغي اعدادها في تاريخ محدد.

A صواب

B خطأ

٥٢) اذا علمت ان حقوق ملكية المنشأة تبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ جنية وان اجمالي الخصوم التي على المنشأة للغير هي ٢٥٠٠٠٠٠، فإن اجمالي اصول هذه المنشأة يكون:

A ١٠٠٠٠٠٠ جنية

B ٥٠٠٠٠٠٠ جنية

C ٧٥٠٠٠٠٠ جنية

D ٢٥٠٠٠٠٠ جنية

٥٣) معاملة تجعل الخصوم مديناً والأصول دائناً هي:

A سداد المنشأة جزء من الديون التي عليها.

B سداد العملاء (المدينون) جزاء من الديون التي عليهم للمنشأة.

C استثمار مبلغ كرأس مال.

D بيع بضاعة نقداً.

٥٤) من الحسابات التي تعتبر ذات طبيعة دائنة:

A حقوق الملكية

B لاشيء مما سبق

C المصروفات

D الاصول

٥٥) متى يتحقق الايراد؟

A عند حصول دليل على تقديم سلعة او خدمة

B عند استلام النقدية

C قبل تسليم البضاعة او تقديم الخدمة

D لاشيء مما ذكر

٥٦) حصلت المنشأة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه نقداً نظير تقديم بعض الخدمات

لبعض العملاء في هذه الحالة :

A يكون الصندوق مديناً والايرادات دائناً

B يكون الصندوق مديناً وبرأس المال دائناً

C تكون الايرادات مديناً والصندوق دائناً

D تكون المصروفات مديناً والصندوق دائناً

٥٧) معاملة تؤدي الى نقصان في الاصول ونقصان في الخصوم .

A سداد جزء من الديون المستحقة على المنشأة

B شراء بضاعة على الحساب

C افتراض مبلغ من المال

D بيع بضاعة على الحساب

٥٨) عند سداد المصروفات نقداً في هذه الحالة تكون:

A المصروفات مديناً والصندوق دائناً

- B المصروفات مديناً ورأس المال دائباً
 C المصروفات دائناً ورأس المال دائناً
 D لاشيء مما سبق

٥٩) ما المقصود بخاصية موضوعية المعلومات المحاسبية؟

- A ان المعلومات هامة عند دراسة المشكلة التي يراد حلها
 B ان المعلومة جارية وحديثة

C تعني الابتعاد عن الحكم والتقدير الشخصي

D ان تكون المعلومة قابلة للقياس الكمي

٦٠) الفرع من المحاسبة الذي يتناول تجميع ومعالجة المعلومات المالية

اللازمة لأغراض ربط الضريبة هو :

A المحاسبة الادارة

B المحاسبة المالية

C محاسبة الضرائب

D المحاسبة الحكومية

٦١) نظريه القيد المزدوج تقول ان كل عمليه ماليه تحدث في المنشأة لها

الطرفين وهذا الطرفين :

A متساويين في القيمه و مختلفين في الاتجاه

B مختلفين في القيمة ومتشابهين في الاتجاه

C متساويين في القيمة ومتشابهين في الاتجاه

D مختلفين في القيمة ومختلفين في الاتجاه

٦٢) هي تكلفة السلع والخدمات المستخدمة في تنفيذ الانشطة التي

تزاولها المنشأة للحصول على الايرادات.

A المصروفات

B الخصوم

C الاصول

D لا شيء مما ذكر

(٦٣) يمكن تعريف المحاسبة بأنها:

A نظام لإنتاج المعلومات الكمية المتعلقة بالمنشأة

B فن تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية

C كل ما ذكر صحيح

D عملية لتحديد وقياس وتوصيل المعلومات

(٦٤) المستخدم الذي يحتاج للمعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط

الاقتصادي ، وفرض الضرائب هو:

A الحكومة

B الادارة

C الملاك

D الدائنون

(٦٥) صافي الربح يعني:

A كل ما ذكر صحيح

B زيادة المصروفات المحققة عن الإيرادات

C ثمن البضاعة المباعة

D زيادة الإيرادات المحققة عن المصروفات المرتبطة بها

(٦٦) عبارة عن وحدة تزاوّل نشاطا (تجاريا - صناعيا - خدميا) بهدف

الاستغلال الامثل للموارد المتاحة وهي:

A المنشأة

B معادلة المحاسبة

C المحاسبة المالية

D لاشيء مما ذكر

(٦٧) يتم تقسيم حياة المنشأة الى فترات دورية غالبا سنة وفقا لمبدأ:

A المقابلة

B الثبات

C التحقق

D الفترة المحاسبية

٦٨) الموضوعية كخاصية للمعلومات المحاسبية تعني:

A ملاءمة المعلومات المحاسبية

B الحاجة للمعلومات المحاسبية حاجة وقتية

C البعد عن للتحيز

D التوصل الى نتائج مماثلة باستخدام مقاييس واساليب مماثلة

٦٩) تثبت المعاملة على اساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت

في التبادل وفقا لمبدأ:

A التكلفة التاريخية

B الاستمرارية

C الفترة المحاسبية

D المقابلة

٧٠) تعتبر شهرة المحل من ضمن:

A الاصول الثابتة الملموسة

B الاصول غير الملموسة

C لاشيء مما ذكر

D الاصول المتداولة

٧١) المستخدم الداخلي للمعلومات هو:

A جميع المستويات الادارية

B الملاك

C الدائنون

D الحكومة

٧٢) القائمة التي تهدف الى تقديم المعلومات عن النقدية المحصلة

والمصرفة خلال الفترة المالية هي:

A قائمة التدفقات النقدية

B قائمة الدخل

C قائمة المركز المالي

D قائمة الارباح المحتجزة

٧٣) المدينون واوراق القبض تعتبر من ضمن عناصر

A الايرادات

B الخصوم

C حقوق الملكية

D الأصول

مراجع الكتاب

- (١) د. أسامه أحمد جمال هلالى، مبادئ المحاسبة المالية : مدخل فى القياس المحاسبي، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، بدون تاريخ نشر.
- (٢) د. الغريب محمد بيومي، المحاسبة المالية (المفاهيم - المعايير - التطبيق)، (الطبعة الثالثة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
- (٣) د. حسن أحمد غلاب، أسس إعداد القوائم المالية (الجرد والتسويات الجردية)، مكتبة عين شمس بالقاهرة، ١٩٩٦م.
- (٤) د. حلمي محمود نمر، المدخل فى المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢.
- (٥) د. عبد الباسط رضوان، أصول المحاسبة - أساسيات وتطبيقات، بدون ناشر، ٢٠٠٢م.
- (٦) د. علي عبد العليم عبد الحميد، ود. صفا محمود السيد ، أصول المحاسبة المالية فى المنشآت الفردية - التقييم والتوصيل المحاسبي، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- (٧) د. علي عبد العليم عبد الحميد، ود. صفا محمود السيد، أصول المحاسبة المالية - مقدمة فى القياس المحاسبي، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.
- (٨) د. محمد حسن الجزيرى ، د. رفيق محمد حسن، المحاسبة المالية - الأصول والمبادئ، مكتبة عين شمس بالقاهرة، ١٩٩١م.
- (٩) د. محمد حسن الجزيرى، المحاسبة، مكتبة عين شمس بالقاهرة، بدون سنة نشر.

- ١٠) د. محمد حسن عبد العظيم، ود. حلمي عبد الفتاح البشبيشي، ود. منصور حامد محمود، أصول المحاسبة المالية، مكتبة المحاسب، القاهرة، ٢٠١٢، ٢٠١٣.
- ١١) د. محمود حسين الجداوي، ود. رجب أحمد ندا، ود. عصام على فرج، أساسيات المحاسبة المالية - مدخل لاتخاذ القرارات، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
- ١٢) د. محمود شوقي عطاالله، أصول المحاسبة المالية، مكتبة الشباب بالقاهرة، ١٩٨١م.
- ١٣) د. نبيل فهمى سلامة، المبادئ العلمية والعملية في المحاسبة المالية، مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة، ٢٠١٣/٢٠١٤م.
- ١٤) د. نبيل فهمى سلامة، د. زين العابدين فارس، أصول المحاسبة المالية، مكتبات غريب بالسويس والجلاء الحديثة ببور سعيد، ١٩٩٣م.
- ١٥) د. نبيل فهمى سلامة، د. زين العابدين فارس، أساسيات المحاسبة المالية، مكتبة الجلاء الحديثة ببور سعيد، ١٩٩٧م/١٩٩٨م.

فهرس الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
٢٧-٣	الفصل الأول مفهوم وطبيعة المحاسبة المالية
٥٣-٢٨	الفصل الثاني العمليات المالية والمعادلة المحاسبية
١١٩-٥٤	الفصل الثالث تسجيل المعاملات في المالية الدفاتر المحاسبية
١٣٨-١٢٠	الفصل الرابع تسجيل العمليات التمويلية
١٧٤-١٣٩	الفصل الخامس البضاعة وما يتعلق بها من إجراءات
٢٠٩-١٧٥	الفصل السادس تسجيل العمليات المرتبطة بالإدارة العامة والالتزامات
٢٤٢-٢٠١٠	الفصل السابع تسجيل العمليات الرأسمالية
٢٩٨-٢٤٣	الفصل الثامن تسجيل التعاملات بالأوراق التجارية
٣١٨-٢٩٩	الفصل التاسع الأخطاء المحاسبية ودور ميزان المراجعة تجاهها
٣٣٩-٣١٩	أسئلة في مادة أصول محاسبة (١)
٣٤١-٣٤٠	مراجع الكتاب
٣٤٢	فهرس الكتاب



جامعة جنوب الوادي - كلية التجارة
امتحان مادة: أصول محاسبة (١) الفصل الدراسي الأول
دوريناير ٢٠٢٤م - شعبة الدراسة باللغة العربية
الفرقة الأولى (انتظام + انتساب موجه + انتساب عام + التخلفات)
التاريخ: ٢٠٢٤/١/٢١م - الزمن: ٣ ساعات - الفترة: ٩-١٢



الامتحان: يتكون من (٢٠) نقطة صح (T) أو خطأ (F) و (٣٠) نقطة اختر الإجابة الصحيحة من بين الإجابات (A, B, C, D)، وحل الامتحان يكون بالنتظليل في نموذج الإجابة الخاص بالتصحيح الإلكتروني.
الامتحان: (٦) صفحات في (٣) ورقات طباعة على وجه واحد فقط، والوجه الآخر يستخدم في الحل.

السؤال الأول - ضع علامة صح (T) أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ (F) أمام العبارة الخاطئة (٤٠ درجة):

- (١) إذا كان تسليم البضاعة محل البائع؛ فإن البائع يسجل في دفاتره مصروفات النقل للخارج.
- (٢) بينما يتم تبويب العمليات المالية في دفتر اليومية تبويباً زمنياً، فإنها تبويب في دفتر الأستاذ تبويباً نوعياً.
- (٣) ترجع الأخطاء الفنية إلى الجهل بأصول المحاسبة الصحيحة، وهي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة.
- (٤) تسجل مردودات المشتريات مباشرة في الجانب الدائن من حساب المشتريات.
- (٥) تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر؛ فإنه يتم تسريع الإقرار بالأرباح والإيرادات.
- (٦) تعرف المحاسبة من حيث الهدف بأنها قياس وتوصيل المعلومات عن نشاط المنشأة.
- (٧) تعني قاعدة القيد المزدوج إثبات العملية مرتين في دفاتر اليومية.
- (٨) تقتصر أموال تمويل المشروع على الأموال المقدمة من أصحابه.
- (٩) الخصم المسموح به هو الخصم الذي تقوم المنشأة بمنحه للعملاء تشجيعاً لهم على سداد ديونهم في المستقبل.
- (١٠) رغم أهمية ميزان المراجعة، إلا أنه لا يوفر دليل قاطع على سلامة الإجراءات المحاسبية في مراحلها المختلفة .
- (١١) العملية المالية أوسع وأعم من العملية التجارية.
- (١٢) لا يطلق لفظ حساب المشتريات على كل ما تشتريه المنشأة.
- (١٣) لا يوجد فرق بين الوظيفة المحاسبية ووظيفة إمساك الدفاتر.
- (١٤) لمسموحات المبيعات نفس الأثر الخاص بمردودات المبيعات، وخصم الكمية، فيما يختص بتخفيض إيرادات المبيعات الإجمالية.
- (١٥) المستخدم الأساسي لمعلومات المحاسبة المالية هو إدارة المنشأة.
- (١٦) الربح أو الخسارة الرأسمالية تعتبر إيراداً أو خسارة غير عادية حيث أنها غير متعلقة بالنشاط التجاري العادي للمنشأة.

(١٧) يتمثل الهدف الرئيسي للمحاسبة في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات للأطراف الداخلية والخارجية المرتبطة بالمنشأة.

(١٨) يُستمد توازن معادلة الميزانية من طبيعة العمليات المحاسبية، وازدواجية الأثر المالي المتوازن في سجلات، ودفاتر الوحدة المحاسبية.

(١٩) يعتبر قيد اليومية سجل يلخص العمليات المالية التي تمت بين المنشأة وشخص معين.

(٢٠) يقصد بمبدأ تحقق الإيراد بأن جميع صور الاعتراف بالإيراد تكون عند إتمام مرحلة الإنتاج.

السؤال الثاني - اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي من بين الإجابات (A,B,C,D) (٦٠ درجة)

(١) إذا قامت المنشأة بشراء آلات ومعدات نقدًا؛ فإن ذلك يؤدي إلى:

(A) تغير مكونات الأصول مع عدم زيادة أو نقص مجموع الأصول (B) زيادة حقوق الملكية

(C) نقص فقط في أصول المنشأة (D) زيادة فقط في أصول المنشأة

(٢) معاملة مالية تؤدي إلى زيادة في الأصول الثابتة، وزيادة في الالتزامات:

(A) بيع بضاعة على الحساب (B) اقتراض مبلغ من المال

(C) سداد جزء من الديون المستحقة على المنشأة (D) ليس مما سبق

(٣) إذا قام صاحب المنشأة بنقل ملكية سيارته الخاصة للمنشأة كاستثمارات إضافية؛ فإن ذلك يؤدي إلى:

(A) زيادة الأصول مع نقص الالتزامات (B) زيادة في الأصول مع الزيادة في حقوق الملكية

(C) زيادة في أصل مع النقص في أصل آخر (D) ليس مما سبق

(٤) عندما يرد في كشف حساب البنك الخاص بالمنشأة بند (فوائد دائنة) فهي تعد:

(A) إيراد للمنشأة (دائن) (B) إيراد للمنشأة (مدين) (C) مصروف (مدين) (D) ليس مما سبق

(٥) نتيجة قيام المنشأة بإنتاج سلعة معينة أو تأدية خدمة معينة؛ يترتب على ذلك:

(A) تغيرات في تشكيلة الموارد والممتلكات (الأصول) فقط

(B) تغيرات في تشكيلة الالتزامات فقط

(C) تغيرات في تشكيلة الموارد والممتلكات (الأصول) والالتزامات وفي قيمة أو مقدار كل منهما

(D) ليس مما سبق

(٦) اشترت محلات جاويش بضاعة من محلات صدام، وكانت الشروط تسليم البضاعة محل البائع، وقد

دفعت محلات صدام مبلغ ٥٠٠ ج نقدًا مصاريف نقل البضاعة، تسجل هذه العملية في محلات

جاويش كما يلي:

(A) مصاريف نقل البضاعة (مدين) والنقدية (دائن)

(B) العملاء/ محلات صدام (مدين) والنقدية (دائن)

(C) مصاريف نقل البضاعة (مدين) ودائنون/ محلات صدام (دائن)

(D) ليس مما سبق

(٧) تمنح منشأة المصري التجارية خصم للكمية على مبيعاتها لعملائها بالشروط التالية : ٢% على الـ ١٠٠٠ وحدة الأولى، ١٠% على الوحدات المتبقية، فإذا علمت أن مبيعات المنشأة لمحلات الوفاء بلغت ٤٠٠٠ وحدة، وسعر الوحدة ٣ج، تسجل هذه العملية في دفاتر محلات الوفاء كما يلي:

(A) خصم الكمية (مدين) والعملاء منشأة المصري (دائن) بمبلغ ١٤٤٠ ج

(B) دائنون منشأة المصري (مدين) وخصم الكمية (دائن) بمبلغ ١٤٤٠ ج

(C) خصم الكمية (مدين) والعملاء منشأة المصري (دائن) بمبلغ ٩٦٠ ج

(D) دائنون منشأة المصري (مدين) وخصم الكمية (دائن) بمبلغ ٩٦٠ ج

(٨) نقطة البداية لإعداد القوائم المالية هي:

(A) الحدث المالي (B) ميزان المراجعة (C) دفتر الأستاذ (D) ليس مما سبق

(٩) أي حساب من الحسابات التالية يمكن أن يظهر في الجانب الدائن أو الجانب المدين في قيد اليومية:

(A) المبيعات (B) المشتريات (C) مردودات المشتريات (D) ليس مما سبق

(١٠) تصنف الأصول كأصول ثابتة عندما:

(A) يمتد عمرها لدورة تشغيل واحدة (B) يمتد عمرها لأقل من دورة تشغيل

(C) يمتد عمرها لأكثر من دورة تشغيل (D) ليس مما سبق

(١١) في ٢١/١/٢٠٢٤م اشترى جمال مبنى قديم ملحق بأرض الجراج الخاص بشركته بمبلغ

٩٠٠٠٠ ج، وقام بسداد مبلغ ٩٠٠٠٠ ج على أن يوقع بالباقي كمبيالة تستحق بعد ٦٠ يوم، فإن

الأثر على معادلة الميزانية يكون:

(A) زيادة في حـ/المباني بمبلغ ٤٩٠٠٠٠ ج (B) نقص في حـ/ النقدية بمبلغ ٩٠٠٠٠ ج

(C) زيادة في حـ/أ.د بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج (D) كل ما سبق

(١٢) إذا كانت حقوق الملكية لمنشأة عثمان التجارية تبلغ ١٦ مليون جنيه، والتي تعادل ثلثي مجموع

الأصول؛ فإن قيمة الالتزامات تكون:

(A) ١٢ مليون جنيه (B) ٨ مليون جنيه (C) ٦ مليون جنيه (D) ليس مما سبق

(١٣) استخرج رصيد المبيعات بمنشأة بخيت التجارية في ٣١/١٢/٢٠٢٣م على أنه ١٧٠٠٠ ج ولكن

صحته ١٧٧٠٠ ج، وكذلك استخرج رصيد الأثاث على أنه ٥٠٠٠٠ ج وصحته ٦٠٠٠٠ ج؛ ومن ثم

حـ/ معلق يظهر في الطرف المدين في قيود التصحيح المتعلقة بذلك بمبلغ:

(A) ٧٠٠ ج (B) ١٠٠٠٠ ج (C) ٩٣٠٠ ج (D) ليس مما سبق

(١٤) دفعت محلات يوسف أجور العاملين نقدًا بمبلغ ٨٧٠٠٠ ج، وقيدت في الطرف الدائن بقيد

اليومية (٧٨٠٠٠ ج إلى حـ/الخبزينة)، وكذلك باعت بضاعة لمحلات النجاح بمبلغ ١٢٥٠٠٠ ج،

وقيدت في الطرف الدائن بقيد اليومية (١٣٤٠٠٠ ج إلى حـ/ المبيعات)، وبناءً عليه:

(B) لا يتأثر توازن ميزان المراجعة

(A) يتأثر توازن ميزان المراجعة

(D) ليس مما سبق

(C) لا بد من عمل حـ/معلق

(١٥) في ٢٠٢٤/١/٢١ باعت محلات الرضا إلى محلات رشدي بضاعة على الحساب بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج بخصم تجاري ٥% و ١٠% إذا تم السداد خلال أسبوع من تاريخه، وقد دفعت محلات الرضا مصاريف نقل البضاعة ٢٠٠ ج نقداً، وكانت الشروط التسليم محل البائع؛ فإن قيمة البضاعة تسجل في دفاتر محلات الرضا بمبلغ:

(A) ٥٠٠٠٠ ج (B) ٤٧٥٠٠ ج (C) ٤٧٧٠٠ ج (D) ليس مما سبق

استخدم البيانات التالية للإجابة على الأسئلة من (١٦) حتي (٢١):

فيما يلي بعض العمليات المستخرجة من دفاتر محلات رحمة التجارية خلال عام ٢٠٢٣ م:

- في ١/١ باعت محلات رحمة إلى محلات عائشة بضاعة بمبلغ ٣٦٠٠٠ ج، واستلمت نصف القيمة بشيك، وسحبت بالباقي كمبيالتين، الأولى تستحق بعد شهر وقيمتها ٨٠٠٠ ج، والثانية تستحق بعد شهرين.
- في ١/١٠ خصمت محلات رحمة الكميالة الأولى بالبنك، وأخطرها البنك بإضافة صافي القيمة بعد خصم ٤٠٠ ج مصاريف خصم (أجيو).
- في ٢/١ سددت محلات عائشة الكميالة الأولى بشيك.
- في ٣/١ لم تتمكن محلات عائشة من سداد الكميالة الثانية، واتفقت أن تدفع ٣٠٠٠ ج نقداً، وتقبل سند إذني جديد بالباقي مضافاً إليه فائدة تأخير قدرها ٣٠٠ ج، ويستحق بعد شهرين.
- في ٤/٢٧ أرسلت محلات رحمة السند الأذني إلى البنك للتحصيل، وتم التحصيل في تاريخ استحقاقه، وبلغت مصاريف التحصيل ١٠٠ ج.

(١٦) تبلغ قيمة الأوراق المالية:

(A) ١٨٠٠٠ ج (B) ٣٦٠٠٠ ج (C) ٨٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق

(١٧) تبلغ قيمة أوراق القبض برسم الخصم:

(A) ٨٠٠٠ ج (B) ٧٦٠٠ ج (C) ١٨٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق

(١٨) يبلغ صافي قيمة الأوراق التجارية المودعة بحساب محلات رحمة بالبنك بعد الخصم:

(A) ٨٠٠٠ ج (B) ٧٦٠٠ ج (C) ١٨٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق

(١٩) عند سداد محلات عائشة الكميالة الأولى، تُسجل محلات رحمة حـ/ أ. ق:

(A) مدين (B) دائن (C) لا قيد (D) ليس مما سبق

(٢٠) تبلغ قيمة السند الأذني في الدفاتر:

(A) ٧٠٠٠ ج (B) ٧٦٠٠ ج (C) ٧٣٠٠ ج (D) ليس مما سبق

(٢١) دخل حساب محلات عائشة بالبنك نتيجة تحصيل السند الأذني مبلغ:

(A) ٧٢٠٠ ج (B) ٧١٢٠ ج (C) ١٠٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق

استخدم البيانات التالية للإجابة على الأسئلة من (٢٢) حتى (٣٠):

البيانات التالية مستخرجة من منشأة القناوي التجارية في شهر يناير ٢٠٢٣ م

في ١/١	بدأت منشأة القناوي أعمالها بالأصول والالتزامات التالية (القيمة بالجنيه): ٢٠٠٠٠ أثاث، ٣٠٠٠٠ بضاعة، ٢٠٠٠٠ أوراق مالية، ٢٠٠٠٠ أ.ق، ٣٠٠٠٠ أ.د (٥٠٠٠ مسحوبة لصالح إبراهيم، ٢٥٠٠٠ مسحوبة لصالح سمير)، ٢٥٠٠٠ دائنون (محمود)، ٥٠٠٠٠ خزينة، ٣٠٠٠٠ قرض بنك مصر.
في ١/٢	دفعت إيجار المنشأة ١٠٠٠ ج نقداً.
في ١/٣	اشترت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج من يوسف بخضم تجاري ٥% وخصم نقدي ٢% إذا تم السداد خلال أسبوع.
في ١/٤	سددت الكمبيالة المسحوبة لصالح إبراهيم نقداً.
في ١/٧	حصلت على قرض من البنك الأهلي بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج أودع الخزينة.
في ١/١٠	سددت المستحق ليوسف نقداً.
في ١/١٥	رفضت سداد الكمبيالة المستحقة لسمير، وتحملت مصاريف البروتستو ٢٠٠ ج.
في ١/١٨	اشترت بضاعة بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج من محلات جاد على الحساب.
في ١/١٩	قبلت كمبيالة لصالح جاد تستحق بعد شهر من تاريخه.
في ١/٢٠	اتفقت مع سمير على سداد مبلغ ١٠٠٠٠ ج نقداً وقبول كمبيالة بالباقي مضافاً إليه فوائد تأخير قدرها ٥٠٠ ج.
في ١/٢٤	سددت قرض بنك مصر والفوائد المستحقة عليه والتي بلغت ٢٠٠٠ ج نقداً.
في ١/٢٥	دفعت مرتبات ٢٠٠٠ ج.
في ١/٢٦	حصلت فوائد أوراق مالية ٧٥٠ ج نقداً.
في ١/٢٨	دفعت نقداً ٢٠٠٠ ج أقساط تأمين منها ٥٠٠ ج تأمين حريق على المنشأة، والباقي تأمين على حياة أسرة صاحب المنشأة.

(٢٢) تبلغ قيمة رأس المال لمنشأة القناوي:

(A) ٥٠٠٠٠ ج (B) ٥٥٠٠٠ ج (C) ٥٥٠٠ ج (D) ليس مما سبق

(٢٣) يبلغ قيمة المستحق لإبراهيم في ١/٥/٢٠٢٣ م:

(A) ٣٠٠٠٠ ج (B) ٥٠٠ ج (C) ٥٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق

(٢٤) تبلغ قيمة الخصم النقدي المقدم من يوسف لمنشأة القناوي:

(A) ٥٧٠ ج (B) ٣٠٠ ج (C) ١٥٠٠ ج (D) ليس مما سبق

(٢٥) من الذي يتحمل مصروفات بروتستو عدم الدفع:

(A) منشأة القناوي (B) محلات سمير (C) A&B (D) ليس مما سبق

(٢٦) تبلغ قيمة الكمبيالة المقبولة من سمير يوم ٢٠/١/٢٠٢٣م:

(A) ١٥٧٠٠ ج (B) ١٥٥٠٠ ج (C) ٢٥٧٠٠ ج (D) ليس مما سبق

(٢٧) يبلغ رصيد حـ / الخزينة في دفاتر منشأة القناوي في ٣١/١/٢٠٢٣م:

(A) ٢٠٨٢ ج (B) ٢٠٨٢٠ ج (C) ١٠٠٧٥٠ ج (D) ليس مما سبق

(٢٨) يبلغ رصيد حـ / أ.د في دفاتر منشأة القناوي في ٣١/١/٢٠٢٣م:

(A) ٤٠٧٠٠ ج (B) ٤٠٧٠ ج (C) صفر (D) ليس مما سبق

(٢٩) يبلغ رصيد حـ / دائنون في دفاتر منشأة القناوي في ٣١/١/٢٠٢٣م:

(A) ٢٥٠٠ ج (B) ٢٥٠٠٠ ج (C) ٢٥٧٠٠ ج (D) ليس مما سبق

(٣٠) يبلغ مجموع الأرصدة المدينة لميزان المراجعة لمنشأة القناوي في ٣١/١/٢٠٢٣م:

(A) ١٧٢٥٠٠ ج (B) ١٧٢٠٢ ج (C) ١٧٢٠٢٠ ج (D) ليس مما سبق

مع أطيب تمنياتي لكم بالنجاح والنوفيق،،،

د/محمود عمر أحمد جاد



جامعة جنوب الوادي - كلية التجارة

امتحان مادة: أصول محاسبة (١)

دوريناير ٢٠٢٣م

الفرقة الأولى (انتظام + انتساب موجه + انتساب عام + التخلفات)

التاريخ: ٢٧/١٢/٢٠٢٢م - الزمن: ٣ ساعات - الفترة: ١-٤م



الامتحان: يتكون من (٢٠) نقطة صح (T) أو خطأ (F) و (٣٠) نقطة اختر الإجابة الصحيحة من بين الإجابات (A,B,C,D)، وحل الامتحان يكون بالتظليل في نموذج الإجابة الخاص بالتصحيح الإلكتروني.
❖ الامتحان: (٦) صفحات في (٣) ورقات طباعة وجه واحد فقط، والوجه الآخر يستخدم في الحل.

السؤال الأول - ضع علامة صح (T) أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ (F) أمام العبارة الخاطئة:
(٤٠ درجة)

- (١) يتمثل الهدف الرئيسي للمحاسبة في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات للأطراف الداخلية والخارجية المرتبطة بالمنشأة.
- (٢) تتمثل وظائف المحاسبة في القياس والتوصيل.
- (٣) تقيد العمليات المؤيدة بمستندات خارجية فقط في الدفاتر المحاسبية للمنشأة.
- (٤) الوحدة المحاسبية لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أصحاب المشروع.
- (٥) لا يوجد فرق بين الوظيفة المحاسبية ووظيفة إمساك الدفاتر.
- (٦) تتحقق الإيرادات عادة عند مرحلة البيع وهي المرحلة التي ينخفض عندها مستوى عدم التأكد في تحصيل قيمة المبيع إلى أدنى مستوى.
- (٧) يطلق لفظ المشتريات على جميع مشتريات المنشأة في الدفاتر المحاسبية.
- (٨) الزيادة في الأصول والمصروفات ونقص الالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات تُسجل (مدين).
- (٩) إذا تعددت حسابات الطرف المدين لعملية ما يتطلب ذلك بالضرورة تعدد حسابات الجانب الدائن لتساوي طرفي العملية المحاسبية.
- (١٠) بينما يتم تبويب العمليات المحاسبية في دفتر اليومية تبويباً زمنياً، فإنها تبويب في دفتر الأستاذ تبويباً نوعياً.
- (١١) تقتصر أموال تمويل المشروع على الأموال المقدمة من أصحابه.
- (١٢) يعد الخصم النقدي وسيلة لتنشيط حركة المبيعات وطلب عدد أكبر من العملاء.
- (١٣) يكون لمسموحات المبيعات نفس الأثر لمردودات المبيعات فيما يختص بتخفيض إيرادات المبيعات.
- (١٤) يدفع المشتري دائماً مصروفات نقل البضاعة.

(١٥) تعتبر الديون المعدومة خصماً إجبارياً يتحمله الدائن.

(١٦) إغفال عملية كاملة من التسجيل والترحيل يترتب عليها عدم توازن ميزان المراجعة.

(١٧) الأخطاء الفنية ترجع إلى الجهل بأصول المحاسبة الصحيحة، وهي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

(١٨) وفقاً لمعادلة المحاسبة (الميزانية) فإن حقوق الملكية = الأصول + الالتزامات.

(١٩) في حالة البيع والشراء النقدي قد ترغب المنشأة في إثبات مستحقاتها بمستندات كتابية نظامية يطلق عليها الأوراق التجارية.

(٢٠) تعني قاعدة القيد المزدوج إثبات العملية مرتين في دفاتر اليومية.

السؤال الثاني: اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي من بين الإجابات (A,B,C,D) (٦٠ درجة)

(١) أي من العمليات التالية من شأنها أن تؤثر بالزيادة بمقدار متساوي على جانب الأصول من ناحية، وجانب الالتزامات وحقوق الملكية من ناحية أخرى:

(A) دفع مصروفات الكهرباء (B) شراء أثاث على الحساب (C) سداد أحد المدينين للربيد المستحق عليه (D) ليس مما سبق.

(٢) يطلق على عملية نقل طرفي القيد من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ مصطلح :

(A) الترحيل (B) التسجيل (C) الترصيد (D) التحليل.

(٣) تعود أهمية استخدام دفتر اليومية إلى أنه:

(A) يساعد على تجنب بعض الأخطاء (B) يوضح جميع البيانات المتعلقة بكل عملية في مكان واحد (C) يوفر سجلاً زمنياً دائماً لجميع أحداث وعمليات المنشأة المالية (D) كل ما سبق.

(٤) أي من العمليات التالية تؤدي إلى زيادة في أصل ونقص في أصل آخر:

(A) سداد الدائنين (B) شراء مواد على الحساب (C) سداد مرتبات العاملين (D) شراء آلات ومعدات نقدًا.

(٥) أي حساب من الحسابات التالية تسجل الزيادة فيه في الجانب الدائن:

(A) المصروفات (B) الإيرادات (C) الأصول (D) ليس مما سبق.

(٦) تصنف الأصول كأصول ثابتة عندما:

(A) يمتد عمرها لدورة تشغيل واحدة (B) يمتد عمرها لأقل من دورة تشغيل (C) يمتد عمرها لأكثر من دورة تشغيل (D) ليس مما سبق.

(٧) في ٢٧/١٢/٢٠٢٢م اشترى يوسف مبنى قديم ملحق بأرض الجراج الخاص بشركته بمبلغ

٣٦٠٠٠٠ ج، وقام بسداد مبلغ ٦٠٠٠٠ ج على أن يوقع بالباقي كمبيالة تستحق بعد ٩٠ يوم، فإن

الأثر على معادلة الميزانية يكون:

- (A) زيادة في حـ/المباني بمبلغ ٣٦٠٠٠٠ ج (B) نقص في حـ/ النقدية بمبلغ ٦٠٠٠٠ ج وزيادة في حـ/أ.د بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ ج (C) A&B (D) ليس مما سبق.
- (٨) إذا كانت حقوق الملكية لمنشأة اليوسف التجارية تبلغ ٨ مليون جنيه والتي تعادل ثلثي مجموع الأصول؛ فإن قيمة الالتزامات تكون:
- (A) ١٢ مليون جنيه (B) ٤ مليون جنيه (C) ٦ مليون جنيه (D) ليس مما سبق.
- (٩) استخرج رصيد المبيعات بمنشأة سامح التجارية في ٢٠٢١/١٢/٣١ م على أنه ١٦٠٠٠ ج ولكن صحته ١٦٦٠٠ ج، وكذلك استخرج رصيد الأثاث على أنه ٣٠٠٠٠ ج وصحته ٤٠٠٠٠ ج ومن ثم حـ/ معلق يظهر في الطرف المدين في قيود التصحيح المتعلقة بذلك بمبلغ:
- (A) ٦٠٠ ج (B) ١٠٠٠٠ ج (C) ٩٤٠٠ ج (D) ليس مما سبق.
- (١٠) دفعت محلات جنات أجور العاملين نقدًا بمبلغ ٨٥٠٠٠ ج قيدت في الطرف الدائن بقيد اليومية (٥٨٠٠٠ ج إلى حـ/الخبزينة)، وكذلك باعت بضاعة لمحلات النجاح بمبلغ ١٢٥٠٠٠ ج قيدت في الطرف الدائن بقيد يوميتها (١٥٢٠٠٠ ج إلى حـ/ المبيعات)، وبناءً عليه:
- (A) يتأثر ميزان المراجعة (B) لا يتأثر توازن ميزان المراجعة (C) لا بد من عمل حـ/معلق (D) ليس مما سبق.
- (١١) في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ م باعت محلات حسام إلى محلات الدغدي بضاعة على الحساب بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج بخصم تجاري ٥% و ١٠% إذا تم السداد خلال أسبوع من تاريخه، فإن قيمة البضاعة تسجل في الدفاتر بمبلغ:
- (A) ٥٠٠٠٠ ج (B) ٤٧٥٠٠ ج (C) ٤٢٥٠٠ ج (D) ليس مما سبق.
- (١٢) يعتبر وثيقة تستخدم كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية، ومثال له الفواتير، والايصالات، وغيرها.
- (A) المستند (B) دفتر اليومية (C) دفتر الأستاذ (D) ميزان المراجعة.
- (١٣) معاملة تؤدي إلى نقص في الأصول، ونقص في الالتزامات:
- (A) شراء بضاعة على الحساب (B) اقتراض مبلغ من المال (C) سداد جزء من الديون المستحقة على المنشأة (D) بيع بضاعة على الحساب.
- (١٤) عندما يرد في كشف حساب البنك الخاص بالمنشأة بند (فوائد مدينة) فهي تعد:
- (A) إيراد للمنشأة (دائن) (B) مصروف (مدين) (C) مصروف (دائن) (D) ليس مما سبق.
- (١٥) اشترت محلات عمر بضاعة من محلات عثمان، وكانت الشروط تسليم البضاعة محل البائع، وقد دفعت محلات عمر مبلغ ٣٠٠ ج نقدًا مصاريف نقل البضاعة، تسجل هذه العملية في محلات عمر كما يلي:

(A) مصاريف نقل البضاعة (مدين) والنقدية (دائن) (B) العملاء/ محلات عثمان (مدين) والنقدية (دائن) (C) مصاريف نقل البضاعة (مدين) ودائنون/ محلات عثمان (دائن) (D) ليس مما سبق.

(١٦) تمنح منشأة عباس التجارية خصم للكمية على مبيعاتها لعملائها بالشروط التالية : ٢% على الـ ١٠٠٠ وحدة الأولى، ١٠% على الوحدات المتبقية، فإذا علمت أن مبيعات المنشأة لمحلات بخيت بلغت ٤٠٠٠ وحدة وسعر الوحدة ٣ ج، تسجل هذه العملية في دفاتر محلات بخيت كما يلي:
 (A) خصم الكمية (مدين) والعملاء منشأة عباس (دائن) بمبلغ ١٤٤٠ ج (B) دائنون منشأة عباس (مدين) وخصم الكمية (دائن) بمبلغ ١٤٤٠ ج (C) خصم الكمية (مدين) والعملاء منشأة عباس (دائن) بمبلغ ٩٦٠ ج (D) دائنون منشأة عباس (مدين) و خصم الكمية (دائن) بمبلغ ٩٦٠ ج.

استخدم البيانات التالية للإجابة على الأسئلة من رقم (١٧) حتي (٢٤):

بدأ نبيل أعماله التجارية في ١/١٢/٢٠٢٢م برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠ ج أودع منه ٥٠٠٠٠٠ ج بالبنك باسم المنشأة، والباقي أودعه بالخزينة، وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢م:

- في ١٢/٢ باع نبيل شقة كان يملكها بمبلغ ٧٠٠٠٠ ج بشيك أودعه بنك المنشأة.
- في ١٢/١٠ اشترى بضاعة من شركة الرضا بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج على الحساب.
- في ١٢/١٥ باع بضاعة إلى محلات السعادة قيمتها ٢٥٠٠٠ ج على الحساب.
- في ١٢/٢٢ رد بضاعة إلى شركة الرضا بمبلغ ٢٠٠٠ ج لمخالفتها للمواصفات.
- في ١٢/٢٧ دفع مصروفات لف وحزم بمبلغ ١٧٠٠ ج نقدًا.

(١٧) تبلغ النقدية المودعة في خزينة المنشأة في ١/١٢/٢٠٢٢:

(A) ٥٠٠٠٠ ج (B) ١٠٠٠٠٠ ج (C) صفر (D) ليس مما سبق.

(١٨) تبلغ قيمة الزيادة في رأس المال المقدمة من نبيل خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢:

(A) ٥٠٠٠٠ ج (B) ٧٠٠٠٠ ج (C) ١٠٠٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق.

(١٩) يبلغ رصيد حـ / الخزينة في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢:

(A) ٥٠٠٠٠ ج (B) ٤٨٣٠٠ ج (C) ١٠٠٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق.

(٢٠) يبلغ رصيد حـ / رأس المال في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢:

(A) ٥٠٠٠٠ ج (B) ١٠٠٠٠٠ ج (C) ١٧٠٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق.

(٢١) يبلغ رصيد حـ / المشتريات في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢:

(A) ٣٠٠٠٠ ج (B) ٢٨٠٠٠ ج (C) ١٧٠٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق.

(٢٢) مردودات المشتريات تسجل في دفتر اليومية:

- (A) مدين بمبلغ ٢٠٠٠ ج (B) دائن بمبلغ ٢٠٠٠ ج (C) حـ/المشتريات دائن بمبلغ ٢٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق.

(٢٣) رصيد حـ/ محلات السعادة في ١/١/٢٠٢٣ م:

- (A) مدين بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج (B) دائن بمبلغ ٢٥٠٠٠ ج (C) لا تظهر في الدفاتر (D) ليس مما سبق.

(٢٤) رصيد حـ/ محلات الرضا في ١/١/٢٠٢٣ م:

- (A) دائن بمبلغ ٢٨٠٠٠ ج (B) دائن بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج (C) مدين بمبلغ ٢٨٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق.

استخدم البيانات التالية للإجابة على الأسئلة من (٢٥) حتى (٣٠):

فيما يلي بعض العمليات المستخرجة من دفاتر محلات أميمة التجارية خلال عام ٢٠٢٢ م:

- في ١/١ باعت محلات أميمة إلى محلات رضا بضاعة بمبلغ ١٨٠٠٠ ج، واستلمت نصف القيمة بشيك، وسحبت بالباقي كمبيالتين، الأولى تستحق بعد شهر وقيمتها ٤٠٠٠ ج، والثانية تستحق بعد شهرين وقيمتها ٥٠٠٠ ج.
- في ١/٣ خصمت محلات أميمة الكمبيالة الأولى بالبنك وأخطرها البنك بإضافة صافي القيمة بعد خصم ٢٠٠ ج مصاريف خصم (آجيو).
- في ٢/١ سددت محلات رضا الكمبيالة الأولى بشيك.
- في ٣/١ لم تتمكن محلات رضا من سداد الكمبيالة الثانية، واتفقت أن تدفع ١٥٠٠ ج نقدًا وتقبل سند إذني جديد بالباقي مضافاً إليه عمولة تأخير قدرها ١٥٠ ج ويستحق بعد شهرين.
- في ٤/٢٥ أرسلت محلات أميمة السند الأذني إلى البنك للتحصيل، وتم التحصيل نقدًا في تاريخ استحقاقه، وبلغت مصاريف التحصيل ٥٠ ج.

(٢٥) تبلغ قيمة المبيعات بأوراق تجارية:

- (A) ٩٠٠٠ ج (B) ١٨٠٠٠ ج (C) ٤٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق.

(٢٦) يبلغ قيمة أوراق القبض برسم الخصم:

- (A) ٤٠٠٠ ج (B) ٣٨٠٠ ج (C) ٩٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق.

(٢٧) يبلغ صافي قيمة أوراق القبض المودعة بحساب المحلات بالبنك بعد الخصم:

- (A) ٤٠٠٠ ج (B) ٣٨٠٠ ج (C) ٩٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق.

(٢٨) عند سداد محلات رضا الكمبيوترية الأولى تُسجل محلات أميمة حـ / أ. ق:

(A) مدين (B) دائن (C) لا قيد (D) ليس مما سبق.

(٢٩) تبلغ قيمة السند الأذني في الدفاتر:

(A) ٣٥٠٠ ج (B) ٣٦٠٠ ج (C) ٣٦٥٠ ج (D) ليس مما سبق.

(٣٠) دخل حساب محلات أميمة بالبنك نتيجة تحصيل السند الأذني مبلغ:

(A) ٣٦٠٠ ج (B) ٣٥٦٠ ج (C) ٥٠٠٠ ج (D) ليس مما سبق.

مع أطيب تمنياتي لكم بالنجاح والتوفيق،،،

د/محمود عمر أحمد جاد